دور مصر الاقليمي

تسوية الصراع العربي الإسرائيلي

♦ مطبوعات ♦
مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية

رئيس التحرير
نبيل عبد الفتاح

مدير التحرير
ضياء رشوان

المدير الفنى
السيد عزمى

خطوط
حامد العويضى

سكرتارية التحرير الفنية
حسنى ابراهيم

شارع الجلاء - ت : ٥٧٨٦٠٣٧

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
CENTER FOR POLITICAL & STRATEGIC STUDIES

تسوية الصراع العربي الإسرائيلى

♦ اهــــداء ♦

البحث هذا العمل ، إلى روح الراحل الكريم الأستاذ / مراد ابراهيم
ولا شك أن رحيله كان مصدر حزن وألم عميقين ، فقد أسلم الروح
وهو لا يزال مهموما بالعمل ، وكان مثالا فى الانضباط والكفاءة ،
يله زميلا وأخا كريما ، فليتغمده الله بواسع رحمته ولأهله وذويه

فهرس المحتويات

• مقدمة •

الدور المصرى فى إطار التحولات الإقليمية

يشغل الحديث عن الدور المصرى – فى هذه الآونة – حيزا كبيرا من اهتمام كافة الدوائر سواء كانت بحثية أكاديمية أو سياسية ، ذلك أن الخطاب العام يتمحور جانب كبير منه ، حول تفعيل هذا الدور وضرورته لاستقرار المنطقة ، ومصادر هذا الاهتمام بالدور المصرى الإقليمى تعود إلى تغير العالم من حولنا ، وتغير الواقع الإقليمى فى منطقتنا العربية ، فالتغير العالمى عصف بمعطيات الحرب الباردة ، والتى بدا للكثيرين أنها تستعصى على الزمن ، وأنها وجدت لتبقى ، فانهارت القطبية الثنائية وتفكك الاتحاد السوفيتى ، وورثته روسيا الاتحادية ، وتصدرت الولايات المتحدة الأمريكية زعامة العالم ، ودخل النظام الدولى مرحلة جديدة توصف فى نظر البعض بأنها مرحلة سيولة لم تستقر بعد ، وفى نظر البعض الآخر بأنها مرحلة أحادية القطبية ، ويرى البعض الثالث أن النظام الدولى يعاد تشكيله من جديد وربما يسفر هذا التشكيل عن ظهور نظام متعدد الأقطاب ، خاصة إذا ما أخذنا فى الاعتبار قوة الاتحاد الأوروبى واليابان والصين وغيرها من البلدان .

ولم تقف حدود هذا التغير وآثاره فقط لدى قمة النظام الدولى وشكله ، وإنما تجاوزته لتطال طبيعة وبنية التفاعلات الظاهرة والممكنة بين وحدات النظام الدولى، وبالذات تصدر المنافسة الاقتصادية كقانون كونى مع مايستلزمه ذلك من سياسات جديدة عالمية ومحلية ، تستهدف التكيف مع معطيات هذا القانون ، أى بناء القدرة التنافسية عبر تنمية الاقتصاد والتكنولوجيا وتطوير العلم، وأحد نتائج هذا التغير العالمى هى أنه لم يعد بمقدور الدول والحكومات اقامة أسوار العزلة، فى وجه "الشرور" الناجمة عن هذا التغير ، ونعنى به تنميط العالم والتوحد التدريجى لأنماط الحياة والاستهلاك والإنتاج والثقافة ، دون أن يعنى ذلك قصر نتائج هذا التغير على هذا الجانب وحده ، حيث ان بعث الأصوليات والخصوصيات والهويات القومية والإثنية يمكن إدراجه أيضا ضمن آثار هذا التغير الكبير الذى يشهده العالم .

ومن ناحية أخرى فإن حرب الخليج الثانية وما أعقبها من تسوية معقدة وبطيئة للصراع العربى الاسرائيلى ، قد خلقت أنماطا جديدة للتفاعلات بين مصر والعالم الخارجى من ناحية وبين مصر وبين إسرائيل والعالم العربى من ناحية أخرى .

وهكذا أفضى التغير العالمى والتغير على الصعيد الإقليمى إلى إعادة التفكير ، والنظر فى تحديد ورسم الدور الإقليمى لمصر ، على ضوء هذه التطورات الجديدة وإعادة تكييف هذا الدور،

ليتلاءم مع الحقائق الآخذة فى التشكل إقليميا وعالميا ، ذلك أن الدور الإقليمى لمصر لا يتم تحديد معالمه مرة واحدة وإلى الأبد ، وإنما هو عملية جدلية مستمرة وفق تقويم وتقييم لمؤهلات هذا الدور من النواحى العسكرية والسياسية والاقتصادية والبشرية والجغرافية ، وقدرة هذه المؤهلات لأداء هذا الدور فى ظروف عالم يتغير بمعدلات متلاحقة ويدفع بآثار هذا التغير إلى البيئة الإقليمية .

يجمع الكثيرون ، باحثون ومؤرخون على أن لمصر حساسية خاصة إزاء التغير العالمى، وإزاء مايموج به العالم من تيارات سياسية وفكرية وتحديثية ، ويستند هذا الإجماع إلى "عبقرية المكان " واعتبارات الموضع والموقع للراحل الكبير (جمال حمدان) ، حيث أتاح موقع مصر الفريد بين قارات العالم القديم وشواطئ البحر الأحمر والمتوسط وارتباطها بمنابع نهر النيل ، أتاح إقامة علاقات تتسم بالتداخل والتشابك من ناحية ، والتعاون والصراع من ناحية أخرى ، وفى الحالين لم تخرج مصر صفر اليدين من هذه التجربة التاريخية الفريدة حيث استطاعت أن تنسج صيغة أو نموذجا لهذه العلاقات ومرجعية تمكنها من البقاء وصيانة الأمن وتنمية قدراتها الوطنية وهذه التجربة التاريخية لمصر جعلتها تراوح غالبا بين التطلع إلى محيطها المجاور أو الانعزال والتقوقع داخل حدودها ، ونظرة إلى تاريخها الحديث بالذات مع تجربة محمد على ١٨٠٥ وجمال عبد الناصر ١٩٥٢ أو أنور السادات عام ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ لدى توقيع اتفاقيات كامب دافيد وبعدها معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، تكشف بجلاء هذه المراوحة ، ففى عهد محمد على وأبنائه تطلعت مصر إلى محيطها ، العالم العربى الإسلامى وخاصة الجزيرة العربية آنذاك وسوريا وغيرها ، لتكوين دولة عربية كبرى لم تلبث أن فرضت عليها القوى الكبرى آنذاك روسيا والنمسا وبريطانيا والامبراطورية العثمانية فى معاهدة ١٨٤٠ ، الاكتفاء بحدودها كإحدى ولايات الدولة العثمانية التى تتمتع بوضع خاص ، وفى عهد جمال عبد الناصر تطلع الزعيم الراحل لبناء وحدة عربية، وبدأت بوحدة مصر وسوريا ، وكانت دعوة القومية العربية تستهدف توحيد القوى الفاعلة فى العالم العربى ، وانتهى هذا الطموح التحررى بنكسة عام ١٩٦٧ ، أما فى عهد الرئيس الراحل أنور السادات فقد لجأت مصر تحت ضغوط قوية – عسكرية واقتصادية إلى عقد معاهدة كامب دافيد مع إسرائيل وهى المعاهدة التى أحدثت فجوة بين مصر والدول العربية تم تجاوزها فيما بعد.

ورغم استمرار أهمية الاعتبارات الجغرافية المتمثلة فى الموقع والموضع ، فإن اعتبارات الجغرافيا الاقتصادية بدأت تلقى بظلالها على مفاهيم الدور والمكانة والهيبة والقوة فى العلاقات الدولية ، حيث تلعب القدرة الاقتصادية والقوة التنافسية ودرجة التماسك الاجتماعى دورا هاما ومحوريا فى بلورة مصادر قوة الدولة وحماية أمنها القومى .

ولاشك أن محصلة هذا التغير بمستوييه العالمى والإقليمى كان محسوسا وملموسا لدى النخبة الحاكمة أو العالمة ، وكان من شأن ذلك اهتزاز الدور المصرى وحفز التفكير فى مسالك وقنوات جديدة لإعادة صياغة هذا الدور وتحديد منطلقاته .

على أن التغير فىمستواه الإقليمى كان أكثر إلحاحا على ضرورة رسم وتعريف الدور المصرى الإقليمى ، ذلك أن الدور المصرى خلال عقدى السبعينيات والثمانينيات قد ارتكز فى أحد جوانبه على مبادرة مصر لإقامة تسوية مع إسرائيل ، واحتفاظها بعلاقات طيبة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وأخرى دبلوماسية مع إسرائيل ، وذلك فى وقت لم تكن فيه بقية الأطراف العربية قد اتخذت قرارا بالسير فى الطريق الذى اختطته المبادرة المصرية ، وهكذا وجدت جميع هذه الأطراف فى مصر الوسيط الوحيد القادر على دفع الأمور فى المنطقة فى اتجاه التسوية عبر علاقاتها بكل من الولايات المتحدة واسرائيل .

ومع تطور عملية التسوية وجدت هذه الأطراف نفسها فى الموقع الذى كانت فيه مصر – ولاتزال – وعرفت بعض هذه الأطراف أو جميعها الطريق إلى الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الراعى الأول لعملية التسوية ، ومن ناحية أخرى فإن مصر استمدت دورها وثقلها من سعيها إلى استقرار منطقة الشرق الأوسط والتوصل إلى حلول وسطى للصراع العربى الاسرائيلى، والحيلولة دون نشوب الحروب فى المنطقة ، ولاشك أن هذا الدور قد حظى برضا دوائر صنع السياسة الخارجية الغربية وعلى الأخص الأمريكية .

ومع ذلك فإن ربط الدور المصرى بعملية التسوية والسلام مع اسرائيل ترد عليه تحفظات كثيرة . ذلك أن الدور المصرى أكثر تعقيدا من ذلك ، حيث وجد قبل التسوية وارتبط بعمليات ثقافية وسياسية تتجاوز بكثير التسوية والدور المصرى فيها.

غير أن عملية التسوية السياسية للصراع العربى الاسرائيلى وتداعياتها تطرح تحديا كبيرا للدور المصرى ، ومكانة مصر الإقليمية ، حيث إن عملية التسوية الجارية منذ مدريد لاتقتصر فقط على معالجة القضايا الثنائية بين إسرائيل والبلدان العربية ، أى القضايا الخاصة بانسحاب إسرائيل من الأراضى العربية التى احتلتها فى عدوان ١٩٦٧ ، والاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير ، وإنما تهدف التسوية إلى معالجة قضايا جماعية خاصة "بإقليم الشرق الأوسط " كضبط التسلح والتنمية الاقتصادية والبنية التحتيه والطاقة والمياه وغيرها من القضايا ، والهدف المعلن من وراء ذلك هو إرساء السلام على قاعدة اقتصادية تتيح لكافة الأطراف الحصول على منافع متبادلة من جراء عملية التسوية ، وتجد الأطراف المنخرطة فى عملية التسوية مصالح فى دعمها وعدم الانقلاب عليها من خلال توسيع القاعدة الاجتماعية للسلام.

وقد ضمنت هذه القضايا فى مصطلح "الشرق الأوسط الجديد" وهو الكتاب المعروف لشيمون بيريز رئيس الوزراء الاسرائيلى السابق ، وفيه يعرض لشرق أوسط جديد خال من الحروب ويتجه للتكامل والتعاون الاقتصادى والرفاهية عبر أشكال مختلفة من الاستثمارات فى المياه والبنى التحتية والسياحة والنقل من خلال حصيلة خفض الإنفاق العسكرى وضبط التسلح ، وعوائد البترول العربية والتكنولوجيا والخبرة الإسرائيلية .

وقد استندت الدعوة لنظام شرقى أوسطى جديد على التصدع الذى اعتور النظام العربى بعد حرب الخليج ، ورغبة إسرائيل والولايات المتحدة فى إرساء نظام جديد يتجاوز الدائرة العربية ليضم دولا أخرى ليست عربية كإسرائيل وتركيا ، وربما بلدان أخرى فى المنطقة .

ورغم بريق هذه الدعوة وجاذبيتها إلا أنها تخفى نية إسرائيلية لصياغة الدور الإسرائيلى الجديد فى المنطقة ، على ضوء المستجدات العالمية والإقليمية ، دور مهيمن يطمح لفرض السيطرة الإسرائيلية على مقدرات المنطقة ، ذلك أن النخبة الإسرائيلية ليكودية أم عمالية قد أدركت حقيقة الفراغ الاستراتيجى فى المنطقة بعد التطورات العاصفة التى شهدتها ، وهو السبب وراء ظهور خط ليكودى فى السياسة الإسرائيلية إن بالوسائل الدبلوماسية وإن بالوسائل العسكرية، وذلك يمهد لإسرائيل أن تلعب دور إقليميا هاما فى إطار الشرق الأوسط الجديد أو القديم ، متعاونة مع تركيا أو غيرها ، وازاء ذلك فإن مصر لاتملك ترف الوقوف فى مواقع المتفرجين فهى تملك وشائج وصلات معنوية وثقافية وسياسية بالمنطقة العربية تؤهلها لإعادة ترتيب أوراقها ، وتعظيم رصيدها الاستراتيجى لمواجهة التجليات العملية للشرق الأوسط الجديد، فى كافة المواقع والمجالات الأمنية والاقتصادية والتكنولوجية ، كما أن مواجهة مثل هذه التجليات لاينبغى ان تتم على حساب التكامل العربى أو التعاون فى الدائرة العربية ، ولمصر فى هذا وذاك رصيدها ومؤهلاتها التى تكفل لها دورا فاعلا جديدا على الصعيد الشرق أوسطى وعلى الصعيد العربى . على أن الحديث عن الدور المصرى ازاء تداعيات التسوية وبالذات الترتيبات الشرق أوسطية لايجب أن يقف عند مستوى " الشعار السياسى " بل لابد من ترجمته إلى وقائع ملموسة من خلال خطة فى المدى القصير والمتوسط والطويل ، ومواجهة هذه التداعيات تقتضى دعم عملية المقرطة والإصلاح السياسى وتعظيم القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى وتحرير المبادرات من سطوة البيروقراطية وتطوير بحوث العلم والتكنولوجيا وتنمية القوى البشرية وتحويل الثقافة إلى رصيد استراتيجى مؤثر فى رسم معالم الدور المصرى عربيا وإقليميا .

على أن مهمة صياغة وتحديد معالم الدور المصرى فى هذه الآونه عليها أن تتفادى عدة محاذير ، وفى مقدمتها أن الشرق الأوسط والمنطقة العربية قد جرت فيها تغيرات عميقة فى البنى والسياسات وإنهما يختلفان جذريا عن ذى قبل ، وصياغة الدور الإقليمى لمصر لاينبغى أن يسترشد بالقياس التاريخى ، ذلك أن هذا القياس من شأنه أن يخفى التغير الذى اعتور البيئة الإقليمية بما فيها مصر ذاتها ، حيث برزت فى المنطقة الآن قوى إقليمية صاعدة تتطلع للقيام بدور كبير فى مجريات الأمور كايران وتركيا ناهيك بالطبع عن إسرائيل .

ومن ناحية أخرى فإن التأسيس لدور إقليمى لمصر على ضوء هذه المعطيات قد يكون فى حاجة ماسة إلى بناء خريطة جديدة للتحالفات تستند إلى القدرة على الفصل بين التوجهات الاستراتيجية والتوجهات الاقتصادية والتعاون الإقليمى على غرار ماتفعله تركيا وإيران فى الوقت الراهن ومنذ عقد اتفاقية الغاز الايرانى – التركى فى تحد واضح لقانون "داماتو" الذى أقرته الإدارة الأمريكية والذى يقضى بمعاقبة الشركات والدول التى تستثمر فى إيران بأكثر من أربعين

مليونا من الدولارات ، وكذلك على غرار المقاومة التى تبديها دول الاتحاد الأوربى ازاء محاولة الولايات المتحدة الأمريكية رفع القانون المحلى الأمريكى إلى مرتبة القانون الدولى .

ولاشك أن إعادة تعريف الدور المصرى تبدو أكثر تعقيدا وتشابكا خاصة وأن الإطار الجغرافى لتفاعل هذا الدور يتسع ، حيث لايقتصر فقط على الإطار الشرق أوسطى وإنما أيضا الإطار المتوسطى والذى تمثل فى البيان الذى صدر عن مؤتمر برشلونه فى نوفمبر ١٩٩٥ ، والذى تضمن موافقة الأطراف على إقامة شراكة بين الاتحاد الأوروبى والبلدان المتوسطية فى شمال أفريقيا والشرق الأوسط فى مجالات الاقتصاد والسياسة والأمن والثقافة ، ويستهدف هذا المشروع من وجهة نظر الاتحاد الأوروبى توسيع المجال أمام الصادرات الأوروبية ومواجهة المد الأصولى الإسلامي ووقف هجرة أبناء الجنوب إلى أوروبا .

ومجمل القضايا التى أشرنا إلى بعضها آنفا يتضمنها هذا البحث والذى يتمحور حول "انعكاسات تسوية الصراع العربى الإسرائيلى على دور مصر الإقليمى" وانعكاس آثار هذه العملية على أبعاد هذا الدور الاقتصادية والأمنية والسياسية والإعلامية والثقافية . وتعود أهمية هذا البحث إلى طبيعة الموضوع ذاته ، فكما أشرنا تشغل موضوعية دور مصر الإقليمى حيزا كبيرا من اهتمام الدوائر السياسية والبحثية ، وهذا البحث يمثل نقلة نوعية فى هذا المجال ، كما أن أحد مصادر أهمية هذا البحث تعود إلى النخبة من الخبراء والباحثين التى أنجزت هذا العمل ، وتطور خبراتها النوعية والنظرية والمهنية وتنوع وجهات نظرها والأسس الفكرية التى تنطلق منها ، ويوفر مركز الدراسات السياسية بالأهرام " إطارا ديموقراطيا " لتفاعل الآراء وتعمق عملية البحث، وقد استفاد البحث الذى نحن بصدد تقديمه من ذلك أيما استفادة .

وينطلق هذا البحث من مجموعة من الفرضيات تبلور العديد منها عبر المناقشات الجادة والتى شارك فى بعضها الدكتور عبد المنعم سعيد مدير المركز والدكتور محمد السيد سعيد والدكتور طه عبد العليم نائبا مدير المركز ، ويجئ فى مقدمة هذه الافتراضات أن الدور المصرى فى عملية التسوية الراهنة يحتوى على تناقض ، ففى حين أن مصر تستمد قدرا كبيرا من مكانتها العالمية بسبب هذا الدور فإن إنجاز هذه التسوية قد ينطوى على تهميش الدور المصرى ، وذلك لايعنى أن مصر قد تتباطأ فى إنجاز السلام الشامل والدائم ولكنه يعنى تحديد وتعيين مجالات جديدة لتفعيل الدور المصرى وخلق ديناميكية مركبة واستكشاف مسالك اكثر تعقيدا لهذا الدور فى إطار هذه الظروف .

أما الافتراض الثانى فهو أن عملية التسوية للصراع العربى الاسرائيلى هى عملية ممتدة من الناحية الزمنية وقد تخلق أنماطا للتفاعل تجمع بين عوامل الصراع والتنافس والتعايش فى إطار واحد ، ويجد الدور المصرى طريقه فى غمار هذه العملية من التفاعلات الإقليمية .

أما ثالث هذه الافتراضات فهو وجود علاقة بين تطور عملية التسوية مع اسرائيل وأنماط التفاعلات الداخلية فى مصر وبصفة خاصة قضية الديموقراطية وتطور إدراكات جديدة للتهديدات المحتملة .

هذه بعض الافتراضات الظاهرة التى تؤطر هذا البحث ، وقد يكون من الصعب الإحاطة بكافة الفرضيات الظاهرة والمضمرة ذلك أن لكل محور من محاور هذا العمل فرضياته الخاصة والجزئية وفق حقل الدراسة وموضوعها وأدواتها .

أما من حيث المجال الموضوعى للبحث ، فإنه يتركز حول مسالك التأثير لتفعيل الدور المصرى وبصفة خاصة الأبعاد الاقتصادية والأمنية والإعلامية والثقافية والاستراتيجية على الصعيد العربى والشرق أوسطى وفى كل من هذه الأبعاد استعان فريق البحث بأدوات ومؤشرات تتلاءم ومجال الدراسة .

أما من حيث الإطار الزمنى لهذا البحث فهو يغطى الحلقة الراهنة من التسوية السياسية للصراع العربى الاسرائيلى والتى بدأت بمؤتمر مدريد عام ١٩٩١ وحتى نهاية عام ١٩٩٥ ، وهى فترة زمنية ملائمة من حيث إمكانية القياس ، أى قياس المؤشرات والحصول على المعلومات والاحصائيات كما أنها ملائمة أيضا من الناحية الموضوعية ، حيث إن هذه الحلقة فى عملية التسوية تشارك فيها كافة الأطراف العربية سواء تلك الأطراف التى تقع فى المواجهة ، مثل سوريا ولبنان والأردن والشعب الفلسطينى أو الأطراف الأخرى المعنية بآفاق التعاون الإقليمى والقضايا المثارة فى المباحثات متعددة الأطراف .

وينقسم هذا البحث إلى مقدمة وخمسة فصول وخاتمة ، يعالج الفصل الأول منها الدبلوماسية المصرية وعملية التسوية ويقصد بالدبلوماسية المصرية من الناحية المؤسسية ، المؤسسات الرسمية الرئيسية التى تدير عملية التسوية وخاصة مؤسسة الرئاسة ووزارة الخارجية المصرية ورؤيتهما لدور مصر فى المنطقة على ضوء تداعيات وترتيبات عملية التسوية فى الفترة موضع الدراسة .

أما الفصل الثانى فهو يتناول عملية التسوية وتأثيرها على الأمن القومى المصرى من منظور ميزان القوى الاستراتيجى ومعالجة آثار عملية التسوية والتفاعلات الإقليمية على الأمن القومى ومصادر تهديده الممكنة .

ويعالج الفصل الثالث تأثير التسوية على دور مصر الاقتصادى ويكتسب هذا الجانب أهمية خاصة بسبب تزايد ونمو ثقل القوة الاقتصادية فى العلاقات الدولية وتشعب وتعقد المسالك والقنوات المثارة فى مجال التعاون الإقليمى والشرق أوسطى وتصدر القدرة التنافسية والتصديرية كمحدد لتماسك الاقتصاد وطبيعة العلاقات الاقتصادية .

أما الفصل الرابع فهو يعالج عملية التسوية والتفاعلات الداخلية فى مصر والتأثيرات المتبادلة بين هاتين العمليتين وبصفة خاصة العلاقة بين التسوية وبين استكمال التحول الديموقراطى وتأثير المواقف المعارضة للتسوية على الموقف الرسمى منها وعجز بعض النظم الحاكمة عن استثمار هذه المواقف فى تحسين شروط التسوية .

وينصرف الفصل الخامس إلى دور مصر الثقافى والإعلامى فى ظل عملية التسوية ، ويرصد هذا القسم ويحلل التغير فى هذ الدور فى إطار النظام الإقليمى العربى منذ بدء مؤتمر مدريد ١٩٩١ ، ويستند هذا القسم فى تحليله للسلوك الثقافى والإعلامى على عدد من المؤشرات كالسلع الإعلامية والثقافية والطبعات العربية للصحف والمؤتمرات والندوات والجوائز الثقافية والفنية وغيرها من المؤشرات ذات الطبيعة الاحصائية والموضوعية .

وهذا البحث يمثل فى تقديرنا نقلة كيفية ومنهجية فى المقاربات التى تصدت بالدراسة لعملية التسوية وآثارها ، ويتمثل ذلك فى أكثر من صعيد أو أكثر من مستوى :

<u>أولا</u> : الاستناد فى البحث إلى التجليات العملية للتسوية فى الواقع المحلى والإقليمى ، حيث لم تعد التسوية مجرد إمكانية محتملة وإنما عملية تتبلور فى الواقع وهو الأمر الذى يوفر لهذا البحث ميزتين هامتين على الصعيد العلمى :

أ – البدء من الواقع أى التداعيات والتفاعلات التى تجسدت عمليا وتوصيفها ومحاولة استنطاق آفاق تطورها النوعى وذلك على خلاف الدراسات السابقة لهذا التاريخ – باستثناء حالة مصر – والتى انطلقت من فرضية تتعامل مع التسوية كحقل "إمكان" وليس كحقل واقعى ، ومن ناحية أخرى فإن شمول عملية التسوية لكافة الأطراف منذ مدريد يعطى للدراسة بعدا تكامليا ومقارنا على النقيض من بعض الدراسات السابقة حول نفس الموضوع .

ب – توفر قاعدة امبيريقية من المعلومات والتفصيلات والمؤشرات القابلة للقياس الاحصائى والكمى وهذه القاعدة توفر للبحث قدرا كبيرا من المصداقية والعلمية ولاغنى عنها لاجراء بحث بمستوى البحث الحالى .

<u>ثانيا</u> : تمثل هذه الدراسة للدور الإقليمى المصرى فى ظل تداعيات التسوية انتقالا كيفيا فى نسق أبحاث التسوية ، إذ أنها تنقل البحث فى هذه العملية من "الخطاب الانشائى" الأيديولوجى الذى عانت منه هذه الأبحاث إلى مستوى " الخطاب العلمى " الموثق والمستند إلى الوقائع والمؤشرات الكمية ، حيث اقتصر "الخطاب الانشائى" والبلاغى حول التسوية على فئتى الرفض والقبول والتبريرات الايديولوجية التى تؤيد وتبرر هذا وذاك ، ولم يعن هذا الخطاب بالوقائع العيانية التى ترتبت على التسوية بصرف النظر عن تأييدها ومعارضتها ، كما أنه من شأن صياغة "خطاب علمى" حول عملية التسوية الارتقاء بمعارفنا عنها، تلك المعارف التى يمكن أن تستثمر لصالح تأييدها أو معارضتها وفق المواقف السياسية والايديولوجية ، وذلك لايعنى وقوف فريق البحث على الحياد إزاء عملية التسوية ولكنه يعنى تغليب الفريق لاعتبارات الموضوعية

والعلمية على ماعداها من المواقف والرؤى والتى يمكن أن تجد التعبير عنها فى حقول ومجالات أخرى أو أن بعضا منها مضمن بطريقة أو بأخرى فى سياق الفرضيات وطرائق المعالجة والتحليل .

ولاشك أن تقويم المعالجة البحثية لأية قضية – وليس فقط التسوية – ترتهن أولا بترقية معارفنا عن الموضوع المبحوث مقارنة بمعارفنا عنه قبل اكتمال البحث فيه أو – فى الحد الأدنى– تنظيم هذه المعارف بشكل أفضل وبطريقة تتيح لنا رؤية الموضوع المبحوث بأسلوب جديد أو استكشاف بعض جوانبه التى استغلقت علينا من قبل .

وفى تقديرنا فإن هذا البحث قد يجمع بين هاتين المزيتين أى ترقية معارفنا عن التسوية وتنظيمها بشكل يساعد الكثيرين منا على اعادة التفكير فيها وتأملها .

ثالثا : أن هذا البحث يجمع بين عدد من حقول المعرفة والعلوم الاجتماعية ، السياسة والاقتصاد والاستراتيجية ومن ثم يمكن اعتباره نموذجا أوليا للبحوث التى تعتمد على التداخل بين عديد من المفاهيم المنتمية لعدد من العلوم الاجتماعية وهو مايعرف بـ Interdisciplinarite ولم يكن هذا التداخل صدفة بل اختيارا واعيا بطبيعة وأبعاد التعقد الممكن فى موضوع الدراسة والجوانب المتنوعة للتحديات التى تثيرها التسوية وتنوع أدوات الدور الإقليمى السياسية والاقتصادية والاستراتيجية والثقافية .

ونأمل من خلال تقديم هذا البحث لجمهرة المهتمين والمتخصصين والقراء أن يكون إسهاما حقيقيا فى بلورة معالم الدور المصرى فى المرحلة المقبلة والقاء الضوء على بعض جوانب هذا الدور وآفاق تطورها وتفعيلها على ضوء التداعيات والتأثيرات التى ستمارسها عملية التسوية على توزيع وإعادة توزيع الأدوار فى المنطقة .

المحرر

د . عبد العليم محمد

الفصل الأول

الجوانب السياسية لعملية التسوية
ودور مصر الإقليمى
١٩٩٠ - ١٩٩٥

د . حسن أبو طالب
أيمن السيد عبد الوهاب

♦ مقدمة ♦

أدت عملية التسوية السياسية التى بدأت فى العاصمة الأسبانية مدريد أكتوبر ١٩٩٠ ، وبعد شهور قليلة من انتهاء حرب الخليج الثانية ، إلى مجموعة من التداعيات التى غيرت بدروها من مجمل المعطيات الإقليمية ، وأثارت بالتالى جملة من الاشكاليات السياسية والفكرية حول مستقبل المنطقة وشكل التفاعلات الإقليمية المستقبلية بعد أن تتم عملية التسوية على كافة المسارات . وكان من أبرز ما طرح من اشكاليات فكرية وسياسية تلك المتعلقة بدور مصر الإقليمى فى أثناء عملية التسوية ذاتها ، وفيما بعدها . وقد انطلقت معظم الأفكار التى طرحت حول هذا الموضوع من حقيقة أن دخول أطراف عربية اخرى إلى خضم عملية التسوية السياسية مع إسرائيل وما نتج عنها من توقيع اتفاقيات ومعاهدات مع إسرائيل ، يعنى أن مصر لم تعد البلد العربى الوحيد الذى يرتبط بإتفاقية سلام وبعلاقات شبه طبيعية مع إسرائيل ، وأن حالة اللاحرب واللا سلم التى كانت سائدة فى الماضى بين تلك الاطراف العربية لم تعد قائمة ، وذلك على الرغم من أن عملية التفاوض لم تنته بعد بالنسبة لثلاثة من المسارات الأساسية ، وهى الفلسطينى والسورى واللبنانى.

مثلت الاتفاقيات الأردنية والفلسطينية مع إسرائيل مدخلات أساسية فى معادلة الصراع العربى الإسرائيلى ، إضافة إلى اندفاع بعض الدول العربية - وإن بدرجات مختلفة - فى إقامة علاقات ومكاتب اتصال مع إسرائيل ، وذلك تحت اقتناع بأن هناك ترتيبات جديدة سياسية واقتصادية يتم تشكيلها فى المنطقة ككل ، وان التعامل مع إسرائيل هو جزء اساسى وضرورى من هذه الترتيبات ايا كان اسمها ، وان هذا التعامل يمثل نوعا من المشاركة فى صياغة هذه الترتيبات بنوع من الفاعلية والايجابية ، فضلا عما يمثله ذلك - كما عبرت بعض القيادات العربية- عن مشاركة فى تدعيم العملية السلمية ذاتها .

فى مثل هذه البيئة المتغيرة ، والحافلة بالمعطيات الجديدة ، ثار الحديث مجددا عن انعكاس هذه المعطيات على دور مصر الإقليمى سواء اثناء عملية التسوية أو عند اكتمال حلقاتها . وكانت هناك عدة افتراضات ضمنية فى مثل هذا الحديث السياسى / الإعلامى ، نرصد اهمها على النحو التالى :

١- إن استمرار العملية السلمية ، سوف يؤدى إلى تهميش دور مصر الإقليمى ، ويفتح المجال امام مزيد من الهيمنة الإسرائيلية على مقدرات المنطقة وشئونها .

٢ - إن العملية السلمية ذاتها لم تكن متصورة دون ريادة مصر فيها ، ومشاركتها الايجابية فى كل مراحلها ، وإن انتهائها على نحو أو آخر ، لن يؤثر سلبا على الدور الإقليمى لمصر ، بل سيدعمه ويقويه .

٣ ـ إن العملية السلمية تطرح تحديات جديدة أمام الدور الإقليمى لمصر ، ولكن دون الوصول إلى درجة التهميش التى يفترضها البعض ، أو التى يسعى إليها بعض الأطراف العربية والإقليمية، بما فى ذلك إسرائيل ذاتها .

٤ ـ إن عملية التسوية تؤدى إلى تغيير معالم البيئة الإقليمية ، وبالتالى تؤدى إلى تحديات لكل الأطراف العربية والإقليمية ، كما تعطيهم فرصا مماثلة ، وإن الآفاق الايجابية بالنسبة لمصر اكبر بكثير من الآفاق السلبية التى يظنها البعض .

وبغض النظر عن الاختلافات الجوهرية بين هذه الافتراضات ، فإن نقطة الاتفاق بينها جميعا تكمن فى الافتراض الضمنى بأن دور مصر الإقليمى يرتبط أساسا بكونها أول دولة عربية اقامت سلاما مع إسرائيل ، وبالتالى فعندما يكون هناك أكثر من طرف عربى يشارك مصر فى هذه السمة ، فإن النتيجة المنطقية أن يهتز دور مصر الإقليمى ، وأن يصل إلى درجة أكبر من التهميش كلما ازدادت رقعة المتعاملين العرب مع إسرائيل . والوجه المقابل لهذا التحليل ، والذى غذته مصادر إسرائيلية وأمريكية وبعض الأطراف العربية ، أن إسرائيل ، ونظرا لكونها الطرف المستهدف من قبل جيرانها العرب ، فقد صورت بإعتبارها قلب المنطقة ومصدر تفاعلاتها الرئيسى ، وبالتالى فإن التسوية ستؤدى ـ شاء العرب أم ابوا ـ إلى أن تكون إسرائيل الدولة الرئيسية والفاعل الإقليمى الأول ، وذلك على حساب الدور المصرى المتآكل والاخذ فى التهميش.

وفى مثل هذا المنطق التحليلى ، تبرز عدة مفارقات إن لم تكن مغالطات فى آن واحد على النحو التالى :

أ ـ إن شيوع السلام يؤدى حتما إلى الإقلال من دور مصر الإقليمى . والمفارقة البارزة هنا تنبع من حقيقة كون مصر مشاركا رئيسيا فى عملية ترسيخ التسوية السياسية فى المنطقة ، ولأنها تضع السلام والاستقرار الإقليمى كأحد أولويات تحركاتها الخارجية . وكأن مصر حين تدفع المنطقة والأطراف العربية إلى التمسك بالتسوية السياسية ، تعمل فى الوقت نفسه على تهميش دورها . ومثل هذه المفارقة لا تبرز نوعا من التناقض فى اسس الافتراض القائل بأن "شيوع السلام واستمرار عملية التسوية فى المنطقة سيؤدى بالضرورة إلى تهميش دور مصر الإقليمى " وحسب ، ولكن أيضا قدرا كبيرا من المغالطة فى طرح الافتراض ذاته ، وعدم ستيعاب أسس وأولويات التحرك المصرى الخارجى .

ب ـ إن المنطق التحليلى السابق ينطوى على مغالطة كبرى وقوامها التعامل مع دور مصر الإقليمى من زاوية واحدة وحسب ، وهى علاقة هذا الدور بالتسوية السياسية للصراع العربى الإسرائيلى ، وبكون مصر الدولة السباقة فى الدخول إلى هذا المضمار قبل الدول العربية الاخرى بنحو ١٤ عاما . ومع عدم إغفال مكون التسوية السياسية والعمل على إشاعتها وترسيخها كخيار استراتيجى فى المنطقة فى مجمل الاستراتيجية المصرية منذ ١٩٧٧ ، إلا أن التعامل مع الدور الإقليمى لمصر من هذه الزاوية فقط ، يعنى إغفال تام لمجمل العناصر الاخرى التى يستند اليها

هذا الدور الإقليمى ماديا ومعنويا ، وهو أمر ينطوى بدوره على قدر من التسطيح لطبيعة الدور الإقليمى لمصر فى الشئون العربية والإقليمية على السواء .

ج - إن التسوية السياسية وباعتبارها المدخل الأساسى لإعادة صياغة التفاعلات الإقليمية فى المنطقة ككل بعد حرب الخليج الثانية، تقود إلى إعادة تشكيل الأدوار الإقليمية للدول المشاركة فيها، وهو ما ينطبق على مصر وعلى غيرها من الدول العربية والقوى الإقليمية ذات الصلة كإسرائيل وتركيا وإيران . ومثل هذه التفرقة بين إعادة التشكيل للدور الإقليمى لفاعل ما ، وبين فكرة التهميش بكل ما تعنيه من تداعيات سلبية ، تعد أمرا جوهريا عند تحليل الدور المصرى سواء أثناء عملية التسوية أو عند اكتمالها فى وقت لاحق . ووفقا لهذه التفرقة يمكن القول إن إعادة تشكيل الدورالإقليمى لكى يتناسب مع النتائج الجارى تشكيلها ، لا يعنى تهميشا للدور المصرى بقدر ما يعنى نوعا من التفاعل الايجابى مع عناصر ومتغيرات البيئة الإقليمية ، التى شاركت فى صنعها السياسة المصرية ذاتها .

ومجمل هذه المفارقات يقود إلى استبعاد فكرة تهميش الدور الإقليمى لمصر كنتيجة لازمة للاستمرار فى عملية التسوية السياسية للصراع العربى الإسرائيلى ، ويؤكد على اهمية دراسة هذا الدور من منظور إعادة التشكل والتكيف مع المتغيرات الجارية . وفىهذا السياق فإن الاشارة إلى مفهوم الدور كأداة تحليلية لعلاقات الدول وتفاعلاتها مع البيئة المحيطة قد يساعد على توضيح هذا المعنى . فمنذ أن ظهرت مقالة أستاذ العلاقات الدولية كول هوليستى حول مفاهيم الدور القومى فى دراسة السياسة الخارجية عام ١٩٧٠ ، وفكرة دور الدولة فى البيئة المحيطة ، وكيف يمكن توقعها ، أخذت تتدعم على الصعيدين النظرى والعملى معا . ورغم شيوع استخدام مفهوم الدور ، لاسيما على الصعيد الإعلامى للدلالة على تحرك أو مجموعة تحركات لفاعل دولى أو اقليمى معين ، سواء إزاء قضية بذاتها أو مجموعة من القضايا المترابطة بعضها البعض ، فإن المفهوم ذاته من الناحية العملية خضع طوال العقدين والنصف الماضيين لكثير من الجدل والتطور على الصعيد النظرى ، ولكنه ظل ضعيفا فى المجال العملى . ومن هنا يبدو لدى الكثيرين أن شيوع استخدام المفهوم لا يخفى ذلك القدر من الغموض وعدم الوضوح أحيانا .

ولتقريب المعنى بين البناء النظرى للمفهوم وحركة الفاعلين الدولية كما هى فى الواقع المعاش، فقد أشار كل من جونسون وويسترلند عام ١٩٨٢ إلى أن فكرة دور الدولة ربما تماثل أو تتشابه مع تعبير المسرح الذى يشهد تحركات مرسومة بدقة للممثلين الذين يقدمون عرضا معينا ، فنحن امام نص يرسم شخصيات معينة ، وأفراد يقدمون هذه الشخصيات ، ومواقع تدار عليها هذه التحركات ، إلى جانب موجه يتحكم فى درجة وطريقة أداء الاشخاص، أو ما يعرف بمخرج العرض . غير أن التدقيق فى هذا التشابه يظهر لنا أنه تشابه ظاهرى ، إذ إنه يعكس وحسب عناصر التأثيرات الشخصية والنفسية العامة ، ولايقدم لنا تفسيرا مقنعا لفكرة الموجه فيما يتعلق بتحركات الفاعلين الدوليين . ولذا فإن (ستيفن والتر) الذى طور بعضا من هذه الأفكار فى إطار نظرية العلاقات الدولية سواء في كتابه " نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية " عام ١٩٨٧ ،

أو فى مقالته المعنونة " التفاعليـة الرمزيـة والعلاقـات الدوليـة : إسـهام نظريـة الـدور فـى التنظيم الدولى " ، والتى نشرت فى الكتاب الذى أشرف علي تحريره كوتام وشيبيه ١٩٩٢ ، يعاد له بعض الفضل فى توضيح الكثير من الغموض والتداخل الذى شاب المفهوم من الناحيـة العمليـة.

ووفقا لستيفن والتر فإن الدور هو السلوك الاحتياطى المستنتج أو المخمن من توقعات الآخرين ومن المفاهيم التى يملكها الفاعل عن ذاتـه " . وهنـا نجـد ثلاثـة عناصـر متكاملـة ، وهـى مطـالب الدور والتى تعبر عن ملامح معينة ذات خصوصية بالموقف نفسه ، وتلميحات الدور واشـاراته ، وهى تلك التحركات الفعلية التى تشكلت بواسـطة الفـاعلين الآخريـن فـى مواقـف معينـة ، وبحيـث تؤثر على الدور المختار بواسطة الفاعل الأصلي ، وأخيرا توقعات الدور ، أو هى تلك التحركـات المنتظرة من فاعل معين بسبب الموقف نفسه أو المكانة الدولية للفاعل . ومجمل التفاعل بين هـذه العناصر هو الأداء الذى يشير بدوره إلى المرئى من السلوك الـذى يقـوم بـه الفـاعل . ومثـل هـذا الأداء لا يكون فى فراغ ، وإنمـا يكـون فـى مواقـع معينـة ، أو بعبـارة أخـري أدوار معينـة يجـب ملؤها . والقرار فى النهاية يكون بيد الفاعل الأصلى الـذى يقـرر أى دور يجـب القيـام بـه ، وأيـة مواقع يجب ملؤها .

ورغم الاسهام النظرى الهام لهذه الافكـار وغيرهـا ، فـإن الجوانـب العمليـة تكشـف عـن أبعـاد أخرى ، ذلك أن اداء الدور أو مجموع التفاعلات والتحركات سواء إزاء قضية معينة أو مجموعة قضايا ، لا يأتى من فراغ ، بل هو ناتج تفاعل آخر بعضه شخصى وبعضه موضوعى يتشكل من متغيرات وعناصر عدة ، منهـا مـا هـو مـادى ، كـالموارد المتاحـة للدولـة وموقعهـا الجغرافـى ووضعها الاقتصادى وعدد سكانها وما لديهم مـن مهـارات وقدراتهـا العسـكرية وغيـر ذلـك . أمـا الجانب الذاتى فهو ليس قاصرا على نظرة الفاعل لذاته ، بل أيضـا هـو حصيلـة توقعـات الآخريـن أيضًا وضغوطهم المختلفة التـى يمارسـونها لتوجيـه " الأداء الفعلـى " ناحيـة معينـة . وتبـدو فكـرة النص مسألة محورية ، وهى فى العلاقات الدولية تعـبر عـن حصيلـة إدراك الذاتـى والموضوعـى معا ، وتحدد الاتجاه والتوقعات . بيد أن النص هنا هو ملك للدولة ، فهى التى تحدده عبر نخبتهـا الحاكمة ومؤسساتها القائمة ، وهى التى تبرزه أو تـبرز جـزءا منـه فـى لحظـة معينـة ، أو تخفيـه وتتجاهله فى لحظة أخرى . وهذا النص يمكن التعبير عنه بالتوجهات الكلية للدولة كما هـو معـبر عنه قوليا وفعليا ، ومن خلال وثائقها الرسمية وإدراك نخبتها الحاكمة .

إلى جانب النص أو الإدراك الرسمى ، فإن البحث فى الدور الإقليمى لفاعل ما يتطلـب البحـث فى ادائه ، أو مجمل تحركاته ، ومن خلال المقارنة بين الإدراك - أو النص - والأداء أو ما يمكـن تسميته بالتحركات الفعلية ، إزاء قضية معينة ، والتى بدورها تحدد الموقع والبيئـة التـى يتـم فيهـا الأداء ، يمكن التعرف على طبيعة الدور ، وأنماطه ، وحجـم التغيـر الـذى ينتابـه ، ومـدى قدرتـه على التكيف والتفاعل مع المستجدات فى البيئة المحيطة .

وأخذا فى الاعتبار هذه العناصر النظرية والعمليـة ، فسـوف يتـم دراسـة الـدور المصـرى فـى عملية التسوية السياسية عبر دراسة ثلاثة عناصر مترابطة ، وهى :

١ـ الادراك المصرى الرسمى لعملية التسوية السياسية وعلاقتها بالدور الإقليمى لمصر ، سواء أثناء عملية التسوية نفسها أو عند اكتمال فصولها وحلقاتها فى المستقبل . وذلك بهدف كشف عناصر النص الذى يوجه الحركة المصرية إزاء التسوية ونتائجها المحتملة .

٢ ـ تحليل مؤشر لقاءات القمة المصرية مع أطراف عملية التسوية العربية وإسرائيل ، للتعرف على طبيعة العلاقات بين مصر وكل من هذه الاطراف من جهة ، وموقع عملية التسوية فيها .

٣ ـ التحركات المصرية فى مسارات التسوية السياسية المختلفة ، بهدف دراسة أنماط الدور المصرى فى كل منها .

♦♦♦

١ - عملية التسوية كما تدركها النخبة المصرية الحاكمة * :

تمثل عملية التسوية السياسية للصراع العربى الإسرائيلى مكونا جوهريا فى إدراك القيادة السياسية المصرية ، وذلك لأسباب عدة : كريادة مصر فيها منذ عام ١٩٧٧ ، وما تلاها من وضع تسوية الصراع العربى الإسرائيلى سلميا كأحد الأولويات التى توجه السياسة الخارجية المصرية عربيا ودوليا ، ومشاركتها فى تلك العملية لاسيما منذ انتهاء حرب الخليج الثانية بأشكال مختلفة وصولا إلى مؤتمر مدريد وما بعده . وتعد التسوية السياسية فى الإدراك الرسمى المصرى البديل الذى لا بديل له ، لإنهاء الصراع مع إسرائيل ، وإعادة تشكيل تفاعلات المنطقة على اسس جديدة ، أبرز ما فيها إغلاق الباب أمام أية احتمالات لخوض حرب عربية إسرائيلية اخرى ، وتحقيق درجة معينة من الاستقرار الإقليمى ، واستعادة الحقوق العربية المشروعة .

ووفقا للادراك المصرى فإن "حرب أكتوبر ١٩٧٣هى التى فتحت أبواب السلام العادل ، حيث صححت الحرب موازين القوى ، وغيرت مسار الصراع العربى ـ الإسرائيلى ، وفرضت على العالم ضرورة إيجاد حل حقيقى لأزمة الشرق الأوسط ، وفتحت فرص السلام واسعة فسيحة أمام شعوب المنطقة كى تبدأ مرحلة جديدة من التعايش والتعاون على أسس صحيحة ، قوامها الإعتراف المتبادل وتكافؤ الحقوق والواجبات ، ورفض دعأوى التفوق والسيطرة ، وقبول مبدأ الأرض مقابل السلام " (١) . وكما كانت مصر رائدة فى الحرب ضد إسرائيل ، فالثابت أنها كانت رائدة ايضا فى السعى إلى السلام معها ، " فمصر هى التى بدأت رسالة السلام " (٢) ، و" خاضت بدايتها الصعبة ، وكان لها الريادة فيها ، وهى تريد أن تحقق للأطراف العربية ما حققته لنفسها من انسحاب إسرائيلى كامل من أراضيها .(٣) و " لولا أن مصر أفتتحت عملية السلام عام ٧٧ ما كان لإسرائيل أن تصل لإتفاق لا مع الفلسطينيين ولا مع الأردن ولا جلست مع السوريين"(٤) . وفى كل الاحوال فإن مصر تعتبر " السلام هدفا إ" (٥) وليس تحركا تكتيكيا يمكن التخلى عنه فى اى وقت .

وتكشف هذه التعبيرات عن إيمان كامل بأن عملية التسوية السياسية التى بدأت فى صورة كلية منذ مؤتمر مدريد هى نتاج لريادة مصرية ، وأن نتائجها المتمثلة فى التوصل إلى اتفاقيات بين إسرائيل وأحد الاطراف العربية ، أو مجرد الحوار والتفاوض مع أطراف عربية أخرى ، ما كان لها أن تكون دون الريادة المصرية فى هذا المجال . والريادة هنا لا تقتصر على عنصر الزمن ، ولكن تنطبق أيضا على ما تضمنته المعاهدة المصرية الإسرائيلية من مبادىء صارت فيما بعد أحد الموجهات الرئيسية فى عملية التسوية التى بدأت فى مدريد ١٩٩١ ، ذلك أن " معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية تعد نموذجا قاعدته الأولى كل الأرض مقابل كل السلام "(٦).

* شارك فى جمع مادة هذا الجزء الباحثة منى صالح .

غير أن هذه الريادة المصرية لم تكن دون ثمن أو تضحيات ، أو هى تعبير عن التخلى عن المسئولية تجاه الحقوق العربية ، ذلك أن مصر سواء فى عهد الرئيس السادات أو الرئيس مبارك ناضلت من أجل أن " يكون السلام مع مصر مدخلا لسلام عادل مع بقية الشعوب العربية"(٧) . الأمر الذى يعكس التزامها التاريخى بقضية الشعب الفلسطينى ، والذى من أجله دخل الشعب المصرى " أربعة حروب وضحى بعشرات الآلاف من أطهر الأبناء .. وضحى بالملايين من موارده المحدودة من أجل قضية الشعب الفلسطينى ولم يتوقف يوما واحدا عن الكفاح فى سبيل إقرار السلام وإقرار حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيرة ، ومساندته للحصول على حقوقه المشروعة فى شتى مراحل هذا النضال " (٨) . ورغم كل التضحيات السابقة والحالية فثمة اقتناع بإن دور مصر فى شأن القضية الفلسطينية " ثابت ولم يتغير ، فمصر تعتبرها قضيتها ، ولم تتخل عنها حتى عندما تعرضت للهجوم والتشهير ولن تتخلى عنها فى المستقبل " (٩) . فضلا عن أن مصر بجهودها وتدخلاتها لدى الأطراف الدولية والإقليمية هى " التى حولت القضية الفلسطينية من قضية لاجئين إلى قضية شعب " (١٠) .

بيد أن الادراك الرسمى المصرى لم يغفل أن عدم استجابة الجانب الفلسطينى لما كان يعرض عليه فى عام ١٩٧٧ ، قد أدى إلى تعقيد الموقف إلى حد كبير وإلى تأخير الاعتراف بهم إلى مطلع التسعينيات ، ووفقا لما أشار اليه الرئيس مبارك فىعدد من المناسبات فإن " مصر كانت تعرض على الفلسطينيين ما يحققونه اليوم وهو الإعتراف (١١) ، و "لو أن الفلسطينيين استجابوا إلى السلام الذى عرضته عليهم مصر فى ١٩٧٧ لكان ذلك أفضل لهم حيث كان عدد المستوطنات فى الضفة أقل ، وهى العقبة الرئيسية الأن ، والفلسطينيون يتمنون أن يحصلوا على ما تضمنته كامب ديفيد(١٢) .

ثمة اقتناع مصرى بأن مؤتمر مدريد كان فى شق منه حصيلة للجهود المصرية التى سبقته ، حيث كانت تسعى "بجهد كبير ومتصل من أجل تقريب وجهات النظر " (١٣) ، وكذلك " لتهيئة الظروف لعقد مؤتمر للسلام تشارك فيه القوى الدولية المعنية دون أن تعوق التفاوض المباشر بين طرفى النزاع أو تكون بديلا عنه . ولكن مشاركة القوى الدولية يكون بغرض المساهمة فى التغلب على الصعوبات وتقريب وجهات النظر" (١٤) وبغض النظر عن تسمية المؤتمر ، فهو من وجهة نظر مصر " يعد ضرورة .. فضلا عن مطالبتها بمشاركة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والأمم المتحدة ودول أوروبا فيه كما أعربت عن استعدادها لإستضافته فى القاهرة ، فى حالة موافقة الأطراف المعنية "(١٥) . وعلى الصعيد العربى ترى مصر انها قد " بذلت جهدا سياسيا لتنسيق المواقف العربية للأطراف المشاركة فى المؤتمر وإيجاد آلية لهذا التنسيق " (١٦).

ومع الاتفاق المبدئى بين الاطراف المعنية على عقد المؤتمر ، كان طبيعيا ان ترحب مصر بالمؤتمر ، وبالمشاركة فى أعماله واعتباره " تتويجا لجهود شاقة وطويلة ساهمت فيها مصر لحث المجتمع الدولى على إقناع الأطراف بضرورة انعقاد مؤتمر السلام " (١٧) . بيد أن هذا الانعقاد لا يعنى من وجهة النظر الرسمية أن الامر قد وصل إلى نهايته ، ذلك ان السلام وهو من اهم

الأحداث الدولية والإقليمية يتطلب من مصر الاهتمام والمتابعة ، لأنه 'يؤثر على مصالحها وأوضاعها بصورة أو بأخرى . كما يتطلب هذا الحدث من مصر دورا نشيطا بارزا يناسب وزن مصر وثقلها الإقليمى ، ومسئوليتها فى الحفاظ على الأمن والإستقرار فى المنطقة ، كما أن هذا الدور يجب أن يكون على أصعدة مختلفة " (١٨) .

وأخذا فى الاعتبار وجود مراحل متعددة منها ما هو قبل التسوية ، وما هو اثنائها ، وما هو بعدها ، فإن التصور المصرى راعى تلك الفروقات . ففى مرحلة التسوية فإن مصر ترى ان دورها يتمثل فى " كونها صديق للولايات المتحدة فى المنطقة ، وأن تدعم قيام سلام يحافظ على الأهداف المصرية ، ويضع حدودا على القوة الإسرائيلية" (١٩) . إضافة إلى المساهمة فى التوصل إلى اتفاقات عربية إسرائيلية . وهناك أقتناع مصرى بأنه " لولا جهود مصر ما توصل الإسرائيليون إلى اتفاق مع الفلسطينيين أو الأردن ، وبدون الدور المصرى لن تتمكن إسرائيل من الوصول إلى سلام مع سوريا" (٢٠) ، أن "التقدم الذى تشهده مسيرة السلام يؤكد أهمية الدور المصرى الذى يتابع كافة مسارات المسيرة السلمية باعتبار أن مصر هى صاحبة المبادرة فى نقل الوضع فى المنطقة من المواجهة إلى السلام "(٢١) .

ونظرا لأن مرحلة التسوية وفقا للمسارات الثنائية تصاحبها عملية أكثر شمولا تهدف إلى إعادة صياغة التفاعلات الإقليمية تحت شعار إقامة التعاون الاقتصادى الإقليمى ، والنظر اليه كجزء من عملية التسوية ذاتها ، كان طبيعيا أن يكون لمصر رؤيتها الخاصة لهذا الامر، وهو ما عبر عنه وزير الخارجية فى مناسبات عدة . ووفقا له فإن " التعاون الاقتصادى الإقليمى هو جزء عضوى من عملية السلام الذى لم يقم بعد" (٢٢) ، ولكن المنطقة " فى الطريق إليه ، وأى حديث عن التعاون الإقتصادى يجب أن ننتهى به ، وليس أن نبدأ به ، وهناك قرارات خاصة بمصر كدولة ذات سيادة منها ربط التعاون الإقتصادى بالتقدم السياسى فى مسيرة السلام " (٢٣) .

وتتضمن رؤية مصر ضرورة الاتفاق بين دول المنطقة على شكل وطبيعة العلاقات فى مرحلة ما بعد التسوية حيث ستشهد المنطقة علاقات جديدة . ومن جهتها ترى مصر أن تقوم هذه العلاقات على " تكامل ثلاث ركائز هى التسوية السياسية والتنمية الإقتصادية والأمن الإقليمى وضبط التسلح " (٢٤) ذلك أن " السلام الحقيقى هو سلام الشعوب الذى قاعدته التعاون الإقتصادى " . ولكن من جانب آخر فإن الأمر مرهون بتحقيق تقدم حقيقى وملموس على مختلف مسارات عملية السلام لتوفير " الظروف الأساسية اللازمة لتفعيل التعاون الإقليمى على مستوى المنطقة " (٢٥) .

وتبعا للرؤية المصرية فإن التعاون الاقتصادى الإقليمى يجب أن يكون خاتمة لعملية التسوية السلمية ، أو على الأقل متزامنا معها، فهى - اى التسوية السياسية الشاملة - شرط أساسى من شروط التعاون الإقليمى المتمثلة فى " السلام والتقدم فى نزع السلاح النووى ، وقيام دولة فلسطين" . ومن هذا المنطلق ترحب مصر بمناقشة بعض مشروعات التعاون الإقليمى مثل البنك الإقليمى للتعاون فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، أو المشروعات السياحية المشتركة ، على أن

يتناسب مقدار الإنجاز فيها مع التقدم الذى يتم إحرازه على المسارات السياسية المختلفة . أما ما يتعلق بدعوات قيام سوق حرة مشتركة لدول المنطقة ، فهى أمر مرهون بـ " تحقق كل شروط التعاون الإقليمى أى إتمام عملية التسوية السلمية بصورة شاملة وفى كل المسارات ، وحل القضية النووية الإسرائيلية " (٢٦) .

وترى مصر أنه من الضرورى رسم صورة كاملة للنظام الإقليمى فى مرحلة ما بعد التسوية " يتضح فيها خطوات انتقال المنطقة من الصراع إلى السلام والتعاون الإقليمى الذى يجب أن تتوافر فيه شروط معينة أهمها : ألا يؤدى إلى طمس الهوية العربية ، وألا يضر بالمصالح العربية وألا يضعف العلاقات العربية – العربية، وألا يكون له تأثير سلبى على الأمن العربى .. كما يجب عدم استبعاد أى من دول المنطقة من هذا النظام التعاونى ، بل وتعديل أوضاع بعض دول المنطقة مثل العراق لتصبح قادرة على المشاركة فى النظام الجديد " (٢٧) .

وبخصوص التعاون الإقليمى تدرك القيادة المصرية " أن الأثار المترسبة فى نفوس الشعوب العربية نتيجة حالة عداء استمرت أكثر من خمسين عاما تتطلب بعض الوقت لإزالتها وذلك لكى تتقبل الشعوب العربية التعامل والتعاون مع إسرائيل ، كما تدرك أن الشعب الإسرائيلى يعانى من نفس الحالة . ولكن من جهة أخرى ترى أن هناك تقدما فى هذا المجال حيث إن حركة رجال الأعمال المصريين إلى إسرائيل أصبحت أكثر فى الفترة الأخيرة ، وأنه عندما يتم التوصل إلى سلام مع سوريا ستصبح العملية أسهل" (٢٨) .

ومن وجهة النظر المصرية فإن موضوع التعاون الاقتصادى الإقليمى ذو صلة وثيقة بموضوع البرنامج النووى الإسرائيلى ، ويعكس هذا الامر ايمانا بالعلاقة الوثيقة بين الامن وضبط التسلح من جهة وبين تنظيم وخلق شبكة تفاعلات اقتصادية واسعة المدى بين العرب وإسرائيل من جهة اخرى . وفى هذا السياق تصر مصرعلى " أن ضبط التسلح والأمن الإقليمى يحددان شكل ومدى التعاون الإقليمى فى مرحلة ما بعد التسوية ، وأن الأمن يجب أن يقوم على المساواة بين دول المنطقة ، وتحقيق الأمن المتساوى بأقل قدر من التسليح ، ثم إيجاد ضمانة للأمن متمثلة فى المصالح المشتركة وليس أسلحة الدمار الشامل ... وبالتالى تدعو مصر إلى إتخاذ خطوات واضحة لانضمام إسرائيل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وبدء المناقشة الفعلية لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ، ومراجعة الاتفاقيات الدولية الخاصة بنزع السلاح لتوفيق التزامات دول المنطقة تجاهها ، كما تدعو إلى تبنى المبادرة المصرية بشأن جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل" (٢٩) . وتبرر مصر هذا الربط بأن " دول المنطقة لن تستطيع توجيه جهودها إلى التنمية أو مواجهة تحديات المستقبل وهى مهددة بمخاطر أسلحة الدمار الشامل وخيارات استخدامه " (٣٠) .

ومن المنظور الرسمى المصرى فإن استكمال عملية التسوية وشموليتها وارتباطها بحل معضلتى التعاون الاقتصادى والأمن الإقليمى على النحو السابق ذكره لن يؤدى إلى تأثيرات سلبية على الدور المصرى ، ذلك " أن مصر تمتلك العديد من المقومات التى تكفل لها مكان الصدارة

فى الشرق الأوسط فى مرحلة ما بعد التسوية ، لاسيما وأن دورها المتميز فى المنطقة لم يـ يرجع إلى قيادتها للصراع العربى الإسرائيلى بقدر ما يرجع إلى مقومات مصرية ذاتية منفصـ عن تغير الأوضاع وتبدل العقائد الإقليمية والدولية ، وأن هذه المقومات قادرة على كفالة د مصرى فعال في مرحلة ما بعد التسوية وفى ترتيبات التعاون الإقليمى" (٣١) . وحيث إن مصـ هى التى " بدأت عملية السلام وبالتالى قادت الأمة العربية فىالحرب والسلام وهو ما لم يقم بـه طرف عربى أخر " (٣٢) أى أن الصراع العربى الإسرائيلى ليس سببا فى ريادة مصر للمنط بقدر ما هو نتيجة لهذه الريادة أو مظهر لها . فضلا عن "أن مقومات هذه الريادة تاريخـ واجتماعية واقتصادية وأمنية وثقافية ومتأصلة فى البنيان السياسى والاجتماعى والاقتصـــا المصرى ، بالإضافة إلى أن مصر هى التى قادت عملية التنوير فى المنطقة ولها دور تاريـ على مر العصور ، وقادت الشعوب العربية للتخلص من الاستعمار ، وبالتالى لن يؤدى ق السلام فى المنطقة إلى التقليل من الدور المصرى أو الحد منه " (٣٣) .

بعبارة اخرى ان استكمال التسوية السياسية لن يؤثر سلبا على الدور المصرى عربيا واقليمـ نظرا لوجود مقومات هيكلية خاصة بهذا الدور ، وكذلك لما تمثله مصر من ثقل "رئيسى فى الا العربية والإسلامية بثقلها البشرى والاقتصادى والثقافى والحضارى " (٣٤) . وهو ما يمكن ايـ عناصره فى : أنها أكبر دولة عربية ، ويوجد بها ١٣ جامعة ، وهى غنية بمفكريها وعلمـا وأدبائها وفنانيها ، وبين جنباتها يوجد الأزهر الشريف ، فضلا عن المؤسسات الضخمـــ والحريات غير الموجودة فى الكثير من دول العالم الثالث ."(٣٥) . وهى تمتلك تراثا حضاريـ ومتقدمة علميا ، وذات ثقل سكانى .(٣٦) وهى تعد أكبر دول المنطقة وأكبر أسواقها ، وحـ تكمل مسيرة الإصلاح الإقتصادى يمكن أن تصبح مصر أكبر منتجى منطقة الشرق الأوسط.(٧ وذلك نظرا لان اقتصادها " يتجه إلى التحرر بنجاح ، ولديها قطاع خاص متصاعد بقوة ، وه نمتلك كل الموارد اللازمة لأى نهضة إقتصادية سواء على المستوى الوطنى أو الإقليمـــ فلديها: الأرض الخصبة والموارد الطبيعية الزراعية والمعدنية والسياحية ، كذلك لديها مـو بشرية ماهرة ومدربة . وهى تمتلك قاعدة صناعية "تؤهلها لأن تكون طرفا اقتصاديا فعالا عـ المستويين الإقليمى والدولى ولأن تطرح عملية التطور الإقليمى فى إطار ريادة وشراكة يـ تحقق للجميع وضعا إقتصاديا متميزا " (٣٨) . كما " ان لمصر علاقات تاريخية عميقة وعلاقـ سياسية متشعبة ، وقاعدة اقتصادية آخذة فىالتطور " (٣٩) .

ويتضح من مجمل التصور السابق أن ادراك القيادة السياسية لدور مصر فى مرحلة ما يـ التسوية السياسية يرتبط فى شق جوهرى منه بالاستمرار فى عملية الاصلاح الاقتصادى ، و تدعيم الأداء الاقتصادى بصورة كلية ، وينطلق هذا التصور من الاقتناع بأن استكمال عمـ التسوية السياسية ، وضبط عمليات التسلح وإيجاد صيغة للامن الإقليمي ، إلى جانب الدخول ف عمليات متشعبة للتعاون الإقليمى ستؤدى إلى إعلاء شأن العوامل الاقتصادية ، وبالتالى ف استمرار الدور الإقليمى لمصر يجب أن يكون مستندا إلى عناصر قوة اقتصادية جنبا إلى جـ العناصر السياسية والأمنية والثقافية والتاريخية ، وأنه كلما كان الاقتصاد المصرى أكثر قوة كا

كان الدور المصرى اكثر فاعلية وتأثيرا . ويرتبط هذا الادراك باقتناع قوى بأن السلام من شأنه أن يقود إلى بناء نظام شرق أوسطى تلعب فيه الاعتبارات الاقتصادية الدور الأكبر ، ذلك " أنه من غير المعقول إيقاف عملية السلام لتجنب مرحلة ما بعد السلام " (٤٠) .

إن اهتمام التصور المصرى بنقد الايحاءات السلبية لعملية السلام على الدور المصرى فى المستقبل ، والتركيز على قبول التحدى الاقتصادى فيما بعد استكمال حلقات التسوية السياسية ، لم يغفل الجوانب المعنوية وتلك المتعلقة بالهوية ، ومن هنا جاءت تفضيلات القيادة المصرية لدعم وإعطاء الأولوية للتحركات ذات الطابع العروبى ، مع التأكيد على أن مستقبل المنطقة مرهون بالحفاظ على هويتها العربية الإسلامية بالدرجة الأولى . وأنه فى مرحلة وضع اسس النظام الشرق أوسطى ، فإن مصر تضع " تنقية الأجواء العربية وتدعيم دور الجامعة العربية من أجل حماية المصالح العربية المشتركة على قمة أولويات سياستها الخارجية ... وأنها ـ أى مصر ـ تفضل النظام العربى وتعتبره السبيل الأمثل لحماية المنطقة من الطوفان الشرق أوسطى .(٤١) ومن هذا المنظور يمكن تفهم مساندة مصر الرسمية للمطلب اللبنانى بإنشاء تكتل إقتصادى عربى لمواجهة التكتلات الإقتصادية الدولية ، استنادا إلى اقتناع قوى بـ " أنه لا يوجد تعارض بين التعاون الإقتصادى العربى والتعاون الإقتصادى الإقليمى" (٤٢) .

ومما سبق يمكن استنتاج مجمل التصور الرسمى المصرى لعملية التسوية وتأثيرها على الدور الإقليمى لمصر على النحو التالى :

١ ـ إن عملية التسوية السياسية هى البديل الوحيد لإنهاء الصراع العربى الإسرائيلى ، وهى عملية لم يكن من الممكن البدء فيها دون الريادة المصرية، التى تحققت بالفعل منذ عام ١٩٧٧ .

٢ ـ إن التسوية السياسية وقيام سلام شامل هو عمل استراتيجى كبير وليس أمرا تكيتيكا ، وإن هذا السلام يجب أن يكون شاملا لكل المسارات ، وبالتالى يكون مقدمة لبناء نظام إقليمى جديد تلعب فيه الاعتبارات الاقتصادية دورا أكبر ، ويسمح بعلاقات تعاون اقليمى على قدم المساواة ووفق قاعدة تبادل المنافع ، شريطة أن تحل أولا قضية الأمن الإقليمى ، وبصفة خاصة البرنامج النووى الإسرائيلى .

٣ ـ إن التسوية السياسية هى عملية متكاملة ، ومصر تلعب فيها دورا فاعلا سواء فى المسارات الثنائية ، أو فى المفاوضات المتعددة . وأنه لولا هذا الدور لما كان من الممكن إحراز تقدم فى المسارات المختلفة ، أو حدوث اتصالات إسرائيلية سورية .

٤ ـ مصر تدرك أن التسوية السياسية تطرح تحديات جديدة على هوية المنطقة وعلى شبكة تفاعلاتها المستقبلية ، وفى الوقت نفسه ترى أن استكمال حلقات التسوية السياسية وفقا للمنظور المصرى يتطلب المشاركة الفعالة لتيسير التوصل إلى اتفاقات ومعاهدات عربية إسرائيلية ، وأن التوصل إلى هذه الاتفاقات لا يعنى أبدا النيل من الدور المصرى أو الحد منه .

٥ - إن التسوية السياسية لن تقود إلى تهميش الدور المصرى نظرا لاستناد هذا الدور إلى مقومات مادية ومعنوية اكثر رسوخا وشمولا من عملية التسوية ذاتها .

٦ - ان مصر تدرك أن التسوية السياسية ستؤدى إلى تغيير جذرى فى نظام التفاعلات الإقليمية ، وأنه ستكون الأولوية للعوامل الاقتصادية ، وان مصر تستعد لذلك بمزيد من الاصلاحات الاقتصادية وتدعيم الأداء المصرى ، فى الوقت نفسه التمسك بالارتباطات العربية وبهوية المنطقة العربية والإسلامية .

٢ - الأداء المصرى فى عملية التسوية

فى هذا الجزء سيتم التعرف على الأداء المصرى فى عملية التسوية الثنائية من خلال أمرين متلازمين أولهما تحليل كلى للقاءات القمة المصرية مع الأطراف المعنية العربية بالإضافة إلى إسرائيل . والثانى دراسة أنماط التحرك المصرى فى كل مسار على حدة . وكلا الأمرين يستهدفان الكشف عن عناصر الأداء المصرى فى كل مسار على حدة ، وفى مجمل عملية التسوية، وتحديد طبيعة هذا الأداء ، والقيود التى تعرض لها ، ومدى الصلة بين هذا الأداء على النحو الذى حدث بالفعل ، وبين التوجهات الكبرى التى تؤمن بها القيادة السياسية إزاء عملية التسوية ودور مصر فيها .

أ - تحليل عام لمؤشر القمة بين مصر واطراف عملية التسوية

يمثل مؤشر لقاءات القمة أحد المؤشرات المستخدمة فى تحليل التفاعلات بين الدول وبعضها ، من حيث مدى قوتها أو ضعفها ، وطبيعة القضايا التى تشكل هذه التفاعلات . وتمثل المقارنة بين أكثر من طرف مدخلا مناسبا للتعرف على خريطة التفاعلات بين عدد من الأطراف فى مرحلة زمنية معينة . وفى الجزء التالى سوف تتم المقارنة بين لقاءات القمة بين مصر وأطراف عملية التسوية فى الفترة من اكتوبر ١٩٩١ إلى نهاية عام ١٩٩٥ ، وهى سوريا والاردن وفلسطين وإسرائيل . وذلك بهدف تحديد أمرين ، أولهما الكشف عن تطور العلاقة بين القيادة المصرية وقيادات أطراف عملية التسوية ، وثانيا التمهيد لتحليل انماط التحرك المصرى فى كل مسار للتسوية الثنائية كل على حدة ، والذى سوف يركز على تحليل القضايا الخاصة بعملية التسوية التى تناولتها لقاءات القمة.

الجدول رقم ١

توزع لقاءات القمة بين مصر وأطراف عملية التسوية ١٩٩١ -١٩٩٥

البلاد	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	اجمالى
فلسطين*	٣	١١	١٢	١٠	١٣	٤٩
سوريا	٥	١	٢	٥	٣	١٦
الأردن	٠	٠	١	١	٣	٥
إسرائيل	٠	١	٢	١	١	٥
إجمالى	٨	١٣	١٧	١٧	٢٠	٧٥

* اللقاءات الواردة فى الجدول هى اللقاءات الرسمية فقط .

يشير الجدول رقم ١ والخاص بتطور إجمالى لقاءات القمة المصرية مع أطراف عملية التسوية فى الفترة ١٩٩١ ـ١٩٩٥ ، إلى احتلال الطرف الفلسطينى المرتبة الأولى بنسبة كبيرة للغاية ، فمن بين ٧٥ لقاء للقمة بين مصر والأطراف الأربعة المعنية ، استحوذ الطرف الفلسطينى على ٤٩ لقاءا رسميا، وذلك بنسبة تصل إلى ٦٥٪ . وهى نسبة عالية تقترب من الثلثين ، وتكشف عن درجة عالية من خصوصية العلاقة المصرية الفلسطينية من جهة ، ودرجة عالية من الاهتمام المصرى بالتطورات الجارية فى المسار الفلسطينى الإسرائيلى من جهة اخرى.

وتجىء سوريا فى المرتبة الثانية بإجمالى ١٦ لقاء للقمة ، ونسبة ٢١٪ ، وتليها كل من الأردن وإسرائيل بإجمالى ٥ لقاءات للقمة ونسبة ٦,٥٪ . (انظر الشكل رقم ١)

ومجمل الإحصاءات السابقة تشير إلى درجة من عدم التوازن بين لقاءات القمة المصرية الفلسطينية من جهة ، ولقاءات القمة المصرية مع الأطراف الاخرى من جهة ثانية. ويشير هذا الأمر إلى درجة معينة من كثافة الاتصالات المصرية الفلسطينية ، وحرصا مشتركا على التشاور المستمر وتبادل الافكار بشأن تطورات عملية التسوية ، وكذلك اهتماما فلسطينيا بأن تكون مصر دائما قلب هذه التطورات والتى تمس المسار الفلسطينى تحديدا.

وباستثناء عام ١٩٩١ الذى شهد أقل عدد من لقاءات القمة المصرية الفلسطينية ، فإن باقى السنوات توضح درجة عالية من التوازن فى هذه اللقاءات . (انظر الشكلين رقم ٢ و رقم ٣) ، وإذا ما اضيفت زيارات الرئيس عرفات العابرة للقاهرة ولقاءاته سواء مع الرئيس مبارك وكبار المسئولين المصريين ، إلى مجمل لقاءات القمة الرسمية ، فسوف تبرز سمة الخصوصية على نحو أكثر وضوحا . (انظر الجدول رقم ٢ والشكل رقم ٤)

الجدول رقم ٢

إجمالى زيارات الرئيس عرفات لمصر ١٩٩١- ١٩٩٦

نوع الزيارة	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦*
رسمية	٣	١١	١٢	١٠	١٣	٦
عابرة " ترانزيت"	٠	٤	٧	٤	٤	١
إجمالى	٣	١٥	١٩	١٤	١٧	٧

* حتى مايو ١٩٩٦

وباستثناء لقاءات القمة المصرية الفلسطينية الرسمية على وجه التحديد ، فهناك أيضا درجة من عدم التوزان بين لقاءات القمة المصرية مع كل من سوريا والأردن وإسرائيل ، وذلك لأن لقاءات القمة المصرية السورية تمثل ٦١٪ من جملة هذه اللقاءات ، فى حين تتشارك كل من الاردن وإسرائيل فى نسبة الـ ٣٩٪ الاخرى . (انظر الشكل رقم ٥)

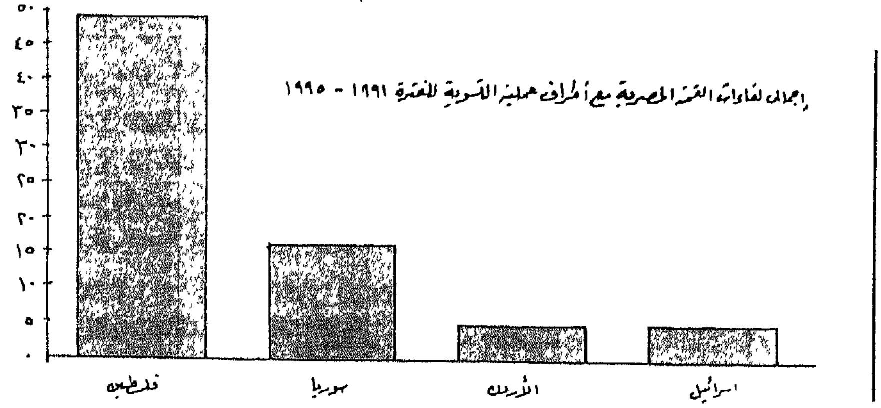
ويبدو هذا اللا توازن أكثر ما يكون فى مدى توزع لقاءات القمة المصرية مع هذه الأطراف على سنوات الدراسة . فبالنسبة للقاءات القمة المصرية السورية نجد أنها موزعة على كل سنوات

الدراسة ، الأمر الذى يبرز درجة عالية من التحسن فى علاقات البلدين ، وقدرا من الحرص المشترك على تبادل هذه اللقاءات فى فترات متقاربة نسبيا (انظر الشكل رقم ٦) . ومن بيانات الجدول يتضح أن أعلى تركيز لهذه اللقاءات كان فى عامى ١٩٩١ و ١٩٩٤ ، وهما العامان اللذان شهدا قدرا من الشد والجذب بين إسرائيل وسوريا ، سواء قبل الاتفاق على صيغة مؤتمر مدريد أو ما بعدها ، حيث تم تبادل المباحثات أكثر من مرة ، لكن دون التوصل إلى نتيجة محددة لاسيما فى عام ١٩٩٤. ويتضح من الظروف العامة المحيطة بهذه القمم أنها كانت تأتى فى اللحظات التى تشهد تطورات كيفية سواء علىالمسار السورى ذاته أو على المسارات الاخرى، وهى التطورات التى كانت تستدعى درجة عالية من التشاور بين البلدين.

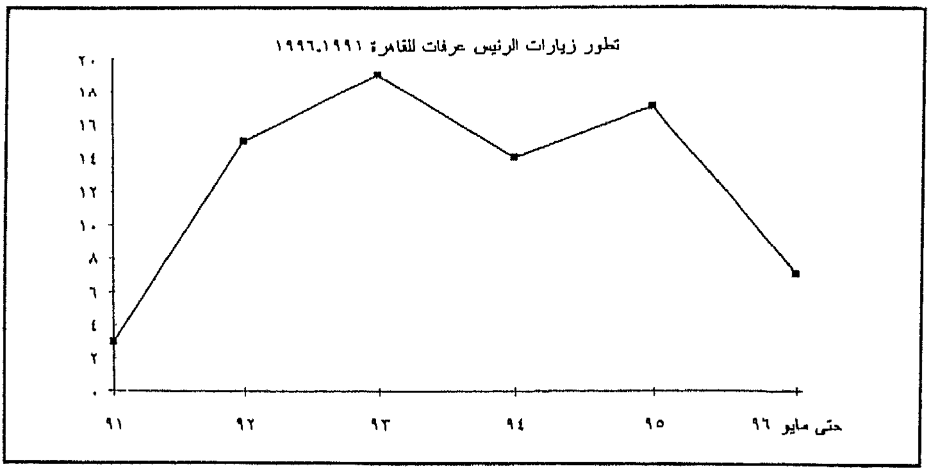
وبالنسبة للقاءات القمة المصرية الاردنية فيمكن النظر اليها كمؤشر لتطور العلاقات بين البلدين من جهة ، وموقع قضية التسوية فى علاقات البلدين من جهة اخرى . وتظهر بيانات عامى ١٩٩١ و١٩٩٢ أنهما لم يشهدا أية لقاءات للقمة (انظر الشكل رقم ٧) ، وهو أمر يمكن فهمه على ضوء الخلافات التى كانت قائمة بينهما نتيجة تباين سياسات البلدين منذ اندلاع حرب الخليج الثانية ، وما بعدها . ثم جاءت قمة نوفمبر ١٩٩٣ فى الاسكندرية لتشكل قطيعة مع المرحلة السابقة عليها ، فاتحة بذلك مرحلة جديدة ، تبلور فيها الاهتمام المشترك بين البلدين سواء بتطوير علاقاتهما الثنائية أو تنسيق مواقفهما إزاء التطورات الجارية فى عملية التسوية . وقد وصل أعلى تركز للقاءات القمة المصرية الأردنية فى عام ١٩٩٥ ، والذى شهد بدوره تطورات هامة فى علاقات البلدين من ناحية ، وفى مجال التسوية السياسية من ناحية اخرى ، فضلا عن عدد من التطورات الإقليمية ـ كالوضع فى العراق ـ والتى كانت مجالا لاجتهادات مختلفة بين البلدين ، واحتاجت بدورها نوعا من الاتصالات المباشرة على اعلى مستوى لتحديد موقف مشترك تجاهها .

فيما يتعلق بلقاءات القمة المصرية الإسرائيلية (انظر الشكل رقم ٨) ، فيتضح من بيانات الجدول أنها تتسم بدرجة من التوازن بين سنوات الدراسة ، وهى تظهر حرص مصر على مواصلة اتصالاتها مع كافة اطراف عملية التسوية دون استثناء ، الامر الذى يسهل عليها القيام بدور قناة اتصال بين هذه الأطراف حين تكون هناك ضرورة لذلك .

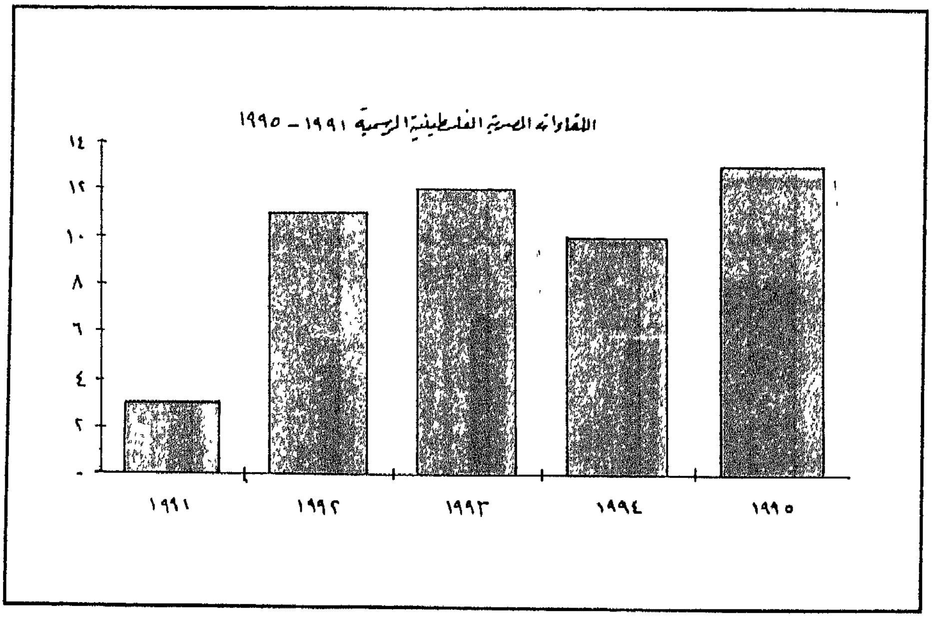
الشكل رقم ١



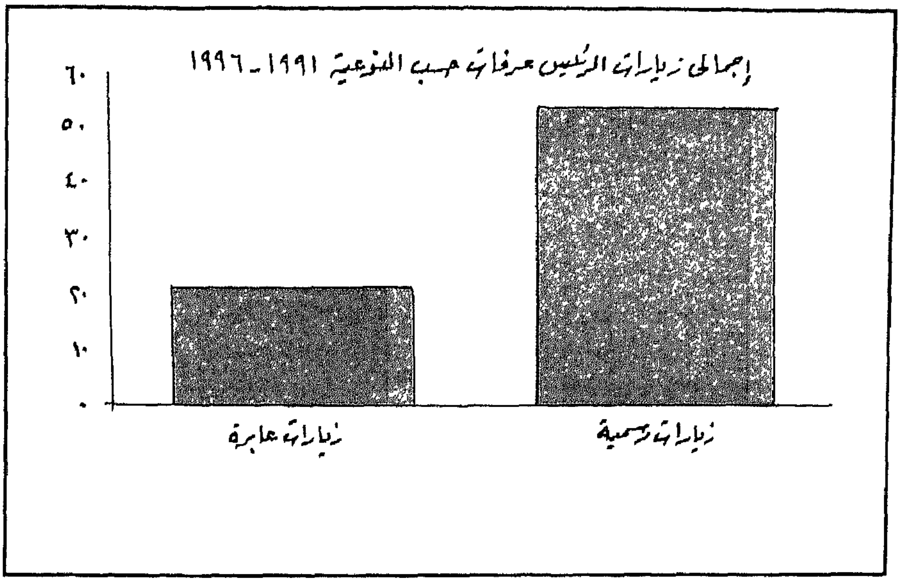
الشكل رقم ٢



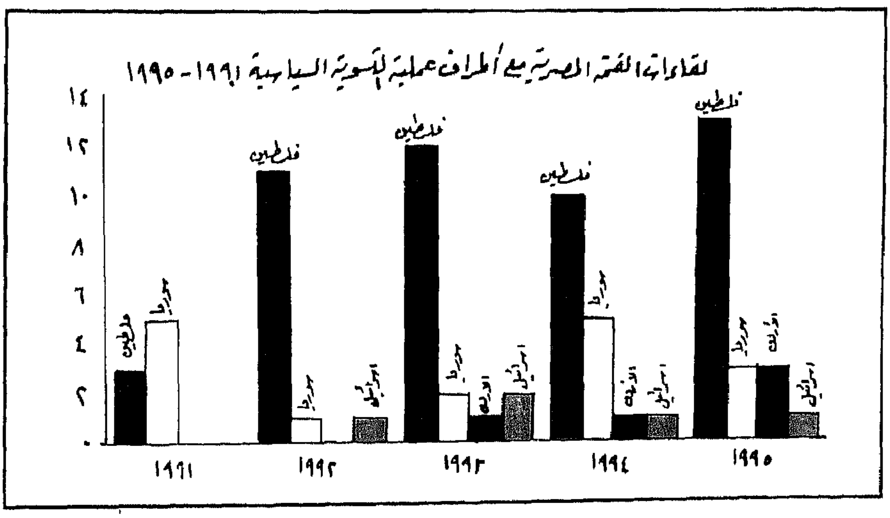
الشكل رقم ٣



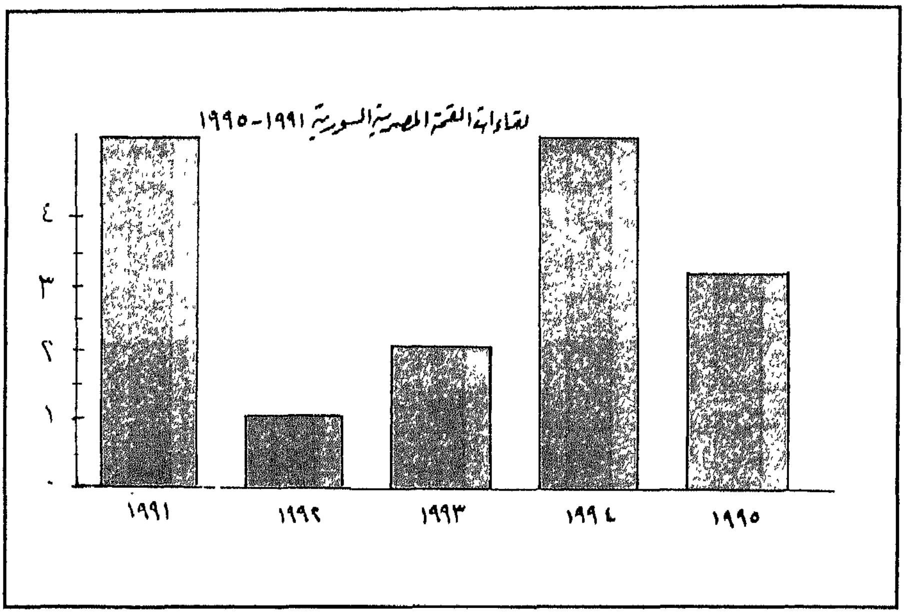
الشكل رقم ٤



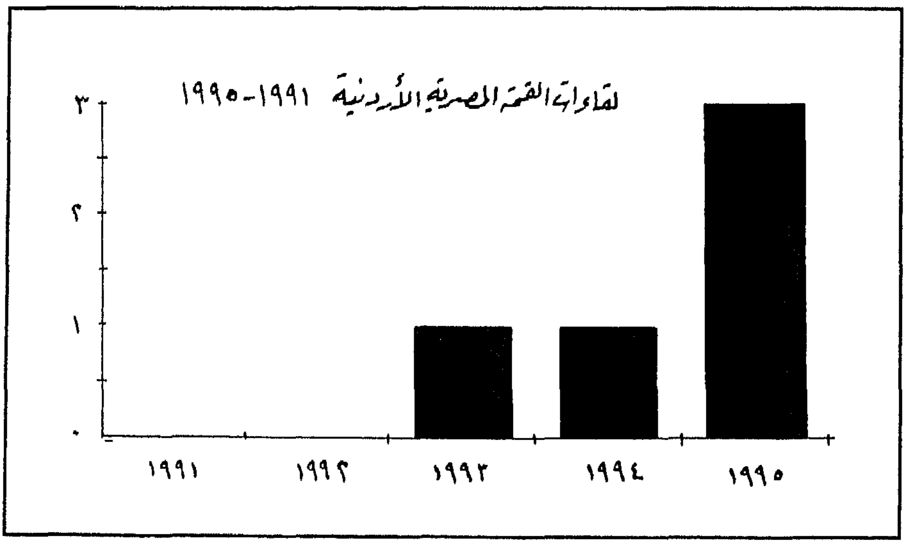
الشكل رقم ٥



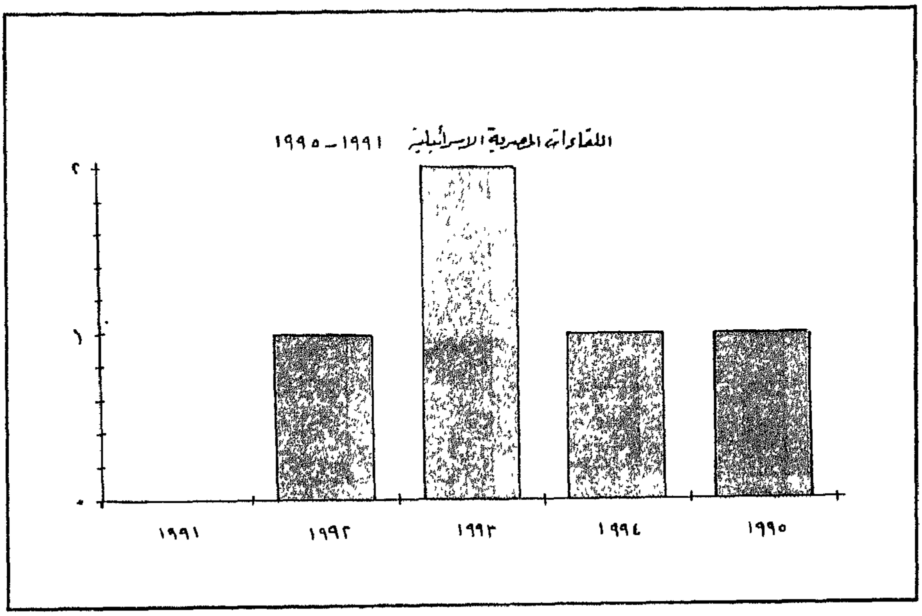
الشكل رقم ٦



الشكل رقم ٧



الشكل رقم ٨


اللقاءات المصرية الإسرائيلية ١٩٩١ـ ١٩٩٥
٢
١
٠
١٩٩١
١٩٩٢
١٩٩٣
١٩٩٤
١٩٩٥

٣ ـ مصر والتطور فى مسارات التسوية : التحركات والأنماط

أ ـ التحرك المصرى على المسار الفلسطينى : المشاركة المحسوبة

من تحليل لقاءات القمة المصرية مع أطراف علمية التسوية برز قدر من الخصوصية للدور المصرى على المسار الفلسطينى الإسرائيلى ، وهى خصوصية نابعة فى الأساس من كون الأراضى الفلسطينية المحتلة متاخمة مباشرة للأراضى المصرية ، الأمر الذى يجعل التطورات على المسار الفلسطينى ماسة مباشرة بالأمن القومى المصرى ، ولوجود خلل يصعب تصور تجاوزه بين الطرفين الإسرائيلى من جهة والفلسطينى من جهة أخرى ، وهو الخلل الذى يعكس نفسه سلبا على عمليات التفاوض ذاتها ، وعلى قدرة المفاوض الفلسطينى فى الحصول على حقوقه المشروعة .

تبدو هذه الخصوصية فى طريقة تناول الدبلوماسية المصرية لهذا المسار بالمقارنة بطريقة تناولها لما يجرى على المسارات التفاوضية الأخرى . ولعل كون الأطراف العربية الاخرى ـ اى الأردن وسوريا و لبنان ـ دول ذات سيادة وذات شعوب وأرض محددة ومعترف بها دوليا ، ولها حكوماتها المستقرة ، وتتوافر لديها الكوادر من الدبلوماسيين والمفاوضين المحترفين ، يمثل أبرز عناصر المقارنة مع الطرف الفلسطينى ، لاسيما منظمة التحرير الفلسطينية ـ التى بات عليها أن تتحول من حركة كفاح مسلح إلى حركة سياسية تناضل من أجل إقامة دولة . فى الوقت نفسه تحتل أراضيه ، ويتنازعها معه طرف معتدى يمتلك الكثير جدا من عناصر القوة ، فضلا عن التمسك بالأرض والعمل على تعديل ملامحها تعديلا جوهريا . إن مثل هذه الخصوصية الفلسطينية هى التى تفسر خصوصية الدور المصرى ذاته ، والذى يمكن التعبير عنه بدور الشريك غير المباشر فى التفاوض ، والوسيط النشط أحيانا ، وقناة اتصال رئيسية ، وهو ما يمكن توضيحه من خلال استعراض ملامح هذا الدور عبر السنوات الخمس الماضية . وتبدو هذه الخصوصية التى تشعر بها مصر إزاء المسار الفلسطينى فى أكثر من جانب ، منها القناعات المصرية ذاتها التى عبرت عنها القيادة المصرية إزاء المسار الفلسطينى ، ومنها التحركات الفعلية.

فعلى صعيد القناعات المصرية يمكن الاشارة إلى إيمان مصر بأن ما قامت به من اتصالات" مكثفة مع قيادات أوروبية بالإضافة إلى الرئيس الأمريكى ساعد على جعل قضية الشعب الفلسطينى فى مقدمة الأولويات العالمية بعد إنتهاء حرب الخليج "(٤٣) . والإيمان بأن على مصر ان " تقدم الدعم الكامل للجانب الفلسطينى فهو الطرف الضعيف فى المعادلة " (٤٤) ، والنظر إلى الدور المصرى بإعتباره " الضامن والمساند لحقوق الفلسطينين " (٤٥) . وان عليها مسئولية مساعدة " القضية الفلسطينية بقدر استطاعتها ، ولكن دون ان تضغط على الفلسطنيين ولا ان تفرض عليهم رايا ، ولكنها تحاول تذليل العقبات على كافة المسارات إيمانا منها بأن عقبات السلام أهون من ويلات الحرب " (٤٦) وأن دورمصر ليس التفاوض ـ نيابة عن الفلسطنيين ـ

ولكن تمهيد الطريق للسلام" (٤٧) ، وأنه " أحيانا ما يكون حث الفلسطينيين على الإصرار على حقوقهم ولكن على مائدة المفاوضات " (٤٨) .

وهناك ايمان مصرى بأن دورها على المسار الفلسطيني الإسرائيلي له طابع خاص ، وانه يتمثل فى " المساعدة عندما يطلب منها ذلك .. لتقريب وجهات النظر أثناء المفاوضات ، ولتحويل إعلان المبادئ إلى إتفاق سلام ، وهى تستطيع أن تقوم بذلك لخبرتها فىالتعامل مع الطرفين الإسرائيلى والفلسطينى " (٤٩) فضلا عن القيام "بمجهود ضخم من أجل القضية الفلسطينية وتتصل بالولايات المتحدة وإسرائيل للتوصل للسلام " (٥٠) ، كما "تتصل بكافة الدول المعنية والصديقة لتذليل العقبات التى تعترض عملية السلام (٥١) . وأنها " تقدم الاستشارة للفلسطينيين وتنصحهم وتساعدهم عندما تظهر عقبات وذلك لتنفيذ اتفاق المبادئ ، كما تتصل مصر بالدول المانحة لتوفير المساعدات المالية للفلسطينين "(٥٢) .

على صعيد التحركات الفعلية (٥٣) ، فقد ساعد الإعلان عن عقد مؤتمر مدريد على تنقية مناخ العلاقات المصرية الفلسطينية التى تأثرت سلبا بسبب أزمة الخليج الثانية ، وتبارى المسئولون الفلسطينيون فى الإدلاء بتصريحات تصالحية ، وزار الرئيس عرفات القاهرة لأول مرة بعد ١٤ شهرا ، وذلك قبل عقد المؤتمر وأعلن " أن مصر ليست وسيطا، ولكن جزءا من الموقف العربى وأنها تحتضن القضية الفلسطينية منذ ١٩٤٨ ، وقدمت من أجلها الكثير وأنها تتمتع بميزات تمكنها من لعب دور قوى فى عملية السلام وحل القضية الفلسطينية سواء من ناحية علاقاتها بإسرائيل أو نضجها التفاوضى وخبرتها فى استرداد الحقوق سلميا " .

عقب انعقاد مؤتمر مدريد ، وقبيل بدء المفاوضات الثنائية قامت مصر بتزويد الجانب الفلسطينى بخبرات المفاوضات المصرية الإسرائيلية عامى ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ بشأن الحكم الذاتى وإقامة ترتيبات أمنية للضفة وغزة وفقا لإطار كامب ديفيد ، بل وطلب الرئيس عرفات عند زيارته للقاهرة بعد المؤتمر مباشرة بأن يشارك فى الوفد الفلسطينى فى المفاوضات الثنائية الخارجية – كمستشارين – السفيران المتقاعدان عزت عبد اللطيف مدير إدارة فلسطين فى وزارة الخارجية المصرية ، وطاهر شاش مدير الإدارة القانونية بوزارة الخارجية سابقا ، لسابق اشتراكهما فى مفاوضات الحكم الذاتى فى كامب ديفيد ١٩٧٨ ولتمتعهما بخبرة تفاوضية عالية . وقد وافقت مصر على مشاركة السفيرين المصريين فى الوفد الفلسطينى خارج إطار وزارة الخارجية المصرية ، وذلك انطلاقا من مبدأ عدم التدخل فى الشئون الفلسطينية ، وعدم اعطاء الفرصة لاى طرف باتهام مصر بالعمل على فرض وصايتها على أحد ، وإعطاء الجانب الفلسطينى الحق فى التعبير عن نفسه ، والتأكيد على كون المنظمة هى الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى ، وأن دور مصر هو الشريك والمعاون ، وليس دور الوسيط الوصى ، وأن هذا الدور ينبع من ثقلها الإقليمى والمحافظة على مصالحها الحيوية .

وتسهيلا لنقل خبرات التفاوض وتنظيم الدعم الفنى المصرى للجانب الفلسطينى تكررت زيارات المسئولين الفلسطينيين لمصر ، وتبادل الإتصالات الهاتفية والرسائل المتبادلة ، وأصبح

هناك ما يعرف بالمشاورات المكثفة والخط الساخن المستمر بين المسئولين فى الجانبين . وقد تعددت لقاءات الرئيسين مبارك وعرفات على المستوى الرسمى أو " العابر أثناء توقفه بمطار القاهرة عند زياراته لدول أخرى . كما تعددت أيضا لقاءات ، " موسى – أبو مازن " ، و " شعث– الباز " من أجل التنسيق والتفاهم والتشاور وذلك قبل حضور جولات المفاوضات أو بعدها، وقبل وبعد زيارة أحد المسئولين لطرف من أطراف النزاع للقاهرة أو العكس .

لم يقتصر الدور المصرى على المسائل المتعلقة بالدعم الفنى للمفاوض الفلسطينى ، لكنه امتد إلى الأحداث المرتبطة بالعملية السلمية التى يكون الجانب الفلسطينى طرفا فيها . ومن امثلة ذلك طلب الرئيس عرفات تدخل مصر لدى السلطات الإسرائيلية لمنع طرد ١٢ فلسطينيا من الأراضى المحتلة ، وكذلك معالجة قضية طرد ٤١٨ ناشطا فى الحركة الإسلامية إلى مرج الزهور فى نهاية عام ١٩٩٢ . وقد نجحت اتصالات مصر مع أطراف دولية وإقليمية أخرى فى عودة هؤلاء المبعدين وإزالة الجمود الذى خيم على المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية فى النصف الأول من عا م ١٩٩٣ . وأمتد الدور المصرى – خارج عملية التفاوض – إلى تقديم صنوف شتى من الدعم المعنوى ، والذى تمثل فى عقد ندوات المساندة للقضية الفلسطينية مثل "اليوم العالمى للتضامن مع الشعب الفلسطينى " نوفمبر ١٩٩١ ، وندوة "استراتيجية التفاوض مع الإسرائيليين " إبريل ١٩٩٢ ، والذى شارك فيها الوفد الفلسطينى المشارك فى المفاوضات الثنائية . وندوة " التفاعل مع الرأى العام الفلسطينى " نوفمبر ١٩٩٢ . وقد استهدفت هذه الندوات وغيرها إلى جانب تأمين الدعم المعنوى والتعبير عن المساندة المصرية رسميا وشعبيا ، تهيئة الشعب الفلسطينى لقبول عملية السلام وحشد الجهود الإقليمية لرعاية العملية السلمية ، بالإضافة إلى عرض الأسلوب المصرى فى آليات التفاوض ليستفيد منه الجانب الفلسطينى ليكون أكثر خبرة فى التفاوض مع الطرف الإسرائيلى .

تجلى السلوك المصرى الداعم للجانب الفلسطينى على مائدة المفاوضات فى تذليل بعض العقبات على مستوى المفاوضات الثنائية والمتعددة . فقد نجحت مصر فى إدراج قضية اللاجئين ضمن جدول أعمال مؤتمر موسكو ، وإن لم تنجح جهودها فى تأمين تمثيل الفلسطينيين من الداخل والخارج فى المؤتمرالمذكور . وساهمت الدبلوماسية المصرية وتدخلات الرئيس مبارك لدى الولايات المتحدة وإسرائيل فى رفع الحظر المفروض على الاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية ، وحل مشكلة التمثيل الفلسطينى فى المفاوضات ، ومناقشة إمكانية التفاوض على مستوى عال بين الرئيس عرفات والمسئولين الإسرائيليين . وبدت تلك الجهود واضحة اثناء زيارة الرئيس مبارك لأمريكا فى أبريل ١٩٩٣ ، والتى تلاها إقناع الطرف الفلسطينى بقبول مسودة المشروع الأمريكى لإعلان المبادئ فى يونيو ١٩٩٣ ، وهو المشروع الذى أحدث إنقساما فى الجانب الفلسطينى بحجة أنه مشروع " أمريكى " للسلام ينتقص من الحقوق الفلسطينية . مما أدى إلى اتهام بعض المسئولين الفلسطينيين مصر بأنها تفرض وصايتها على الفلسطينيين وتسوق حلا أمريكيا للقضية الفلسطينية يهدد مكتسبات الشعب الفلسطينى . وقد ردت مصر على لسان وزير خارجيتها بأن " مصر لاتفرض رأيا على الفلسطينيين، ولاتتحدث نيابة عنهم لأنهم أصحاب قرار وقضية ،

ولاتمارس عليهم الوصاية والاحتواء كما قالت الفصائل الضالة ولن تقدم فلسطين تنازلات ولاعلاقة باستقالة أقطاب التفاوض بمصر " .

وفي يوليو ١٩٩٣ طرحت مصر فكرة الاعتراف المتبادل بين الإسرائيليين والمنظمة ، كما أن اتفاق "غزة – أريحا أولا" وضعت أسسه الأولى فى الإسماعيلية عند لقاء الرئيس مبارك ورابين رئيس الوزراء الإسرائيل. وأثناء المفاوضات السرية فى أوسلو وقبل توقيع الاتفاقية شارك السفير المصرى السابق طاهر شاش فى مراجعة مشروع اتفاق إعلان المبادئ خاصة فيما يتعلق بالنواحى الفنية والقانونية .

فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق المبادىء ، كان لمصر دور بارز ، تمثل فى استضافة اللجان الفنية المختلفة ، والاستمرار فى تقديم المشورة للجانب الفلسطينى ، حيث إستضافت مدينتا العريش وطابا اللجان الفنية الفلسطينية الإسرائيلية الخاصة بعمليات الانسحاب وتسلم السلطة وإقامة الحكم الذاتى فى غزة وأريحا . وتكونت لجنة مصرية مساعدة من بعض الخبراء الذين سبق اشتراكهم فى مفاوضات كامب ديفيد . وساعد وجود هذه الاجتماعات على أن تلعب القيادة المصرية دورا فى تقريب الكثير من وجهات النظر عبر تقديم العديد من الأفكار ، وتجلى ذلك فى عدد من المسائل الهامة ، ومن أبرزها تنظيم الحركة على المعابر وزيادة مساحة أريحا والتخلى عن بعض المستوطنات من أجل إنشاء ممر آمن بين المناطق الفلسطينية التى سيخليها الجيش الإسرائيلى . كما قدمت مجموعة اقتراحات من أجل التوفيق بين الجانبين فى اجتماعات لجنة الارتباط المصرية الفلسطينية بناء على طلب الطرفين تطبيقا للمادة ١٢ من إعلان المبادئ التى نصت على أن "يدعو الطرفان " الفلسطينى والإسرائيلى " حكومتى الأردن ومصر للمشاركة فى إقامة المزيد من ترتيبات التعاون والارتباط بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة ، وحكومتى الأردن ومصر من جهة أخرى لدعم التعاون بينهم وتتضمن هذه الترتيبات إنشاء لجنة مستديمة للتعامل مع القضايا ذات الاهتمام المشترك .

كان لمصر دور رئيسى فى مناقشات قضايا اللاجئين والحد من التسلح والمياه والبيئة ، عن طريق تقديم الاقتراحات والافكار المختلفة . وظهر دور مصر الوساطى فى التوفيق بين وجهات النظر الفلسطينية الإسرائيلية حتى فى اللحظات الأخيرة من توقيع اتفاق اعلان القاهرة الخاص بتنفيذ اتفاق توسيع الحكم الذاتى ، حيث ساهمت الدبلوماسية المصرية فى إقناع الرئيس عرفات بالحضور إلى القاهرة للتوقيع على الاتفاق بعد أن كان مترددا ، مع تأجيل الاتفاق على بعض المسائل الأمنية الخلافية إلى مرحلة أخرى من التفاوض . ونجحت أيضا فى معالجة الآثار الجانبية لمذبحة الخليل وأعمال العنف التى أرتكبت بعد تلك المذبحة . وقد صحب الرئيس مبارك الرئيس ياسر عرفات حتى منفذ رفح وهو فى طريقه إلى غزة كى يقيم دعائم السلطة الوطنية على الأرض المحررة ، وأعلن مبارك وقتها " أن القدس لن تكون عاصمة أبدية لإسرائيل وهذه أول خطوة لإنهاء الاحتلال نهائيا " .

وبإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية في غزة وأريحا تطور الدور المصرى إلى شكل آخر وهو شكل المساندة المادية الهادف إلى توطيد أركان السلطة الوطنية خاصة فى المجال الاقتصادى ، بالإضافة إلى حماية كيان السلطة الوليدة سياسيا . ومن هنا فقد أجرت مصر إتصالات مكثفة فى النصف الثانى من عام ١٩٩٥ لاحتواء أزمة إعادة انتشار الجيش الإسرائيلى فى مناطق الحكم الذاتى بعد أن رفضت إسرائيل طلب الفلسطينيين بإجراء الإنتخابات بعد إعادة انتشار الجيش ، وألا تتم الانتخابات تحت الإحتلال . ونجحت مصر أيضا فى إقناع إسرائيل بالمطلب الفلسطينى واستضافت الطرفين فى القاهرة من أجل بحث المشاكل المعلقة الخاصة بتسليم السلطات وفتح المعابر ورفع الحصار عن مناطق الحكم الذاتى والترتيبات الأمنية والمستوطنات والإفراج عن السجناء وتذليل العقبات التى تعوق إجراء الإنتخابات التشريعية التى تمت بالفعل فى يناير ١٩٩٦.

وقد قامت مصر بجهود مضنية من أجل توقيع إتفاق المرحلة الثانية من إعلان المبادئ المعروف بإتفاق أوسلو حيث اجرت إتصالات مكثفة بين الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى ، وأرسلت العديد من المبعوثين إلى إسرائيل من أجل إقناع قادتها بحل بعض المشاكل المعلقة الخاصة بالانتخابات التشريعية . وشاركت مصر بصفة مراقب فى الانتخابات التشريعية التى أجرتها السلطة الوطنية الفلسطينية لأول مرة فى المدن المحررة عدا مدينة الخليل والتى تأجل الإنسحاب منها إلى مابعد الإنتخابات الإسرائيلية ، بل وتأجلت أيضا مفاوضات طابا الخاصة بمناقشة الوضع النهائى ، والتى وصفتها مصر بأنها صعبة للغاية وأنها قد استعدت لها تماما ، وتأجلت أيضا إلى بعد الانتخابات الإسرائيلية .

امتد الدعم المصرى المباشر وغير المباشر للسلطة الفلسطينية ، إلى محاولة التأثير على القوى الفلسطينية من أجل أن تلتزم بالوحدة الوطنية ومحاصرة التطرف ، وتجلى ذلك فى استضافة القاهرة لمؤتمر المصالحة بين السلطة الوطنية وحركة حماس بدلا من الخرطوم ، وكذلك احتواء الخلافات العربية الناتجة عن المعطيات الجديدة فى المنطقة ، ولاسيما بعد توقيع الأردن لمعاهدة السلام مع إسرائيل ، وإن كانت مصر فى الوقت نفسه رفضت إحياء فكرة الارتباط الكونفدرالى بين الأردنيين والفلسطينيين وتوقيع الرئيس عرفات اتفاقية التعاون والتنسيق مع الأردن ، وابدت تحفظها على المشروعات الاقتصادية المقترحة بين البلدين . وبالرغم من هذه المسائل الخلافية فقد أقامت مصر مكتب تمثيل لها فى غزة ، واعترفت بجواز السفر الفلسطينى ، وظهر التنسيق التام بين الجانب المصرى والفلسطينى أثناء مؤتمر الدار البيضاء اكتوبر ١٩٩٥ ومطالبة مصر صراحة بدولة فلسطينية عاصمتها القدس .

على الصعيد الاقتصادى وقعت مصر مع السلطة الفلسطينية مجموعة من بروتوكولات التعاون الإقتصادى بهدف إعداد الكوادر الإدارية اللازمة لإدارة شئون السلطة الوطنية ، وتنظيم تصدير العديد من السلع المصرية للفلسطينيين عبر منفذ رفح خاصة الغذاء ومواد البناء . وفى الوقت نفسه قامت الدبلوماسية المصرية بحملة قوية لمطالبة الدول المانحة بسرعة إمداد السلطة الوطنية بالأموال التى وعدت بها من أجل رفع المستوى المعيشى للفلسطينيين ، ولإنقاذ عملية

السلام ، ومحاصرة اسباب التطرف والعنف في الأراضي المحررة . وشاركت مصر في مؤتمر الدول المانحة وأعلنت أنها منحت السلطة الوطنية ٥٠ مليون جنيه في صورة دعم عيني ، واكدت أن حجب المساعدات عن غزة سيجعل الوضع هناك ينفجر بصورة أكبر من أفغانستان ، وأن ذلك ضد عملية السلام وضد استقرار المنطقة ، وسيستفيد المتطرفون من هذا الوضع .

تدخلت مصر مرارا من أجل رفع الحصار عن مناطق الحكم الذاتي التي كانت تقررها السلطات الإسرائيلية في اللحظات التالية لأحداث عنف ، أو عمليات مقاومة ناجحة ، وهو الحصار الذى كان يتراوح بين عدة أيام وعدة اشهر ، يعاني خلالها الفلسطينيون افتقاد مصادر الرزق والعمل . وسعت مصر أيضا لدى القوى المؤثرة على الأطراف المتفاوضة لإنقاذ عملية السلام ودعم الكيان الفلسطيني الوليد ومناشدة الدول المانحة من أجل ذلك وعملت على توظيف علاقاتها إقليميا ودوليا من أجل الغرض نفسه ورفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني ولاسيما بعد سلسلة التفجيرات الانتحارية في قلب إسرائيل فبراير ١٩٩٦، التي ترتب عليها مزيد من الحصار والتجويع للفلسطينيين ودعت مصر على أثرها لمؤتمر شرم الشيخ لإنقاذ السلام. إن محصلة التحركات المصرية على المسار الفلسطيني الإسرائيلي تقود إلى استنتاج بكونه المسار الأمثل الذى مارست فيه مصر دور الشريك الفاعل إلى جانب كونه وسيطا وقناة اتصال رئيسية، إذ أتسم السلوك المصرى في هذا المسار بالمشاركة الكاملة الإيجابية، وتقديم العون الفني على مائدة المفاوضات وتقديم الدعم المعنوى والمساندة السياسية ، وممارسة قدر من الضغوط السياسية والمعنوية على الجانب الإسرائيلي من أجل تذليل بعض العقبات، وتهيئة المناخ من أجل إنجاح عمليات التفاوض . في الوقت نفسه العمل على ضبط حركة المسارات المختلفة حتى لايتقدم طرف على حساب طرف آخر، مع التأكيد على ربط المفاوضات الثنائية بالمتعددة الأطراف . وتجلى السلوك المصرى في ضبط مسارات التسوية عند عقد مؤتمر الاسكندرية ديسمبر ١٩٩٤ الذى ضم مصر والسعودية وسوريا ، واستهدف بالدرجة الأولى ضبط تحركات بعض الأطراف الخليجية باتجاه إسرائيل ، وربطت ذلك بالحل النهائي .

بالمقابل يرى الفلسطينيون في مصر دولة الجوار المؤثرة إقليميا ، والأكثر دعما ومساندة لهم – فنيا وسياسيا - في ماراثون المفاوضات ، والأنسب – تاريخيا – في تبنى حل القضية الفلسطينية ، ولعب دور " الأخ الأكبر " الذى يعتمد عليه في الأزمات ، ويمنح السند والدعم ، ويذلل العقبات خاصة في ظل مرحلة الانقسام العربي ، وهذا يفسر كثافة الاتصال بين مصر والقيادة الفلسطينية من أكتوبر ٩١ إلى مايو ٩٦ والتي بلغت ٣٧ إتصالا هاتفيا و ٤١ رسالة و ٦٤ زيارة لمسئولين فلسطينيين مساعدين للرئيس عرفات ، و٧٥ زيارة للرئيس عرفات، منهم ٢١ زيارة ترانزيت . وهو ما يوضحه تفصيلا الجدول الوارد في ملحق هذا القسم .

ب - الموقف المصرى من المسار السورى الإسرائيلى : التشاور الدائم والمساندة السياسية* :

منذ ما قبل الاتفاق على عقد مؤتمر مدريد للسلام ، أخذت لقاءات القمة السورية المصرية فى الانعقاد المتوالى ، بهدف التشاور حول ما يجب عمله سواء فى المؤتمر أو ما بعده ، وكان الهدف الرئيسى فى تلك المرحلة هو التركيز على ضرورة التنسيق العربى /العربى ، وعدم السماح لإسرائيل بالانفراد بكل طرف على حدة . وفى هذا السياق جاءت أول قمة مصرية سورية فى دمشق فى ٩١/٥/١٨ فى أعقاب الجولة المكوكية التى قام بها وزيرالخارجية الأمريكى للمنطقة – والتى استهدفت بحث إمكانية الدعوة لعقد مؤتمر إقليمى لحل النزاع العربى الإسرائيلى . وكان محور المباحثات المصرية السورية هو حدود ودور المؤتمر الدولى ، وكيفية التمثيل الفلسطينى ، والتركيز على التنسيق العربى العربى .

توالت لقاءات القمة إذ قام الرئيس الأسد بزيارة القاهرة فى ٩١/٦/٦ ، واكتسبت هذه القمة أهميتها من الظروف والأحداث التى مرت بها المنطقة فى ذلك الوقت ، فقد التقى كل من وزير الخارجية السورى والأمريكى فى لشبونة ، كما قامت إسرائيل بقصف الجنوب اللبنانى فى ٩١/٦/٤ بهدف الضغط غير المباشر على الطرفين السورى واللبنانى . وبعد عدة أيام من زيارة الرئيس الأسد للقاهرة ، توجه وزير الخارجية المصرى عمرو موسى إلى دمشق ٩١/٦/١٣ حاملا رسالة من الرئيس مبارك ادانت العدوان الإسرائيلى ، واستمرار بناء المستوطنات ، واكدت على أهمية التنسيق والتعاون المشترك .

وفى أعقاب جولة وزير الخارجية الأمريكى للمنطقة التقى الرئيسان مبارك والأسد فى دمشق ٩١/٧/١٨، وكان الهدف من اللقاء هو العمل على صياغة موقف مشترك بشأن التطورات الجارية، وتأكيد ارادتهما المشتركة فى السير فى عملية السلام العادلة والمشرفة ، وأن كلا البلدين فى انتظار الرد الإسرائيلى . وما يؤكد سمة التشاور الدائم بين البلدين ومساندة مصر للمواقف السورية بشأن التسوية وشروطها ومرجعيتها القانونية والسياسية تتوإلى اللقاءات بين الرئيسين قبل وبعد اى حدث يخص عملية السلام ، مهما كان الحدث ، فنجد الرئيس الأسد يأتى فى زيارة للقاهرة فى ٩١/١٠/١٢ وذلك قبل ساعات من الجولة الثامنة لوزير الخارجية الأمريكى فى المنطقة ، وذلك لبحث كافة الآراء والجوانب المطروحة حول مؤتمر السلام ، ووجهات نظر الدولتين ، مع التأكيد على احترام قرارات مجلس الأمن رقمى " ٢٤٢ " و " ٣٣٨ " واحترام مبدأ الأرض مقابل السلام. وبعد انعقاد مؤتمر مدريد ، توجه الرئيس مبارك لسوريا فى ٩١/١١/٢٥ فى أول زيارة لها بعد المؤتمر ، حيث تم بحث نتائج المؤتمر والخطوات التالية له ، لاسيما الاستراتيجية العربية خلال المفاوضات التى تقرر استئنافها فى واشنطن فى ٩١/١٢/٤ . وكان من ابرز نتائج هذه القمة :

* اعد مادة هذا الجزء أ . داليا فايز.

١- موافقة سوريا على الاشتراك فى المفاوضات التى ستعقد فى واشنطن ولكن بمطلبين رئيسين هما :

أ) استقرار المباحثات من حيث المكان تبدأ وتنتهى فى واشنطن .

ب) الدخول فورا فى القضايا والمشاكل الجوهرية .

٢- عدم الاعتراض على المحادثات متعددة الأطراف فى المرحلة الثالثة ، ولكن يجب أولا تحقيق تقدم على المسارات الثنائية .

وبذلك أكدت سوريا استمرارها فى مفاوضات السلام بمساندة سياسية ومعنوية من مصر . ومع تعدد جولات المفاوضات السورية الإسرائيلية فى واشنطن ، وعدم وضوح نتائج عملية لها نتيجة التعنت الإسرائيلى عقد الرئيسان قمة فى القاهرة ٩٢/٣/١٦ ، والتى أكد الرئيس مبارك فى أعقابها أهمية استمرار المباحثات رغم التعنت الإسرائيلى ، وأن مصر تؤيد سوريا فى المفاوضات، وأن هدفها الاساسى هو العمل على إحراز تقدم والتوصل إلى نتائج ايجابية .

تبدو السمة الرئيسية فى الموقف المصرى إزاء المفاوضات السورية الإسرائيلية المتعثرة هى العمل على عدم الوصول بهذه المفاوضات إلى درجة الجمود الكامل ، أو تخلى الطرفين عنها ، فى الوقت نفسه ادراك ان صعوبة المفاوضات على المسار السورى الإسرائيلى لا تعنى أبدا التخلى عنها ، ذلك انه لابديل لها فى ظل الإيمان بأن السلام هو استراتيجية عربية لا يجوز التراجع عنها أيا كانت الأسباب . وبدا ذلك الموقف المصرى جليا إبان عام ٩٣ ، حيث جاءت معظم التصريحات واللقاءات مؤكدة ضرورة السلام الشامل ، وأن مصر تتبنى الموقف السورى مع التأكيد الدائم على أهمية استمرار سوريا فى عملية السلام وتفويت الفرصة على الإسرائيليين لاظهارها بمظهر الرافض للسلام ، خاصة بعد توقيع اتفاقيات أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، والذى مثل فى إجماله ضغطا سياسيا على سوريا . وفى ظل هذه الاجواء كانت زيارة الرئيس مبارك لسوريا فى ٧ يوليو ، والتى استهدفت تحقيق نوعا من تقريب وجهات النظر السورية - الفلسطينية ، والتعرف على خطوات القيادة السورية إزاء الاتفاق ، وهو الأمر الذى تبلور فى موقف سورى قوامه عدم العمل على تعطيل الاتفاق رغم عدم قبول سوريا له من حيث المبدأ ، نظرا لما يتضمنه من مثالب عديدة ، وإخلالا بالحقوق الفلسطينية ذاتها .

والحقيقة إن تكثيف الاتصالات المصرية السورية فى ذلك الوقت قد نجحت إلى حد كبير فى تجسيد موقف مشترك قوامه عدم القبول بالتسويات الجزئية وكأنها بديل عن السلام الشامل، واظهار محورية الدور السورى فى أى صيغ اقليمية مستقبلية . مع تشجيع من قبل مصر وعدم اعتراض من قبل سوريا لاية اتفاقات أو تفاهمات تتم بين إسرائيل وأى طرف عربى شريطة ألا يساعد ذلك فى الضغط على الأطراف الأخرى . وفى هذا السياق العام جاءت زيارة الرئيس مبارك لسوريا فى ٣٠ اكتوبر ٩٣ للإعراب عن مساندة سوريا من ناحية ، والتأكيد على أن الواقع يفرض ارتباط المسار اللبنانى بالمسار السورى من ناحية ثانية ، وإبراز مخاطر عرقلة عملية

السلام فى صورة استبعاد سوريا من ناحية ثالثة . وأتت أهمية هذه القناعات المشتركة من المحاولات التى كانت تبذلها إسرائيل آنذاك بمساندة أمريكية لعزل سوريا والضغط عليها من خلال الترويج لمقولة انه يمكن إحراز سلام واستقرار دون تفاهم مع سوريا أو الاتفاق معها . ومن المهم هنا التأكيد على أن أقتناع القيادة السياسية المصرية بالعلاقة الارتباطية بين المسارين السورى واللبنانى ، إلا أنها قد حرصت دائما على تأكيد حق اللبنانيين فى استعادة أرضهم ، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالانسحاب الإسرائيلى غير المشروط من الجنوب اللبنانى . وهو ما اكده الرئيس مبارك أثناء استقباله لرئيس الوزراء اللبنانى فى ٢٩ اغسطس .

كما ساندت مصر الموقف اللبنانى الرافض للضغوط الإسرائيلية والأمريكية التى تعرض لها لاستقبال المبعدين الفلسطينيين لأسباب انسانية ، وطالبت بأهمية تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٧٧٩ والذى يقضى بإعادة المبعدين الفلسطينيين على الفور إلى الضفة . وكذلك استمرت الادانات المصرية للاعتداءات الإسرائيلية على الجنوب اللبنانى بهدف الضغط على سوريا من جانب ، وفض الارتباط بين المسارين السورى واللبنانى من جانب آخر .

استمر الدور المصرى المساند لسوريا ، والقائم على التشاور الدائم خلال عام ١٩٩٤ حيث تعددت اللقاءات والمباحثات بين الرئيسين مبارك والاسد ، فضلا عن تبادل الرسائل عبر المبعوثين الخاصين ، لاسيما فى أعقاب التطورات التى ألقت بظلالها السلبية على عملية التفاوض ككل . ويجدر الذكر أن الهدف لم يكن فقط مجرد تبادل الآراء حول تلك التطورات ، ولكن أيضا ايجاد مخارج عملية ، وبلورة موقف مشترك إزائها . وتبرز مثل هذه الدلالات فى لقاء القمة المصرى السورى ٩٤/٤/٤ ، والذى تم فى أعقاب مذبحة الخليل التى قام بها متطرف يهودى ، حيث زار الأسد القاهرة وعقد الرئيسان ٣ جلسات مباحثات ، تناولت التطورات على الساحة العربية والدولية ، وتقييم كافة المسارات المختلفة للمفاوضات ، وما وصل إليه كل منهم ، وتطور المسار الفلسطينى بالإضافة إلى العقبات والأبعاد المختلفة للسلام ، وأكد الرئيسان مثل كل مرة استمرار التشاور والتنسيق بينهما بهدف التوصل للسلام العادل والشامل فى المنطقة . وأعلن مبارك عقب المباحثات أنها تناولت سبل الخروج من الأزمة التى تواجه عملية السلام بعد حادث الخليل الذى أربك العملية ، وأكد على أن الجولان أرض سورية وضرورة الانسحاب الإسرائيلى منها ، وأهمية أن يكون السلام مقابل الأرض ، وإلا أصبحت العملية فى غاية الصعوبة .

وفى دمشق ٩٤/٧/٢٥ عقد الرئيسان لقاء قمة فى أعقاب جولة وزير الخارجية الأمريكى فى المنطقة ، تركزت فى جانب منها على تنشيط التفاوض السورى الإسرائيلى . وكان ملفتا للنظر آنذاك تأكيد الرئيس مبارك أن مصر لن تبخل بالتعاون إذا طلبته سوريا فى أى صورة من الصور ، وأن مصر مستعدة للتعاون بكل الطرق من أجل الوصول إلى السلام العادل والشامل . وقد أعقب هذه القمة تبادل عدد من الرسائل حيث حضر وزير الخارجية السورى فاروق الشرع إلى القاهرة حاملا رسالة من الأسد ، تناولت آخر التطورات على المسار السورى الإسرائيلى فى

ضوء الجهود الأمريكية ، التى تمثلت فى زيارة اخرى لوزير الخارجية الأمريكى للمنطقة فى مطلع أغسطس ٩٤، فى محاولة لتذليل العقبات أمام المفاوضات السورية الإسرائيلية .

أما توقيع الاتفاق الأردنى الإسرائيلى ، فقد كان له دور مباشر فى عقد قمة مصرية سورية بالقاهرة فى ١٩٤/١٠/١١ أى بعد يومين من توقيع هذا الاتفاق . وقد بدا واضحا وجود العديد من التحفظات السورية على هذا الاتفاق ، فقد علق الرئيس الأسد فى المؤتمر الصحفى قائلا إنه ليس هناك مجال للحديث عن تأجير أراضى سوريا لإسرائيل ، ولكن أكد أن سوريا تريد سلاما شاملا ولاتسعى لعرقلة الأطراف الأخرى ، كما لاتريد تشويه الصورة العربية التى كفاها تشويها على حد قوله ، وأعلن أن بلاده سوف تحضر القمة الاقتصادية بالمغرب .

وقبل نهاية العام زار الرئيس مبارك سوريا فى ٩٤/١٢/١ حيث تناولت مباحثاتهما العديد من الموضوعات ، من أهمها استعراض كيفية وضع رؤية شاملة لعملية السلام بمنظور عربى قومى يتجاوز حدود التركيز على مسار دون الآخر ، هذا بالإضافة إلى بحث كيفية دفع المجتمع الدولى للوفاء بالتزاماته لدعم السلطة الوطنية الفلسطينية ، حتى يمكن تفادى احتمالات تجديد العنف واتساع نطاق الإحباط لدى الشعب الفلسطينى . وقد اتهم الأسد إسرائيل بعرقلة العملية وعدم السعى للسلام الحقيقى ، أما مبارك فقد أعلن مجددا عن استمرار مصر فى مساندة الحق العادل لسوريا مؤكدا عدم تأثير الانتخابات الأمريكية على السلام الذى يعد مطلبا عاما .

وفى سياق توسيع رقعة التضامن مع الموقف السورى ، جاءت قمة الاسكندرية الثلاثية فى نهاية ديسمبر ١٩٩٤ والتى جمعت الرئيسين مبارك والأسد والملك فهد ، وفيها تم التأكيد على نهج التشاور الذى يجمع بين البلدان الثلاثة ، وإعادة الاعتبار مرة أخرى لمفاهيم العمل العربى المشترك التى ضربت فى الصميم خلال الأعوام الأربعة الماضية . ويمكن النظر إلى هذه القمة تحديدا على أنها عمل ثلاثى استهدف كشف محاولات تهميش أدوار مصر الإقليمية ، ومساعى عزل سوريا عربيا ودفعها إلى تسوية سياسية غير منصفة ، والخطط الدولية التى تضر بالاقتصاد وبالدور السعودى عربيا واسلاميا.

وكان ملفتا للنظر تأكيد القمة الثلاثية على ضرورة تعزيز دور جامعة الدول العربية ومؤسساتها لتبقى المنظمة العربية الام التى تصب فيها كل روافد العمل العربى ، وإعادة بناء العلاقات العربية العربية وفق القواسم المشتركة التى أهملت تماما ، سواء كانت تلك القواسم خاصة بعملية السلام مع إسرائيل ، أو تتعلق بالحد الادنى من التضامن العربى ، أو ذات صلة بالتعاون الاقتصادى العربى . كذلك كان قرار القمة حول ضرورة ربط محاولات التطبيع التى تجريها بعض الدول العربية بالتقدم فى عملية السلام الشامل ، وبضرورة ضبط حركة بعض الأطراف العربية فى هذا السياق ، بمثابة تأييد لوجهة النظر السورية التى رأت فى عمليات التطبيع ما يضر كثيرا بموقفها التفاوضى ، ويساعد على مزيد من التشدد الإسرائيلى ، وبعدم قبوله مرجعية القرارات الدولية فى التفاوض .

وقد استمرت لقاءات القمة بين الرئيسين طوال العام ٩٥ ، تأكيدا لسمة التشاور الدائم ، مع التركيز على أهمية تحقيق خطوات متقدمة على طريق استعادة التضامن العربى . فى الوقت نفسه لم تدخر مصر جهدا فى كل ما له علاقة بالمسار السورى الإسرائيلى ، وهو ما وضح أثناء جولة وزير الخارجية الأمريكى الثانية عشر فى المنطقة بتاريخ ٩٥/٣/٩ ، والتى التقى خلالها مع الرئيس مبارك ، حيث تناولت مباحثاتهما تحريك عملية السلام ، وكيفية تحقيق تقدم على المسار السورى الإسرائيلى . وعقد الرئيسان العديد من القمم أهمها القمة التى عقدت بالقاهرة فى ١٩٩٥/٩/٣ ، والتى حظيت باهتمام دولى وتغطية إعلامية كبيرة نظرا لطبيعة الموضوعات التى تناولتها القمة ، والتى من أهمها : المصالحة العربية ، هروب صهرى صدام حسين إلى الأردن ، مباحثات السلام وتعثر المفاوضات على الجانبين السورى والفلسطينى . وفى هذه القمة وضح تقارب الرؤيتين المصرية والسورية حول حدث هروب صهرى الرئيس صدام من العراق ، ورفضهما اية جهود ومساعى خارجية عربية أو دولية للتدخل فى الشئون الداخلية العراقية بهدف تغيير نظام الحكم .

كما كان لتوقيع اتفاق المرحلة الثانية من إعلان المبادئ الفلسطينى الإسرائيلى دور فى عقد قمة بدمشق فى ٩٥/١١/١٠ ، أكد فيها مبارك أثناء لقائه بالصحفيين حرص مصر على تحريك المسار السورى حتى تعود لسوريا كامل أراضيها ، ولكنه حذر من ضياع مصداقية عملية السلام فى حالة عدم تنفيذ ما يتفق عليه بين الأطراف ، ومضيفا أن عامل الزمن لا يشكل عامل ضغط على سوريا . وقد حمل عمرو موسى رسالة من مبارك للأسد بعد عدة أيام من هذه القمة ٩٥/١١/١٤ تناولت التطورات الجارية لاسيما التحضير للمباحثات السورية الإسرائيلية التى تقرر استئنافها فى واشنطن، والتصعيد العسكرى الإسرائيلى فى جنوب لبنان . وكانت أخر قمة مصرية سورية شهدها عام ١٩٩٥ بالقاهرة فى ١٩٩٥/١٢/١٣ عقب الإعلان عن استئناف المباحثات السورية الإسرائيلية ، وفيها أعلن الرئيس مبارك عن استعداد مصر لتقديم المساعدة لسورية كلما طلبت ذلك ، وإن كان من غير الضرورى الإعلان عن هذا .

ويمكن الاستنتاج بأن الموقف المصرى من المسار السورى الإسرائيلى يتلخص فى التشاور الدائم بين القيادتين السياسيتين ، وأن هذا التشاور لاسيما الذى يأخذ صورة عقد لقاء قمة ارتبط باللحظات الحرجة التى تعرضت لها عملية المفاوضات ، وبالتطورات الكبرى التى شهدتها المسارات الأخرى ، ومدى تأثيرها على المفاوض السورى . وفى هذه اللقاءات للقمة وضحت معالم الموقف المصرى على نحو تضمن العناصر التالية :

- تأييد ومساندة الموقف السورى المطالب بعودة الجولان كاملة مقابل السلام الكامل .

- الوقوف ضد كل محاولات عزل سوريا أو تجميد التفاوض معها ، باعتبار انه يمكن تحقيق الاكتفاء بتحقيق انفراجات على المسارين الأردنى والفلسطينى وتأجيل ذلك بالنسبة إلى المسار السورى .

- الوقوف ضد التلميحات الإسرائيلية ، والتصعيد العسكرى فى جنوب لبنان بهدف الضغط على سوريا لتقديم تنازلات فى المفاوضات لصالح ما تعتبره إسرائيل متعلقا بالأمن ولا يجوز التخلى عنه . كذلك رفض التلميحات الإسرائيلية التى أشارت إلى احتمال توجيه ضربات عسكرية إلى سوريا ذاتها أو جرها إلى حرب بهدف تليين مواقفها فى التفاوض ودفعها لقبول المطالب الإسرائيلية حول الامن والانسحاب الجزئى .

- تفهم أهمية وضرورة الارتباط بين المسارين السورى واللبنانى .

- الاتفاق الكامل مع سوريا على أهمية ابعاد الوضع فى العراق عن عملية التسوية ومجرياتها، أو السماح لأى طرف باستغلال هذا الوضع العراقى الخاص لتحقيق مكاسب إقليمية .

- الاتفاق مع سوريا فى عدد من تحفظاتها على الاتفاق الأردنى الإسرائيلى .

- الاتفاق على ضرورة ألا يتم توظيف التقدم فى أى مسار فى الضغط على الأطراف الأخرى التى لم تحرز تقدما ملموسا .

- الإعلان عن تلبية المساعدات التى تطلبها سوريا وبالطريقة التى تسهم فى إحراز تقدم فى عملية التفاوض .

- بذل الجهود مع الإدارة الأمريكية لتنشيط المفاوضات السورية الإسرائيلية ، وعدم قبول مبدأ تجميدها لفترات طويلة .

ج – الموقف المصرى من المسار الأردنى الإسرائيلى : المساندة والحذر :

على الرغم من تأثر العلاقات المصرية الأردنية بغزو العراق للكويت ١٩٩٠ ، إلا أن موقف مصر المبدئى القائم على مساندة عملية التفاوض العربية الإسرائيلية ، جعلها تساند عملية التفاوض الاردنى الإسرائيلى سواء فى الفترة التى كان فيها الوفد الاردنى مظلة للمشاركة الفلسطينية ، أو عندما حدث الاستقلال الفلسطينى عن المظلة الاردنية . غير أن هذه المساندة المصرية لمبدأ التفاوض والاستمرار فى عملية التسوية السياسية ، لم تتطور إلى أبعد من ذلك ، خاصة وان الأردن بعد تخلصه من عبء التفاوض المشترك مع الفلسطينيين ، وتوصل منظمة التحرير الفلسطينية إلى اتفاقات خاصة بها مع الطرف الإسرائيلى ، وجد فرصته فى التوصل السريع إلى اتفاقية سلام مع إسرائيل ، مستندا فى ذلك إلى أنه اتخذ خطوته الخاصة بعد أن سارت هناك عملية تفأوض فلسطينية إسرائيلية منفصلة ، ولها انجازاتها الخاصة بها .

تأثر الدور المصرى فيما يتعلق بالمسار الأردنى الإسرائيلى بترسبات العلاقة السلبية التى نشأت فى ظل أزمة الغزو العراقى للكويت ، واستمرت حتى نوفمبر ١٩٩٣ - مع استثناء زيارة التعزية فى ضحايا زلزال القاهرة أكتوبر ١٩٩٢ - الذى شهد فى الرابع والعشرين منه زيارة الملك حسين للقاهرة مشكلا بذلك قطيعة مع المرحلة السلبية السابقة على الزيارة ، ومحاولة لعبور حالة

التأزم، وعودة للحوار المصرى – الأردنى وتنشيط العلاقات الثنائية ، وتنسيق الجهود تجاه عملية السلام والتحضير لجولة وزير الخارجية الأمريكى ، وتبادل الأراء تجاه كافة المسارات التفاوضية ولاسيما المسار الفلسطينى ، وتصاعد أعمال العنف المضاد فى الأراضى المحتلة .

وتأكيدا للحالة الجديدة فى العلاقات المصرية الأردنية ، تعددت وتكثفت الاتصالات والزيارات بين وزيرى خارجية البلدين ، وتبادل الرئيس مبارك والملك حسين العديد من الرسائل ، كما التقيا فى قمة عقدت بالأسكندرية يوليه ٩٤ . وكانت تطورات عملية السلام المحور الرئيسى لكل هذه الاتصالات السياسية المتعددة المستويات ، وبحث مستوى التطور الحادث على كافة المسارات الثنائية ، وخصوصا المسار الفلسطينى الإسرائيلى ، وتحديدا بعد توقيع اتفاق إعلان المبادئ " غزة - أريحا أولا " . وقد تناولت المباحثات المصرية الأردنية كيفية تنفيذ الاتفاق طبقا لنصوصه التى تتحدث عن الانسحاب وإقامة سلطة وطنية وتذليل كافة العقبات أمام هذا المسار من أجل الوصول إلى اتفاق المرحلة النهائية .

وفى قمة يوليو ١٩٩٤ وضح اهتمام البلدين بأليات تنفيذ الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى من جانب ، وكذلك افاق المفاوضات بين إسرائيل والأدرن ، والتى انتهت فيما بعد بتوقيع معاهدة سلام وإنهاء لحالة الحرب بين الدولتين ، وقامت الأردن بدعوة مصر لحضور التوقيع على هذه الاتفاقية والتى عرفت باسم " اتفاق وادى عربه " . ويمكن القول إن كثافة الاتصالات المصرية الأردنية فى تلك الفترة ، لاسيما من الجانب الأردنى استهدفت اطلاع مصر على مجمل النوايا الأردنية إزاء التفاوض مع إسرائيل ، لكن دون البحث فى كل تفاصيلها ، وكان الهدف الأردنى الرئيسى من وراء ذلك هو الحصول على المساندة السياسية المصرية ، دون إتاحة المجال لممارسة نوع من المشاركة أو القيام بدور قناة اتصال على غرار ما كانت تقوم به مصر أحيانا بالنسبة للمسار الفلسطينى الإسرائيلى مثلما سبق ايضاحه . ويمكن تفسير ذلك بأن حجم الاتصالات الاردنية الإسرائيلية السرية والعلنية كان كبيرا ، وان الاردن لم يكن بحاجة فعلية لاطراف اخرى - فيما عدا الولايات المتحدة - لتسهيل اتصالاته وتفاوضه مع إسرائيل . ويبدو من سرعة التوصل الأردنى الإسرائيلى إلى معاهدة السلام ، أن التحضير لها كان قد تم منذ فترة طويلة سابقة ، وأن التفاهمات الأردنية الإسرائيلية كانت شاملة ، ليس فقط بالنسبة للعلاقات الثنائية، ولكن أيضا بالنسبة لمستقبل وشكل التفاعلات السياسية والاقتصادية فى المنطقة ككل . وربما من هذه الزاوية يمكن تفسير بعض الاشارات المصرية التى وجهت باتجاه الاردن فى النصف الثانى من ١٩٩٤، وتضمنت نوعا من الحذر من نتائج العلاقات الأردنية الإسرائيلية على الصعيد الثنائى ، فى الوقت الذى تتعثر فيه مسارات التفاوض العربية - الإسرائيلية الأخرى .

وهناك تفسير آخر نابع من المقارنة بين حالة التطبيع المصرى الإسرائيلى التى عادة ما توصف بالبرودة ، وتلك التى شكلتها العلاقات الأردنية الإسرائيلية ، والتى رغم قصر مدتها باتت توصف بـ " التطبيع المتسارع والدافئ " . وهو ما شكل نوعا من الضغط غير المباشر على

مصر ، وإبرازها بمثابة الطرف العربي الذى يحاول أن يؤثر سلبا على عملية التطبيع مع إسرائيل، وأن هذا ضد السلام .

سبب ثالث للحذر المصرى ، ان الاتفاق الاردنى الإسرائيلى تضمن تفصيلات كثيرة لم تكن مصر على علم بها، وأن بعض هذه التفصيلات كمسألة السماح بتأجير الاراضى والاتفاق الثنائى على جعل الأردن بمثابة نقطة ارتكاز يمكن من خلالها وصول إسرائيل إلى باقى دول المشرق العربى والجزيرة العربية ، فضلا عن مساعى الأردن بسط ولايته بالاتفاق مع إسرائيل على المقدسات الدينية الإسلامية فى القدس ، وهو ما يؤثر على مفاوضات الوضع النهائى بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل ، وهى تفصيلات وتحركات أثارت الكثير من الحساسية المصرية الشديدة . ومجمل الامر كشف أن هدف الاتصالات الاردنية مع مصر كان مجرد تحييدها ، والحصول على مساندتها السياسية المعنوية ، دون إطلاعها أو وضعها فى الصورة الحقيقية للاتصالات الاردنية الإسرائيلية. اما الأردن من جانبه فقد وجد فى القمة الثلاثية التى عقدت فى مصر وضمت الرئيسين مبارك والأسد والعاهل السعودى فهد ، ديسمبر ١٩٩٤ ، ما يشير إلى محور جديد فى السياسات العربية قد يؤثر على وضعه العام فى المنطقة .

وهكذا عادت سحب من الخلافات بين البلدين مرة أخرى ، بيد أن الأردن من جانبه حاول تجاوز هذه الحالة ، فكان الاتصال الهاتفى بين الرئيس مبارك والملك حسين فى ١٩٩٥/١/١٤ ، حيث اتفقا على موقف موحد تجاه القدس يقضى بعدم تغير الوضع القائم فى المدينة المحتلة إلى حين التوصل لاتفاق فلسطينى إسرائيلى بشأنها فى إطار مفاوضات المرحلة النهائية .

وفى القمة التى عقدت فى العقبة ١٩٩٥/١/٢١ ، تم تناول العلاقات الثنائية فى محاولة لتخطى الخلافات بين موقفهما ، وأيضا لتوضيح موقف القمة الثلاثية التى عقدت بالقاهرة، والتى تراها مصر قمة تهدف إلى السلام والمصالحة العربية ، وليس لمساندة طرف عربى ضد آخر. ومما يلاحظ أنه قبل هذه القمة بساعات قام " فاروق الشرع " وزير خارجية سورية بزيارة للقاهرة وكان من الواضح أن الهدف الرئيسى منها هو الطلب من الرئيس مبارك التحدث لدى الأردن بشأن إبطاء عملية التطبيع مع إسرائيل وذلك تدعيما للموقف السورى ، الذى كان يواجه مفاوضات شاقة دون أية نتائج . وكانت وجهة نظر سوريا قريبة من وجهة نظر مصر ، وقوامها أن الموقف الأردنى المتسرع إلى التطبيع فى العلاقات مع إسرائيل سوف يضر بالموقف السورى فى العملية السلمية ، وانه يؤدى إلى تعنت أكثر وتشدد من الجانب الإسرائيلى مما يعرقل التوصل لاتفاق معها . وقد أخذ الموقف المصرى موقفا مؤيدا للموقف السورى ودعت مصر ليس الأردن وحدها ، بل كافة الدول العربية التى أقامت علاقات اقتصادية مع إسرائيل وفتحت قنوات اتصال سياسية مختلفة المستويات سواء فى المغرب العربى أو فى الجزيرة العربية ، إلى التمهل وعدم التسرع والهرولة فى اتجاه إسرائيل ، وذلك حتى يتم التوصل إلى اتفاق نهائى مع سوريا ولبنان ، والتوصل إلى اتفاق المرحلة النهائية على المسار الفلسطينى ، وذلك دعما لهذه المسارات ، وتفاديا لعرقلتها ، ومحاولة لوقوف الدول العربية موقف موحد من عملية التسوية ككل. وقد أدى هذا

الموقف المصرى إلى شبه توتر فى العلاقات المصرية الأردنية ، إلا أن هذا التوتر لم يصل إلى مرحلة وقف الاتصالات الثنائية مثل ما حدث فى أعقاب حرب الخليج الثانية ، ولكن المحصلة الكلية كانت أقرب إلى نوع من التشكك والفتور فى العلاقة الثنائية بين الدولتين .

وفى أعقاب محاولة اغتيال مبارك فى أديس أبابا ، قام الملك حسين بزيارة مبارك فى الإسكندرية فى ١٩٩٥/٨/١ من أجل التهنئة بالسلامة ، وعقدا جلسات مباحثات تناولت الوضع فى المنطقة ، والقمة الاقتصادية المقرر عقدها فى عمان خلال شهر أكتوبر فى نفس العام ، والأوضاع السياسية والأمنية فى المنطقة ، ومحور المباحثات كان يدور حول المساعدات التى يجب أن تقدم للجانب الفلسطينى من أجل الوصول لأهدافه ، بالإضافة إلى محاولة تذليل العقبات أمام الجانب السورى ومساندته . وفى المؤتمر الصحفى الذى عقده الزعيمان فى أعقاب المباحثات، أعلن الرئيس مبارك رفضه لإقامة قمم متعددة الأطراف لدفع عملية السلام ، وذلك لأن العملية كانت مستمرة فى هذه الفترة ، وقد أعلن الملك حسين فى المؤتمر الصحفى رفضه للإرهاب وعمله من أجل التكامل والتعاون العربى .

كما كان لهروب صهرى صدام حسين إلى الأردن دور فى إحداث تطور جديد فى العلاقات المصرية الأردنية ، فقد بدأ الحديث فى الأردن عن إمكانية الأطاحة بالنظام العراقى ، سواء عن طريق المعارضة الداخلية ، أو الخارجية ، وكثر الحديث عن الدور الذى تلعبه الأردن فى العراق. وفى رسالة موجهة من الرئيس مبارك إلى الملك حسين حملها وزير الخارجية عمرو موسى فى ١٩٩٥/٨/٢٦ أوضح الرئيس وجهة نظر مصر فى موضوع العراق ، مؤكدا رفضه للإطاحة بالنظام الحاكم فى بغداد عن طريق القوة أو التدخل الخارجى ، ومعلنا أن هذا الموضوع من الشئون الداخلية للعراق ، وأن النظام العراقى الحاكم لا يملك تغييره والعمل على ذلك سوى الشعب العراقى بإرادته وحده دون تدخل من أى طرف خارجى . وظل هذا الموقف المصرى من قضية العراق دون تغيير . هذا فى الوقت الذى أثيرت فيه تكهنات وقصص كثيرة حول مساعى الأردن والملك حسين شخصيا إلى إعادة العراق مرة أخرى إلى العرش الهاشمى كما كان الحال قبل الإطاحة بالنظام الملكى ١٩٥٨. كما تناولت نفس الرسالة الحديث عن الإعداد لمؤتمر القمة الإقتصادية المقرر عقده فى عمان أواخر شهر أكتوبر ١٩٩٥ .

وفى القمة الاقتصادية فى عمان وضحت الخلافات المصرية الأردنية فيما يتعلق بموضوع التعاون الإقليمى وعلاقته بالتطبيع ومدى تأثيره على المفاوضات العربية الإسرائيلية ، وما هو توقيته الأنسب ، قبل اتمام التسوية أم بعدها . فقد شهدت جلسات القمة خلافا جديدا فى وجهتى النظر المصرية والأردنية ، حين استخدم وزير الخارجية عمرو موسى – فى كلمة مصر فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر – تعبير " الهرولة " لوصف تحركات بعض الأطراف العربية فى اتجاه إسرائيل دون الانتظار لوضوح الرؤية على المسارات الأخرى . وقد أدى هذا الوصف إلى تعليق الملك حسين على كلمة عمرو موسى منتقدا استخدام لفظة " الهرولة "، واصفا الموقف الأردنى بالركوض وليس الهرولة ، ومبررا ذلك بأنه محاولة أردنية لاستعادة ما خسرته من فترة

الحروب. ومشيرا إلى أن مصر هى التى قد هرولت من قبل للسلام مع إسرائيل حين قامت بعقد اتفاقية كامب ديفيد قبل الأردن بـ ١٧ عاما . وتبع ذلك حملة إعلامية ضد مصر فى الصحف الأردنية ، ولكن عاد الملك حسين فى ١٩٩٥/١١/١ وأعلن عن تجاوز سوء التفاهم الأردنى المصرى .

أما أخر لقاء قمة شهده عام ١٩٩٥ فكان فى ١٢/٢٦ فى العقبة حيث تناول الرئيسان عملية السلام وكافة المسارات ونتائج قمة عمان ، بالإضافة إلى التباحث فى الموقف العربى من القدرات النووية الإسرائيلية، وأكد الرئيس مبارك أن هذا الموضوع سوف يطرح للبحث عندما تصل كل من سوريا ولبنان الى اتفاق نهائى مع إسرائيل .

من الاستعراض السابق يتضح أن الموقف المصرى تجاه المسار الأردنى لاسيما بعد انفصاله عن المسار الفلسطينى كان مساندا للتوصل إلى اتفاق لإنهاء حالة الحرب بين الدولتين . ولكن هذا الموقف المساند لم يصل إلى حد التدخل فى المفاوضات الأردنية الإسرائيلية ، أو القيام بدور شريك أو قناة اتصال . غير أن مصر فى مساندتها لتحرك الأردن ، حرصت على ألا يكون ذلك على حساب المسارات الأخرى ، أو يؤدى إلى نوع من العرقلة وإضافة أى عبء على المفأوضين العرب الاخرين . ولذا فعندما وجدت مصر أن الموقف الأردنى من التطبيع وإقامة علاقات اقتصادية وسياسية مع إسرائيل سوف يؤثر سلبا على المسار الإسرائيلى الفلسطينى ، ويؤدى إلى إخلال بالمسار السورى الإسرائيلى ، عملت مصر على إبطاء سرعة هذا المسار ، وأظهرت إحتجاجها على هذه السرعة . معللة ذلك انه امر حيوى من أجل خلق التوازن على كافة المسارات فى العملية السلمية ، كما أكدت مصر التزامها بعدم التدخل فى الشئون الداخلية لأى دولة مهما كانت الظروف التى تدعو لذلك ، وذلك عن طريق رفض التدخل فى الشئون الداخلية للعراق وتغيير النظام الحاكم فيه ، ورفض أى محاولة أردنية لإشراك مصر فى مسألة العراق .

وفى تلخيص للموقف المصرى تجاه المسار الأردنى الإسرائيلى يمكن القول أن مصر ايدت الأردن وساندته سياسيا فى مساعيه إلى عقد معاهدة مع إسرائيل ، تنهى حالة الحرب ، إلا أن بعض تفاصيل الاتفاق اثارت الكثير من الحذر المصرى ، والذى زادت درجته مع محاولات الأردن تغيير النظام العراقى بالقوة وعبر تدخل خارجى ، فيما اعتبرته مصر أمرا خطيرا يمس الاستقرار فى كل المنطقة ويفتح عليها ابوابا من عدم الاستقرار ، خاصة وأن هذه المحاولات الاردنية نالت تأييدا امريكيا إسرائيليا واضحا . كما رفضت مصر إدخال مسألة العراق ضمن قضايا التسوية ، معلنة أن ما يعانيه العراق من النظام الحاكم هو شأن داخلى ، وليس للدول الأخرى حق التدخل فيه .

ملحق

جدول تفصيلي لزيارات الرئيس عرفات لمصر أكتوبر ١٩٩١ - إلى مايو ١٩٩٦

مسلسل	تاريخ الزيارة	نوعها	الأسباب
١	١٩٩١/١٠/٢١	رسمية	أول زيارة لمصر بعد ١٤ شهرا بسبب أزمة الخليج وكانت من أجل التنسيق قبل مؤتمر مدريد وطالب الرئيس عرفات باستمرار الدور المصرى المشارك ، مع الجانب الفلسطيني.
٢	١٩٩١/١١/٩	رسمية	التشاور بعد عقد مدريد وأعلن تمسكه بصيغة الأرض مقابل السلام .
٣	١٩٩١/١٢/١	رسمية	التنسيق في مفاوضات واشنطن المتعددة الأطراف .
٤	١٩٩٢/١/٥	رسمية	معالجة طرد ١٢ فلسطينيا من الأراضى المحتلة وطلب وساطة مصر لعودتهم .
٥	١٩٩٢/١/٢٣	رسمية	طلب الدعم قبل مؤتمر موسكو والمطالبة بادراج موضوع اللاجئين على أجندة المؤتمر وتمثيل فلسطين الداخل والخارج.
٦	١٩٩٢/٢/١٢	رسمية	المطالبة عبر الفلسطينيين بالمساعدة الفنية المتمثلة فى بعض السفراء الذين شاركوا فى محادثات كامب ديفيد الخاصة بالحكم الذاتى الفلسطيني وكذلك بحث بعض الأمور الفنية مع الرئيس مبارك الخاصة بالمفاوضات .
٧	١٩٩٢/٤/١٦	رسمية	أول زيارة للقاهرة بعد نجاته من حادث الطائرة فى صحراء ليبيا للالتقاء بالوفد الفلسطينى المشارك فى مفاوضات السلام.
٨	١٩٩٢/٥/١٦	ترانزيت	التشاور .
٩	١٩٩٢/٦/٢٤	رسمية	زيارة للأسكندرية لبحث عملية المفاوضات المتعددة والرباعية وكذلك بحث نتائج الانتخابات الإسرائيلية بعد فوزحزب العمل.
١٠	١٩٩٢/٧/١٢	رسمية	التنسيق ، وأعلن أنه متفائل بتشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة ويتمنى أن يصلى مع مبارك فى المسجد الأقصى.
١١	١٩٩٢/٨/٢٢	رسمية	التشاور بعد زيارة رابين للقاهرة .
١٢	١٩٩٢/٩/٢٨	رسمية	استعراض نتائج الجولان السادسة للمفاوضات وإعلانه أن المسار الفلسطينى فى مأزق وطلب تدخل الرئيس مبارك لإنقاذ عملية السلام .
١٣	١٩٩٢/١٠/٧	ترانزيت	تجاهل إسرائيل لقرارات مجلس الأمن الخاصة بالقدس .

* اعد هذا الجدول أ . حمدى البصير

١٤	١٩٩٢/١٠/١١	رسمية	التخوف من عقد سوريا لمعاهدة سلام متفردة مع إسرائيل على حساب الفلسطينيين .
١٥	١٩٩٢/١١/١١	رسمية	التشاور بعد فوز الرئيس الامريكي بيل كلينتون في الانتخابات وتصريحاته عن القدس وقد بددت مصر تلك المخاوف .
١٦	١٩٩٢/١١/١٨	ترانزيت	بعد زيارة بيريز للقاهرة .
١٧	١٩٩٢/١٢/٢٠	ترانزيت	التشاور وبحث اعتراض إسرائيل على بعض أعضاء الوفد الفلسطيني .
١٨	١٩٩٢/١٢/٢٥	رسمية	المطالبة بعقد اجتماع لوزراء الخارجية العرب بعد إبعاد ٤٨ فلسطينيا .
١٩	١٩٩٣/١/٥	رسمية	بحث مشكلة المبعدين والمطالبة بوساطة مصر لعودتهم .
٢٠	١٩٩٣/١/٢١	رسمية	رفع الحظر المفروض على الاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية .
٢١	١٩٩٣/٢/١	ترانزيت	للبحث في مشكلة المبعدين .
٢٢	١٩٩٣/٢/٦	رسمية	مشكلة المبعدين .
٢٣	١٩٩٣/٣/٢٨	رسمية	التشاور بعد زيارة الرئيس الاسد وقبل زيارة مبارك لواشنطن.
٢٤	١٩٩٣/٤/١٢	رسمية	التشاور بعد جولة الرئيس الأوروبية والأمريكية وقبل زيارة رابين للقاهرة .
٢٥	١٩٩٣/٤/٢٩	ترانزيت	مشكلة المبعدين وفك الحصار عن الضفة وغزة .
٢٦	١٩٩٣/٦/٨	ترانزيت	بعد إقتراح مصر بتعجيل المساعدات لتحسين أوضاع الفلسطينيين في غزة .
٢٧	١٩٩٣/٧/٥	ترانزيت	المطالبة بإعداد كوادر فنية فلسطينية في مصر .
٢٨	١٩٩٣/٨/١	رسمية	قبل زيارة كريستوفر ومناقشة اقتراح إعلان المبادئ الأمريكي
٢٩	١٩٩٣/٨/٣١	رسمية	مناقشة اتفاقية غزة أريحا أولا وطلب إستضافة مصر للجان الفنية الفلسطينية الخاصة بقضايا الانسحاب وتسليم السلطة .
٣٠	١٩٩٣/٩/٦	ترانزيت	الجوانب الفنية لتطبيق غزة - أريحا .
٣١	١٩٩٣/٩/٨	رسمية	مناقشة الاعتراف المتبادل بين إسرائيل والمنظمة .
٣٢	١٩٩٣/٩/١٧	رسمية	شكر مصر عن دورها وإحتواء أثار عدم شكرها في حفل توقيع إعلان المبادئ بواشنطن .
٣٣	١٩٩٣/١٠/٧	رسمية	عقد قمة بين الرئيس عرفات ورابين ومبارك لبحث تنفيذ اتفاقية غزة- أريحا .
٣٤	١٩٩٣/١٠/٢١	ترانزيت	التنسيق قبل زيارة دنيس روس المنسق الأمريكي لعملية السلام .
٣٥	١٩٩٣/١١/١٧	رسمية	بحث تطبيق اتفاقية غزة - أريحا واستئناف عملية السلام.

٣٦	١٩٩٤/١٢/٢٦	رسمية	التشاور بعد اجتماع لجنة الارتباط المصرية الفلسطينية التي بحثت مشكلة السيطرة على المعابر .
٣٧	١٩٩٣/١٢/٣١	ترانزيت	بحث مشكلة المعابر وزيارة مساحة غزة - أريحا والممر الآمن
٣٨	١٩٩٤/١/٢٠	رسمية	التشاور قبل لقاء شيمون بيريز فى أوسلو لبحث عقبات تطبيق الحكم الذاتي .
٣٩	١٩٩٤/١/٢٥	رسمية	بحث مشكلة المعابر والمستوطنات الموجودة فى غزة أريحا.
٤٠	١٩٩٤/٢/٨	رسمية	لقاء مع بيريز فى القاهرة لبحث عقبات تطبيق الحكم الذاتي.
٤١	١٩٩٤/٣/٥	رسمية	بحث الأثار الجانبية لمذبحة الحرم الابراهيمي بالخليل .
٤٢	١٩٩٤/٤/٦	رسمية	بحث تأثير عمليات العنف فى قلب إسرائيل من جانب حماس على عملية السلام .
٤٣	١٩٩٤/٥/٤	رسمية	التوقيع على إتفاق تنفيذ الحكم الذاتي فى القاهرة .
٤٤	١٩٩٤/٦/٢١	رسمية	دخول الرئيس عرفات لغزة من خلال منفذ رفح وإصطحاب مبارك له
٤٥	١٩٩٤/٧/١٢	ترانزيت	كانت فى طريق عودته إلى مقره الدائم فى غزة (كثرت الزيارات من هذا النوع) .
٤٦	١٩٩٤/٨/٢٢	ترانزيت	التشاور .
٤٧	١٩٩٤/٩/١٦	رسمية	حث الدول المانحة على تقديم المساعدات لبدء مشروعات البنية الأساسية .
٤٨	١٩٩٤/١٠/٢٧	رسمية	طلب وساطة مصر لإجراء الانتخابات التشريعية بعد إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي .
٤٩	١٩٩٤/١١/٣	ترانزيت	بحث نتائج مؤتمر قمة الدار البيضاء خاصة بعد اجتماع الرئيس عرفات ورابين .
٥٠	١٩٩٤/١١/٢٥	ترانزيت	تعقب عودته من أسبانيا وتسلمه جائزة أسبانية للسلام وبعد لقائه برابين وقبل أن يذهب إلى بروكسل لحضور مؤتمر الدول المانحة .
٥١	١٩٩٤/١٢/١٠	رسمية	بحث نتائج مؤتمر القمة الاسلامى الذى عقد فى الدار البيضاء.
٥٢	١٩٩٥/١/١٠	رسمية	الاطلاع على نتائج قمة الاسكندرية بين الأسد وفهد ومبارك وبعد لقائه ببيريز ، وقبل لقائه باسحاق رابين من أجل توسيع سلطات الحكم الذاتي .
٥٣	١٩٩٥/١/٢٧	رسمية	بعد لقائه بالملك حسين واستعراض اتفاق التعاون والتنسيق بين الفلسطينيين والأردنيين ومطالبة مصر بعقد قمة ثلاثية بين الرئيس عرفات ورابين ومبارك لبحث عقبات تنفيذ الحكم الذاتى خاصة فيما يتعلق بالانتخابات الفلسطينية ورفضت مصر وطالبته باستمرار مباحثاته مع

			بيريز كما انتقدت اتفاقية التعاون والتنسيق مع الأردن الخاصة باستمرار الأردن في رعاية الأماكن المقدسة وتوثيق التعاون في المجال الاقتصادي.
٥٤	١٩٩٥/٢/٢٣	رسمية	اطلاع مبارك على نتائج محادثاته مع الملك فهد بالسعودية والاتفاق نهائيا على افتتاح ممثلين مصرية في غزة .
٥٥	١٩٩٥/٣/١٣	رسمية	اطلاع مبارك على لقاءته مع بيريز وعدم التقدم في المفاوضات .
٥٦	١٩٩٥/٣/٢٣	رسمية	طلب من مبارك قبل زيارته لأمريكا أن يبلغ الرئيس كلينتون بمعاناة الفلسطينيين والعقبات التى تتعرض لها عملية السلام.
٥٧	١٩٩٥/٦/١٣	رسمية	مقابلة مبارك قبل جولة كريستوفر والمطالبة باحترام موعد الأول من يوليو لتنفيذ باقي اتفاق الحكم الذاتي .
٥٨	١٩٩٥/٧/١٩	رسمية	لقاء الاسكندرية بين الرئيس عرفات وبيريز ومبارك من أجل التوصل إلى اتفاق قبل نهاية شهر يوليو خاصة فيما يتعلق بمشكلة السجينات والانتخابات .
٥٩	١٩٩٥/٨/٩	رسمية	لقاء مبارك قبل توجهه إلى طابا لعقد اجتماعات توسيع سلطات الحكم الذاتي .
٦٠	١٩٩٥/٩/٧	ترانزيت	بعد قدومه من طابا للعرض على الرئيس نتائج مباحثاته مع بيريز هناك .
٦١	١٩٩٥/٩/١٢	ترانزيت	قبل الإجتماع مع بيريز من أجل توسيع سلطات الحكم الذاتي.
٦٢	١٩٩٥/٩/١٦	ترانزيت	من أجل توسيع سلطات الحكم الذاتى وبحث مشاكل الترتيبات الأمنية خاصة في الخليل .
٦٣	١٩٩٥/٩/٢٥	ترانزيت	اطلاع مبارك على اتفاق المرحلة الثانية من إعلان المبادئ وقد زاره مبارك في قصر الأندلس بعد عودة الرئيس عرفات من طابا واطلاعه على الاتفاق قبل توقيعه .
٦٤	١٩٩٥/١٠/٥	رسمية	بعد توقيع اتفاق واشنطن وقبل توجهه إلى السعودية واليمن وتونس .
٦٥	١٩٩٥/١٠/٢٠	رسمية	بحث أزمة المبعدين الفلسطينيين على الحدود المصرية الليبية.
٦٦	١٩٩٥/١١/١٣	رسمية	لقاء مبارك وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة في القاهرة لبحث مسيرة السلام بعد إغتيال إسحق رابين .
٦٧	١٩٩٥/١١/٢٩	رسمية	حضور المؤتمر الأول للتعاون بين مصر وفلسطين .
٦٨	١٩٩٥/١٢/٢٢	رسمية	بحث خطط الانسحاب وترتيب عقد الانتخابات ومطالبة مصر بالاشتراك فيها بصفة مراقب ونتائج الحوار مع حماس.

٦٩	١٩٩٦/١/٢٨	رسمية	بعد نجاح الرئيس عرفات فى الانتخابات ومناقشات الاستعداد للمفاوضات النهائية .
٧٠	١٩٩٦/٢/٢٩	رسمية	مناقشة التداعيات الناتجة من التفجيرات التى قامت بها حماس فى قلب إسرائيل والمطالبة برفع الحصار المفروض علي مناطق الحكم الذاتي .
٧١	١٩٩٦/٣/١٢	رسمية	التنسيق قبل عقد مؤتمر شرم الشيخ لإنقاذ السلام .
٧٢	١٩٩٦/٤/٧	ترانزيت	بعد انتهاء زيارته للسعودية ومطالبة مصر بالسعى لدى إسرائيل لرفع المعاناه عن سكان مناطق الحكم الذاتي .
٧٣	١٩٩٦/٤/٢٨	رسمية	اطلاع مبارك على إجتماعات المجلس الوطنى الفلسطينى والتى قرر فيها المجلس حذف فقرة تدمير إسرائيل من ميثاق المنظمة .
٧٤	١٩٩٦/٥/٣	رسمية	اطلاع مبارك على نتائج مباحثاته مع كلينتون والاشتراك في مفاوضات طابا لمناقشة الوضع النهائي في التسوية .
٧٥	١٩٩٦/٥/١٤	رسمية	الاشتراك فى القمة الثلاثية – الرئيس عرفات مبارك حسين من أجل مفاوضات الوضع النهائى على ضوء نتائج الانتخابات الإسرائيلية .

♦ الهوامش والمصادر ♦

١ – من خطاب الرئيس مبارك فى ذكرى ٦ أكتوبر ، الأهرام ١٩٩٥/١٠/٦ ، ص٣ .

٢ من خطاب الرئيس مبارك بمناسبة الاحتفال بذكرى تحرير سيناء ، الاهرام ٢٥ /١٩٩٠/٤، ص ١١ .

انظر ايضا خطاب الرئيس مبارك فى ذكرى تحرير سيناء ، الأهرام ٢٦ /١٩٩٢/٤ ، ص١ .

وكلمة وزير الخارجية عمرو موسى بالجمعية العامة ، الأهرام ١٩٩٥/١٠/٤ ، ص٥.

وكلمة مصر فى قمة عمان التى القاها وزير الخارجية عمرو موسى ، الأخبار ١٩٩٥/١٠/٣٠ ، ص٥ .

٣ – من خطاب الرئيس مبارك فى ذكرى تحرير سيناء ، الاهرام ١٩٩٢/٤/٢٦ ، ص١ .

انظر أيضا حديث وزير الخارجية عمرو موسى لإذاعة صوت المانيا ، الأهرام ١٩٩٥/٨/٢٧ ، ص٨ .

٤ – من حديث الرئيس مبارك للتلفزيون الإسرائيلى ، المساء ١٩٩٤/١٢/٢١ ، ص٢ .

٥ – من خطاب الرئيس مبارك فى احتفال كلية دار العلوم ، الأهرام ١٩٩١/١١/٤ ، ص٣.

٦ – من خطاب الرئيس مبارك فى ذكرى انتصار أكتوبر ، الجمهورية ١٩٩٤/١٠/٦ ، ص٤ .

٧ – من خطاب الرئيس مبارك فى عيد العمال ، الأهرام ١٩٩٣/٥/٢ ، ص ٧ .

٨ – من خطاب الرئيس مبارك أمام مجلسى الشعب والشورى (لتناول تطورات أزمة الخليج) ، الاهرام ١٩٩١/١/٢٥، ص ٩ .

٩ – من حديث الرئيس مبارك لصحيفة الاهرام ، الأهرام ١٩٩٤/٩/٢٢ ، ص٣ .

١٠– من حوار الرئيس مبارك فى عيد الإعلاميين ، الأهرام ١٩٩١/٥/٣١ ، ص٧ .

١١– من لقاء الرئيس مبارك بقادة القوات المسلحة لتحليل نتائج مناورة "بدر "، الأخبار ١٩٩٣/٩/١٣ ، ص٣.

١٢– من حديث الرئيس مبارك لصحيفة السياسة الكويتية ، الاهرام ١٩٩٥/٧/٢٩ ، ص٣ .

١٣- من حوار الرئيس مبارك مع الكتاب والصحفيين فى عيد الإعلاميين ، الأهرام ١٩٩١/٥/٣١ ، ص ١ .

١٤- من خطاب الرئيس مبارك فى عيد العمال ، الأهرام ٢/٥/ ١٩٩١ ، ص٥.

١٥- من حديث الرئيس مبارك لصحيفة أسبانية ، الوفد ١٩٩١/٥/٢٥ ، ص١-٢ .

١٦- من تصريحات الرئيس مبارك للوفد الفلسطينى فى المفاوضات ، الجمهورية ١٩٩٢/٤/١٦ ، ص١١ .

١٧- من خطاب الرئيس مبارك فى احتفال كلية دار العلوم ، الأهرام ١٩٩١/١١/٤، ص٣،١٠.

١٨- من خطاب الرئيس مبارك أمام مجلسى الشعب والشورى لافتتاح الدورة البرلمانية ، الأهرام ١٩٩١/١١/١٥ ،ص ٦-٧ .

١٩- من حوار وزير الخارجية عمرو موسى للفينانشيال تايمز " ، الأهرام ١٩٩٥/٥/١٦، ص٥ .

٢٠- من حديث الرئيس مبارك للتلفزيون الإسرائيلى ، المساء ١٩٩٤/١٢/٢١، ص٢ .

٢١- من تصريحات وزير الخارجية عمرو موسى ، الجمهورية ١٩٩٥/٦/١١، ص ١ .

٢٢- من تصريحات وزير الخارجية عمرو موسى ، الأهرام المسائى ١٩٩٥/١٠/٣١ ، ص١ .

انظر أيضا حديث عمرو موسى لجريدة "الخليج " الأماراتية ، الوفد ١٩٩٥/١١/١ ، ص٢ .

٢٣- من حديث وزير الخارجية عمرو موسى للأهرام بعد اجتماع لندن ، الأهرام ١٩٩٥/١٢/١١ ، ص٥ .

٢٤- وزير الخارجية عمرو موسى فى كلمة مصر أمام الجمعية العامة، الأهرام ٤ /١٩٩٥/١٠ ، ص٥ .

٢٥- المصدر السابق .

٢٦- من تصريح لوزير الخارجية عمرو موسى لصحيفة العربى ٢/١١/ ١٩٩٥ ، ص١.

٢٧- من حوار لوزير الخارجية عمرو موسى حول قمة عمان ، الأهرام ١٩٩٥/١٠/١٤ ، ص١٥ .

٢٨- من حديث الرئيس مبارك للتلفزيون الإسرائيلى ، المساء ١٩٩٤/١٢/٢١ ،ص ٢ .

٢٩- كلمة مصر بالجمعية العامة ، الأهرام ١٩٩٥/١٠/٤،ص ٥ .

٣٠- من حديث لوزير الخارجية عمرو موسى لصحيفة "بريد الجنوب" العربية التى تصدر فى باريس ، الأهرام ١٩٩٥/١٢/٢٠ ، ص٨ .

٣١- من حديث الرئيس مبارك لصحيفة الأهرام ١٩٩٤/٩/٢٢،ص٣.

٣٢- من حوارلوزير الخارجية عمرو موسى للأهرام ، الأهرام ١٩٩٥/٥/١٨ ، ص ٣ .

٣٣- من حديث الرئيس مبارك لصحيفة الأهرام ١٩٩٥/٧/٢٢ ، ص٥ .

٣٤- من حديث الرئيس مبارك لصحيفة الأهرام ١٩٩٤/٩/٢٢، ص٣ .

٣٥- المصدر السابق .

٣٦- من حديث الرئيس مبارك لصحيفة الحياة اللندنية ، الأهرام ١٩٩٥/٨/٢٦ ، ص٣ .

٣٧- من لقاء وزير الخارجية عمرو موسى مع طلبة جامعة القاهرة ، الأهرام ١٩٩٥/١١/١٣ ، ص ١ .

٣٨- من كلمة مصر فى قمة عمان التى القاها وزير الخارجية عمرو موسى ، الأخبار ١٩٩٥/١٠/٣٠، ص٥

٣٩- من حديث الرئيس مبارك لصحيفة الأهرام ١٩٩٥/٧/٢٢ ، ص٥ .

٤٠- المصدر السابق .

٤١- المصدر السابق .

٤٢ - من تصريحات لوزير الخارجية عمرو موسى ، الأهرام المسائى ١٠/٢٦/ ١٩٩٥ ، ص ١ .

٤٣- من خطاب الرئيس مبارك أمام مجلسى الشعب والشورى (لتناول تطورات أزمة الخليج) ، الاهرام ١٩٩١/١/٢٥ ، ص ٩.

٤٤- من حديث وزير الخارجية عمرو موسى لإذاعة صوت ألمانيا ، الأهرام ١٩٩٥/٨/٢٧، ص٨ .

٤٥- المصدر السابق .

٤٦- من خطاب الرئيس مبارك فى عيد العمال ، الأهرام ١٩٩٣/٥/٢ ، ص ٩ .

٤٧- من حديث الرئيس مبارك لصحيفة "لوفيجارو " الفرنسية ، الأهرام ١٩٩٥/٧/٧ ، ص٣.

٤٨- من حوار وزير الخارجية عمرو موسى لهيئة محررى "نيوزويك " الأمريكية ، الجمهورية ١٩٩٥/٩/٢٨

٤٩- من حديث الرئيس مبارك لشبكة تلفزيون سى .إن .إن ، الأخبار ١٩٩٣/٩/١٤ ، ص٥.

٥٠- من خطاب الرئيس مبارك فى عيد العمال ، الأهرام ١٩٩٢/٥/١ ، ص ٧ .

٥١- من خطاب الرئيس مبارك فى ذكرى تحرير سيناء ، الأهرام المسائى ١٩٩٣/٤/٢٥ ، ص ٤ .

٥٢- من حديث الرئيس مبارك لصحيفة الاهرام ، الأهرام ١٩٩٤/٩/٢٢ ، ص ٣ .

٥٣- يعتمد التحليل الوارد فى المتن على رصد كامل للتحركات المصرية فى المسار الفلسطينى - الإسرائيلى من خلال أرشيف المعلومات بمؤسسة الأهرام للفترة ١٩٩٠ ـ١٩٩٥ .

* * * *

الفصل الثانى

التسوية والأمن القومى المصرى

عميد / مراد ابراهيم الدسوقى
د . ممـــدوح أنيـــس فتحـــى

١ - السياسة العسكرية المصرية والتحولات الإقليمية

مراد ابراهيم الدسوقى

تأثرت السياسة الدفاعية المصرية بعدد كبير من العوامل المحلية والإقليمية والدولية والتفاعلات السياسية الناجمة عنها ، وقد تمحورت هذه السياسة الدفاعية حول تحقيق الاستقلال الوطنى وصيانة الأمن القومى والمواجهة مع إسرائيل ، وهذه الأهداف هى التى ساهمت فى بلورة معالم ودعائم هذه السياسة وسنعرض فيما يلى لمراحل تطور السياسة العسكرية المصرية .

مراحل تطور السياسة العسكرية المصرية :

١ – مرت السياسة العسكرية المصرية بعدد من المراحل بدأت المرحلة الأولى منها فى أعقاب قيام ثورة يوليو ، اذ بينما كان من أهم أهداف ثورة يوليو ذلك الهدف الخاص بانشاء جيش وطنى قوى (المبدأ الثالث من مبادئ الثورة) ، فإن تطورات الأحداث وتأثير القوى الكبرى لعبا دورا كبيرا فى التحكم فى مقدرة حكومة الثورة على تنفيذ هذا الهدف بالذات على النحو الذى كانت تريده هذه الحكومة ، وفى ظل فشل المحاولات التى بذلتها حكومة الثورة خلال الفترة القصيرة التى أعقبت قيام الثورة للحصول على الأسلحة التى تلزم الجيش المصرى بشكل ملح (وبصفة خاصة دبابات القتال الرئيسية وقطع مدفعية الميدان من الأعيرة المتوسطة والكبيرة والشاحنات العسكرية الثقيلة ، والذخائر اللازمة لهذه الاسلحة) من بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا ، بدا الامر أكثر خطورة ، خصوصا وأن الدول الغربية كانت تعطى إسرائيل ماتحتاجه من أسلحة كما كانت تعطيها المعونات المالية بغير حساب ، حيث أعلنت امريكا أنها توزع صادراتها من السلاح بين سبع دول عربية (على اعتبار أنها احد طرفى الصراع) وإسرائيل (على اعتبار أنها الطرف الثانى) بالتساوى ، أما بريطانيا فإنها أعلنت فى فبراير ١٩٥٤ (على لسان وزير الخارجية سلوين لويد فى مجلس العموم) أنها قد أوقفت بيع الأسلحة لمصر لمدة طويلة ، وفى الوقت الذى كانت فيه حكومة الثورة قلقة على مستقبل الجيش المصرى فى مجال التسلح ، قامت إسرائيل فى ٢٨ فبراير ١٩٥٥ بشن هجوم مفاجئ على قطاع غزة الخاضع للادارة المصرية آنذاك ، وقتلت ٣٩ مصريا وجرحت ٣٣ آخرين (١) ، وجاء هذا الهجوم لكى يكشف عن مدى خطورة الاستمرار فى الاعتقاد بان الدول الغربية (التى كانت المصدر الوحيد أمام مصر للحصول على السلاح) سوف توافق على تزويد الجيش المصرى بالأسلحة الحديثة ، كما أنه كشف عن الدافع الاساسى الذى كان يدفع الدول الغربية فى إصرارها على ربط موافقتها على تسليح الجيش المصرى بموافقة مصر على الانضمام إلى التحالف الغربى الذى كان يجرى ترتيبه فى منطقة الشرق الاوسط ، وبات من الواضح أن السياسة العسكرية المصرية تقف فى مواجهة منعطف جديد عبر عنه جمال عبد الناصر فى خطبته التى ألقاها يوم ٢٢ يوليو ١٩٥٧ (بعد غارة غزة بأكثر من عامين) بقوله " أول حلقات السلسلة كانت جرنا إلى الاحلاف العسكرية، فلما رفضنا قيودها أصررنا على الرفض، كان تحريض إسرائيل علينا حتى يثبتوا لنا أننا لا نستطيع الدفاع عن أنفسنا " (٢) ، ولم يكن هناك بد أمام حكومة الثورة والأمر كذلك من البحث عن بديل لتدبير احتياجات الجيش من الأسلحة ، ولم يكن هناك من مخرج سوى تغيير نمط التعامل مع القضايا الدفاعية المصرية ، وكان ذلك هو المحك الحقيقى الذى وقفت السياسة الدفاعية فى

مواجهته ، وظلت هذه المواجهة قائمة وفى حركة دائبة ونشطة على امتداد عقود الصراع المسلح مع إسرائيل ، وكانت أولى خطواتها صفقة الأسلحة التشيكية فى سبتمبر ١٩٥٥.

٢ – تعتبر صفقة الأسلحة التشيكية إلى مصر – وهى الصفقة التى أبرمت مع الاتحاد السوفيتي وكانت تشيكوسلوفاكيا غطاءا لها – واحدة من أهم التطورات التى أثرت فى مجريات الأمور على الصعيد السياسى والعسكرى فى منطقة الشرق الاوسط (٣)، إذ بعد الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على غزة (اشرنا إلى الاعتداء الأول وكان الثانى فى ٣٠ مايو ١٩٥٥ والثالث فى ٢٢ اغسطس ١٩٥٥) ، والهجوم الإسرائيلي على الكونتلا فى ٢٨ اكتوبر ١٩٥٥ ، وفى ظل الرفض الغربى القاطع لإمداد الجيش المصرى باحتياجاته من الأسلحة ، وبعد ابتداع الدول الغربية لمقولة" توازن القوى" التى تقوم على أساس عدم إعطاء الدول العربية مجتمعة أكثر مما تأخذ إسرائيل وحدها من أنظمة الأسلحة والمعدات العسكرية الحديثة المتطورة ، بحيث تتفوق إسرائيل وحدها على الدول العربية مجتمعة ، لم يكن هناك من سبيل سوى التوجه إلى المعسكر الشرقى للحصول على الأسلحة التى يحتاجها الجيش المصرى دون قيود مسبقة ، وفى ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥ أعلنت مصر عن توقيع اتفاقية مع تشيكوسلوفاكيا لتزويد مصر بالأسلحة ، وقد ترتب على هذه الصفقة عدد من النتائج يمكن إجمالها فى الآتى :

– حولت هذه الاتفاقية الجيش المصرى إلى العمل بعقائد وأساليب القتال الشرقية، وكسرت بذلك الاحتكار التقليدى الغربى للسيطرة على مجريات الأمور فى الجيش المصرى ، وفقدت الدول الغربية الاستعمارية أداة ضغط كبيرة على الدول العربية .

– فى ظل وجود اتفاقية مماثلة بين سوريا وتشيكوسلوفاكيا (أبرمت هذه الاتفاقية فى ربيع العام ١٩٥٥ ولم يعلن عنها رسميا) ، انفتحت منطقة الشرق الأوسط على مصراعيها أمام صادرات الأسلحة السوفيتية ، ومنذ تلك اللحظة أصبح الاتحاد السوفيتى ، ودول الكتلة الشرقية الأخرى ، المصدر الرئيسى للسلاح لعدد كبير من الدول العربية ، وخصوصا تلك الضالعة فى الصراع مع إسرائيل .

– أصبحت جولات الصراع العربى الإسرائيلي بمثابة مواجهة بين أنظمة التسليح والمعدات العسكرية الغربية ونظيرتها الشرقية ، وكان كل طرف من الطرفين يسعى لأن تكون أسلحته هى الأسلحة القادرة على تحقيق النصر .

– غيرت هذه الصفقة وقت إبرامها موازين القوى التى كانت قائمة فى ظل الحظر الغربى على صادرات السلاح إلى مصر والدول العربية الأخرى ، كما أنها وضعت حدا ، ولو مؤقتا ، لتفوق إسرائيل النوعى على مصر .

– تم التوقيع على هذه الصفقة فى ظل وجود الاحتلال البريطانى على أرض مصر (جلت القوات البريطانية عن أرض مصر فى ١٨ يونيو ١٩٥٦ بينما أبرمت هذه الصفقة قبل ذلك بفترة زمنية طويلة) ولم تتمكن سلطات الاحتلال البريطانية من اكتشاف وجود هذه الصفقة ، كما لم

تتمكن من تعطيلها أو وقفها . وأصبح لزاما على مصر أن تسير فى شوط تحدى النفوذ الغربى الاستعمارى الى نهايته ، وقد فرض ذلك مسئوليات جديدة على السياسة الدفاعية المصرية ، وفتح أمامها أبوابا جديدة للتحدى العسكرى ، وهو الأمر الذى مالبث أن ظهر واضحا فى حرب العدوان الثلاثى على مصر فى خريف العام ١٩٥٦.

– وضعت هذه الاتفاقية المسئولين عن السياسة العسكرية المصرية أمام مسئوليات جديدة صعبة ، وكان يتعين على هؤلاء العمل بسرعة للأقلمه مع الأوضاع التى نجمت عن إتمام هذه الصفقة ، وتطوير السياسة العسكرية المصرية بما يتلاءم والتطور الايجابى الذى ترتب على عقد الصفقة .

السياسة العسكرية المصرية فى مراحل المواجهة ضد اسرائيل

أولا : حرب العدوان الثلاثى ١٩٥٦ :

كانت حرب العدوان الثلاثى أول فرصة تمكنت خلالها حكومة الثورة من اختبار الاستراتيجية التي وضعتها لنفسها في ظل الظروف السائدة ، وليس الغرض هنا هو دراسة حرب العدوان الثلاثى (أو أي جولة أخري من جولات الصراع العربى / الإسرائيلى) وتتبع وقائعها ، ولكن الغرض هو دراسة التطور الذي طرأ على السياسة الدفاعية المصرية فى ظل الأوضاع الإقليمية والدولية وتتمثل أهمية هذه الحرب فى أنها كانت أول مواجهة بين مصر وإسرائيل ، التى شاركت فى العدوان إلى جانب كل من بريطانيا وفرنسا ، بعد حرب ١٩٤٨ ، واستنادا على واقع اعتماد قوى العدوان الثلاثى ، وبصفة خاصة إنجلترا وفرنسا ، على القوة العسكرية بشكل مفرط، فإن السياسة العسكرية المصرية اعتمدت – ببساطة – فى هذه الحرب على فكرة المقاومة مع تجنب الدخول فى معارك عسكرية منظمة أو واسعة النطاق ، وفى ظل استراتيجية عسكرية دفاعية محضة ، وهى الاستراتيجية التى تبنتها الدول العربية بعد حرب ١٩٤٨ لمنع أي عدوان إسرائيلى على أراضيها (٤) ، جاء استخدام القوات المسلحة المصرية فى شكل خطة دفاعية تستهدف الوقوف فى وجه أي هجوم إسرائيلي فى سيناء شرق قناة السويس ويستخدم لتنفيذها جزء من القوات المسلحة المصرية ، أما الجزء الثانى من هذه القوات فإنه يستخدم فى شكل احتياطى استراتيجى عام يمكن استخدامه فى أى اتجاه مهدد سواء داخل سيناء ، أو فى اتجاه منطقة القناة ، أو أى اتجاه آخر ، لمواجهة القوات البريطانية والفرنسية فى الاتجاهات الاخرى ، وانطلاقا من تلك السياسة اتخذت القوات المصرية أوضاعها الاستراتيجية على كلى جانبى القناة ، وهى مستعدة للعمل طبقا لتطور الموقف العسكرى على الأرض .

نظرا للسرية الشديدة التى فرضتها دول العدوان الثلاثى على أعمال التحضير والإعداد له ، فإن المواجهة المصرية لهذا العدوان كانت تتم فى شكل خطط استثنائية فى حدود الامكانيات المتاحة ، بهدف تنفيذ السياسة العسكرية الموضوعة والتى كانت تتلخص فى الآتى :

* أن يكون حجم القوات فى سيناء كافيا لمنع إسرائيل من الإقدام على شن هجوم منفرد لصالح تحقيق هدف إسرائيلى بعيدا عن قوات العدوان الثلاثى الأخرى.

* تركيز الجهود الرئيسية للتمسك بمدن القناة من خلال خطة دفاعية نشطة .

* تعزيز قوات المقاومة الشعبية سواء فى منطقة القناة أو منطقة الدلتا أو فى الأسكندرية.

* عدم الزج بالقوات الجوية فى المعركة لتفادى المواجهة مع القوات الجوية لدول العدوان التى حشدت أعدادا كبيرة من الطائرات ، وللحفاظ على الطيارين الذين كان يجرى اعدادهم .

* تعطيل الملاحة فى قناة السويس لوضع العالم أمام مسئولياته لوقف العدوان .

من الواضح أن السياسة العسكرية المصرية فى مواجهة العدوان الثلاثى كانت تختلف اختلافا واضحا عن تلك السياسة التى كان الجيش المصرى يعتمد عليها فى حرب ١٩٤٨ ، فقد أصبحت القوات المسلحة قادرة على وضع الخطط بما يتناسب مع امكانياتها الحقيقية ، وكذلك إخراجها إلى حيز التنفيذ العملى ، كما أن هذه السياسة قد وضعت لخدمة هدف استراتيجى تبلورت أبعاده على ضوء عمليات تقدير المواقف التى قامت بها أجهزة صنع القرار فى القوات المسلحة المصرية ، كما كانت السياسة الخارجية التى اتبعتها مصر والتى تتخلص فى المناداة بالقومية العربية ، والوحدة العربية ، وعدم الانحياز ، ومعارضة الاحلاف العسكرية ، ومعاونة الدول العربية والافريقية للحصول على استقلالها والعمل ضد أطماع إسرائيل فى المنطقة ، والسعى لاستعادة الحقوق التى سلبتها إسرائيل من الشعب الفلسطينى ، كانت كلها تتيح أكثر من فرصة جيدة أمام مصر لكى تحظى بتأييد هذه الدول .

على أن الأمر الأكثر أهمية من ذلك كله هو أن تخطيط السياسة العسكرية المصرية أثناء هذه الحرب كان يتم فى مواجهة بريطانيا التى لم تكد ذكرى وجود قواتها فى مصر تبرح أذهان المصريين ، وبينما كانت بريطانيا تعتقد أن الجيش المصرى مازال على حاله الذى تركته عليه سلطات الاحتلال البريطانى قبل جلائها عن مصر منذ قبل عامين ونيف ، فإن أكبر مفاجآت هذه الحرب أن تجد بريطانيا - والدول الغربية الأخرى - الجيش المصرى وقد استطاع أن يتغلب على تداعيات ٧٢ عاما من الاحتلال فى أقل من ثلاثين شهرا ، ويتمكن من بناء قوة مسلحة قادرة على المواجهة ، ومستندة إلى سياسة عسكرية تتوافر لها الرؤية الواضحة بعيدة المدى ، والنابعة من هدف استراتيجى واضح .

ثانيا : حرب اليمن (١٩٦٢ - ١٩٨٦) :

أدى الانتصار السياسى الذى تمكنت مصر من إحرازه على قوى العدوان الثلاثى ١٩٥٦، إلى اعتقاد قادة الثورة أنهم قادرون على التصدى لأى عمل عسكرى منظم يدبر ضدهم سواء من إسرائيل أو من هم وراء إسرائيل (انظر خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى مناسبة الذكرى السادسة للثورة) ، وفى الوقت الذى كان ينبغى فيه العمل من أجل استيعاب صفقة الأسلحة التشيكية ، كان الحديث عن انتصار الثورة على قوى العدوان الثلاثى يحتل مساحة كبيرة من الإعلام المصرى على الصعيدين الداخلى والخارجى (٥) ، وبينما كانت الولايات المتحدة تسعى لتدعيم نفوذها على حساب "الاستعمار البريطانى والاستعمار الفرنسى" فى المنطقة العربية ، واللذان كان نفوذهما آخذان فى الانحسار ، كان الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى على المصالح الاستراتيجية فى المنطقة يوشك أن يأخذ أبعادا جديدة ، وفى ضوء المسعى التى كان يبذلها الاتحاد السوفيتى لكى تبدو جهوده فى مجال دعم الثورة المصرية فى ' مواجهة إسرائيل " واضحة للعيان - برغم تأييده ومساندته لإسرائيل سرا من خلال السماح للمهاجرين اليهود بالتوجه الى إسرائيل وغير ذلك من وسائل المساندة الخفية - فإن الولايات المتحدة كانت تبذل جهودها لاستقطاب جمال عبد الناصر من خلال عرض مشروعات التعاون الاستراتيجى مع

مصر ، ولكن جاء رفض عبد الناصر لسياسة الأحلاف ورفضه لمشروع ايزنهاور فى العام ١٩٥٨ وإعلان مصر عن اتخاذها سياسة عدم الانحياز، لكى يأخذ الصراع بين الولايات المتحدة ومصر شكلا علنيا ، ولكى تتعمق اواصر التعاون مع الاتحاد السوفيتي ، وبعد ان رفضت أمريكا تمويل بناء السد العالى ، قام الاتحاد السوفيتي بمساعدة مصر فى بنائه (٦) ، وبدا أن العلاقات بين مصر والولايات المتحدة تسير فى طريق لارجعة عنه .

لم يقتصر دور الاتحاد السوفيتي على دعم مصر وحدها ولكن هذا الدعم امتد لكى يشمل دولا عربية أخرى – وهى الدول التى أطلق عليها وصف الدول التقدمية وفى الوقت نفسه أخذت الولايات المتحدة فى دعم كل من إسرائيل والدول العربية المعارضة للسياسة المصرية – وهى الدول العربية التى عرفت باسم الدول الرجعية – وبدا أن العالم العربى منقسم إلى قسمين ، القسم الأول : وهو الدول العربية التقدمية بزعامة عبد الناصر ، والقسم الثانى الدول العربية الرجعية التى " احتوتها " الولايات المتحدة ، وإلى حد ما بريطانيا قبل أن تنسحب من قواعدها شرق السويس، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ، وفى الوقت الذى أدى فيه هذا الانقسام إلى الاضرار بالمصلحة العربية الاساسية فى إطار ضرورة تحقيق الوحدة لمواجهة إسرائيل ، فإن هذا الانقسام اهدر جميع الفرص التى كانت متاحة لتحقيق نوع من أنواع التضامن العربى ، كما فشلت فى الوقت نفسه سياسة مؤتمرات القمة العربية – حتى ماقبل حرب يونيو ١٩٦٧ – فى معالجة قضايا الأمن العربى ، أو تحقيق الحد الادنى من الرؤية العربية الموحدة للقضايا العربية المشتركة أو تحديد التهديد (العدو) المشترك ، وبعد أن تحققت الوحدة بين مصر وسوريا فى العام ١٩٥٨ تجسدت على نحو عملى فكرة القومية العربية على الصعيد السياسى والايديولوجى ، ولكن هذه الوحدة أدت إلى زيادة مخاوف الولايات المتحدة وبريطانيا أن تكون موجهة الى الدول العربية الرجعية ، وبينما ساعدت الأخطاء التى ارتكبها العسكريون المصريون (انظر كتاب حرب الثلاث سنوات للفريق اول محمد فوزى لبيان هذه الأخطاء) فى تمهيد السبيل للقضاء على هذه الوحدة وإعلان الانفصال فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ (فى اعقاب العملية العسكرية التى قام بها المقدم حيدر الكسبرى والمقدم عبد الكريم النحلاوى مدير مكتب المشير عبد الحكيم عامر فى دمشق) ، فإن خوف الولايات المتحدة والدول العربية التى أطلق عليها وصف " الدول الرجعية" من تكرار هذه التجربة أو عودتها على أسس أكثر قوة ومتانة ، بعد تلافى الأخطاء التى أدت إلى فشلها ، دفع هذه الدول الى مضاعفة جهودها الرامية إلى تشتيت الجهود المصرية فى اتجاهات أخرى بعيدا عن مجال تحقيق الوحدة العربية أو تحقيق التضامن العربى .

بعد أن انعقد مؤتمر "شتورا" بلبنان فى العام ١٩٦١ (٧) وازدياد حدة الهجوم على مصر من قبل الدول العربية التقدمية والولايات المتحدة وبريطانيا ، شعرت حكومة الثورة أن الأمر يتطلب ردا عمليا وحاسما على ادعاءات فشل الجهود المصرية فى مجال تحقيق الوحدة العربية والتضامن العربى ، وجاءت ثورة اليمن فى ٢٩ سبتمبر ١٩٦٢ بمثابة الفرصة الفضلى ، من وجهة النظر المصرية فى ذلك الوقت ، لكى تقوم الثورة المصرية بتحركها المضاد ردا على مؤتمر شتورا ، لتأكيد هويتها فى مجال دعم الحركات التقدمية فى مواجهة " الرجعية العربية والاستعمار العالمى"

وبمجرد أن أرسل قائد الثورة اليمنية المشير عبد الله السلال فى طلب المعونة العسكرية من الرئيس جمال عبد الناصر ، فإنه لم يتوان فى ارسال خيرة القوات المصرية لمساندته على الفور(٨) وبينما لم تكن السياسة العسكرية المصرية واضحة على نحو كامل والقوات المصرية يتوالى ارسالها إلى اليمن فى شكل افواج متلاحقة ، فإن تحديد الإطار الذى تقررت من خلاله المساعدة العسكرية المصرية إلى اليمن اتسم بالسرعة البالغة ، كما انه كان نابعا فقط من رؤية خاصة لدى الرئيس جمال عبد الناصر لتحقيق الاهداف الاتية :

* كسر الحصار السياسى الذى فرض على مصر فى أعقاب حركة الانفصال وانهيار الوحدة المصرية السورية .

* تعزيز مبدأ التحرر الوطنى الذى كانت مصر تؤمن به وتسعى إلى تحقيقه سواء على صعيد الدول العربية أو الدول الافريقية .

– على الرغم من أن المساعدة المصرية العسكرية إلى اليمن قد أدت إلى تثبيت دعائم الثورة اليمنية ، فإن هذه المساندة قد استنفذت على نحو واضح ، وبمعدل سريع ، معظم الامكانيات المادية لدى القوات المسلحة المصرية من أسلحة ومعدات عسكرية وذخائر ، حيث لم يلبث تعداد القوات المصرية فى اليمن أن وصل إلى ما يزيد على ٧٠ الف جندى فى العام ١٩٦٤ ، أى بعد أقل من عامين من بداية الدعم المصرى لثورة اليمن ، ثم لم تلبث مصر أن أصبحت مسئولة عن اليمن فى كل شئ، واضطرت القيادة السياسية المصرية إلى إرسال الأموال التى تحتاجها الحكومة اليمنية لإدارة الشئون اليومية للبلاد وساهمت فى فتح المدارس والمستشفيات وشق الطرق وغير ذلك (٩) ، ولكن كل هذا كان على حساب التزامات مصرية أخرى أكثر أهمية وخطورة ، فقد غابت الرؤية الواضحة لقضايا الأمن القومى المصرى ، كما أصبحت القوات المسلحة المصرية بعيدة ، وإلى حد كبير ، عن مستواها القتالى المفترض أن تكون عليه فى ظل التحدى الأساسي (الذى يتمثل فى إسرائيل) المفروض أنها تعد العدة لمواجهته منذ انتهاء العدوان الثلاثى على مصر، وعلى الرغم من وجود استراتجيية عربية محددة متمثلة فى مبدأ "العمل على منع إسرائيل من التوسع " ، وهو المبدا الذى اتفق عليه الملوك والرؤساء العرب فى مؤتمر القمة العربى الذى بحث فيه الرؤساء العرب مشروعات إسرائيل الرامية إلى تحويل مياه نهر الأردن فى العام ١٩٦٤، لكن وضوح الخطورة فيما تقوم به إسرائيل ضاع فى زحام الاحداث التى تمخضت عن التدخل العسكرى فى اليمن ، وفى ظل التهديدات الإسرائيلية المستمرة لمصر أصبح الاتجاه الاستراتيجى الشرقى ، الذى اثبتت التطورات التى سبقت حرب اليمن أنه الاتجاه الوحيد الذى سيتعرض عبره الأمن القومى المصرى للخطر فى المستقبل القريب شبه خال من القوات العسكرية القادرة على العمل بكفاءة فى مواجهة أى عدوان إسرائيلى محتمل ، وفى الوقت الذى غيبت فيه حقائق الموقف الاستراتيجى على الجبهة المصرية الإسرائيلية ، كان الحديث عن انتصارات عسكرية كبيرة فى اليمن يشغل الرأى العام فى مصر ويبعده عن الواقع على نحو متعمد، وفى مقابل المبالغة المتعمدة فى وصف هذه الانتصارات ، كان هناك إحساس مبالغ فيه

فى الثقة بالنفس وتقليل من شأن العدو الحقيقى الذى كانت مصر سوف تواجهه إن عاجلا أو آجلا وهو : إسرائيل (١٠) .

– نجم عن حرب اليمن آثار ايجابية واخرى سلبية ، إذ أتاحت هذه الحرب فرصة جيدة أمام الشعب اليمنى للخروج الى العصر الحديث بعد أن كانت معظم فئاته تعيش فى العصور الوسطى، كما عجلت برحيل الاستعمار البريطانى من قواعده شرق السويس ، ولكن فى الوقت الذى عمق فيه التدخل المصرى لمساندة الثورة اليمنية الاحساس بضرورة وجود وعى عربى عام بقضايا الأمن على الصعيد الاستراتيجى ، فإن هذا التدخل أفرز فكرة التفرقة بين الأمن القطرى والأمن القومى على مستوى الدول العربية ، كما عرقل هذا التدخل احتمالات التطور الايجابى الطبيعى للعلاقات المصرية / السعودية ، ومنع فى الوقت نفسه قيام مصر بدورها فى صياغة قضايا الأمن القومى العربى بالتعاون مع دول الخليج التى ظلت تنظر إلى مصر – بعد تدخلها العسكرى فى اليمن – نظرة شك وريبة ، وظل الأمر على ذلك الوضع لفترة زمنية طويلة ، امتدت إلى مابعد عدوان يونيو ١٩٦٧ . أما التأثير السلبى الأكبر لحرب اليمن فقد كان متركزا فى التاثير على الأمن القومى المصرى ذاته ، حيث شغلت التطورات اليومية المتلاحقة على أرض اليمن القيادة المصرية عن بذل الاهتمام الواجب بالقضايا المتصلة مباشرة بهذا الامن وبصفة خاصة على الاتجاه الاستراتيجى الشرقى ، والإعداد لمواجهة التحديات الجديدة التى يحتمل أن تؤثر عليه فى المستقبل القريب ، وعلى الرغم من وجود مؤسسات مصرية مسئولة عن صياغة وتطوير السياسة العسكرية المصرية بما يتلائم وتطورات الاحداث (وذلك مثل مجلس الدفاع الوطنى) ، إلا انها لم تعمل ، أو تم تعطيلها عن العمل عمدا للإبقاء على سيطرة بعض الأفراد على القوات المسلحة المصرية وأجهزة إدارتها ، وفى الوقت الذى تخيلت فيه القيادة السياسية المصرية أنها قادرة على تكرار تحقيق انتصار / عسكرى (على غرار ماحدث اثناء حرب العدوان الثلاثى على مصر ١٩٥٦) إذا قامت إسرائيل بشن عدوان عسكرى على الأراضى المصرية ، فإن التداعيات العسكرية السلبية للتدخل العسكرى المصرى فى اليمن ، حالت دون أن يتوافر لهذه القيادة الحد الأدنى من الرؤية الاستراتيجية السليمة لكى تتمكن من إحداث التوازن الضرورى فى مواجهة إسرائيل (١١) ، التى كانت ترقب الأوضاع على الصعيد المصرى بدقة ، وتعد العدة لاستغلال التطورات على الساحة العربية / المصرية أفضل استغلال.

ثالثا : عدوان يونيو ١٩٦٧:

– واجهت القوات المسلحة المصرية العدوان الإسرائيلى عليها فى الخامس من يونيو ١٩٦٧ ، وهى لم تكد تنتهى من إنهاء مهمتها على أرض اليمن ، وفى ظل حالة غريبة من حالات ضعف الانضباط العسكرى اكتسبتها القوات فى مسرح عمليات اليمن ، كانت المعدات العسكرية للقوات المصرية التى كان يتعين عليها مواجهة القوات الإسرائيلية فى جبهة سيناء لاتصلح لخوض الحرب على نحو يكفل لها تحقيق النصر ، وفى الوقت ذاته كانت مستويات تدريب القوات على الحرب فى الأراضى الصحراوية مستويات متدنية ، وذلك بسبب قضاء نسبة كبيرة من وحدات

القوات المسلحة فترة تزيد على خمس سنوات فى مسرح اليمن ، وهو مسرح جبلى تدور أعمال القتال فيه فى شكل عمليات محدودة او فى شكل حرب عصابات (١٢).

– لم يكن حال القيادة السياسية التى يتعين عليها إعداد الدولة للحرب ووضع السياسة العسكرية السليمة التى تسير على هديها القوات المسلحة لتنفيذ مهامها عشية شن إسرائيل لعدوانها على مصر فى يونيو ١٩٦٧ ، بأفضل حالا من القوات المسلحة العائدة من اليمن ، فقد كان هناك انقسام كبير فى صفوف هذه القيادة التى كانت متمثلة فى قمتها فى كل من الرئيس جمال عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر (١٣) ، وفى الوقت الذى لم تكن فيه الاستراتيجية العليا للدولة واضحة، بحيث يمكن تحديد الهدف السياسى المطلوب تحقيقه وإقامه التوازن الضرورى بين الامكانيات والتهديد ، والتنسيق بين ذلك الهدف وقدرات الدولة اللازمة لتنفيذه سواء سياسيا أو عسكريا أو اقتصاديا أو اجتماعيا ، فإن هذا الانقسام أسفر عن أوضاع مقلوبة أصبح بموجبها الرئيس عبد الناصر رئيسا للدولة ، أما المشير عامر فانه كان يسيطر على القوات المسلحة وكافة أجهزتها (وبصفة خاصة أجهزة جمع المعلومات) ،وبينما كان الرئيس جمال عبد الناصر يعتمد فى رؤيته لأسلوب تحقيق الأهداف الوطنية المصرية فى إطار الصراع مع إسرائيل على ضرورة بناء قوة ردع حقيقية ترتكز على قاعدة اقتصادية واجتماعية وسياسية متينة ، واعتمادا على هذه القوة يمكن التحرك دبلوماسيا على الصعيد العربى والصعيد الإقليمى وعلى الصعيد العالمى لتحقيق الأهداف السياسية الاستراتيجية المصرية ، مع الاستعداد فى الوقت ذاته للمواجهة وخوضها إذا فرضت علينا ، على ألا يسعى أحد اليها ، ونظرا لأن الرئيس عبد الناصر كان غير مطمئن لحالة القوات المسلحة بعد عودتها من اليمن ، فانه كان يرى أن الدخول فى مواجهة عسكرية مع إسرائيل فى ذلك الوقت ، ينبغى أن يؤجل إلى مرحلة تالية تكون فيها هذه القوات قد استعدت على نحو كاف لخوض مثل تلك المواجهة ، الحتمية فى تقديره ، وفى الوقت الذى كانت فيه رؤية الرئيس عبد الناصر تصلح كأساس يمكن الاعتماد عليه لوضع سياسة عسكرية تعمل انطلاقا منها القوات المسلحة المصرية فى مواجهة إسرائيل ، ولصالح إدارة الصراع الاستراتيجى ضدها ، فإن رغبة المشير عامر فى الاصطدام عسكريا بإسرائيل على نحو فورى لوضع نهاية عاجلة للصراع معها، واعتقاده بأن القوات المسلحة المصرية بأوضاعها التى كانت عليها غداة عودتها من اليمن قادرة على إدارة مثل هذا الصراع ، وحسمه لصالحها فى وقت قصير ، ثم نجاحه فى فرض رغبته تلك سواء من خلال إعطاء الرئيس عبد الناصر تقارير مبالغ فيها عن قدرات القوات المسلحة المصرية ، لإقناعه – على غير الواقع – بقدرتها على مواجهة إسرائيل فى ظل تلك الظروف ، ونقل أجهزة القوات المسلحة – عن مصادر معلومات خارجية أهمها مصادر المعلومات السوفيتية – للمعلومات غير الصحيحة عن حشد القوات الاسرائيلية على الحدود السورية بهدف شن عدوان إسرائيلى على سوريا ، كل ذلك أدى إلى قيام مصر بتدبير مظاهرة عسكرية تأييدا لسوريا ، وفى ظل افتقاد الإعداد الجدى للحرب ، وغياب السياسة العسكرية الواضحة ، وافتقاد التقدير السليم للإمكانيات العسكرية والسياسية للخصم وفشل القيادة السياسية فى اكتشاف الأهداف الحقيقية من وراء اجتذاب مصر إلى الدخول فى مواجهة عسكرية هى غير مستعدة لها بكل المقاييس ، تحولت

هذه المظاهرة إلى حرب حقيقية ، أدت إلى انكشاف الأمن القومى المصرى ، والأمن القومى العربى على نحو خطير وبشكل لم يسبق له مثيل ، وفى وقت كان فيه الموقف الدولى والموقف الإقليمى غير مؤيد - فى أكثر التقديرات اعتدالا - للموقف المصرى ، كما كان الموقف العربى وبصفة خاصة فى منطقة الخليج العربى بزعامة المملكة العربية السعودية ، يرى أن مصر قد ارتكبت اخطاء استراتيجية ينبغى أن تدفع هى ثمنها (١٤) ، وفى ظل هذه الظروف كان على مصر أن تهب للذود عن وجودها ، وعن أمنها القومى بغض النظر عن أى اعتبارات ، وكان ذلك فى شكل بعث جديد ، سعى لأن يضع أسسا جديدة للحفاظ على الأمن القومى من خلال سياسة عسكرية واضحة ، يتم فى اطارها تلافى الأخطاء التى سبق وأن عانت منها مصر اشد المعاناة .

رابعا : إعادة بناء القوات المسلحة وحرب الاستنزاف :

- تميزت فترة إعادة بناء القوات المسلحة التى امتدت إلى مايقرب من ست سنوات (اعتبارا من نهاية حرب يونيو حتى ظهر يوم ٦ اكتوبر ١٩٧٣) بثلاث ظواهر كان لها أكبر الأثر على صعيد جهود إعادة البعث للسياسة العسكرية المصرية ، أما الظاهرة الأولى فقد كانت متمثلة فى الاستفادة من دروس الحرب وإعادة بناء القوات المسلحة المصرية انطلاقا من تلك الدروس ، والثانية استمرار الصراع المسلح أثناء مرحلة البناء ، والثالثة بدء محاولات التوصل إلى تسوية سلمية للصراع العربى الاسرائيلى ، وفيما يختص بالاستفادة من دروس هذه الحرب فى مجال إعادة بناء القوات المسلحة ، كانت البداية تقتضى ضرورة وضع استراتيجية عليا للدولة يتفرع عنها استراتيجية عسكرية واستراتيجية اقتصادية واستراتيجية دبيلوماسية وأخرى اجتماعية(١٥) ، وإعادة إحياء الأجهزة المسئولة عن إعداد الدولة للحرب ، وعلى رأسها مجلس الدفاع الوطنى ، ويأتى فى ترتيب الأهمية وراء ذلك إعادة التوازن إلى أسلوب القيادة والسيطرة على القوات المسلحة حتى تعود القوات المسلحة إلى وضعها الطبيعى فى إطار الاجهزة التنفيذية للدولة، وذلك للتغلب على الاجراءات التى سبق وأن قام بها المشير عامر على امتداد فترة زمنية طويلة (منذ أن رقى الى رتبة اللواء فى ١٨ يونيو ١٩٥٣) (١٦) ونجح من خلالها فى تحقيق استقلاله بامور اتخاذ القرار فيها ، وانفصل بذلك عن الاطار العام للدولة دون ان تكون لديه الاجهزة المسئولة عن التخطيط والمتابعة لشئون الدفاع عن الدولة ، وفى الوقت الذى كانت فيه القوات المسلحة المصرية ضحية من ضحايا حرب يونيو ١٩٦٧ ، ولم تكن أبدا من أسبابها ، فإن هذه القوات لم تعط الفرصة لكى تقاتل دفاعا عن الوطن ، ومن هنا كانت أهمية اعادة بناء القوات المسلحة بعد أن فقدت الجزء الاكبر من معداتها وأسلحتها وفقدت الثقة فى قياداتها ، وتحطمت الروح المعنوية لرجالها ، وذلك من خلال اتخاذ عدد من الخطوات المتدرجة والتراكمية ، وكان أول هذه الخطوات هو إصدار قانون جديد يحدد المسئوليات والصلاحيات لإعداد الدولة للحرب ، وتحديد اختصاصات كل من مجلس الدفاع الوطنى والمجلس الاعلى للقوات المسلحة ، وقيادة القوات المسلحة ، والغاء كافة الوظائف التى ثبت انها تعرقل عمل القوات المسلحة ،(وذلك مثل وظيفة

نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة) ، وكذلك الغاء القيادات التى كانت تحول دون سيطرة القيادة العامة للقوات المسلحة على كل قيادتها (وذلك مثل قيادة القوات البرية) ، وعلى ضوء الاحتياجات الفعلية للقوات المسلحة ، انشئت قيادة ميدانية لقوات جديدة هى قوات الدفاع الجوى فى ٢٣ يونية ١٩٦٩ (١٧) ، لكى تعمل جنبا إلى جنب مع القوات الجوية المصرية فى مواجهة القوات الجوية الاسرائيلية ، وبينما أتاح ذلك الفرصة أمام الأجهزة المعنية فى القوات المسلحة لوضع السياسة العسكرية بالتعاون مع أجهزة الدولة والوزارات المعنية ، فإنه أعاد الروح إلى القوات المسلحة ومهد أمامها السبيل لكى تعيد بناء نفسها على أسس واضحة وسليمة فى ظل وضوح الهدف الاستراتيجى للدولة ، ولكى تعود روح الاحتراف العسكرى لتلك القوات .

– لم يكن أمرا مقبولا فى هذه المرحلة – سواء على الصعيد الشعبى أو الصعيد الرسمى فى مصر – أن يترك العدو الإسرائيلى يتحرك بحرية على الضفة الشرقية لقناة السويس ويقوى مواقعه ، وتتوقف أعمال القتال ضده تحت زعم إن عملية إعادة بناء القوات المسلحة لم تنته بعد ، وعلى ذلك كان من الضرورى أن تستمر أعمال التخطيط للقتال ضد القوات الاسرائيلية التى تحتل الضفة الشرقية لقناة السويس ، وأتاح اشتراك القوات المصرية فى علميات عسكرية شرسة متدرجة الحجم والقوة على امتداد فترة زمنية طويلة / الفرصة أمام القيادات العسكرية المختلفة لاحداث التطور اللازم على كل من السياسة العسكرية وتطويرها بما يتلاءم والاوضاع المتغيرة التى تقابلها القوات المسلحة المصرية ، وكذلك على تسليح وتنظيم القوات المصرية وأساليب تدريبها للوصول الى أنسب تلك الاساليب التى يمكن اعتمادا عليها مواجهة العدو الإسرائيلى وتنفيذ الأهداف التى حددتها السياسة العسكرية المصرية ، وفى الوقت الذى انقسمت فيه مراحل العمل ضد القوات الإسرائيلية أثناء حرب الاستنزاف إلى عدد من المراحل كان أولها " مرحلة الصمود "، والتى تم خلالها تصحيح الأوضاع التى أدت إلى هزيمة يونيو ، وإعادة بناء الدفاعات عن منطقة القناة بما كان متاحا من قوات محدودة فى ذلك الوقت ، فى ظل تطبيق ماعرف بسياسة الدفاع السل الأرض العربية المحتلة سوف يكلفها ثمنا باهظا "(١٨) ، وقد بينت تلك المراحل أن التعديلات والإصلاحات التى أدخلت على القوات المسلحة وأجهزتها على ضوء دروس حرب يونيو قد أفرزت نتائج إيجابية منها استعادة القدرة على العمل العسكرى المنسق والمنظم فى ظل خطة عسكرية واضحة ومحددة فى إطار معركة الأسلحة المشتركة واعتمادا على أسلحة حديثة ومتطورة ، وامتلاك خبرات ادخال التطوير اللازم على خطط عمل القوات بما يتلاءم وتطورات الموقف العسكرى تكتيكيا وتعبويا واستراتيجيا ، والقدرة على العمل بمرونة وثقة فى مواجهة المواقف القتالية الصعبة وكذلك اكتساب القدرة والخبرة على القتال ضد العدو الاسرائيلى ، وأصبح من الواضح أن الأمن القومى المصرى قد عاد لكى يحتل مكانته فى عقل المخطط والمنفذ المصرى ، كما أصبح من الواضح أن النصر على العدو الإسرائيلى سوف يتحقق إن عاجلا او آجلا .

– شهدت هذه المرحلة أيضا بدء المحاولات الرسمية العلنية للتوصل إلى تسوية سلمية للصراع العربى /الإسرائيلى ، وكان أبرز وأهم تلك المبادرات الأمريكية لوقف إطلاق النار فى

١٩ يونيو ١٩٧٠ والتى عرفت " بمبادرة روجرز" ، والتى كانت تقضى بوقف إطلاق النار بين مصر واسرائيل لمدة ٩٠ يوما (١٩) ، يعود بعدها السفير جونار يارنج لاستئناف عمله لوضع القرار رقم ٢٤٢ موضع التنفيذ ، ووافقت مصر وإسرائيل على هذه المبادرة ، على أن يتم تنفيذها عمليا اعتبارا من الساعة الواحدة من صباح يوم ٨ اغسطس ١٩٧٠ بتوقيت القاهرة ولمدة تسعين يوما، وقبل حلول لحظة دخول المبادرة حيز التنفيذ كانت عمليات استكمال التجهيزات اللازمة لمواقع شبكة الدفاع الجوى قد انتهت ، ووجدت إسرائيل نفسها فى مواجهة شبكة متكاملة للدفاع الجوى تغطى كل منطقة القناة . وعلى الرغم من أن ذلك العمل قد كلف مصر غاليا ، إلا أنه كان أحد اللبنات الأولى لانتصار أكتوبر ١٩٧٣ ، كما أنه كان أحد الآلة الدامغة على عمق التغيير الايجابى الذى لحق بالمخطط والمنفذ المصرى ، كما انه كان أكبر دليل على سلامة عمليات التخطيط للسياسة العسكرية المصرية فى مواجهة اسرائيل ، وباعتراف قادة اسرائيل أنفسهم فإن حرب الاستنزاف كانت هى الحرب الوحيدة التى لم تنتصر فيها إسرائيل (لمزيد من المعلومات انظر مذكرات الجنرال حاييم وايزمان : على أجنحة النسور) ، ومن ناحية أخرى كان طرح مبادرات وقف اطلاق النار يعنى الاقتراب إلى أقرب نقطة ممكنة من التسوية الشاملة كأسلوب صحيح لتحقيق السلام فى منطقة الشرق الاوسط.

خامسا : حرب أكتوبر وتنويع مصادر السلاح :

– بعد أن توقفت حرب الاستنزاف فى ٨ أغسطس ١٩٧٠ بدأت مرحلة الإعداد لحرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وفى الوقت الذى كانت فيه حرب الاستنزاف ذات طابع خاص يميزها عن أي حرب أخرى – حيث استمرت هذه الحرب لمدة عام ونصف العام تقريبا ، وكان لها أهدافها الخاصة التى تختلف عن أهداف الحرب الشاملة ، وكانت استراتيجية " الصراع الممتد طويل الأمد "(٢٠) هى الاستراتيجية التى تتميز بها هذه الحرب ، فانها – أى حرب الاستنزاف – قد ساعدت على الإبقاء على مشكلة الشرق الأوسط مشكلة حية سواء على الصعيد الدولى أو الصعيد الإقليمى ، كما ساعدت على الإبقاء عليها فى مقدمة قائمة أولويات الدول الكبرى ، ولولا هذه الحرب لظلت حالة اللاسلم واللاحرب مخيمة على المنطقة لسنوات طويلة ، ولظلت إسرائيل محتلة لأرض سيناء لأكثر من السنوات الست التى احتلت فيها تلك الارض.

– نبعت أعمال التخطيط لحرب أكتوبر ١٩٧٣ من الحقائق التى أفرزتها حرب الاستنزاف ، وفى الوقت نفسه بنيت الاستراتيجية المصرية على أساس " إدارة الصراع المسلح ضد إسرائيل بالامكانيات الذاتية لمصر – بالتعاون مع سوريا – مع إتاحة الفرصة أن يؤدى تطور القتال إلى استغلال الطاقات العربية التى يمكن أن تفرزها كل دول عربية " (٢١) ، وعلى هذا الأساس تم التخطيط للحرب على أنها حرب محلية ، لا تستخدم فيها سوى الأسلحة التقليدية والتى تهدف إلى تحدى نظرية الأمن الاسرائيلى ، وتهز دعائم استراتيجيتها ، وتمتد لفترة زمنية تتيح الفرصة أمام الطاقات العربية المؤثرة (وأهمها النفط العربى واستخدامه كسلاح سياسى) أن تتدخل على نحو إيجابى لصالح المعركة ضد إسرائيل ، وفى الوقت ذاته نبعت استراتيجية حرب أكتوبر من الظروف العصيبة التى عاشتها مصر منذ الساعات الاولى من صباح يوم الخامس من يونيو

١٩٦٧ ، وتواصلت ونمت من واقع الجهود التى بذلت لمتابعة التقدم التكنولوجى فى مختلف المجالات العسكرية ، وضحى من أجل صياغتها الكثيرون من أبناء مصر ، وبمقارنة بسيطة بين أوضاع مصر وهى تبحث عن سيادتها العسكرية فى حرب ١٩٤٨ ، وأوضاعها وهى تصوغ تلك السياسة استعدادا لخوض حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، فإننا سنلاحظ أن هناك اختلافا هائلا بين الحالتين، ففى الحالة الأولى كانت البلاد محتلة ، ولا يحق لها أن تتطلع إلى صيغة سياسة عسكرية تضعها على قدم المساواة مع دولة الاحتلال ، أما فى الحالة الثانية فإن مصر كانت تعمل وهى حرة الإرادة مطلقة اليد ولا قيود عليها وهى تختار لنفسها مايناسب أوضاعها الاستراتيجية من سياسات ، وصحيح أن مصر كانت تضع هذه السياسة وهناك جزء عزيز من أرضها واقع تحت الاحتلال الإسرائيلى ، ولكن ذلك كان الثمن الذى يتعين على مصر أن تدفعه لكى تستوعب الدرس، وتقف شامخة وهى تضع بنفسها ، ولنفسها ، سياستها العسكرية ، وتسعى لتنفيذ الأهداف الاستراتيجية التى وضعتها لنفسها دون مساعدة من أحد ، وفى الوقت الذى لم يكن فيه لمصر أى استراتيجية عسكرية عليا فى أى جولة من جولات الصراع المسلح مع إسرائيل ، فان حرب أكتوبر جاءت لكى تكون هناك استراتيجية عليا ، تلعب فيها القوات المسلحة الدور الرئيسى بمساعدة أساسية من قوى الدولة الشاملة الأخرى ، وفى إطار هذه الاستراتيجية كرست إمكانيات الدولة لصالح الإعداد للحرب ، واعطيت الأسبقية الأولى لصالح تلبية احتياجات القوات المسلحة واعداد الدولة للحرب .

– استندت السياسة العسكرية المصرية للإعداد لخوض حرب أكتوبر على عدد من الأسس أولها الاستفادة من دروس حرب يونيو ، والثانى تحدى نظرية الأمن الإسرائيلى ، والثالث إعداد الدولة للحرب ، والرابع إتاحة الفرصة لاستغلال الطاقات العربية فى المعركة ضد اسرائيل وحلفائها (٢٢) ، وفى الوقت الذى كان فيه الاتحاد السوفيتى يقدم المساندة لمصر من خلال إمدادها بأنظمة الأسلحة والمعدات العسكرية التى تلزم القوات المسلحة لخوض الحرب ضد إسرائيل ، فإن الاتحاد السوفيتى كان يفرض حظرا على توريد أسلحة الردع الاستراتيجى الى مصر ، كما أنه كان يخضع إمداداته من أنظمة الأسلحة والمعدات العسكرية إلى مصر لنظرته السياسية لحل مشكلة " الشرق الأوسط"، وبينما أدى ذلك الى تزايد الإحساس داخل صفوف القوات المسلحة المصرية أنه – أي الاتحاد السوفيتي – لايشجع ان تخوض مصر الحرب ضد اسرائيل لتحرير أرضها ، فإنه أدى من ناحية أخرى إلى أن يتخذ الرئيس أنور السادات قرار إنهاء خدمة المستشارين السوفييت فى مصر ، وعلى الرغم من أن ذلك قد أدى إلى أن يسحب الاتحاد السوفتيى ماعرف باسم " القوات الصديقة " من مصر فى وقت كانت فيه مصر تحتاج إلى هذه القوات أكثر من أي وقت مضى ، نظرا لأنها كانت تضم مجموعة من أحدث الأسلحة السوفيتية وبصفة خاصة فى مجال الدفاع الجوى والقوات الجوية ، ويتولى تشغيلها والسيطرة عليها أطقم عمل سوفيتى (٢٣) ، إلا أن انهاء خدمة المستشارين السوفييت في مصر لم يكن له تأثير عسكرى مباشر على القوات المسلحة المصرية وهى تستعد لخوض حرب أكتوبر ، كما أنه أتاح الفرصة أمام القوات المسلحة المصرية لكى تنفرد بالعمل وحدها ضد إسرائيل ، حتى لاينسب لغيرها فضل

انتصارها أو يتحمل أحد عواقب فشلها ، وحتى تكون الفرصة متاحة أمام مصر لكى تقف فى مواجهة اختيار عملى حقيقى لما اتخذته من سياسات ، وما وضعته من قرارات لصالح خوض الحرب ضد اسرائيل .

– كانت الظروف السياسية التى أحاطت باتخاذ الرئيس أنور السادات – منفردا – لقرار إنهاء خدمة المستشارين السوفييت فى مصر ، ظروفا بالغة التعقيد ، ولكن هذا القرار أفرز عددا من التطورات التى كان لها أكبر الأثر على جهود مصر فى مجال الإعداد لشن حرب أكتوبر ، كما كان لها أكبر الأثر على تطور السياسة العسكرية المصرية، فمن ناحية تعين على القوات المسلحة المصرية أن تخوض الحرب بما هو متاح لديها من إمكانيات ، وفى هذا المجال اتخذ الرئيس السادات " قرار الحرب بالإمكانيات المتاحة " أي دون انتظار لأسلحة أخرى يحتمل أن تأتى من الاتحاد السوفيتى ، نظرا لاقتناعه بأنه إذا لم تحارب مصر فى ذلك التوقيت فإن القضية ستموت وتتآكل فى العام ١٩٧٣ ، ومن ناحية أخرى وضع هذا القرار مصر أمام مسئوليتها المباشرة فى مجال الدفاع عن أمنها الوطنى ، بدون معاونة من أحد ومع خروج القوات السوفيتية من مصر ، وفقدان مصر للمصدر الاساسى والوحيد للسلاح والمعدات العسكرية ، فإن الخطوة الاولى لتنويع مصادر السلاح تكون قد بدأت ، وعلى الرغم من أن البديل المناسب المتمثل فى الاتحاد السوفييتى كمصدر تعتمد عليه مصر للحصول على السلاح فإنه لم يكن واضحا على نحو كاف فى ذهن الرئيس السادات وهو يتخذ قرار الاستغناء عن خدمات الخبراء السوفييت إلا أن ذلك كان هو الخطوة الأساسية على سبيل تنويع مصادر السلاح وكسر طوق الاحتكار السوفييتى لمصر .

– تبلورت السياسة العسكرية المصرية عشية شن الحرب (فى ٣٠ سبتمبر ١٩٧٣)، فى أربعة أسس نبعت من الواقع الذى أحاط بمصر فى ذلك الوقت ، وقد عبر الرئيس السادات عن هذه المبادئ فى الاجتماع المفاجئ لمجلس الامن القومى الذى دعا اليه الرئيس السادات نفسه كالآتى :

أ – حتمية المعركة والانتقال من الدفاع إلى التعرض (الهجوم) طالما استمرت إسرائيل تمارس سياستها على أتساس أنها قوة لاتقهر وتفرض شروطها .

ب – لقد دخلنا " منطقة الخطر " وإن " استمرار الوضع الحالى هو الموت المحقق" . وإن الامريكيين يقدرون سقوط مصر خلال عامين ، ولذلك فبدون المعركة سوف تنكفئ مصر على نفسها .

ج – نحن نمر بأصعب فترة ... لإقرار أصعب من القرار الذى نحن بصدده ، وعلينا كسر التحدى .

د – لن نقطع خيط الحوار مع الولايات المتحدة ... ولكننا نواصله بينما نكون قد كسرنا وقف إطلاق النار .

وفى ظل هذه العبارة الأخيرة كان من الواضح أن مصر توشك أن تحدث تغييرا جذريا على سياستها العسكرية وعلى مصادر تسليحها وعلى مجمل علاقاتها الاستراتيجية ، بعد أن تنجح فى تغيير الواقع الصعب الذى ظلت إسرائيل تعتمد عليه لفرض إرادتها .

♦الهوامش والمصادر♦

١ - عبد الرحمن الرافعى " ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ : تاريخنا القومى فى سبع سنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٩ " مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ط ١ ، ص ١٦٢ .

٢ - انظر مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر القسم الاول: ٢٣ يونيو ١٩٥٢ - ١٩٥٨ .

٣ - عبد الرحمن الرافعى : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ مرجع سابق .

٤ - هيثم الكيلانى : الاستراتيجيات العسكرية للحروب الإسرائيلية ١٩٨٤-١٩٨٨، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩١ .

٥ - د . على رحمى . مراد إبراهيم الدسوقى : " اليمن على مفترق الطرق" الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

٦ - عبد الرحمن الرافعى : مرجع سابق .

٧ - عبد المنعم خليل " حروب مصر المعاصرة فى أوراق قائد ميدانى " المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص٥٥ وما بعدها .

٨ - المرجع السابق .

٩ - محمد فوزى :" حرب الثلاث سنوات ١٩٦٧ / ١٩٧٠ " مذكرات الفريق أول محمد فوزى وزير الحربية الأسبق ، ص ١٥ ومابعدها .

١٠- المرجع السابق .

١١- محمد عبد الغنى الجمسى :" مذكرات الجمسى : حرب أكتوبر ١٩٧٣ " المنشورات الشرقية ، باريس ١٩٨٩ ، الطبعة الأولى .

١٢- محمد فوزى " حرب الثلاث سنوات " مرجع سابق .

١٣- محمد حسنين هيكل : " الاتصالات السرية بين العرب وإسرائيل ، الكتاب الثانى ، الحلقة الثالثة ، العالم اليوم ، ١٩٩٦/٥/٩ .

١٤- محمد فوزى " حرب الثلاث سنوات " مرجع سابق .

١٥- المرجع السابق .

١٦- محمد على فهمى " القوات الرابعة : تاريخ الدفاع الجوى المصرى " ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

١٧- عبد المنعم خليل : " حروب مصر المعاصرة " مرجع سابق .

١٨- اسماعيل فهمى : " التفاوض من أجل السلام فى الشرق الأوسط " دار المستقبل العربى . ص ٦٦ ومابعدها .
١٩- محمد فوزى : " حرب الثلاث سنوات " مرجع سابق .
٢٠- محمد عبد الغنى الجمسى : " مذكرات الجمسى " مرجع سابق .
٢١- المرجع السابق .
٢٢- محمد فوزى ، مرجع سابق .
٢٣- مذكرات الجمسى ، مرجع سابق .

* * *

٢ – القوة العسكرية المصرية وأثر التحولات الاستراتيجية على الدور المصرى الإقليمى

د . ممدوح أنيس فتحى

مقدمة :

تشهد الساحة الإقليمية فى الفترة الراهنة العديد من التحولات الاستراتيجية ذات الأهمية البالغة، وتمثل هذه التحولات فى واقع الأمر نتاجا موضوعيا للتغيرات الجذرية التى طرأت على المنظومة الاستراتيجية العالميه ، سواء فى انهيار نظام القطبية الثنائية ، أو انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الأتحاد السوفيتى أو فى الثورة المعرفية والمعلومات . ولقد كانت الساحة الإقليمية العربية من أكثر أقاليم ومناطق العالم تأثرا بالتحولات الاستراتيجية فى هيكلية المنظومة الدولية ، فقد ارتبطت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بعلاقة تأثير متبادل مع النظام الدولى ، بصورة كانت المنطقة فيها فاعلا مشاركا بدرجات متفاوته فى مختلف تفاعلاته ، ومن ثم انعكست هذه التحولات بأثارها، فقد أدى إنهيار وتفكك الأتحاد السوفيتى إلى اختفاء الحليف الاستراتيجى وأنعدام هامش المناورة الاستراتيجية أمام بعض من الدول العربية ، وبالتالى ضاقت دائرة الفرص وتضاعفت القيود ، وانفردت الولايات المتحدة بالهيمنة الكونيه الأمر الذى جعلها تمتلك قدرة أكبر على التحكم فى حركة التدفقات التسليحية على مستوى العالم ، فضلا عن إتساع نطاق قدرتها على ضبط الصراعات الإقليمية، وتوطيد التعاون الاستراتيجى الأمريكى الإسرائيلى وكبر أبعاده، وفى نفس الوقت تطورت عملية التسوية وانعكس ذلك على العلاقات العربية الإسرائيلية فى مقابل استفحال ظاهرة الصراعات العربية – العربية ، وبالتالى فإن السياسة الدفاعية المصرية قد تأثرت بالعديد من التفاعلات والمتغيرات سواء السياسية أو العسكرية أو بآليات القوى الكبرى التى تسعى من خلالها لفرض ترتيبات أمن إقليمى فى المنطقة مع رصد للتحولات الاستراتيجية المؤثرة على بناء وتنامى وطبيعة وأبعاد القوة العسكرية المصرية . ولذلك فإن هذا القسم يتعرض بالدراسة التحليلية للعناصر الرئيسية الآتية :

١ – أبعاد التسوية والمتغيرات الإقليمية المؤثرة على السياسة الدفاعية المصرية.

٢ – مدى إدراك النخبة السياسية والمؤسسة العسكرية المصرية للتأثيرات الاستراتيجية العسكرية للتحولات الجارية على الساحة الإقليمية .

٣ – السياسة المصرية وقضايا التعاون الأمنى العربى والإقليمى فى ظل التسوية.

٤ – القوة العسكرية المصرية وأثر التحولات الاستراتيجية على الدور الإقليمى لمصر .

***

أولا : أبعاد التسوية والمتغيرات الاقليمية المؤثرة على السياسة الدفاعية المصرية

١ - التفاعلات العسكرية العربية الإسرائيلية .

رغم سعى مختلف أطراف الصراع العربى الإسرائيلى لامتلاك وتطوير عناصر القوة العسكرية على مختلف المسارات التقليدية وفوق التقليدية وأسلحة الدمار الشامل، إلا أن احتمالات المواجهة المسلحة قد تراجعت بشكل رئيسى بتحول الأطراف المباشرة للصراع إلى استخدام الأدوات السلمية كوسيلة أساسية لتسويته ، وبحلول التسعينيات تأكدت احتمالات انتفاء المواجهة العسكرية فى حركة التفاعلات العربية - الإسرائيلية ، ولكن على مستوى آخر برزت أشكال أخرى ذات طابع مسلح على ساحة الصراع العربى الإسرائيلى ، فقد تصاعدت أعمال المقاومة المسلحة اللبنانية ، وتحولت أنشطة المقاومة الفلسطينية منذ توقيع الاتفاق الفلسطينى - الإسرائيلى إلى أعمال عنف تقوم بها فى الأساس حركات حماس والجهاد الإسلامى وبعض العناصر التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فى ظل أهداف خاصة ارتبطت بمعارضة الأتفاق ومحاولة التأثير على المفاوضات الدائرة بشأنه ، والسعى لأخذ دور فعال فى المفاوضات ، وكذلك تصاعدت أعمال العنف المسلح الإسرائيلية ومعظمها كان انتقاميا وبدرجة غير مسبوقة خاصة ضد الجنوب اللبنانى الأمر الذى آثار جدلا كبيرا فى لبنان حول جدوى ما تقوم به عناصر حزب الله وقضية نزع سلاحها ، كما أثير جدل آخر حول الوجود السورى المسلح فى لبنان ، وانعكس التوتر فى الجنوب اللبنانى وما يترتب عليه من خسائر فادحة للاقتصاد اللبنانى على مجمل الأوضاع السياسية فى لبنان ، ولم تشهد خطوط وقف إطلاق النار بين سوريا وإسرائيل عبر السنوات الماضية أية تفاعلات عسكرية ذات أهمية ، أو يمكن أن تؤدى إلى توترات عسكرية حقيقية فاعلة.

٢ - التفاعلات فى ظاهرة الصراعات العربية - العربية :

تعتبر الصراعات العربية - العربية واحدة من أهم الظواهر الأساسية التى سيطرت على تفاعلات النظام الإقليمى العربى منذ نشأته عام ١٩٤٥ ، ولكن شدة الصراعات العربية - العربية لم تكن تتجه نحو التصاعد بشكل مستمر ، لكنها تتخذ اتجاهات صاعدة وهابطة عبر الزمن بطريقة تكاد تكون دورية ، ويرجع سبب ذلك إلى أنه لايتم فى العادة حلها ، وإنما تهدئتها أو تسويتها تحت تأثير عامل أو آخر ، كما أن آليات التسوية العربية للصراعات التى تثور فى المنطقة آليات ضعيفة بصفة عامة لأن دور الجامعة العربية والأطراف الوسيطة فى تسوية هذه الصراعات تتوقف على عوامل مركبة ترتبط بطبيعة القضية محل النزاع والتوازنات القائمة بين الأطراف المباشرة له ، ومدى التدخل الدولى فى الصراع ، وطبيعة التوازنات العربية ذاتها ، مما جعل مسألة التدخل العربى بهدف التسوية مسألة معقدة وربما غير مجدية فى كثير من الحالات .

ولقد أصبحت الصراعات المسلحة بين الدول العربية فى التسعينيات ، تمثل واحدة من أهم مصادر التهديد لأمن وإستقرار الأقليم العربى ، فلقد أدت منازعات الحدود إلى تفجر عدد من الصراعات المسلحة بين الدول العربية خلال مراحل مختلفة ، لكن رغم وجود عدد كبير من المنازعات الحدودية الرئيسية ، بحيث يمكن القول أن كل دولة عربية تقريبا تعتبر طرفا فى نزاع - أو أكثر أحيانا - حدودى مع دولة عربية مجاورة ، فإنها لم تتحول إلى صدامات مسلحة إلا فى حالات محدودة ارتبطت بالسياق العام للعلاقات السياسية بين الدول ، ولقد تعددت مستويات وأشكال لاحصر لها لأستخدام عناصر القوة العسكرية فى إدارة الصراعات العربية، ارتبطت بحجم القوات المشاركة فيها ونوعية الأسلحة المستخدمة وطبيعة وأبعاد العمليات العسكرية ونطاق مسرح العمليات ، وحجم الخسائر البشرية والمادية الناتجه عنه ، وتتراوح الأعمال العسكرية مابين إعلان حالة الاستعداد والتأهب الكاملة أو الجزئية على الحدود مرورا بالاشتباكات المسلحة المحدودة والاختراقات المحلية وتصل حتى شن الحرب الشاملة ، وفيما يلى نرصد أهم تفاعلات ظاهرة الصراعات العربية - العربية فى التسعينيات .

أ - الغزو العراقى للكويت ١٩٩٠ :

أوجد هذا الغزو حالة فريدة فى التاريخ المعاصر ، بقيام دولة عربية بشن حرب شاملة باستخدام كافة وحدات قواتها البرية فى القتال ضد دولة أخرى مع استخدام قواتها الجوية والبحرية ضد تلك الدولة (١) فأوجدت سابقة خطيرة لتهديد الأمن القومى من داخله أو من أحد كياناته ، ومن ثم تحطمت خصوصية الأداء العربى - العربى ، نتيجة لتداعيات هذا الغزو ، والذى تمثل فى التدخل العسكرى الدولى المباشر بحجم لم تشهده الصراعات المسلحة ربما فى العالم من قبل ، كما تم انضمام قوات من ثلاث دول عربية (مصر - سوريا - المغرب) إضافة إلى قوات مجلس التعاون الخليجى إلى التحالف الدولى ضد العراق ، وتم فرض الشرعية الدولية بالقوة العسكرية وتعرضت القدرات العراقية لدمار هائل سواء المدنية أو العسكرية (٢) وخرج العراق من حسابات معادلة الأمن القومى العربى لفترة طويلة قادمة .

ب - النزاع القطرى البحرينى ١٩٩١ :

رغم الخلفية التاريخية للمشكلة إلا أن تصاعدها المعاصر ، بدأ عندما أقدمت قطر على تحديد عرض المياه الاقليمية لها والمنطقة المتاخمة لها ، فرفضت البحرين ، ومن ثم تصاعد الموقف بتوتر عالى الشدة فى سبتمبر ١٩٩١ عندما أعلنت الخارجية القطرية احتجاجها لدى البحرين بعد اختراق زورق بحرينى مياه قطر الاقليمية وأطلق النارعلى زورق بحرى قطرى ، وكان قد سبقه مباشرة حادث اعتداء آخر للقوات البحرية البحرانية تعاونها طائرات الهليكوبتر على قوات قطرية فى جزيرة حوار ومنطقة الزبارة (٣) ، ورغم الوساطة السعودية ، اتخذت قطر قرارا بالتقدم لمحكمة العدل الدولية فى يوليو ١٩٩٢ لتحديد السيادة على المناطق المتنازع عليها ثم فى ٢٥ سبتمبر ١٩٩٢ قدمت مذكرة لمحكمة العدل الدولية بشأن جزر حوار وفتشت الديبل ، مما أكد على

ضعف آليات مجلس التعاون الخليجى لمواجهة النزاع وتحاول المملكة السعودية منذ منتصف عام ١٩٩٦ الوساطة للتوصل لحل لهذا النزاع .

ج – النزاع السعودى القطرى ١٩٩٢ :

فى نهاية شهر سبتمبر ١٩٩٢ قامت قوة عسكرية سعودية بمهاجمة مركز الخفوس القطرى ذى الأهمية الاستراتيجية سواء لقطر، لكونه يربطها بدولة الامارات أكبر شريك تجارى لها فى المنطقة ، أو للسعودية حيث إنه الطريق المؤدى إلى قاعدة بحرية صغيرة شيدتها السعودية ، ولقد أعلنت السعودية بأن قطر استولت عليه خلال انشغال المملكة بحرب تحرير الكويت (٤) ، ونتيجة للوساطة المصرية تم توقيع اتفاق لتسوية الخلافات فى ٢٠ ديسمبر ١٩٩٢، وبالرغم من عدم تصعيد الموقف العسكرى إلا أن النزاع السعودى القطرى يؤكد أيضا على ضعف آليات مجلس التعاون الخليجى فى مواجهة الأزمات بين دوله .

د – النزاع المصرى السودانى ١٩٩٢ :

شهدت العلاقات المصرية السودانية عام ١٩٩٢ درجة عالية من التوتر لم تشهدها تلك العلاقات منذ عام ١٩٥٨ ، إلا أن تداعيات الأزمة بين البلدين تجاوزت الخلاف الحدودى إلى اتخاذ السودان لطائفة من الإجراءات ، كان من بينها إنهاء عمل البعثة التعليمية المصرية فى السودان ، والتلويح بقطع العلاقات ، والقيام بحملات إعلامية مستمرة لحشد الرأى العام السودانى، ضد ماسمى " التهديدات المصرية للسودان " وذلك على أثر قيام مصر بفرض سيطرتها على مثلث حلايب الحدودى الواقع داخل الحدود المصرية .

ولكن مما زاد من تدهور العلاقات وازدياد التوتر بين البلدين ، قيام الحكومة السودانية بتقديم المأوى للعديد من أعضاء الحركات الاسلامية المتطرفة وقادتها المطلوبين فى بلدانهم الأصلية ، كما منحتهم التسهيلات التى تساعد على التنقل والإقامة ، ثم محاولتهم دفع بعض العناصر لاغتيال الرئيس مبارك فى أديس أبابا فى منتصف عام ١٩٩٥ ، وبعد أن بدأت الأمم المتحدة فى تطبيق العقوبات على السودان حتى يمتثل للشرعية الدولية ويعلن مناهضته للإرهاب ويقوم بتسليم مرتكبى حادث محاولة اغتيال الرئيس مبارك لأثيوبيا ، اتسعت هوة الخلافات بين البلدين الأمر الذى يزيد من خطورة الموقف حول أزمة حلايب ، ورغم لقاء الرئيس مبارك مع نظيره السودانى خلال مؤتمر القمة العربى الذى انعقد فى يونيو ١٩٩٦ إلا أنه لم يؤد إلى انفراج فى العلاقات بين البلدين .

هـ – النزاع اليمنى الأريترى ١٩٩٥ :

فى ١٥ نوفمبر ١٩٩٥ قامت قوات إريترية باقتحام جزيرة حنيش وطردت جزءا من القوات اليمنيه ثم تصاعدت الأزمة عندما شنت قوات الجيش الأريترى هجوما خاطفا فى ١٩ ديسمبر ١٩٩٥ على الجزيرة ، أسفر عن احتلالها وأسر الحامية اليمنية العسكرية فيها ولكن الخسائر

البشرية كانت محدودة للغاية ، ونتيجة للوساطة المصرية الفرنسية وافق الطرفان فى مـايو ١٩٩٦ على توقيع مذكرة باحالة النزاع للتحكيم الدولى.

٣ – التطورات الرئيسية فى السياسات التسليحية الإقليمية :

لم تؤثر تفاعلات عملية التسوية السلمية علـى استمرار دول الصـراع العربـى الإسـرائيلي فـى تطوير قدراتها العسكرية وتبنـى سياسـات تسـليحية طموحـة ، فخـلال التسـعينيات تسلمت معظـم جيوش تلك الدول لأنظمة ومنظومات تسليح مختلفه كانت قد تعاقدت عليها خـلال فترات سـابقة ، وتركز الاهتمام على النوعية أكثر من الكم ، ومن ثم تزايدت الميزانيات العسكرية لدول الصـراع العربى الإسرائيلى بمستويات مختلفة تتفاوت من طرف إلى آخر ، وبينما وجهـت إسـرائيل معظـم ميزانيتها لدعم الصناعات العسكرية والأبحاث فإن معظم ميزانيات الجيوش العربيـة قد وجهت – فى الأساس – لعقد صفقات عسكرية جديدة ، ولكن رغم الزيادة الملحوظة فى الميزانيات الدفاعيـة للدول العربية، فإن ميزانية إسرائيل العسكرية ظلت أكبر من الميزانيات العسـكرية للدول العربيـة الأربع المحيطة بها مجتمعة (٥) .

وعلى مستوى القوة العسكرية الإسرائيلية التقليدية نجـد تأكيدهـا علـى الاحتفـاظ بقـوة عسـكرية صغيرة الحجم نسبيا وتقليص مدة الخدمة العسكرية للأفراد ، وخفض عدد قوات الاحتياط ، ولكـن برز الأهتمام بزيادة حجم القوات المدرعة الإسرائيلية سواء من ناحية الكـم أو النـوع بالتوسـع فـى إدخال الدبابة الإسرائيلية المتطورة ميركافا – ٣ للخدمة ، وتـم تحسـين ذخـائر المدفعيـة ، وجـرى تنفيذ خطة لتطوير القوات الجوية باحلال بعض المقاتلات الجديدة بدلا من الطرازات القديمـة وتـم إدخال أنظمة تسليح متطورة للقاذفات مثل صاروخ (دليله أى – أر) المتطـور المصمـم لضـرب أنظمة الرادار وشبكات الدفاع الجوى ، فضلا عن توقيع صفقتين مع الولايات المتحدة بقيمـة ٢ر١ مليار دولار (٦) لتزويد إسرائيل بحوالـى ٢٣ مقاتلـة مـن طـراز أف – ١٥ اى وهـى مـن أحـدث المقاتلات وكذا توريـد ٥٤ محـرك طـائرة لنفس الطـراز مـن الطـائرات ، وينتظـر أن يتـم تزويـد القوات الجوية الإسرائيلية بنحو ٣٥ مقاتلة أخرى طراز أف – ١٥ أى لتصبح هذه الطـائرة عصب القوات الجوية فى السنوات القادمة ، كما اهتمت إسـرائيل بشـراء طـائرات الاسـتطلاع الأمريكيـة المتقدمة من طراز (أى ٨ سى) والتى يمكنها القيام بأعمال المراقبـة والرصـد والتتبـع لتحركـات المركبات والهيلوكبتر وإدارة وتوجيه عمليات تصويب الأسلحة إلى أهدافها فى مسـافة تزيـد علـى ٩٣ ميلا مربعا (٧) ، كما تم التوسع فى استخدام طائرات الهيلوكبتر الهجومية.

وخلال خطة تطوير القوات البحرية الإسرائيلية تم زيادة عدد الغواصـات والتوسـع فـى شـراء وبناء زوارق الصواريخ من طرازى إيلات ورامات .

أما على مستوى القوة فوق التقليديـة الإسـرائيلية فنجـد أن إسـرائيل تمتلـك حوالـى ٢٠٠ رأس نووية يمكن تحميلها على الصواريـخ أرض / أرض القصـيرة والمتوسـطة والبعيدة المـدى فضـلا

عن استمرار إسرائيل فى عملية تطوير الصاروخ المضاد للصواريخ متوسطة المدى الذى يحمل أسم آرو(٨) لزيادة قدراتها الدفاعية ضد الصواريخ .

كما نجد أن إسرائيل قد استمرت فى عملية تطوير برامجها العسكرية الاستراتيجية ، فلقد استمر العمل فى برنامج الفضاء الإسرائيلى وتم إطلاق القمر الصناعى الثالث (اوفيك – ٣) والذى يتمتع بقدرات تكنولوجية متقدمة فى مجال التجسس العسكرى وأعمال المراقبة والكشف والتتبع(٩) كما أجرت إسرائيل فى يوليو ١٩٩٥ أول تجربة من ست تجارب مخطط إجراؤها على الجيل الثانى من صاروخها المضاد للصواريخ البلاستيكية الذى يطلق عليه (آرو – ٢) وتمتلك إسرائيل صواريخ أرض / أرض متقدمة من طراز أريحا – ١ ، أريحا – ٢ والذى يصل مداه إلى ١٦٥٠ كيلو متر وأريحا – ٣ الجارى إنتاجه وينتظر أن يصل مداه إلى ٢٧٠٠ كم .

مما سبق يتضح أن أعمال البناء التسليحى الإسرائيلى ترمى إلى أحداث نقلة نوعية بارزه فى القوة العسكرية الإسرائيلية على مختلف الأبعاد ، خاصة من خلال تكثيف عمليات استثمار الموارد فى برامج البناء والتطوير المختلفة ، بما يساعد على الوصول لنوع من التفوق المطلق ضد التهديدات الكامنه والمحتملة والمتصورة للقيادة الإسرائيلية ، إما من خلال الإنتاج المحلى لأنظمة مضاعفة القوة والذخائر أو بالاعتماد على علاقة التعاون الاستراتيجى الوثيق مع الولايات المتحدة لاستعراض أو إحلال أى أسلحة أو معدات قتال رئيسية ولذلك ظلت إسرائيل محافظة على الفجوة النوعية والكمية والتكنولوجية فى التسليح بينها وبين الدول العربية مجتمعة .

وعلى جانب آخر فقد شهدت القوة العسكرية السورية تطورات كمية ذات دلالة على مستوى حجم القوات وتسليح القوات البرية خاصة فى دبابات القتال الرئيسية طراز تى – ٧٢ الروسية المتطورة ، بينما ظلت القوات الجوية والبحرية كما هى ، ولقد سعت سوريا لامتلاك القدرة على إنتاج الصواريخ أرض – أرض الباليستية متوسطة المدى بالأضافة إلى حصولها على أعداد غير محددة من صواريخ سكاد – سى المتطورة من كوريا الشمالية والتى يبلغ مداها ٥٠٠ كم تقريبا(١٠) .

أما القوة العسكرية المصرية فقد شهدت تطورا فى التسليح فى القوات البرية سواء فى الدبابات بامتلاك الدبابة أم – ١ أيه إبرامز والتى تنتج فى مصر إضافة إلى ناقلات الجند المدرعة والمدافع ذاتيه الحركة ، وعلى مستوى القوات الجوية جاء الاهتمام بالمقاتلات القاذفة بادخال الطائرة أف – ١٦ س الخدمة وتم تطوير قوة الطائرات الهليكوبتر الهجومية متعددة الأغراض فضلا عن تطوير منظومة الدفاع الجوى بتحولها للعمل الآلى فى إدارة النيران والكشف والتتبع والانذار أما على مستوى القوات البحرية فجارى تحديث سلاح الغواصات وتزويده بالصواريخ بالتعاون مع الولايات المتحدة .

أما القوات المسلحة الأردنية فإنها تسعى أساسا لتحديث قواتها الجوية من خلال الحصول على طائرات أف – ١٦ أمريكية فضلا عن تطوير طائراتها أف – ٤ بالتعاون مع إسرائيل وبمنحة

أمريكية تقدر بـ ٦٠٠ مليون دولار (١١) وتقوم الولايات المتحدة حاليا بدعم الأردن بمعدات للقوات البرية تشمل عربات مدرعة ودبابات كمكافأة له بعد توقيعه معاهدة السلام مع إسرائيل .

أما بالنسبة للبنان ، فقد أسفرت عملية إعادة بناء قوة الجيش اللبنانى عن تعاقدت جديدة لتسليح القوات البرية بالدبابات الخفيفة والعربات المدرعة متعددة الاغراض ، إضافة إلى بعض القطع الذاتية الحركة للمدفعية (١٢) ولم يطرأ أى تغيير فى التسليح للقوات البحرية أو الجوية اللبنانية .

ومن خلال الدراسة التحليلية لأبعاد السياسة التسليحية لإسرائيل والدول العربية المجاورة لها نخلص إلى وجود عدة فجوات بين القوات المسلحة الإسرائيلية والقوات المسلحة العربية :

أ - الفجوة التكنولوجية :

حيث تمتلك إسرائيل أسس ومبادئ التكنولوجيا المتقدمة وتتعاون مع الولايات المتحدة فى هذا المجال ، ولديها تطور هائل فى مجال صناعة الالكترونيات الدقيقة وأنظمة الاتصالات ومنظومة القيادة والسيطرة والمعلومات فضلا عن اشتراكها فى برنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجى وبرامج تطوير الأسلحة الأمريكية للقوات الجوية مما أتاح لها التعرف على تكنولوجيا وتقنية حديثة غير متيسرة للدول العربية .

ب - الفجوة فى علوم الفضاء :

لقد استطاعت إسرائيل أن تمتلك تكنولوجيا علوم الفضاء مما جعلها تطلق عدة أقمار صناعية سواء للاتصالات أو المعلومات والتجسس ، وتنفرد إسرائيل فى المنطقة بامتلاكها لهذه النوعية والمستوى من تكنولوجيا الفضاء ، فضلا عن أنه حقق لها عمقا استراتيجيا للإنذار والكشف عن جميع تحركات القوات العربية بالإضافة إلى كشف ومتابعة إطلاق الصواريخ أرض / أرض من الدول العربية وغير العربية المجاورة لها .

ج - الفجوة فى الأسلحة التقليدية :

فإسرائيل لديها اكتفاء ذاتى فى إنتاج الأسلحة والذخائر الذكية والطائرة بدون طيار متعددة الاغراض ، وإنتاج الصواريخ والدبابات المتطورة (ميركافا - ٣)، وتقوم بإنتاج معدات توجيه الطائرات وأجهزة القيادة الحديثة ، هذا فضلا عن وجود منظومة متكاملة للدفاعات المضادة للصواريخ .

د - الفجوة فى الأسلحة غير التقليدية :

تقوم إسرائيل بإنتاج الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية ، بالاضافة إلى امتلاكها للعديد من وسائط الإطلاق سواء بالصواريخ أو الطائرات أو المدفعية متعددة المدى .

٤ - نشوء مصادر جديدة للصراعات الداخلية فى دول المنطقة :

يصعب إلى حد كبير تصنيف كافة أنواع التفاعلات المسلحة الداخلية فى الدول العربية ، لاسيما الصراعات منخفضة الحدة فى داخل الدولة والناتجة بدورها إما عن صعود ظاهرة

الأصولية الدينية أو بسبب الخلافات الثنائية الداخلية أو بسبب النزاعات الانفصالية لدى بعض الجماعات المتواجدة داخل بعض الدول العربية .

تواجه كل من إيران وتركيا والسودان والجزائر درجات مختلفة من التمرد والعصيان المسلح المدفوع بعوامل متباينة ، كما واجهت العراق تمردا مسلحا من قبل الأكراد قبيل حرب الخليج الثانية وتكرر ذلك خلال ١٩٦٩ .

فتواجه كل من الجزائر ومصر مستويات مختلفة من العنف الذى تمارسه الجماعات الإسلامية ضد رموز النظام ، وأيضا ضد رموز المخالفين لهم فى الرأى فى المجتمع ورغم تشابه أساليب وتكتيكات الجماعات الإسلامية المسلحة فى البلدين، إلا أن هناك اختلافا جليا بين الأسباب والدوافع التى فجرت العنف فى الدولتين ، وكذلك فى مستوى وكثافة العنف ، ولكنه يظل مندرجا تحت حالة الصراع منخفض الحدة الذى يحركه سعى هذه الجماعات المسلحة المدفوعة بأيديولوجية دينية إلى السلطة لأقامة دولة اسلامية .

وعلى الرغم من تراجع كثافة وطبيعة العنف المسلح للجماعات الإسلامية فى مصر ، فمازالت هناك بعض عمليات العنف والمواجهات المتفرقة بين الشرطة والجماعات الإسلامية فى بعض مدن الصعيد (١٣).

أما فى الجزائر فقد اختلف الأمر حيث نجد أن العنف الذى تمارسه الجماعات الاسلامية ارتبط بالأزمة السياسية التى ترتبت على قرار المؤسسة العسكرية التدخل والغاء نتائج الانتخابات البرلمانية التعددية التى جرت فى ديسمبر ١٩٩١ والتى فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية المقاعد فى دورتها الأولى ، وقامت بحل الجبهة ، وأدت المصادمات بين التيارات الاسلامية وبين الأمن إلى تفاقم الأزمات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية الأمر الذى وضع الجزائر على حافة الانهيار كدولة .

بينما نجد فى حالتى تركيا والسودان ، أن العناصر المتمردة تسعى للحصول على الاستقلال الذاتى ضمن مناطق محددة كحد أدنى أو تطالب بالاستقلال وتكوين دولة مستقلة كحد أقصى ، وتقف عوامل أخرى عرقية ودينية ومذهبية وراء الصراع الدائر والمتورطه فيه جيوش الدولتين فى حرب ضد أطراف شبه عسكرية .

وفى لبنان ورغم انتهاء الحرب الاهلية رسميا بعد أن استمرت كصراع عرقى طائفى لفترة طويلة ، إلا أن هناك مظاهر للحرب الأهلية مازالت مستمرة لاسيما فى الجنوب ، حيث يسمح للمليشيات المختلفة بالاحتفاظ بأسلحتها لأغراض مقاومة الاحتلال الإسرائيلى ، وبالنظر إلى الاختلافات الفرعية داخل كل مجموعة ، وما يترتب عليها من اقتتال وتصفيات ، فأنه ليس من المستبعد احتمالات انهيار للموقف الأمنى فى لبنان مرة أخرى .

وفى الصومال مازال الوضع متوترا وقابلا للانفجار الكامل بعد خروج قوات حفظ السلم للأمم المتحدة والتى لم يمنع وجودها حدوث اشتباكات متفرقة ومتقطعة بين الفصائل المتحاربة(١٤) .

فى ضوء ماسبق يمكن أن نخلص إلى أن الصراعات الدائرة أو المحتملة فى المنطقة تعكس سمات للصراعات منخفضة الحدة ، وينتظر أن تستمر لفترة طويلة من الزمن الأمر الذى يجذب قوى الدولة الشاملة إلى الاستنزاف فى اتجاهات ثانوية.

٥ – سياسات ضبط التسلح المتبعة من جانب القوى الدولية الكبرى تجاه دول المنطقة:

يعتبر ضبط التسلح فى منطقة الشرق الأوسط واحدا من أهم مفاتيح عملية إحلال نمط جديد للأمن والسلم الاقليمى فى المنطقة . وتستمد هذه القضية أهميتها من أن تسوية الصراع العربى – الإسرائيلى لايمكن أن تتم بفاعلية دون الاتفاق على آليات مستقرة لوقف سباقات التسلح العديدة التى اندلعت على هامش ذلك الصراع ، والتى كانت بحد ذاتها واحدة من أهم أسباب تقويض الاستقرار الإقليمى واستنزاف القدرات الاقتصادية للدول المعنية .

ومن ثم نجد إنه فور انتهاء حرب الخليج الثانية شهد العالم الإعلان عن العديد من المبادرات والمقترحات للسيطرة على التسلح فى المنطقة (١٥) وكان أول تلك المبادرات مبادرة الرئيس الأمريكى بوش للسيطرة على التسلح فى الشرق الأوسط ، والتى أعلن عنها فى الأول من مايو ١٩٩١ ، ويقترح فيها الحد من الأسلحة التقليدية والأسلحة فوق التقليدية (الكيميائية ، البيولوجية ، والأسلحة النووية) عبر المنطقة الممتدة من إيران شرقا إلى المغرب غربا ، مع استبعاد تركيا على اعتبار أنها عضو فى حلف شمال الأطلنطى ، والتأكيد على أن تمتلك دول المنطقة قدرات تقليدية فقط والتى تحتاج إليها للدفاع عن نفسها أو لردع عدوان خارجى .

وقد عكست المبادرة حرص الرئيس الامريكى على اقتراح تجميد كل عمليات تلقى وإنتاج واختبار الصواريخ أرض / أرض كخطوة أساسية على طريق إزالتها . ولكن المبادرة لم تحدد أية آلية لنزع الصواريخ الباليستية ذاتها ، كذلك لم تحدد نظاما يمكن الاعتماد عليه للتأكد من استخدام تكنولوجيا الصواريخ استخداما سلميا ، وفى الوقت الذى دعت فيه المبادرة إلى فرض حظر على عمليات إنتاج وامتلاك المواد النووية التى تصلح لإنتاج السلاح النووى ، والالتزام باتفاقية حظر السلاح النووى والترتيبات الدولية للحد من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية . وإزاء إحساس الدول العربية بوجود تحيز واضح فى المعاهدة لصالح إسرائيل وبصفة خاصة ذلك التركيز الشديد على ضرورة إزالة الأسلحة فوق التقليدية خاصة الكيميائية ، والتى قد تكون الدول العربية مالكة لها (١٦) الأمر الذى قد يحرمها حتى من القدرة على تحقيق الحد الأدنى من التوازن فى مواجهة السلاح النووى الإسرائيلى . فإن دولا عربية عديدة وعلى رأسها سوريا رفضت التوقيع على المعاهدة.

وجاء الإعلان عن الخطة الفرنسية لنزع السلاح ومراقبة التسلح فى الشرق الأوسط فى توقيت متزامن مع إعلان المبادرة الامريكية فى مايو ١٩٩١ ، لكى يؤكد على أن قضايا نزع السلاح فى منطقة الشرق الأوسط قد بدأت تؤرق بال بعض الدول الكبرى .

ولقد حددت الخطة الفرنسية مستويات لمراقبة التسلح ونزع السلاح ، ودعت لحظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وتقليص الترسانة النووية والحد من انتشار السلاح النووى خارج نطاق الدول الخمس الأعضاء فى النادى الذرى ، إلا أن هذه الخطة جاءت مثل مبادرة بوش فسعت لحرمان طرف من الأسلحة الكيميائية وهو الطرف العربى بالطبع فى حين انها لم تنص على حظر الأسلحة النووية والتى تمتلكها إسرائيل (١٧) ففقدت المبادرة التوازن المطلوب ، كما أن الخطة دعت إلى مراقبة تكنولوجيا الصواريخ للحد من استخدامها للأغراض العسكرية وخفض الأسلحة التقليدية إلى الحد الأدنى للدفاع والأمن ، ولكنها لم تذكر الأسلوب الذى يمكن به تحديد حجم الحد الأدنى .

وفى أكتوبر ١٩٩١ صدر الإعلان الدولى حول عمليات انتقال الأسلحة عن الاعضاء الدائمين فى مجلس الأمن فى أعقاب انتهاء اجتماعاتهم فى لندن ، لكى يحدد قواعد تصدير الأسلحة إلى الشرق الأوسط ، ولقد تشابهت جميع المقترحات فى هذا الإعلان فى اعتمادها على الصيغ الفضفاضة وعدم وضوح آليات التنفيذ ، وأجمعت على نزع السلاح الكيميائى والبيولوجى دون التعرض للسلاح النووى ، مما أفقدها أيضا التعاون الايجابى من الدول العربية لقبول هذا الأعلان.

وفى إطار المفاوضات متعددة الأطراف بين الدول العربية وإسرائيل ، تم تشكيل لجنة للحد من التسلح والأمن الإقليمي ، وقد عقدت اللجنة ستة جلسات كان آخرها فى ابريل ١٩٩٦، ركزت إسرائيل خلالها على فكرة ترتيبات بناء الثقة وما ينجم عنها من إنشاء اتصالات سياسية وعسكرية بينها وبين الدول العربية ، وباتباع إسرائيل لهذا التكتيك فإنها كشفت عن حقيقة الأهداف التى تتطلع إلى تنفيذها من وراء التزامها بحضور اجتماعات هذه اللجنة (١٨) ، وأولها تعطيل التوصل إلى حلول للقضايا السياسية القائمة بينها وبين الدول العربية وثانيها انشاء خطوط إتصال مباشرة بينها وبين الدول العربية لتقليص احتمالات نشوب الحرب وثالثها تعيين ضباط ارتباط ، ورابعها الاتفاق على تفتيش مشترك على الحدود (١٩) ، ومن الواضح أن أى من هذه التوجهات لايرتبط بالحد من التسلح ولكنها متطلبات تضمن أساسا السيطرة على التحركات العسكرية والفتح الاستراتيجى للقوات ، وقد اعتبرت إسرائيل أن تنفيذ هذه الخطوات أمرا ضروريا للانتقال إلى ما أطلقت عليه " الضبط الأمنى " الذى يقوم على امتلاك أنظمة ردع قوية لمنع القوى الإقليمية من شن أى عمليات هجومية مباغته (٢٠) وفرض قيود على نوعيات معينة من الأسلحة .

وقد تنامت المخاوف من انتشار الصواريخ ارض / أرض الباليستية والذى ربما يؤدى إلى تغير توازن القوى بين المستوى الأقليمى والمستوى الدولى ، ولذلك تتبنى الولايات المتحدة فى الوقت الراهن سياستين لمواجهة انتشار هذه النوعية من الصواريخ : الأولى تتمثل فى تطوير نظم

صاروخية مضادة للصواريخ البالستية قادرة على اعتراض وتدمير هذه الصواريخ خلال مرحلة طيرانها وقبل بلوغها لأهدافها ، والثانية هى تعزيز نظام السيطرة على تكنولوجيا صناعة وانتاج هذه الصواريخ عبر تشجيع الدول الأخرى على الانضمام إلى هذا النظام ، مع بذل جهود خاصة لإغراء روسيا والصين وكوريا الشمالية والمصدرين الآخرين للصواريخ الباليستية إلى الشرق الأوسط على المشاركة فى هذا النظام (٢١) .

وقد جاء التطبيق العملى لهذه السياسة فى الشرق الأوسط لصالح إسرائيل فى الجانب الأكبر منه ، ذلك أن إسرائيل امتلكت القدرة على نقل معظم التكنولوجيات المحظورة التى تحتاج إليها للأغراض الاستراتيجية من خلال اتفاقيات التعاون الاستراتيجى مع الولايات المتحدة والمشاركة فى برنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجى ومشروعات التعاون المشترك والسعى لعقد حلف دفاعى بين الدولتين ، ومن ثم ، فإن قدرات الردع العربى المحدود ربما تصبح عرضه للخطر فى المستقبل القريب بفعل التطوير المشترك لصاروخ (آرو) المضاد للصواريخ وحصول أسرائيل على بطاريات صواريخ الدفاع الجوى (باتريوت) (٢٢) ،فضلا عن حصول إسرائيل على الصاروخ المتقدم الأمريكى نيوتلس والذى يعمل بالليزر يضاف إلى ذلك أن معظم النجاحات الملحوظة التى تحققت بموجب نظام منع انتشار تكنولوجيا الصواريخ (MTCR) تمثلت بالأساس فى تعطيل مشروع تطوير الصاروخ (كوندور – ٢) بين مصر والعراق والارجنتين بل وتوقفه رسميا (٢٣) فضلا عن أن تدمير منصات إطلاق الصواريخ الباليستية العراقية ومنشآت ومؤسسات إنتاج الصواريخ خلال حرب الخليج ، ثم استكمال عمليات التدمير من جانب فرق التفتيش التابعة للأمم المتحدة ، يمثل من منظور معين تطبيقا مباشرا وغير مبرر للسياسة الأمريكية للحد من التسلح فى المنطقة .

ثانيا : إدراك النخبة السياسية والمؤسسة العسكرية المصرية للتأثيرات الاستراتيجية العسكرية للتحولات الجارية على الساحة الإقليمية

تأخذ السياسة الدفاعية المصرية فى اعتبارها أن الأمن القومى المصرى مرتبط بالأمن القومى العربى ويستلزم ذلك الاحتفاظ بقوات مسلحة قوية وقادرة على حماية الدولة ضد أى تهديد مع الاستعداد لتقديم الدعم العسكرى فى إطار العمل العربى المشترك لأى دولة عربية .

ولقد تاثر إدراك النخبة السياسية والمؤسسة العسكرية المصرية ازاء التحولات الجارية على الساحة الأقليمية بعدة أسس ومحددات تشمل :

أ – السلام خيار عربى إستراتيجى يلزم تحقيقه والالتزام به .

ب – إن استمرار السلام يعتمد على توازن القوى الشاملة بين اطرافه سواء على المستوى العسكرى التخصصى أو الاستراتيجى الشامل .

ج – يلزم الاستفادة بفترة السلام لبناء قوات مسلحة قوية حتى لاتكون الدولة مطمعا للعدوان .

د - أن الدور الأمريكى فى المنطقة يضمن ويحمى ويحافظ على السلام .

ومن ثم كان إدراك النخبة السياسية والمؤسسة العسكرية المصرية للتاثيرات الاستراتيجية العسكرية للتحولات الجارية من خلال تحديد أثر التسوية بمحاورها وأطرافها المختلفة على التوازن الاستراتيجى فى المنطقة وأيضا مدى تأثير طبيعة وأبعاد التحالفات والاتفاقات الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية على التخطيط السياسى العسكرى المصرى ، وذلك كالآتى .

١ - تأثير التسوية على معادلة التوازن الاستراتيجى مع إسرائيل :

أ - تأثير التسوية الفلسطينية / الإسرائيلية :

(١) يتيح لإسرائيل بصورة مباشرة أو من خلال السلطة الفلسطينية القضاء على نشاط المقاومة والانتفاضة سواء داخل أو على الحدود مع إسرائيل ، الأمر الذى يتيح لإسرائيل التفرغ لاعادة تنظيم وبناء القوات المسلحة طبقا لخطة أعوام (١٩٩٥ - ٢٠٠٠) وتوجيهها ضد الجبهات الأخرى التى مازالت مؤثرة عليها ولم تدخل معها فى اتفاقات للسلام .

(٢) يعطى لإسرائيل الفرصة والمبرر للتعاون مع الدول العربية الأخرى (خاصة الخليجية والمغرب العربى) مما يوفر لإسرائيل فرصة الحصول على معلومات وبيانات استراتيجية وكذا إمكانية إثارة المشاكل الداخلية فى هذه الدول بحيث تشغلها عن توجهات إسرائيل الأصلية ويجعلها تخرج من معادلات التوازن الاستراتيجى العربى .

ب - تاثير التسوية الأردنية الإسرائيلية على التوازن الاستراتيجى فى المنطقة :

لقد أدى الاتفاق الأردنى الإسرائيلى إلى كبر أبعاد التعاون بين البلدين فى العديد من المجالات كما نجحت إسرائيل فى توسيع هوه الخلاف الفلسطينى الأردنى والسورى الأردنى وأستطاعت خلال فترة محدودة من استقطاب الأردن والتى سرعان ما ألغت قوانين المقاطعة مع إسرائيل ، وكل ذلك سينعكس بآثاره الاستراتيجية على المنطقة والتى نوجز أهمها فيما يلى :

(١) خروج الأردن من معادلة التوازن الاستراتيجى العربية فى مواجهة إسرائيل.

(٢) إتاحة الفرصة للقوات الإسرائيلية لتركيز جهودها ضد الجبهات الأخرى (سوريا - لبنان) والتفرغ لأعمال التجسس وجمع المعلومات والمراقبة وحشد القوات والتدريب مما يزيد من فاعليتها ضد هذه القوات .

(٣) تهديد العمق السورى من اتجاهات غير نمطية وربما تكون قوات الدفاع الجوىالسورى غير مستعدة للتعامل معها (باستخدام الأجواء الأردنية).

(٤) توفير المياه للقوات الإسرائيلية المتمركزة بالقرب من الأردن مما يزيد من إمكانيات الإعاشة والشئون الإدارية ويحافظ على كفاءتها القتالية .

(٥) أكدت الاتفاقية على عدم دخول الأردن أية تحالفات ضد إسرائيل وبذلك أنهت أية محاولة أو إطلالة لتنشيط العمل العسكرى العربى من خلال الجبهة الأردنية الشرقية سواء من الأردن نفسه أو من العراق عبر الأردن .

ج – تأثير التسوية المصرية الإسرائيلية على التوازن الاستراتيجى فى المنطقة :

رغم توقيع اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ وإتمام تنفيذ الاتفاق فى ٢٥ ابريل ١٩٨٢ إلا أن أدق وصف عبر عن تطور العلاقات المصرية – الإسرائيلية هو "السلام البارد " أو الحد الأدنى من التطبيع ومن خلاله رفضت مصر أى تعاون أمنى أو عسكرى مع إسرائيل الأمر الذى جعل كثيرا من البيانات السياسية والعسكرية الإسرائيلية تؤكد حتى الآن بأن مصر مازالت فى قائمة الأعداء الرئيسيين لاسرائيل ، ولذلك نزعم بأن اتفاق السلام المصرى الإسرائيلى لايؤثر على التوازن العسكرى الاستراتيجى فى المنطقة بالسلب ولكنه يضاف بالإيجاب لصالح الدول العربية مع الأخذ فى الأعتبار القيود الاستراتيجية التى تفرضها معاهدة السلام على سيناء حاليا والتى تؤخذ فى الحسبان إذا قامت إسرائيل بحرب شاملة ضد أى دولة عربية .

د – تأثير التقارب الخليجى الإسرائيلى على التوازن الاستراتيجى فى المنطقة :

لقد تغيرت مفاهيم كثيرة بعد وقوع أزمة الخليج ومؤتمر مدريد الذى أعقبها ، فقد أصبحت الدول المتأثرة بالعدوان العراقى على دولة الكويت مستعدة من خلال الولايات المتحدة للاعتراف بالوجود الإسرائيلى ، وشرعت بالفعل فى إنهاء بعض مظاهر المقاطعة الاقتصادية مثل رفع الحظر عن شركات كانت مقاطعة بسبب تعاونها مع إسرائيل فضلا عن قيام بعض الدول مثل قطر وعمان بالتعاقد على تنفيذ مشروعات اقتصادية رئيسية مثل الغاز الطبيعى وتحليه مياه البحر، ومد خطوط أنابيب البترول ومن المؤكد أن هذا يؤثر على التوازن الاستراتيجى فى المنطقة عبر الاحتمالات الآتية :

(١) أن التعاون الاقتصادى الإسرائيلى مع هذه الدول يتيح لإسرائيل منفذا هاما للسوق الخليجية .

(٢) أن الوجود الاقتصادى الإسرائيلى فى هذه الدول يتيح لإسرائيل إمكانيات استخباراتية عن القدرات الشاملة لهذه الدول ومواطن القوة والضعف بها .

(٣) أن زيادة التعاون الاقتصادى يزيد من القدرة الاقتصادية لإسرائيل وامكانياتها فى معادلة التوازن الاستراتيجى الشامل فى مواجهة الدول العربية .

هـ – تأثير التسوية السورية الإسرائيلية على التوازن الاستراتيجى فى المنطقة:

مازال الموقف السورى مصطدما مع موقف إسرائيل حتى الآن رغم المحاولات الأمريكية لتحقيق التقارب فى وجهات النظر وتقديم الضمانات لكلا الجانبين ولكن ذلك لم يمنع من استمرار المفاوضات السورية الإسرائيلية الأمر الذى يجعل سوريا حتى الآن بعيدة عن موقف التهديد

الرئيسى لإسرائيل وإن كانت الأخيرة مازالت تعتبر سوريا من أعدائها الرئيسيين ومن ثم تصبح القوة العسكرية السورية – جزءا رئيسيا فى معادلة التوازن العسكرى الاستراتيجى العربى حتى الآن .

وبغض النظر عن مدى فاعلية الآليات الحالية فى ضمان تحقيق تسوية أو اتفاق سورى / إسرائيلي ، فإن الصورة الآن تعكس الكثير من السلبيات على الموقف السورى وبالتالى يصبح الحديث عن التوازن الاستراتيجي حاليا وفى المستقبل يحمل أحد إحتمالين إما تغير الموقف السورى أو تعرضها للعزلة رغم أن المفاوض السورى يمتلك العديد من الأوراق التى تمكنه من النجاح فى موقفه التفاوضى الاستراتيجي وفى ظل امتلاك سوريا أيضا لقدرة فرض السيطرة على حزب الله ونشاطه فى لبنان وتأثيره العسكرى والأمنى على إسرائيل فضلا عن الوجود العسكرى السورى فى جنوب لبنان وكذا التنسيق السورى الإيراني والذى يزيد من فعالية القوة العسكرية السورية فى مواجهة إسرائيل فمن المنتظر استمرار فاعلية الدور السورى فى المنطقة لفترة منظورة قادمة .

ولكن تظل هناك بعض المحددات والقيود على استخدام سوريا لأى أعمال عسكرية عدائية ضد إسرائيل سواء على المستوى المحلى أو الإقليمي أو الدولى مما يحد من قدرة سوريا على العمل الاستراتيجي ضد إسرائيل على المدى المتوسط .

و – تأثير التقارب اللبنانى الإسرائيلى على التوازن الاستراتيجى فى المنطقة :

مازال الجنوب اللبنانى ونشاط حزب الله مصدر إزعاج أمنى وعسكرى للقوات الإسرائيلية ومازال التواجد العسكرى السورى فى لبنان مؤثرا على التوصل لاتفاقات سلام لبنانية مستقلة عن الموقف السورى ، لذلك فإن لبنان ترفض مبدأ الترتيبات الأمنية المشتركة او التوصل لأية اتفاقات سلام منفردة مع إسرائيل ، أو إقامة أى شكل من اشكال التعاون الاقليمى مع إسرائيل حتى يتم الانسحاب من الجنوب اللبنانى .

ولكن رغم ثبات الموقف اللبنانى وإرتباطه بسوريا فإنه غير فعال أو مؤثر فى معادلة التوازن الاستراتيجى العربى فى مواجهة إسرائيل نظرا للقدرة العسكرية المحدودة للجيش اللبنانى وعدم استطاعته حتى فرض الأمن الداخلى فى لبنان فما بالنا فى مواجهة التهديدات الخارجية حيث يقع العبء العسكرى الرئيسى على سوريا.

ز – تأثير التقارب الإسرائيلى مع المغرب العربى على التوازن الاستراتيجى فى المنطقة :

إن العلاقات المغربية الإسرائيلية ذات أصول مرجعية تضرب بأعماقها فى التاريخ الحديث والمعاصر ، كما توجد فى المغرب جالية يهودية ذات فاعلية ونشاط كبير ورغم الدور المغربى فى الصراع العربى الإسرائيلى والتزامها بالمواقف والمصالح العربية ، إلا أن العلاقات مع إسرائيل جعلت المغرب فاعلا مساعدا وليس رئيسيا فى ظل كل من الصراع والتسوية ، وإن كان

فاعلا مؤثرا في لحظات الوصول الى مفترق الطرق . ومن هنا لانتجاوز إذا قلنا إن دولة المغرب ستظل على موقفها ولن تؤثر على التوازن الأستراتيجى فى المنطقة إلا لصالح الجالية اليهودية وإسرائيل خاصة في ظل سعى المغرب لايجاد موطئ قدم لها فى أوروبا وتحقيق التعاون مع الاتحاد الأوروبى .

وينطبق ذلك أيضا بصفة عامة على الموقف التونسى ، بينما تتفاوت علاقات القوة وبالتالى أسلوب الممارسة فى كل من الجزائر وليبيا وموريتانيا ضد إسرائيل .

٢ – التحالفات والاتفاقات الاستراتيجية الإسرائيلية وتأثيرها على السياسة العسكرية المصرية :

من المؤكد أن التحالفات والاتفاقات الاستراتيجية الاسرائيلية والتى عقدتها مؤخرا مع روسيا وتركيا والأردن والولايات المتحدة قد أعطتها مميزات خاصة تؤثر فى تأكيد تفوقها الاستراتيجى العسكرى فى المنطقة .

أ – مذكرة التعاون العسكرى بين روسيا وإسرائيل ديسمبر ١٩٩٥ :

تحقق هذه المذكرة تعميق الروابط العسكرية بين الدولتين خلال العامين القادمين مع إمكان استعانة روسيا بالمساعدات الإسرائيلية فى تطوير وتحديث الأسلحة الروسية القديمة سواء داخل روسيا أو فى حوزه طرف ثالث .

وهذا الاتفاق قد قفز بالعلاقات الروسية – الإسرائيلية إلى مراحل التعاون الاستراتيجى الوثيق بالاضافة إلى مواصلة التعاون فى مجال إطلاق روسيا للأقمار الصناعية الإسرائيلية ، ومن المؤكد أن التعاون الإسرائيلى العسكرى مع روسيا سيتيح لها الاطلاع على التكنولوجيا الروسية وفى نفس الوقت إمكانية الضغط على روسيا لإيقاف أى دعم عسكرى بالمعدات أو قطع الغيار للدول التى تهدد إسرائيل وهو خلل اضافى للتوازن الاستراتيجى فى معادلة الأمن العربية الإسرائيلية .

ب – اتفاق التعاون العسكرى التركى الإسرائيلى مارس ١٩٩٦ :

وهو يسمح للقوات الجوية لكلا البلدين باجراء تدريبات فى المجال الجوى فضلا عن قيام إسرائيل بتحديث الطائرات الحربية التركية من طراز فانتوم (أف – ٤) مع حضور مراقبين من كلا البلدين للتدريبات العسكرية فى البلد الآخر ، بالإضافة إلى إقامة منتدى أمنى للحوار الاستراتيجى بين إسرائيل وتركيا .

وهذا الإتفاق يتيح لإسرائيل الانفتاح على الجمهوريات الإسلامية الأسيوية الخمس، والتى ظهرت بعد تفكك الاتحاد السوفيتى ، كما يتيح لها عدة مزايا استراتيجية منها إمكانية إقامة أجهزة تصنت إلكترونية على الحدود التركية لترصد أية تحركات عسكرية سواء فى سوريا أو إيران أو

العراق ، إضافة إلى إمكانية استخدام الطائرات الإسرائيلية للأجواء التركية والقواعد الجوية المنتشرة فى الأراضي التركية ، وهذا يتيح لها الأنتشار والوقاية من القوات الجوية والصاروخية العربية – خاصة السورية – كما يوفر لها فرصة توجيه ضربة جوية لسوريا إذا أرادت ذلك ومن اتجاهات غير نمطية للتعامل مع الأهداف السورية ، ومما قد يدفع بالقوات المسلحة السورية لأن تقوم بتوزيع قواتها ونشرها فى اتجاهات ثانوية ، وهو ماتصبو إسرائيل لتحقيقه وكل هذا يعتبر تهديدا مباشر للأمن القومى السورى ، وإضافة فعالة للأمن الإسرائيلى ويضيف عمقا استراتيجيا للقوات الجوية الإسرائيلية ، وهو تفوق استراتيجى إضافى لإسرائيل والتى بمشاركتها فى التعاون مع تركيا تضيف عنصر ضغط جديد على كل من سوريا والعراق .

ج – إتفاق التعاون العسكرى الأردنى الاسرائيلى :

وهو اتفاق تموله الولايات المتحدة بمليار دولار تقوم خلاله الصناعة الجوية الاسرائيلية بتحديث وتطوير الطائرات الأردنية من طراز فانتوم (أف – ٤) وطائرات النقل ، كما تتولى الصناعة العسكرية الإسرائيلية مهام تطوير وتحديث الدبابات (أم – ٦٠) وإجراء التعديلات اللازمة لها، وقد تم الاتفاق أيضا على إجراء بعض التدريبات المشتركة للقوات الجوية وقوات المظلات لكلا البلدين .

ويعتبر هذا الاتفاق اختراق استراتيجى للأمن القومى العربى ويتيح لإسرائيل إمكانيات هائلة فى مواجهة القوات السورية والعراقية وذلك فى مجالات الاستطلاع والمعلومات والعمل الجوى وقد يدفع بالأردن – بدعم من الولايات المتحدة – لعقد تحالف دفاعى " أردنى اسرائيلى " يترتب عليه إضافات جديدة لصالح التفوق الاستراتيجى الإسرائيلى فى مواجهة العرب .

د – اتفاق التعاون العسكرى الاستراتيجى بين الولايات المتحدة وإسرائيل ابريل ١٩٩٦:

يشمل الاتفاق عزم الجانبين على تعزيز تعاونهما الاستراتيجى فى المجالات العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية والاتفاق على تشكيل لجان مهمتها تحقيق ذلك الهدف بسرعة بالنظر إلى التهديدات التى يتعرض لها الاستقرار والسلام فى الشرق الاوسط ، كما تم التوقيع على اتفاق تعاون لمواجهة الارهاب بهدف وقف ما سمى بنشاط أعداء السلام وتم إنشاء مجموعة امريكية مشتركة للإشراف على تنفيذ الاتفاق، فضلا عن التوقيع على اتفاق للتعاون العسكرى الامريكى الإسرائيلى فى مجال الدفاع ضد الصواريخ بأنواعها من خلال تمويل الولايات المتحدة لعمليات تطوير أنظمة الدفاع ضد الصواريخ (ارو – ٢ المعدل) ومنظومة حيتس (السد) الذى قامت إسرائيل بوضع التصور النظرى لأسس تطويره منذ ما يقرب من ثلاثة أعوام ولكنه لم يدخل حيز التنفيذ منذ ذلك الحين وينتظر دخوله الخدمة عام ٢٠٠٠، وتهدف اسرائيل من وراء ذلك الى تحويل النظام من مجرد فكرة إلى منظومة سلاح ميدانية قادرة على اعتراض الصواريخ قصيرة المدى مثل الصواريخ كاتيوشا ، كما يقضى بدعم امكانيات إسرائيل فى مجال العمل ضد الصواريخ قصيرة المدى أرض / أرض ، والعمل على تطوير القوات الجوية الإسرائيلية بتزويدها

بصاروخ أمريكى جو / جو (AMRAAM) ذى التكنولوجيا المتقدمة مع تزويد إسرائيل بالمقاتلات أف ١٥ – اى إعتبارا من عام ١٩٩٧ ، مع دعم التعاون الاستراتيجى لبناء قدرة تكنولوجية عالية بتزويد إسرائيل بأجهزة سوبر كمبيوتر ، فضلا عن تبادل المعلومات فى مجال الفضاء ، مما يوفر لإسرائيل كافة المعلومات التى تحصل عليها منظومة الأقمار الصناعية الامريكية .

ومن خلال إدراك النخبة السياسة والمؤسسة العسكرية المصرية لأبعاد التحولات الاستراتيجية العسكرية السابقة وأثارها وتداعياتها ، فإنه تقرر الالتزام بمعاهدة السلام مع إسرائيل مع السعى لتحقيق عدة أهداف رئيسية (٢٤) .

أ – العمل على تطوير وتحديث القوات المسلحة .
ب – استمرار إجراء التدريب القتالى المتطور .
ج – الحفاظ على كفاءة وقدرة العمل للقوات المسلحة .

ولتحقيق هذه الأهداف قامت القيادة العسكرية المصرية بعدة أنشطة فى مجالات متعددة تشمل:

١ – العمل على تطوير وتحديث القوات المسلحة :

الاحتفاظ بالمعدات والأسلحة الموجودة بالخدمة على أعلى درجة من الكفاءة الفنية والعملياتيه ، من خلال خطط فعالة للتأمين الفنى وانتاج قطع الغيار والاستفادة بالانتاج الحربى إلى أقصى حد ممكن ، كما جرى العمل على تطوير أداء القوة البشرية والارتقاء بأسلوب البحث العلمى والفنى العسكرى لتطوير نظم التسليح الموجودة بالخدمة وإنتاج منظومات تسليح محليا ، فضلا عن تحقيق مبدأ الاعتماد على الكيف فى مقابل الكم فى اطار شامل لخطط متدرجة لترشيد الاتفاق العسكرى .

٢ – اجراء التدريب القتالى :

تلتزم القوات المسلحة المصرية بخطة سنوية للتدريب للوحدات والتشكيلات ، هذا بالأضافة لإجراء المناورات العسكرية والتدريبات المشتركة مع العديد من الدول العربية والأجنبية والتى تحقق تبادل الخبرات الفنية والقتالية والتعرف على منظومات التسليح الحديثة فضلا عن الارتقاء بالقدرة القتالية للقوات المسلحة المصرية وتطويرها المستمر بما يتمشى مع أحدث الأساليب العلمية .

ويعود التخطيط للتدريب المشترك إلى عام ١٩٨١ حيث تم إجراء مناورات " النجم الساطع " على نطاق محدود نسبيا مع الولايات المتحدة وتوالى بعد ذلك القيام بعمليات التدريب المشترك مع بعض الدول الصديقة المتقدمة فى المجالات العسكرية وتم التوسع فى التدريب باجراء الرماية بالذخيرة الحية .

٣ – الحفاظ على كفاءة وقدرة العمل للقوات المسلحة:

لقد أعلن وزير الدفاع (٢٤) أن القوات المسلحة تتخذ عدة إجراءات لتحقيق الحفاظ على كفاءة وقدرة العمل للقوات المسلحة من خلال رفع مستوى وكفاءة القوة البشرية والأسلحة والمعدات ، حيث جرى التخطيط والتنفيذ لضبط حجم القوات المسلحة ، وتوفير نظام جيد للتعبئة يحقق

السيطرة على ٢٦ مركز تعبئة فى مختلف أنحاء الجمهورية يتبعهم أكثر من ١٣٣ عنصر تعبئة (طاقم) ، مع الاستفادة من التنظيمات القائمة حاليا فى تنفيذ العمل المزدوج ، فنجدها خلال السلم تقوم بانشطة فى مجالات التنمية والخدمة الوطنية وتكون مستعدة خلال الحرب للقيام بمهامها لصالح القوات المسلحة ، كما جرى العمل على إطالة الاعمار الافتراضية لانظمة الاسلحة والمعدات العسكرية ، واعتمدت القوات المسلحة المصرية استراتيجية عسكرية بعيدة المدى تعتمد فى المقام الأول على توفير التسليح المنتج محليا والذى يمكن تطويره بالخبرات المصرية مع الاعتماد على الخارج فى توفير الأسلحة الضرورية فقط ، كل ذلك مع استمرار القوات المسلحة فى مواكبة التطور التكنولوجى السريع وإدخال منظومات التسليح المتكاملة وأنظمة القيادة والسيطرة والاتصالات الحديثة .

ثالثا : السياسة المصرية وقضايا التعاون الامنى العربى والإقليمى فى ظل التسوية

يلزم فى البداية ضرورة العمل على تقويم الوضع الراهن للتعاون العسكرى العربى وأبعاد تأثيرات حرب الخليج الثانية على هذا التعاون ، فعلى الرغم من أن التعاون العسكرى العربى يعتبر أحد مقومات تحقيق الأمن الجماعى ، الأمر الذى يدعو لضرورة التحضير له واجراؤه مبكرا لمختلف الموضوعات العسكرية ، بحيث تكون واضحة ومعروفة لدى القيادات العسكرية بالدول العربية لتعمل بمقتضاها ، لتواجه بحسم وفاعلية التهديدات الرئيسية المشتركة ، إلا أنه خلال الصراع العسكرى العربى الإسرائيلى لم تتبلور بصورة فعالة حقيقة هذا التعاون العسكرى العربى، رغم وجود القيادة العربية الموحدة وممارستها لعملها ، واعتمدت دول المواجهة العربية على الأطر الثنائية لاتفاقيات الدفاع المشتركة ، ولم تحظ اتفاقية الدفاع المشترك العربية بالتطبيق العملى لمواجهة التهديدات المشتركة ومن ثم ظل حجم التعاون محدودا ولم يلق بأية آثار ايجابية على أبعاد ونتائج الصراع العسكرى العربى الاسرائيلى ، رغما عن أن حرب اكتوبر ١٩٧٣ قد أظهرت مدى قيمة التعاون العسكرى والتنسيق بين دولتين عربيتين فى فرض الإرادة وهزيمة العدو وتحقيق النصر .

وخلال حرب الخليج الثانية ، شاركت مصر وسوريا والمغرب ودول التعاون الخليجى مع التحالف الدولى فى تعاون عسكرى شامل لادارة عمليات درع وعاصفة الصحراء (١٩٩٠ – ١٩٩١) ، ويعتبر هذا النوع من التعاون العسكرى من أعلى مستويات التنسيق من خلال المشاركة فى إدارة العمليات المشتركة تحت قيادة واحدة ولهدف واحد محدد وفى تعاون وتنسيق متكامل لتنفيذ المهام التعبوية والتكتيكية .

وفى أعقاب انسحاب القوات العراقية من الكويت تم توقيع إعلان دمشق فى ٦ مارس ١٩٩١ بين دول مجلس التعاون الخليجى وكل من مصر وسوريا لتأكيد استمرار التعاون الامنى والسياسى والاقتصادى بينهم وأكد الإعلان على عدم تعارضه مع ميثاق جامعة الدول العربية ، وانه يعتبر

مقدمة لنظام امن دفاعى عربى فعال ، كما تضمن هذا الإعلان تـأكيدا علـى ضـرورة العمـل علـى تأمين منطقة الخليج العربى من خلال التعاون والتنسيق العسكرى المشرك لمواجهة كافة التهديدات والمخاطر والعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من جميع أسلحة الدمار الشـامل خاصـة النووية (٢٥).

وفى يوليو ١٩٩١ تحول الاعـلان فـى صيغتـه المعدلـة التـى وقعـت فـى الكويـت إلـى تحـالف سياسى عام فقط وتم تفريغه من مضمون التعاون العسكرى ، وذلك بعد أن تم الاتفاق على تعديل الفقره الخاصة بأعتبار القوات المصريـة والسـورية علـى أرض الخليـج نـواة لقـوة سـلام عربيـة ، فاسرعت كل من مصر وسوريا بسحب قواتهما من الأراضـى السعودية والكويتية .

ورغم عقد أكثر من اجتماع وزارى لدول إعلان دمشق ، فان الإعلان لم يأخذ حتى الأن أكثر من البعد الاقتصادى ، خاصـة فـى ظـل وجـود معارضـة خارجيـة مؤثـرة مـن جـانب إيـران للبعـد العسكرى فى الاتفاق (٢٦) .

ولذلك أضحت الصورة الرئيسية للتعاون العسكرى العربـى فـى التسـعينيات لا تتجـاوز مجـال الزيارات المتبادلة لمستويات القيادة العليا للمؤسسـات العسكرية العربيـة المختلفـة ، واحيانـا يتسـع المجال بحضور بعض العسكريين أو الملحقين للمناورات التدريبية التـى تجريهـا جيـوش أى دولـة عربية ونادرا ماتم إجراء تدريبات مشتركة بين الدول العربية .

ورغم وجود الأطر والمؤسسات والاجهزة التى تضمن تحقيق التعاون العسكرى العربى الفعال إلا أنهـا لـم تمـارس عملهـا بـالقدر الكـافى ، فمـن خـلال قـرارات القمـة العربيـة تـم تشـكيل اللجنـة العسكرية الدائمة للجيوش العربية والتى تقع على عاتقها مهمة اجراء التنسيق والتعاون العسـكرى، وتعتمد فى تشكيلها على عدد من رؤساء الاركان للقوات المسلحة فـى الـدول العربيـة ومنـوط بهـا إجراء الدراسات والابحاث الخاصة التى تتعلق ببعض الموضوعـات العسـكرية للتنسـيق المشـترك وتقوم بوضع توصياتها للعرض على مجلس وزراء الدفاع ، إلا اننا نجد أن نشاط هذه اللجنة كـان محدودا حتى عام ١٩٧٣ ثم تم تجميده فيما بعد دون اتفاق رسمى على ذلك ولكن من خلال قناعـة الدول العربية بعدم جدوى هذه اللجنة (٢٧)

إضافة إلى ذلك توجـد الأمانـة العسكرية للجامعـة العربيـة ، وهـى الجهـاز المختص بالشـئون العسكرية للجامعة ومنوط به القيام بإعداد البحوث الفنية والعسكرية التـى تحتاجهـا جيـوش الـدول العربية ، ويقع على عاتقها مسئولية توحيد العقيدة العسكرية ودعـم وتنسـيق التعـاون العسـكرى ، وتتولى تجميع أية دراسات تتعلق بهذا الموضوع وتقوم بنشرها على الدول العربية للاسترشادة بها ، كما انها تقوم بجمع وتلخيص المعلومات الخاصـة بالتسلح والصناعات الحربيـة فـى أنحـاء العـالم والمراجع العلميـة العسكرية المختلفة ونشـرها كذلـك علـى الـدول الاعضـاء ، ولكـن هـذه اللجنـة ركزت على موضوع توحيد المصطلحات والمفاهيم والتعاريف العسكرية ويجرى حاليا عقد العديد

من المؤتمرات والتى يحضرها مسئولو التدريب العسكرى فى مختلف الجيوش العربية ومازال الموضوع قيد البحث والدراسة .

ولذا نجد ضرورة ملحة فى تقديم تشخيص دقيق للآفاق المحتملة لهذا التعاون خلال الفترة الحالية والتى نوجزها فيما يلى :

* استمرار الزيارات المتبادلة بين القيادات العليا العسكرية فى البلاد العربية مع دعوة مراقبين لحضور المناورات الميدانية للوقوف على أسلوب القتال الفعلى ومتابعة المراحل التدريبية ومستوياته للوحدات المقاتلة للدولة المضيفة ، خاصة للدول التى خاضت حروبا ضد مصادر التهديد الرئيسية للوطن العربى .

* حضور الدورات التدريبية المشتركة والتى تعقد فى بعض البلدان العربية لمستويات القيادة العليا مثل أكاديمية ناصر العسكرية العليا فى مصر مع التوسع فى عدد الدارسين الوافدين من الدول العربية .

* الندوات العلمية والتى يقع على عاتق الأمانة العسكرية للجامعة العربية اقامتها والدعوة لها والسعى لنشر الأبحاث والدراسات التى عرضت بها .

* من المؤكد أن الدول العربية ستشارك فى الدفاع عن أى دولة عربية قد تتعرض للهجوم الخارجى ولكن دون وجود تنسيق عسكرى مسبق يحدد حجم المشاركة وطبيعة الدعم وأسلوب النقل ومسئولياته وأيضا نظام القيادة والسيطرة ، ومن ثم يكون هذا الموضوع غير ذى تأثير فعال فى مواجهة التهديدات الرئيسية .

* عقد اللجان المشتركة لتحليل وتقييم ودراسة نتائج الحروب التى خاضتها الدول العربية لاستخلاص الخبرات والدروس المستفادة منها والعمل على نشرها بين الدول العربية كما حدث من قبل فى ندوة العراق لدراسة معركة الفاو وانعكس ذلك على دراسة الحرب العراقية الإيرانية(٢٨) ، ندوة المملكة السعودية لدراسة عملية درع وعاصفة الصحراء خلال عام ١٩٩٢(٢٩) والتى تلتها ندوة الإمارات العربية المتحدة حول نفس الموضوع والتى عقدت خلال عام ١٩٩٥(٣٠) وتم نشر أبحاث ودراسات هذه الندوات على مستوى الوطن العربى لتعم الفائدة العسكرية على جيوش الدول العربية .

* رغم انسحاب معظم الدول العربية المساهمة من الهيئة العربية للتصنيع إلا أنه مازالت بعض الدول العربية تقوم بشراء التسليح الخفيف من مصانع هذه الهيئة وكذا من مصانع وزارة الإنتاج الحربى المصرية خاصة منظومات الدفاع الجوى وبعض العربات المدرعة ذات العجل والذخائر بأنواعها المختلفة .

* كما ينتظر أن يستمر نشاط الأمانة العسكرية للجامعة العربية بمعدله المحدود نحو وضع الأطر والأسس العامة لتوحيد المصطلحات العسكرية وربما يتولى تجميع المعلومات الحديثة عن

الاسلحة والمعدات القتالية المصنعه فى دول العالم المتقدم ثم أخذ المشورة الفنية والمتخصصة من الدول العربية المستفيدة او المستخدمة لها ، ويقوم بعرض النتائج على الدول العربية .

نخلص مما سبق إلى محدودية أوجه التعاون العسكرى العربى على المدى المنظور ومايعكسه ذلك على طبيعة وجوهر نظام الأمن الجماعى العربى والذى يتسم بالقصور فى العديد من أطره ومحتواه والتى نوجزها فيما يلى :

* عدم فاعلية الأجهزة والمؤسسات المنوط بها بناء نظام الأمن الجماعى العربى وخاصة جامعة الدول العربية وأجهزتها العسكرية (لجنة وزراء الدفاع واللجنة العسكرية الدائمة والامانة العسكرية) إما لعدم التزام الدول العربية بما يصدر عنها او لضعف هذه الاجهزة فى الحصول على إجماع عربى والتزام قومى نحو ماتصدره أو تخطط له .

* عدم التزام الدول العربية باتفاقية الدفاع المشترك الصادرة عن الجامعة العربية والتوجه نحو الأطر الثنائية والمتعددة للتنسيق والتعاون العسكرى .

* ضعف آليات الجامعة العربية فى معالجة الأزمات والتهديدات الداخلية بين الدول العربية تحقيقا للأمن القومى العربى ودرءا للمخاطر والتحديات .

* عدم وجود غاية مشتركة متفق عليها بإجماع عربى يمكن على ضوئها وضع الأهداف الاستراتيجية العسكرية العربية سواء على المدى المنظور أوالمتوسط أو البعيد حتى يصبح التخطيط العسكرى هادفا وفعالا فى مختلف الدول العربية .

* التباين واختلاف وجهات النظر لكل دولة نحو التهديد الرئيسى الخارجى والمخاطر التى تواجهها ومن ثم لم يحدث إجماع للأمة على الحد الأدنى لمصادر الخطر وأبعاد التهديدات والتحديات المشتركة .

* عدم وجود اتفاق على الحد الأدنى للمصالح الحيوية العربية التى يلزم تأمينها والدفاع عنها.

* اتجاه معظم الدول العربية لعقد اتفاقيات دفاعية وأمنية مع دول خارجية عن الإقليم العربى.

* اتساع هوة التخلف التكنولوجى بالمقارنة بمصادر التهديد الرئيسية .

* عدم قناعة معظم الدول العربية بأنه يمكن تحقيق أمن قومى عربى من خلال التنسيق والتعاون العربى إما لعدم الثقة فى القدرات والامكانيات او لاستمرار بذور الشك بين الدول العربية واتساع نطاق نظرية المؤامرة والتى تتعامل بها كل دولة تجاه الاخرى .

ولذا فإن الأمن الجماعى العربى فى المستقبل هو المقوم الاساسى لضمان التنمية والتطور والذى يلزم السعى لتحقيقه مع الأخذ فى الاعتبار عدة مرتكزات رئيسية :

* أنه من الصعب أن نرجع تدهور مصداقية القوة العربية إلى الانخفاض في مستوى التسلح أو الاعداد العسكري ، فالحقائق تؤكد أن العقود الماضية قد شهدت أعظم خطوات التطور في استيراد السلاح وتضخم الميزانيات العسكرية العربية وازدياد عدد القوات المسلحة النظامية وشبه النظامية في معظم الدول العربية .

* أن مصادر التهديد الامنى الرئيسية للعرب لم تتغير منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بل اتسع نطاق التواجد العسكري الخارجي في المنطقة حيث زاد التدخل العسكري الامريكي في المنطقة إما من خلال المساعدة العسكرية او التواجد المستمر أو التحالفات الدفاعية والأمنية .

* أن قضية الامن العربي مازالت مطروحة كقضية عسكرية ، وتفتقد إلى البعد السياسي والاستراتيجي والاقتصادي والاجتماعي مما يضعف من دون شك بناء نظام امن جماعي عربي بمعناه الشامل .

* إنه لا اختلاف حول جوهر ومحتوى منظور الأمن القومي العربي .

ومن ثم نجد أنه في ظل المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية في التسعينيات يلزم التوجه نحو نظام متكامل للأمن الجماعي العربي يعتمد على الآتي :

* إحياء معاهدة الدفاع المشترك والتي تكفل إقامة التنظيم العسكري المشترك وتنشئ الأجهزة اللازمة لضمان التنسيق العسكري بين الدول العربية وخاصة وانها مازالت سارية المفعول وموقعه عليها من جميع الدول العربية (٢٢ اغسطس ١٩٥٢) وأكدها اجتماع وزراء الخارجية العرب في تونس (٢٢مايو ١٩٨١) وقد تم صياغة المعاهدة لتعويض الخلل في ميثاق الجامعة علما بأن أحكام المعاهدة صالحة حتى اليوم .

* إحياء الاجهزة العسكرية التي نص عليها الملحق العسكري والبروتوكول الإضافي للمعاهدة ومن ثم يمكننا القول بأن الجانب العسكري في التنظيم الراهن للجامعة يتألف من :

١ – مؤتمر القمة : وهو المرجع الأعلى في شؤون الأمن القومي ، والموجه الرئيسي للاستراتيجية الشاملة ، والمحدد للأهداف الاستراتيجية البعيدة المدى والمرحلية .

٢ – مجلس الجامعة : مهمته القيام بالتحضير لمؤتمرات القمة ، والعمل على تحقيق أهداف الجامعة ، واقرار التدابير اللازمة لدفع أي اعتداء يقع على إحدى الدول العربية ، فضلا عن إنه يقوم بالأشراف على مجلس الدفاع المشترك طبقا لنص المعاهدة .

٣ – مجلس الدفاع المشترك : ويتكون من وزراء الخارجية والدفاع ويختص بدراسة جميع الشؤون المتعلقة بالدفاع والأمن عن أية دولة أو أكثر ويستعين على ذلك باللجنة العسكرية الدائمة، ومايقرره المجلس بأكثرية ثلثي الدول يكون ملزما لجميع الدول العربية ، وتتبعه الهيئة الاستشارية العسكرية .

٤ – الهيئة الاستشارية العسكرية : وتتكون من رؤساء أركان الجيوش العربية وتختص بالإشراف على اللجنة العسكرية الدائمة وتكليفها بالمهام والأعمال المطلوبه، وتقوم باعداد التقارير الخاصة بالأمن القومى العربى وتدرسها قبل رفعها لمجلس الدفاع المشترك .

٥ – اللجنة العسكرية الدائمة : وتتكون من ممثلى هيئات أركان الجيوش العربية لتنظيم خطط الدفاع المشترك وتهيئة الامكانيات والقدرات ووسائل التنفيذ .

٦ – القيادة العامة لجميع القوات العاملة فى الميدان : تنشأ هذه القيادة فى زمن الحرب ، (وفق نص المادة الخامسة من الملحق) .

٧ – الامانة العسكرية : وقد انشئت فى سبتمبر ١٩٥٣ تحت رئاسة الأمين العام المساعد العسكرى وهى جزء من الأمانة العامة للجامعة التى تعاون الأمين العام فى القيام بمهامه فيما يختص بالشئون العسكرية .

٨ – الأمين العام : رغم ان الميثاق لم يحدد للأمين العام دورا معينا أو مباشرا فى مجال الأمن القومى إلا أنه بحكم موقعه يشرف على أعمال الأمانة العسكرية مع إمكانية قيامه بانشاء قيادة قوات ذات طابع عسكرى (٣١).

* ورغم عدم الحاجة لأجهزة ومؤسسات عسكرية عربية مشتركة جديدة فإن الأمر يتطلب تعديل مهام هذه الاجهزة بحيث يكون لها دور خلال السلم بأن تضع خطط العمليات الحربية المشتركة ، وخطط توحيد التدريب والمناورات المشتركة ، ومن ثم يلزم تعديل ميثاق الدفاع المشترك ليصبح فعالا فى وقت السلم ومجابهة الازمات الطارئة .

* ضرورة وضع استراتيجية عسكرية عربية مشتركة تشمل الأهداف ووسائل التنفيذ ومراحل التنفيذ فى ظل تعاون عسكرى فى مجال المعلومات والانذار المبكر وأعمال المخابرات .

وإذا انتقلنا للسياسة المصرية تجاه دفع عملية ضبط التسلح الاقليمى نجدها تتبنى سياسة متكاملة إلى حد ما تعتمد على عدة محاور تشمل :

* أن يكون ضبط التسلح فى المنطقة ضمن إطار حل شامل يهدف إلى تسوية جميع المشاكل السياسية وعلى رأسها الصراع العربى الإسرائيلى كأسلوب أمثل يسبق اجراءات السيطرة على التسلح أو يتزامن معها على الأقل ويتيح قدرا من حسن النوايا والاستقرار بما يمكن من المضى قدما فى جهود الحد من التسلح (٣٢).

* أن الأسلحة النووية الإسرائيلية تمثل مصدر التهديد الرئيسى والأكثر خطورة على الامن الاقليمى ، وبالتالى يجب إزالة تلك الأسلحة ، حيث إنه من غير المقبول ان تحافظ إسرائيل على حالة الاحتكار النووى دون أى داعى فى ظل استقرار إقليمى سلمى ، كما أن مجرد وجود السلاح النووى سيؤدى إلى استمرار إفراز احساس بالتهديد سيؤثر بالسلب على القبول الاقليمى بالحد من التسلح على باقى الاتجاهات الاخرى .

* أن القدرات الكيماوية العربية والصورايخ ارض / ارض ، والتى يطلق عليها القدرات فوق التقليدية ، تمثل عناصر توازن على مستوى الحد الأدنى فى مواجهة إصرار اسرائيل على امتلاك الأسلحة النووية ، وبالتالى يجب ألا يتم التعامل معها فى اطر منفصلة عن الأسلحة النووية ، ومن ثم فالتعامل مع تلك القدرات يخضع لنفس القاعدة التى تحكم التعامل مع الأسلحة النووية وبالتالى يجب أن يكون الخطر أو الإزالة لجميع أنواع أسلحة التدمير الشامل بدون استثناء(٣٣).

* إن إسرائيل تتمتع بتفوق كمى ونوعى على صعيد الأسلحة التقليدية إما بفعل الإمدادات الخارجية الغربية غير المحدودة لها بالنظم التسليحية المتطورة ، أو من خلال قدرتها الذاتيه على تصنيع وإنتاج نظم تسليح منقدمة ، ومن ثم يجب التعامل مع موضوع الحد من الأسلحة التقليدية على أساس التكافؤ الكمى والكيفى للقدرات العسكرية لدول المنطقة ، وليس على مجرد حسابات كمية عددية جوفاء (٣٤).

* عدم السماح بأن تصل عمليات الحظر الذى تفرضه أطرافا معينة من آن لاخر على موضوعات التسلح لبعض دول المنطقة ، إلى الدرجة التى تعجز معها هذه الدولة عن حماية أمنها.

* أن صيغة ضبط التسلح تعتبر أكثر الصيغ قبولا ، على إعتبار أنها تعنى اتفاقا بين القوى الدولية التى تقوم بتصدير السلاح والدول المستوردة له على الوصول إلى وضع تسليحى معين ، ودون أن يكون ذلك مقصورا على طرف دون أخر ، حيث ن مفهوم السيطرة غير مقبول من أى طرف أيا كان إطار هذه السيطرة أو ابعادها أو اشكالها (٣٥).

ولقد وضعت السياسة الدفاعية المصرية تصور مستقبلى لأمكانية جعل منطقة الشرق الاوسط خالية من أسلحة الدمارالشامل من خلال عدة مراحل وأسس تشمل:

* إيجاد القناعة الكاملة لدى أطراف المنطقة بأن التفوق العسكرى المطلق هو امر لايمكن لطرف من الأطراف تحقيقه على طرف آخر ، وحتى إن أمكن تحقيق هذا التفوق فإن الحفاظ عليه على الدوام أمر مستحيل ، ومن ثم لايمكن أن نعزو للتفوق الشامل ضمانا للأمن القومى .

* التوصل إلى حلول تتكفل بإنهاء الصراعات والمشاكل بين دول المنطقة ، وتؤدى إلى تحسن العلاقات بينها عن قبول وقناعة دون قهر أو ضغط .

* السعى لتنمية إجراءات بناء الثقة بين دول المنطقة وتنمية العلاقات والراوبط بينها من خلال فتح مجالات مختلفة ومتعددة للتعاون .

* التدرج فى طرح إجراءات ضبط التسلح والحد منه ، بحيث يتم ذلك فى شكل مراحل زمنية واضحة ومحددة وبحيث تأخذ الموضوعات التى تبشر باحتمالات نجاح أكبر أولوية متقدمة فى قائمة تلك المراحل ، بحيث يكون ذلك النجاح حافزا عل التقدم نحو مراحل أخرى أكثر اتساعا وعمقا .

* ضرورة إشراك أطـراف دوليـة أخـرى فـى ضمانـات التنفيـذ ، وتكثيـف إجراءات مسـاهمة المنظمات الدوليـة – خاصـة الأمم المتحـدة – فـى مراقبـة الالـتزام بـالتنفيذ ، والحـد مـن مخـاوف الأطراف المشاركة تجاه عدم جدية الاتفاقات .

* ضرورة أن تشمل الاتفاقات التى يتم التوصل إليها معايير واضحة ومحددة للرقابة والتفتيـش والتحقق وتواجه جميع أنواع الأسلحة (التقليدية – فوق التقليدية – أسلحة الدمار الشامل).

* أن تحظى هذه الاتفاقات والإجراءات والجهود بدعم ومسـاندة مـن المجتمـع الدولـى والقـوى الفاعلة فيه .

وفى الوقت التى تحقق هذه المراحل والأسس إمكانية جعل منطقة الشرق الأوسط من المنـاطق الخالية من أسلحة الدمار الشامل ، فـإن ضمانـات تنفيـذ مـايتم التوصـل إلـى اتفـاق بشـأنه فـى هـذا السياق والتزام الأطراف به ، يعد حجرالزاوية لتحقيق الجدية والمصداقية واستمرار تنفيذ وفاعليـة تلك الاتفاقات ، ويمكن تنفيذ ذلك من خلال أعمال التحقق والتفتيـش بواسطـة لجـان أو مجموعـات من دول المنطقة الموقعة على تلك الاتفاقات ، وفـى نفـس الوقـت فإنـه مـن الضـرورى الاسـتعانة بأطراف وهيئات دولية ذات إمكانات وخبرات متقدمة فى هذا المجال مع تطبيق نظام الشفافية فـى ظل تزايد الثقة والالتزام من مختلف الأطراف بما تم الاتفاق عليه .

أما عن السياسة المصرية ومشروعات إقامة بنية أمنية إقليميـة فـى الشـرق الأوسـط، فنجـد أن قضايا الأمن الإقليمى المتصلة بالصراع العربى الإسرائيلى يتم بحثها فى لجنة المفاوضات متعددة الأطراف الخاصة بضبط التسلح والأمن الإقليمى التى تشكلت – ضمن خمـس لجـان أخـرى– فـى مؤتمر موسكو أوائل عام ١٩٩٢ ، حيث تعتبر هذه اللجنة من أهم الأطر التى يجرى فيها التباحث والتفاوض بين الدول العربية واسـرائيل ، برعايـة الولايـات المتحدة وروسـيا الاتحاديـة وحضـور دولى قوى، حول تلك القضايا ، ولكنها ليست الإطار الوحيد الذى يعمل فى هذا الشأن . فكثير مـن القضايـا الأمنيـة الهامـة تطـرح مـن خـلال الاتصـالات الثنائيـة بيـن الـدول ، أو داخـل المنظمـات الاقليمية والدولية ، أو فـى إطـار التعـامل مـع توجهـات عالميـة عامـة تتصـل بـإدارة التعـامل مـع الاتفاقيات الدولية التى تتم صياغتها أو مراجعتها أو مـدة سـريانها . إلا أن أعمالهـا تعكـس – مـع ذلك – كافة الاختلافات والاتفاقات ، ومدى ماتم إحرازه من تقدم بين الدول العربية وإسرائيل على صعيد الأمن .

كما عقدت فى الدوحة ندوة حول هيكل الأمن فى الشرق الأوسط ، وتم تقديم اقتراح مـن قطـر بانشاء مركز لمنع النزاعات فى الشـرق الأوسـط كمـا اقـترحت روسـيا إنشـاء بنـك معلومـات فـى الشرق الأوسط ، وتقدمت كندا بتصور حول بناء الثقة على المستوى البحرى ، وجاء اقـتراح مـن مصـر بإنشاء شبكة إقليمية للاتصالات فى الشرق الاوسط ، وتم الاتفاق فعليا على إقامة بعض تلك المراكز والشبكات بصفة مؤقته خارج المنطقة فى دول أخرى على أن تنقل مقراتهـا إلـى المنطقـة بعد التسوية الشاملة .

ورغم كل اللقاءات والحوارات والندوات والدراسات نجد أن السياسة المصرية تواجه ثلاثة خيارات لاقامة بنية أمنية اقليمية فى الشرق الأوسط لكل منها إطاره الجغرافى ونشاطه الأمنى وتوجهاته الدفاعية ضد مجموعة من المخاطر والتحديات والتهديدات المشتركة .

لذا فإن إقامة نظام أمنى اقليمى يعتمد بالدرجة الاولى على موقف كل دولة به ، ومدى فهمها للمخاطر والتهديدات المشتركة ، بحيث يدفعها ذلك إما إلى التكامل مع الإقليم ، أو العمل على تفككه ، أو الانضمام إلى تحالفات أخرى . ولكن تبقى فى النهاية ضرورة لإنشاء مؤسسة جماعية للأمن فى المنطقة ، ومن هنا نجد أن السياسية المصرية تواجه نظاما أمنيا عربيا أو متوسطيا أو شرق أوسطى أو خليطا بينهم بحيث يتكامل كل منهما مع المتطلبات الأمنية للآخر.

لذلك يدور النقاش حول دور وموقف وأبعاد السياسة الدفاعية المصرية فى أى من هذه المؤسسات الامنية الجماعية .

* فالدعوة للأمن الجماعى العربى تعتبر بالنسبة للسياسة الدفاعية المصرية من المسلمات، لذا فإن الدور العسكرى المصرى فى الحفاظ على الأمن القومى العربى ، له جذوره وأبعاده التاريخية والمعاصرة . ولكن المطلوب العاجل ، هو أن يكون نظام الأمن الإقليمى العربى الضمان لدول المنطقة لتوفير أفضل الظروف والأطر والبيئة الملائمة لمنع الحرب ، ووقف القتال والصراع بين الدول المشاركة فى النظام ، ونبذ الخلافات والتعامل فيما بينها على قدم المساواة ، والاستعداد للتطلع إلى مستقبل آمن . ولكن يغيب عن هذا النظام الإقليمى العربى عدم وجود أى توازن فى القوى بين أعضائه ، واتساع هوة التوجهات السياسية والعسكرية ، واختلال التوازن الاستراتيجى، مما يضفى العديد من الصعوبات لإقامة أنظمة الرقابة والرصد وآليات حل المنازعات بالطرق السلمية ، مع إيجاد حد أدنى من الاتفاق على المصالح الحيوية ومواجهة التهديدات المشتركة وإذا كانت الخبرة التاريخية فى مجملها قد أكدت هذه الحقائق ، إلا أن هناك بعض المشاهد التاريخية التى تجعلنا نؤكد على امكانية تحقيق أمن قومى عربى فى المستقبل ، ولكن من المشكوك فيه أن يتمكن هذا الأمن من احتواء التهديد النووى الإسرائيلى واجبارإسرائيل على التخلى عنه وكذا تحييد التهديدات الإيرانية سواء على المدى المتوسط أو البعيد ، ومن ثم يظل توجه السياسه الدفاعية المصرية نحو الأمن العربى بنفس المسئوليات والزخم التاريخى السابق مع الأمل فى المستقبل لتحقيقه بضمانات أكثر فاعلية فى الكيان العربى ذاته .

* أما الدعوة الى الشرق أوسطية ، والتى كانت نتاج لمؤتمر السلام الشامل بمدريد عام ١٩٩١ كمشروع استراتيجى ذو مضمون اقتصادى تبلور فى ضوء إعادة تنظيم أوضاع المنطقة ومعطيات السلام الشامل ، فإن البعض يعتبرها نتاج مقومات الأمن الإسرائيلى طبقا لمتطلبات العصر الجديد ليصبح التفوق الاقتصادى والتكنولوجى بديلا للردع العسكرى ، ولكن بعيدا عن هذا الاعتقاد فإننا نسعى لنضع الحقائق فى نصابها الصحيح .، كيف يتحقق الأمن بين طرف يمتلك كل شئ ، وجماعة عربية ممزقة ومدينة وتخضع لحظر شديد من مصادر القوة والسلاح!!؟ وكيف يتم تنسيق الخطط الأمنية والتعاون الدفاعى بين طرف محتل لأرض مقدسة بدون وجه حق

وطرف آخر يطالب بتحقيق العدل الذى لاتسانده القوة بابعادها الشاملة ثم كيف يتحقق الأمن فى ظل اختلال كامل لمعادلات توازن القوى الاستراتيجية بين أطرافه لذا فإن الشرق أوسطية سوف تصبح فى خدمة معادلات الأمن الإسرائيلي أكثر من العرب سواء كانت دول منفرده أو جماعية وبالتالي سوف يترجم نفسه في صورة نفوذ وهيمنة – متعددة الصور والأبعاد – إسرائيلية على واقع ومستقبل المنطقة العربية وفى ظل حماية ومتابعة وإشراف للدولة العظمى ، واذا كان السلام هو عماد فكرة الشرق أوسطية فإن الأمن الإسرائيلى سيظل هو الطرح الرئيسى لها ، والمحور الذى تدور فى إطاره مختلف السياسات التخصيصة والقوى الشاملة لها ، مهما تغيرت الحكومات ومن ثم يصبح التفوق النوعى والتكنولوجى على الدول العربية ، ليس مقرونا باستمرار حالة الحرب ، بقدر ماهو ضرورى من أجل السلام ليكون سلاما تفرضه وتضمنه وتحميه القوة الإسرائيلية . ومن هنا يكون السلام قسرا ، ويصبح التكتل الأمني مصطنعا لأنه أحد شروط هذا السلام غير العادل ، وليس نتاجا له لمواجهة التهديدات والمخاطر المشتركة . ونخلص من ذلك إلى أن الشرق أوسطية وحدها من وجهة نظر السياسة المصرية غير كافية لتقليل احتمالات نشوب نزاعات أخرى بين دول المنطقة ، خاصة وأن الشك يزداد حاليا فى عدل وسلامة التسويات العربية الإسرائيلية سواء الجارية أو المنتظرة فى ظل ضغوط إسرائيلية وأمريكية لا سابق لها ، مما يخفى تبرما متزايدا، وفى حالات معينة وجدناها تخفى غليانا شديدا.

ولذا فإن السياسة الدفاعية المصرية فى مناخ الشرق أوسطية ستواجه دولة تنفرد بامتلاك سلاح رادع استراتيجي ، قد تؤدى تداعيات المنطقة فى المستقبل خاصة وهى حبلى بتوترات واحتمالات متعددة يصعب التنبؤ بابعادها وبمسئوليات وأعباء أمنية على مصر تبدو غامضة وغير مقبولة ، مثل أن تضطر مصر بحكم مسئولياتها فى إطار المشاركة الأمنية الشرق أوسطية إلى استخدام قواتها المسلحة مع قوات دول أخرى بما فيهم إسرائيل فى عمليات عسكرية ضد خصم يحتمل أن يكون دولة عربية أخرى ،وهو بالطبع أمر يتعارض مع ما أجمعت عليه مبادئ الأمن القومى العربى الذى التزمت به دوما مصر .

* ونأتى للدعوة المتوسطية والتي جاءت من مبادرة روما فى يناير ١٩٩٢ ، والتى دعت إلى إقامة مجلس للتعاون والأمن بين جميع بلدان حوض البحر الابيض المتوسط على غرار مجلس التعاون والأمن الأوروبي ، ولقد ساهمت عوامل عديدة فى أن تفرض على ساحة التحالف الغربى ضرورة التعاون مع دول أخرى ، حيث لايستطيع هذا التحالف أن يتجاهل أهمية الدور الاستراتيجى الذى يلعبه البحر المتوسط بين الشرق والغرب وجنوب إفريقيا وأوروبا . وانطلاقا من ذلك يظل أمن هذا البحر بمثابة المهمة الدائمة فى وقت السلم والحرب معا ، لأنه يصعب الفصل بين الأمن في جنوب البحر الابيض ، وامتدادته فى آسيا وأفريقيا ، وأمن دول شمال البحر الابيض ولذلك يمكن اعتبار هذه المبادرة جسرا مناسبا يمتد لربط أمن دول شمال البحر الابيض بكل العالم العربى ، بل إنه يلبى مصالح مشتركة آخذه فى العمق والاتساع ، ونظرا لأن مصر هى جزء أساسى ورئيسى من النشاط المتوسطى ، بل أن الفكرة أساسا كانت نابعة من مصر عن فهم وتقدير استراتيجى للموقف الاقليمى والدولى ، وأنه يحقق التعاون بين دول ليست بينها

خلافات وعداءات ونزاعات تاريخية ، فإن السياسة الدفاعية المصرية تستفيد من عائد مساهمتها فى الآليات الامنية المتوسطية ، حيث تتساوى فيه أدوار الدول الفاعلة ولن يكون هناك احتكار لدولة بعينها ، وأيضا ستجد إسرائيل فى انضمامها للمتوسطية إنها تدخل من حيث لاتدرى إلى قيود ومحددات لاستخدام القوة الإقليمية ، وصياغة نظام أمنى جديد لن يسير وفق أهوائها الأمنية، بل سيقلص قدراتها النووية ، ومن المحتمل أن يقنعها بضرورة التخلص منها ، كما أن نظام الأمن والتعاون بجناحه الأوروبى يوفر – كما لم يحدث من قبل – رادعا أمام الضغوط القهرية الإسرائيلية لتحقيق مصالحها ، خاصة وأنه سيكون أمام إسرائيل أحد خيارين : إما أن تقبل عضوية النظام الإقليمي المتوسطى برمته ، وبالتالى تتحمل أعباءه الأمنية أوتتحمل العزلة الدولية بتكلفتها الاقتصادية والسياسية .

كما يجب ألا يغيب عن مخططى السياسة الدفاعية المصرية دور مجموعة أوروبا المتوسطية فى توفير التكنولوجيا العسكرية المتقدمة بتكلفة أقل والتعاون فى مجال التسليح . وفى نفس الوقت إمكانية قيامها بالضغط على باقى مجموعة السوق الأوربية ، لمنع امدادتها العسكرية الهجومية عن إسرائيل ، وبالتالى يزداد العائد على السياسة الدفاعية المصرية ، خاصة إذا كان هذا النظام الأمني الجديد بأبعاده ومواثيقه المنتظرة يرفع التناقضات والحواجز ، بين الترتيبات الأمنية المتعارضة والسياسات الدفاعية المتصادمة فى المنطقة ، ولكن يبقى أن تكون المشاركة المصرية الدفاعية لهذا التحالف الإقليمي مشروطة بتحقيق الحد الأدنى من الأمن الجماعى لدول البحر المتوسط ، وأن تربط مصر بين هذه المشاركة الأمنية وبين أن يتم نزع السلاح النووى الإسرائيلى ، وأن يكون الهدف الأساسي من تلك المشاركة كفالة الوقاية والحماية اللازمتين لمصر والدول العربية الأخرى من التفوق العسكرى الإسرائيلى العام .

وإذا كانت هناك دعاوى مضادة بأن المتوسطية ستؤدى إلى انقسام الدول العربية فى المنطقة ، فإن نفس الطرح يقال من باب أولى عن الشرق أوسطية ولكن تتميز المتوسطية بقدرتها على التوسع فى إتجاه البحر الأحمر وأمنه ، والخليج العربى فى ظل المصالح الحيوية التى لاتخفى عن الدول الأوروبية .

وبذلك يتسع مفهوم أمن البحر المتوسط ليضم باقى الدول العربية الأخرى وهو منحى من الممكن لاعتبارات استراتيجية عديدة ، أن يتم تحقيقه على عكس الموقف فى مفهوم منطقة الشرق الأوسط لغموضه الجغرافى وتعدد متناقضاته .

القوة العسكرية المصرية وأثر التحولات الاستراتيجية على الدور الإقليمى لمصر

إن القوة العسكرية التى يمتلكها أى مجتمع ، تعتبر مركز ومحور باقى القوى الشاملة للدولة ، فهى رأس الحربة التى أمنت العمل الوطنى وحمت الحدود وحققت تلاحم كل المقومات التى تؤلف الكيان الوطنى ، فالقوة العسكرية هى نقطة الالتقاء بين المشروع الوطنى السياسى وبين الجهاز

المنوط به مهام التأمين ، ولذا فإن طبيعة وأبعاد وجوهر القوة العسكرية يتأثر بمختلف التحولات الاستراتيجية الداخلية والخارجية .

ولقد جاءت التسعينيات من هذا القرن بالعديد من التحولات الاستراتيجية المؤثرة على بناء وطبيعة وأبعاد القوة العسكرية المصرية والتى نوجزها فيما يلى :

* تطور التسليح الإسرائيلى فى ظل اتفاقيات ومعاهدات السلام .
* أبعاد نظرية الأمن والعقيدة العسكرية الأسرائيلية فى ظل التسوية السياسية .
* أبعاد التعاون العسكرى الإسرائيلى الخارجى .
* دور إسرائيل فى المنطقة على المستوى الإقليمى (تركيا / أثيوبيا / جزيرة حنيش) .
* دور دول الجوار الجغرافى (ايران / تركيا / أثيوبيا) .

وسوف نتعرض بالدراسة التحليلية لأبعاد هذه التحولات الاستراتيجية وتأثيراتها على المنطقة العربية ، سواء على المدى المنظور أو المتوسط والبعيد .

أولا : تطور التسليح الإسرائيلى (١٩٩١ - ١٩٩٥) :

خلال احتدام أزمة الخليج الثانية وحرب عاصفة الصحراء التى شنتها قوات التحالف الدولى لتحرير دولة الكويت يناير/فبراير ١٩٩١ ، شهدت القوة العسكرية الأسرائيلية عقد عدة صفقات تسليحية ارتبطت بعضها ببعض الصيغ العامة التى طرحت فى ذلك الوقت لما سمى بترتيبات الأمن فى المنطقة (٣٦) . مما أدى إلى تطورات كمية وكيفية فى تسليح الجيش الإسرائيلى ، والذى استطاع استغلال واستثمار تداعيات حرب الخليج الثانية فى تعظيم حجم التهديدات التى يتعرض لها الأمن الإسرائيلى ، ومن ثم استطاع الحصول على أنظمة تسليحية متطورة لم يشهد اقليم آخر فى المنطقة دخولها إضافة الى نوعيات متقدمة من الذخائر الذكية الموجهة التى نجح أداؤها خلال هذه الحرب ، ومن خلال الطرح الإسرائيلى لأهمية عدم الأخلال بالتوازن العسكرى القائم فى المنطقة فى إطار الصراع العربى الإسرائيلى تحت زعم وجود مشكلة أمن فى الخليج ، حصلت على منظومات تسليح أخرى من الترسانة الأمريكية خاصة من مخازن الطوارئ الامريكية دون أى عبء إضافى على ميزانية الدفاع الإسرائيلية ، كما شهد عام ١٩٩١ تضاعف لميزانية الدفاع الإسرائيلية ثم إزديادها عام ١٩٩٢ بما يقدر ١٥٨,٦ مليون دولار ليصل حجم الأنفاق العسكرى الإسرائيلى إلى ٦,٨٢ مليار دولار وهو ما يوازى ست مرات حجم الإنفاق الدفاعى لمصر عن نفس الفترة (٣٧). واستمر معدل ازدياد الإنفاق العسكرى الإسرائيلى خلال الأعوام التالية . والجدول رقم (١) المرفق يوضح تطور القوة العسكرية الإسرائيلية خلال أعوام ١٩٩١ - ١٩٩٥ ، ومن خلال الدراسة التحليلية لهذا الجدول فضلا عن صفقات التسليح الإسرائيلية ونشاطها العسكرى خلال نفس الفترة نجد الآتى :

١- على مستوى القوة البشرية :

برز ثبات حجم القوة البشرية العاملة فى القوات النظامية الإسرائيلية ولكن مع السعى لتطوير وتحسين الأداء ورفع مستوى التأهيل ، والاستمرار في تنفيذ خطط إعادة هيكلة الجيش الإسرائيلي طبقا لبرنامج نفذ على مدى أربع سنوات (١٩٩٢-١٩٩٥) تم بمقتضاه إحالة ثلاثة آلاف ضابط للتقاعد والاستفادة بنظم الإدارة الحديثة وإلغاء الوحدات النسائية وتوزيعها على مختلف الأسلحة الأخرى وتم ضغط إنفاق الوحدات " غير المقاتلة " بصورة جذرية (٣٨).

٢- القوات البرية :

تركز الاهتمام فى زيادة القدرة النوعية لدبابات القتال الرئيسية ، من خلال التخلص من عدد كبير من الدبابات القديمة وإحلالها بالدبابة الإسرائيلية طراز ميركافا (١ ، ٢ ، ٣) والذى وصل حجمها فى داخل الجيش الإسرائيلى إلى ٢٧٪ من إجمالي دبابات القتال وذلك لزيادة قوة الصدمة والقدرة العالية على المناورة وخفة الحركة ، كما برز الاهتمام بتطوير قطع المدفعية وراجمات الصواريخ الميدانية بزيادة خفة حركتها ودقة توجيه النيران وتنوع الذخائر التى تستخدمها مع التوسع أيضا فى حجم قوات الإبرار الجوى .

٣- القوات الجوية :

تم العمل على زيادة فعالية القوات الجوية الإسرائيلية من خلال توفير قدرات كمية ونوعية من الطائرات والتي تتميز بكبر المدى واستخدام الذخائر الذكية الموجهة والسرعات العالية ، فضلا عن الأهتمام بتوفير الطائرات الموجهة بدون طيار متعددة الأغراض (الاستطلاع - الحرب الإلكترونية - تدمير بعض الرادارات....الخ) كما زاد حجم ونوعية طائرات الهليكوبتر المسلحة المضادة للدبابات .

٤- القوات البحرية :

تركز التطوير على امتلاك لنشات الصواريخ بإعداد كبيرة ، وغواصات جديدة يمكنها حمل الصواريخ والتى تطلق من تحت السطح الى السطح وصائدات الألغام الكبيرة والصغيرة ، وينتظر استلام إسرائيل لغواصتين ألمانيتين من طراز (دولفين) خلال عام ١٩٩٧ .

٥- القوة الصاروخية أرض/أرض :

تولى إسرائيل أهمية كبيرة لتطوير برنامج إنتاج الصواريخ أرض/أرض من طراز أريحا، وقد أنتجت حتى الآن الصاروخ أريحا -١ ومداه ٤٥٠كم ، وأريحا-٢ ومداه ١٦٥٠كم وجارى إنتاج الصاروخ أريحا-٢ المعدل (أريحا-٣) ومداه ٢٧٠٠كم (٣٩) ، وينتظر أن تقوم إسرائيل بتطوير الصاروخ شافيت ليصبح صاروخا باليستى يصل مداه ٤٥٠٠كم مما يجعل القوة الصاروخية الإسرائيلية ذات مدايات قارية تصل للهند وباكستان .

فضلا عن سعى إسرائيل لامتلاك منظومة متكاملة من الصواريخ المضادة للصواريخ لمختلف المدايات القريبة والمتوسطة والبعيدة تشمل الصاروخ الامريكى باتريوت ، والأسرائيلى آرو ، وجارى إنتاج الصاروخ الموجه بالليزر نيوتلس (٤٠).
ومن خلال تكامل القدرة الهجومية الصاروخية مع القدرة الدفاعية المضادة للصواريخ فى إسرائيل تزداد مصداقية استخدامها الرادع للصواريخ أرض/أرض وتضعف من الآثار المترتبة على استخدام الصواريخ أرض/أرض ضدها .

٦- القدرات فوق التقليدية :

تمتلك إسرائيل مجموعة متنوعة من الأسلحة والذخائر البيولوجية والكيماوية مع توفر العديد من وسائل الإطلاق (بالمدفعية - بالصواريخ - بالطائرات) (٤١).

٧- القدرات النووية :

استطاعت إسرائيل - طبقا للتقديرات العالمية المختلفة - إنتاج ٢٠٠ قنبلة نووية عيارية(٤٢)، فضلا عن إمتلاكها ٢٠٠ رأس نووية أخرى يمكن تحميلها على صواريخ أرض/ أرض إسرائيلية من طراز أريحا-١ ، أريحا-٢ (٤٣) .

٨- البعد الفضائى :

حيث تمكنت إسرائيل من إطلاق عدة أقمار صناعية ، مما أتاح لها قدرات هائلة فى مجال الكشف والإنذار والتجسس والاتصالات وأيضا إمكانية توجيه الصواريخ أرض/أرض بدقة عالية.

جدول رقم (١)
تطور القوة العسكرية الإسرائيلية خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٥ (٤٤)

عناصر القوة العسكرية		حجم القوة بالأعوام				(بالألف)	ملاحظات
		١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	
القوة البشرية	القوات النظامية	١٤١	١٧٥	١٧٦	١٧٢	١٧٢	
	قوات الأحتياط	٥٠٤	٤٣٠	٤٣٠	٤٣٠	٤٣٠	
	القوات البرية	١٠٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	
	القوات الجوية	٢٨	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	
	القوات البحرية	٩	٩	٩	٩	٩	
الأسلحة الرئيسية	دبابات القتال	٤٤٨٨	٣٨٩٠٠	٣٩٦٠	٣٨٩٥	٤٠٩٥	وصل عدد الدبابات الميركافا ١٠١١ طرازات
	العربات المدرعة	١٢٠٠٠	٨٤٨٠٠	٩٤٨٠٠	٩٤٨٠٠	٩٨٨٠٠	منها ٥٩٠٠٠ عربة أم ١١٣
	قطع المدفعية وراجمات الصواريخ	٢٠٠٠	١٥٢٠	١٧٨٤	١٧٨٤	١٨٠٠	منها ١١٥٠ ذاتى الحركة
	طائرات قتالية	٦٩٣	٦٦٢	٦٦٢	٧٢٨	٧٠٠	منها ٢٠٤ من طراز إف-١٦ ، ٦٣ من طراز إف-١٥
	هل مسلح	٩٤	٩٣	٩٣	١٧١	١١٦	منها ٤٢ أباتشى
	زوارق صواريخ	١٩	١٩	١٩	١٩	٢٣	
	غواصات	٣	٣	٣	٣	٣	
ميزانية الدفاع		٦,١٦ مليار دولار	٦,٧٦ مليار دولار	٦,٨٤ مليار دولار	٧,٢ مليار دولار	٦,٧ مليار دولار	

ثانيا : أبعاد نظرية الآمن والعقيدة العسكرية الإسرائيلية فى ظل التسوية السياسية

نتيجة لتطور العملية السلمية ينتظر تآكل العمق الإستراتيجي لإسرائيل الذى اعتمد على الأراضي العربية المحتلة ، مما أضفى مفاهيم أمنية جديدة لإسرائيل وهو ما أطلق عليه " كثافة الأمن " من خلال قيامها بوضع ضمانات أمنية متعددة وبعيدة المدى فى اتفاقيات ومعاهدات السلام التى وقعتها حتى الآن ، يبرز فيها التحديد الدقيق للخطوط الحمراء التى لايقبل فيها حشد قوات عربية أو زيادة حجمها عن حد معين بالإضافة إلى متطلبات الإنذار والمراقبة والتحقق...الخ (٤٥) ، واعتمادا على التفوق المطلق النوعى والتكنولوجى للقوة العسكرية الإسرائيلية تحت المظلة الأمريكية غير المحدودة الدعم ، ومن خلال الإدراك الإسرائيلي للتهديدات الحالية والمحتملة والكامنة نجد أن الوثائق الإسرائيلية الصادرة من أحد معاهد البحوث والدراسات الاستراتيجية التابع لهيئة بحوث معلومات الجيش الإسرائيلى (٤٦) وكذا ما صدر فى تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية فى تل أبيب (٤٧) تؤكد على أن هذه التهديدات تشمل : "التهديد الأصولى، سوريا ، مصر ، إيران ، العراق ، وليبيا " بالإضافة لما سمى الانكشاف الاستراتيجى (٤٨) حال حصول بعض أطراف عربية على صواريخ أرض/أرض استراتيجية تهدد العمق الإسرائيلى .

ونتيجة لما سبق نجد أن محتوى جوهر نظرية الأمن الإسرائيلى لن يتغير بعد التسوية بل سيظل كما هو نتيجة لعدم وجود متغيرات استراتيجية حادة تؤثر عليها من خلال (٤٩) " الاعتماد على الحدود الآمنة والحفاظ على التفوق النوعى الاستراتيجى لحل مشكلة القلة فى مواجهة الكثرة(٥٠) ، واستثمار الكم الإسرائيلى المحدود بصياغة نوعية متطورة ، كما تعتمد نظرية الأمن أيضا على مبدأ سرعة نقل الحرب إلى أرض الخصم وعدم القتال على أكثر من جبهة فى آن واحد والسعى لتقليل الخسائر المادية والبشرية إلى أقل حد ممكن .

أما المبادئ المحتملة التى سوف تعتمد عليها نظرية الأمن الإسرائيلى فى ظل التسوية فتشمل(٥١) :

* الاعتماد على الضربة الوقائية ضد القوة الصاروخية للخصم لمنعه من استخدامها ، فضلا عن الاستفادة بالهجوم الصاروخى المفاجئ ضد القواعد الجوية والأهداف الاستراتيجية العربية خاصة فى ظل القيود التى تفرضها معاهدة السلام على إستخدام وحشد القوات البرية لجميع الأطراف .

* الاعتماد على مبدأ الحرب الاختيارية الإسرائيلية من خلال سرعة القيام بشن العمليات البرية الهجومية الاستراتيجية فور نجاح الحملة الاعلامية الاسرائيلية سواء الإقليمية أو الدولية لأمتناع الرأى العام العالمى بتعرض الأمن الإسرائيلى للتهديد .

* الاعتماد على الحدود المرنة التى تحقق المتطلبات الأمنية دون الحاجة لحشد قوات أو تركيز جيوش على الحدود من خلال إقامة خط دفاع متقدم (٥٢) يحمل داخله أحدث تكنولوجيا

الأسلحة التدميرية مع تأمين العمق الاستراتيجى والاستعداد لقبول الاختراقات المحدودة مع سرعة أحتوائها وتدميرها .

* ضرورة تأمين القدرات الذاتية الإسرائيلية وتوفير أقصى قدر من حرية الحركة لاستخدامها ومنع الدول العربية من أمتلاك أى قدرات عسكرية لتهديد إسرائيل .

أما عن الاستراتيجيات العسكرية الإسرائيلية العامة المتوقعة فتشمل :

* نظرية الاستراتيجيات المتنافسة : حيث توجد بإسرائيل لجنة خاصة تسمى بلجنة الاستراتيجيات المتنافسة والتى تخطط لخلق ظروف فى المنطقة تجعل العرب يسعون للعمل كرد فعل لمواجهاتها عندئذ تكون إسرائيل قد خلقت ظروفا جديدة أخرى مما يتطلب الأمر قيام العرب باتخاذ رد فعل جديد لمواجهتها ...وهكذا .

* نظرية الأسباب المبررة للحرب : حيث تسعى إسرائيل لشن الحرب متى توافرت الظروف الملائمة لها ومن ثم نجد تغير مفهوم (لماذا ومتى ؟) تشن إسرائيل الحرب ليصبح (متى وأين؟) ستشن إسرائيل الحرب بمحض اختيارها وبدافع من رغبتها فى فرض إرادتها ومصالحها الحيوية طبقا لرؤيتها الخاصة .

* استراتيجية اليأس : حيث تسعى إسرائيل لتسارع بعجلة التفوق الكمى والنوعى التكنولوجى فى عدة إتجاهات فى آن واحد بما يبعث اليأس فى القيادة العسكرية للخصم ويمنعها من أى عمل عسكرى أو أية مواجهة للمصالح الإسرائيلية .

ثالثا : أبعاد التعاون العسكرى الإسرائيلى الخارجى :

كما سبق أن أوضحنا أن عام ١٩٩٥ وبداية عام ١٩٩٦ قد شهد موجة من الاتصالات العسكرية بين إسرائيل وعدد كبير من دول العالم ، أسفرت عن العديد من اتفاقيات التعاون العسكرى تشمل روسيا وألمانيا والهند والبرازيل ورومانيا والأردن وتركيا واليونان وكان آخرها اتفاق إعلان النوايا بين إسرائيل والولايات المتحدة والذى ربما يكون مقدمة للأتفاق على إقامة حلف دفاعى بين الدولتين ، وكل هذا التعاون يتيح لإسرائيل عدة مزايا تشمل :

* زيادة قدرتها وامكانياتها الاقتصادية من خلال مبيعات السلاح لمختلف الدول .

* زيادة مدى التأثير العسكرى فى هذه الدول مما ينعكس على الدول العربية والتى ربما تعتمد فى تسليحها على بعض من هذه الدول .

* زيادة فعالية أعمال المخابرات والتجسس وجمع المعلومات من أنظمة المخابرات لهذه الدول لصالح إسرائيل .

* دعم إسرائيل فى تطوير أبحاثها العسكرية وإنتاج أسلحة جديدة مما يدعم ويساند القوة العسكرية الإسرائيلية .

* قيام الولايات المتحدة بتوفير الدعم المالى لمشروعات إسرائيل فى إنتاج الأسلحة والمعدات المتطورة .

* حصول إسرائيل على أحدث تكنولوجيا التسليح سواء فى الترسانة الغربية (الولايات المتحدة) أو فى الترسانة الروسية .

* حفاظ إسرائيل على قدرتها الصناعية العسكرية من خلال اتساع نطاق أسواق التصدير الخارجية وفتح أسواق جديدة .

* إمكانيات التدريب المشترك والعمل فى مسارح عمليات مختلفة واتجاهات جديدة للهجوم على الدول العربية .

* أن تصبح إسرائيل عضوا فى حلف الناتو أو حلف دفاعى لتأمين منطقة الشرق الأوسط بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية .

رابعا : الدور الإقليمى لإسرائيل فى المنطقة :

منذ بداية الخمسينات وإسرائيل تسعى لإقامة علاقات خاصة مع دول الجوار الجغرافى للمنطقة العربية (إيران وتركيا وأثيوبيا) وقد نجحت الى حد بعيد فى هذه العلاقات ، مما حقق لها تنفيذ استراتيجية جذب الأطراف واستنزاف القدرات العربية فى اتجاهات ثانوية مع هذه الدول بعيدا عن النشاط الرئيسى للصراع العربى الإسرائيلى .

وفى حقبة التسعينيات خرجت إيران من إطار هذه العلاقة وإن ظلت تنفذ بصورة غير مباشرة، التوجهات الإسرائيلية ، من خلال تهديدها المستمر لدول الخليج العربى ، واحتلالها لبعض الجزر فى مضيق هرمز وإثارة القلاقل فى بعض الدول العربية ودعمها للإرهاب الدولى مما يجذب الكثير من القوى العربية الشاملة في إتجاه إيران ويشغلها بالضرورة عن إسرائيل ودورها الأقليمى في المنطقة .

أما بالنسبة لأثيوبيا فقد استطاعت إسرائيل وبدعم من الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولى من التخطيط لاقامة سدود على بحيرة تانا فى النيل الأزرق وبخبرات إسرائيلية (٤٠٠ خبير إسرائيلى) (٥٣) مما يهدد الأمن المائى لبعض الدول العربية (مصر والسودان) وربما يتيح لإسرائيل إجراء مقايضة فى المستقبل بين دعمها بمياه نهر النيل عن طريق مصر أو إثارة المشاكل والتهديدات لها عن طريق أثيوبيا .

بالإضافة إلى ما سبق نجد الدور الإسرائيلى الواضح في دفع أريتريا للاستيلاء على جزر حنيش الكبرى والسيطرة على المدخل الجنوبى للبحر الأحمر ويتيح لإسرائيل حرية الحركة المائية فى هذه المنطقة ويجعلها تهدد بصورة غير مباشرة الملاحة فى قناة السويس ويضيف قيودا على

حرية الحركة المتاحة لمصر اذا أرادت أن تتخذ أى إجراءات فى المستقبل ضد إسرائيل وحركتها فى قناة السويس أو فى البحر الأحمر (٥٤) .

ولكن بالنسبة لتركيا فقد بات الأمر واضحا فى ظل اتفاقيات التعاون العسكرى الإسرائيلى التركى والموقعة فى فبراير وأغسطس ١٩٩٦ والذى يشمل أعمال التدريب والمعلومات والنشاط البحرى والجوى مما يؤدى إلى تشتت جهود القوات السورية ويتيح لإسرائيل إمكانيات الهجوم عليها من اتجاهات غير تقليدية فضلا عن التهديد المائى لسوريا ، وربما يكون ذلك الاتفاق ضمن ترتيبات أمنية أمريكية للمنطقة يدخل فى إطارها حلف الناتو خاصة وأن تركيا أحد أعضائه وغير مسموح لها إجراء أية اتفاقيات عسكرية تتنافى مع مصالح وأهداف الحلف وبالتالى تكون هناك موافقة غير مباشرة على انضمام إسرائيل للحلف ومن ثم تصبح إسرائيل محور الترتيبات الأمنية فى المنطقة .

خامسا : دور دول الجوار الجغرافى :

من المسلم به ، أن مصر وإيران وتركيا دول إقليمية رئيسية فى منطقة الشرق وكان لها أكبر الأثر فى التفاعلات السياسية والاقتصادية والثقافية فى هذه المنطقة ، وتتميز الدول الثلاث بأن لكل منها طموحات إقليمية واسعة (٥٥) فعلى مر العصور كانت كل منها تمد بصرها إلى ما وراء حدودها ولذلك شهدت المنطقة وبخاصة بعد اندلاع حرب الخليج الثانية ، محاولات محمومة من جانب الدول الثلاث لإعادة هيكلة دورها الإقليمي وتدعيمه ، وبالطبع لم تكن أثيوبيا أيضا بمنأى عن تحقيق مصالحها الحيوية فى منطقة القرن الأفريقى وإن كانت لاتحسب كدولة ذات دور اقليمى .

فنجد أن إيران تسعى لفرض سياستها على المنطقة بالقوة ومن ثم قامت بتبنى سياسة إعادة تسليح قواتها وبناء ماسمى قوات الحرس الثورى ، وسعت لدعم مركزها فى العالم العربى ، سواء من خلال العمل على زعزعة استقرار الدول الرئيسية فى المنطقة – وبخاصة مصر – عن طريق تصدير الثورة الاسلامية الشيعية إليها ، أو من خلال دعم وجودها المادى فى الخليج العربى عبر الاستيلاء على جزيرة أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى (٥٦) ، فضلا عن أن لإيران مصالح استراتيجية بعيدة المدى فى الخليج العربى مع وجود أعداد كبيرة من السكان الشيعه فى دول المنطقة ومن المحتمل أن تؤدى المنازعات المستقبلية المتوقعة حول النفط والغاز الطبيعى مع السعودية وقطر إلى اتجاه إيران نحو فرض تطلعاتها بالقوة ، ذلك أن هناك موارد ومنشآت نفطية حيوية فى المملكة السعودية تقع على بعد ١٥٠ كم فقط من الساحل الإيرانى ، الأمر الذى قد يتيح لإيران ابتزاز المملكة عبر التلويح بامكانية شن هجمات صاروخية ضد تلك المنشآت .

كما تثير إيران بعض المخاوف نظرا لاحتمال امتلاكها لأسلحة نووية من خلال بعض الجمهوريات الأسلامية فى آسيا الوسطى وبالتعاون مع خبراء ألمان وفرنسيين (٥٧) ولذلك نجد

أن إيران تطرح نفسها كقوة إقليمية بارزه فى منطقة الخليج وتطالب بخروج القوى الأجنبية عن مجال قضايا الأمن فى المنطقة وتدعو إلى حل مجلس التعاون الخليجي وتقترح إقامة نظام أمنى تشارك فيه إيران وتكون لها اليد العليا به باعتبارها أكبر قوة أقليمية .

أما تركيا فقد أعلن تورغوت أوزال فى ٣٠ أكتوبر ١٩٩٢ فى خطاب له أمام مؤتمر القمة للشعوب الناطقة باللغة التركية أن القرن القادم سيكون قرنا تركيا ، قرنا للتوحيد وإعادة مجد الأمة التركية المجيدة (٥٨) وتزامن مع هذه الخطاب تحرك تركى استهدف تنشيط الدورالتركى وخلق التوازن فى التوجه الخارجى بين الدائرة الاسلامية بمعناها الشامل والدائرة الغربية ، من خلال سعى تركيا لتدعيم نفوذها فى دول أسيا الوسطى وفى المنطقة العربية ، ومن ثم الظهور أمام الغرب كحلقة وصل بين أوروبا والشرق بأمل التعويض عن تدهور مكانتها الاستراتيجية بعد انتهاء الحرب الباردة .

ولقد حصلت تركيا من جراء موقفها فى حرب الخليج الثانية على مساعدات عسكرية واقتصادية كبيرة فضلا عن الاستعادة الجزئية لأهميتها الاستراتيجية لدى الولايات المتحدة والغرب وقد أكد ذلك جافيير سكرتير حلف الناتو (٥٩) وهو الامر الذى أستغله الاتراك فى المطالبة بأن يكون لتركيا دور فى القرارات التى سستتخذ فى شأن مستقبل المنطقة مستغلة فى ذلك ورقتى المياه والأكراد .

ويدخل فى هذا المسعى أيضا زيارة نجم الدين أربكان فى أغسطس ١٩٩٦ لايران وتوقيعه عقد بقيمة ٢٠ مليار دولار لتزويد تركيا بالغاز الايرانى وما سيترتب على ذلك من تحسين العلاقات التركية الإيرانية وتنسيق جهودهما على حساب دول المنطقة ، والتطورات العسكرية فى تركيا سارت فى اتجاه تكريس الخلل القائم لصالحها فى موازين القوى العسكرية فى مواجهة الدول العربية مدفوعة باعتبارات تعظيم المكانة والنفوذ فى البيئة الإقليمية والتى ينتظر تكثيفها خلال الأعوام القليلة القادمة بموجب الخطط الموضوعه والمعلنة والسياسية العسكرية المتبعة من جانب القيادة التركية .

أما عن الدور الأثيوبى فإنها تسيطر على منابع النيل الأزرق الذى يغذى مصر بحوالى ٨٠٪ من احتياجاته المائية ، ومن ثم تصبح اثيوبيا أداه رئيسية للضغط على مصر ومحاصرتها من الجنوب ، كما تمثل أيضا تهديدا مؤثرا على قضية جنوب السودان حيث يقوم - بدعم من إسرائيل وبعض الدول الغربية - بتقديم المعونات العسكرية والمالية للسودانيين الجنوبيين رغبة منها فى الاحتفاظ بهذه القلاقل لتضغط بها على كل من السودان ومصر (٦٠).

كما تمثل أثيوبيا من خلال أقليم اريتريا موقعا استراتيجيا هاما لإسرائيل على البحر الأحمر فى مواجهة كل من المملكة السعودية واليمن ، ويمثل هذا الموقع المنفذ الوحيد - بخلاف إيلات- الذى يسمح لإسرائيل بالتواجد المدنى والعسكرى فى البحر الأحمر .

ومن كل ما سبق نجد أن تركيا وإيران يتنافسان لدور إقليمي فى المنطقة ولكنهما يواجهان صراعات اقليمية فتركيا فى نزاع مع اليونان حول بحر أيجه والجزر الموجوده فيه ، أما إيران فهى فى نزاع مع الإمارات حول الجزر الثلاث فى الخليج العربى التى قامت باحتلالها فضلا عن نزاعها التاريخى مع العراق ، وكذلك أثيوبيا والتى تواجه صراعات فى منطقة القرن الأفريقى ومشكلات اقتصادية متفاقمة .

لذا يمكن القول بأن مصر – وإن كانت تعانى من مشكلات اقتصادية – إلا أن لديها مصادر قوة نسبية أفضل من هذه الدول ، فهى تتمتع بعلاقات طيبة مع أهم بلدان المنطقة ولها شبكة علاقات دولية متميزة بالاضافة إلى تماسكها ووحدتها الداخلية وهو مالا تتمتع به هذه الدول مما يتيح لها أن تلعب دورا اقليميا فعالا .

السياسة الدفاعية المصرية على ضوء التحولات الاستراتيجية وتأثيرها على الدور الاقليمى

بعد أن تم إجراء الدراسة التحليلية لأبعاد التحولات الاستراتيجية الإقليمية المؤثرة على بناء وطبيعة وأبعاد القوة العسكرية المصرية فى ظل الدور الإقليمى المصرى ، نجد أن تأثير وفاعلية أى قوة إقليمية يرتبط دائما بوزن هذه القوة العسكرى والاقتصادى كما يرتبط بثقلها الحضارى ووضعها الجيوبولتيكى ، ولذا فإن حقائق التاريخ تؤكد أن مصر كانت دوما القوة الإقليمية المؤثرة والفاعلة فى منطقة الشرق الأوسط ، ولكن منذ قيام إسرائيل تواجه مصر صراعا إقليميا وتحديا عقائديا فى ظل الصدام المستمر بين السياسة الإسرائيلية لفرض الأمر الواقع والمصالح الحيوية والغايات العليا لها بالقوة العسكرية فى مواجهة المصالح الحيوية العربية والمصرية، إلا إن فترة التسعينيات قد جاءت بتحولات استراتيجية مختلفة بعضها ناجم عن تغيرات فى البيئة الإقليمية والبعض الآخر عن التحولات فى البيئة الدولية ، ولذلك كانت المشكلة المطروحة للبحث هو كيف تحقق السياسة الدفاعية المصرية – فى وسط هذا الخضم الهائل من التحولات الاستراتيجية – مبدأى التوازن والردع فى مواجهة مصادر تهديد لدورها الإقليمي ؟

تسعى السياسة الدفاعية المصرية للحفاظ على قدرتها وقوتها العسكرية على المستوى التقليدى نظرا لأن السلاح التقليدى إحدى حلقات سلم " التصعيد المتدرج " للصراع ومن ثم العمل من خلال الإقليم العربى ككل لإقامة الرادع التقليدى لتحقيق أمن الدول العربية وذلك من خلال الاعتماد على قوات ردع صاروخية متكاملة متوسطة وبعيدة المدى ذات رؤوس تقليدية وفوق تقليدية فضلا عن قوات جوية متطورة فى التسليح والمدى والأمكانيات ، بالإضافة إلى وجود قوة ردع منقوله جوا قادرة على العمل الفورى ضد أى عدائيات لحين اتمام الحشد الاستراتيجى العسكرى لباقى القوات العربية ولذلك يجب أن تركز السياسة الدفاعية المصرية على الاعتماد على أربعة مبادئ رئيسية (٦١) تتمثل فى تحقيق التقوية الذاتية الفعالة ، إبراز الدور المصرى

الاقليمى ، وخلق تكتل إقليمى حول الارادة المصرية ، ثم تحقيق تكامل عناصر الردع والدفاع والتوازن والتعاون ، ولذا فإن السياسة الدفاعية المصرية تقوم بالآتى :

١ – فى إطار الدائرة العربية :

السعى لتطوير إعلان دمشق ووضعه موضع التنفيذ بما يضمن تأمين منطقة الخليج العربى ضد التهديدات الرئيسية ويحقق فعالية القوة العسكرية العربية ، مع دعم سوريا فى موقفها التفاوضى مع إسرائيل وصولا لتسوية شاملة وعادلة فى المنطقة ، مع إيجاد إجماع عربى لمواجهة إنفراد إسرائيل بالقدرة النووية فى المنطقة، فى ظل التغلب أو على الأقل تضييق الفجوة التكنولوجية مع إسرائيل من خلال إقامة قاعدة صناعية عسكرية عربية متقدمة وزيادة الإمكانيات البحثية فى المجال العسكرى ، وتوفير الموارد المالية اللازمة للتمويل مع وضوح استراتيجية التصنيع الحربى العربية بعد أن يتم كسر حاجز عدم الثقة بين الدول العربية المتعاونه واستغلال مقومات التصنيع الحربى المتوفرة حاليا فى هذه الدول .

٢– فى إطار الدائرة الافريقية :

الحفاظ على العلاقات العسكرية بين الدول الأفريقية الرئيسية خاصة فى منطقة حوض نهر النيل والدائرة الخاصة بأمن البحر الأحمر الأمر الذى يتيح لمصر قدرة عالية على الحركة الدولية والإقليمية ويزيد من حجم التعاون العسكرى ويحقق أهداف الامن القوى المصرى والعمل مع منظمة الوحدة الافريقية ومنظماتها المتخصصة وتقديم الدعم العسكرى (أسلحة ومعدات وتدريب) للدول الافريقية طبقا للامكانيات المتاحة .

٣ – فى اطار دائرة البحر الأبيض المتوسط :

تركز السياسة الدفاعية المصرية على الروابط والعلاقات مع دول حوض البحر المتوسط خاصة التى لها القدرة على التأثير فى السياسة الدولية والتى يمكن أيضا الاستفادة بها فى الضغط على إسرائيل للتخلى عن استراتيجيتها النووية ، وأن تركز مصر على مبدأ حل المنازعات فى حوض المتوسط بالطرق السلمية والاستعداد للمساهمة فى حفظ السلم والأمن به .

٤ – على المستوى الدولى :

نبذ استخدام القوة فى العلاقات بين الدول وعدم التهديد باستخدامها ، والامتناع عن التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى مع احترام النظم السياسية والاجتماعية السائدة وتفضيل صيغ التعاون الإقليمى والدولى والسعى لحل وتسوية المنازعات عن طريق المفاوضات أو المساعى أو الوساطة أو التوفيق أو التحكيم ، والاستفادة بمكانة مصر الدولية وحفاظها على مبادئها فى الحصول على أحدث تكنولوجيا التسليح وبناء القوات المسلحة عن قناعة بأهمية الأمن القومى المصرى لضمان أمن الإقليم .

٥ – لمواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل فى المنطقة :

يلزم أن تبذل السياسة الدفاعية المصرية قصارى جهدها لحصار انتشار أسلحة الدمار الشامل وخاصة الأسلحة النووية فى المنطقة من خلال تبنى عدة سياسات مختلفة تشمل المقايضة على توقيع إسرائيل على اتفاقيات حظر انتشار السلاح النووى فى مقابل قيام مصر بالتوقيع على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة الكيماوية والبيولوجية ، مع العمل على بناء اجراءات الثقة والتحقق والتأكد والتى بناءا عليها يمكن اقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الإقليم العربى فى إطار ضمانات دولية وكذا تشجيع دول الأقليم العربى والشرق أوسطى على قبول إجراءات الشفافية والأمن الاقليمى لضمان عدم إعتداء دولة على الاخرى لتوفير المناخ الذى يسمح باخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل. مع الاستفادة بالعلاقات المصرية الخارجية مع الدول العربية والاسلامية والافريقية والاوروبية .

ومن هنا نأتى للمبادئ والأسس والاعتبارات الرئيسية التى تضمن نجاح السياسة الدفاعية المصرية لتحقيق الأهداف التى تصبو إليها وتشمل هذه المبادئ (٦٢) .

١ – توفير إنذار مبكر ومعلومات دقيقة عن التهديدات الرئيسية والثانوية للأمن القومى المصرى من خلال الاعتماد على جهاز استطلاع ومخابرات استراتيجى فعال .

٢ – تحقيق المفاجأة الاستراتيجية بالاستفادة من الخبرات والدروس الناتجة عن الحروب المعاصرة .

٣ – إحراز السيطرة الجوية المحلية لضمان النصر فى أى صراع عسكرى مقبل.

٤ – توفر منظومة متكاملة للدفاع الجوى ضد الطائرات وضد الصواريخ بأنواعها ومدياتها المختلفة.

٥ – التعاون الاستراتيجى الشامل مع الدول الصديقة لمواجهة التهديدات المشتركة .

٦ – التخطيط الدقيق الموقوت والمستمر للاستعداد لمواجهة الصراع المسلح .

٧ – نظام قيادة وسيطرة على المستوى السياسى العسكرى يحقق السيطرة الكاملة على القوات المسلحة فى السلم والحرب .

٨ – الاهتمام بمنظومة المعلومات والقيادة والسيطرة والاتصالات والحواسب على المستوى الاستراتيجى التعبوى سواء فى السلم أو الحرب .

٩ – استمرار تنمية وتطوير قاعدة التصنيع العسكرى فى مصر لتلبية المتطلبات الأساسية لعمليات تطوير وتحديث منظومات التسليح فى مختلف أفرع القوات المسلحة .

***

♦الهوامش والمصادر♦

١ - على الدين هلال (دكتور) - التغير فى النظام العربى : كيف ولماذا ؟ - جريدة الحياة - لندن الصادرة فى ٣يونيه ١٩٩٢.

٢ - محمد عبد السلام - الصراعات العربية العربية - كراسات استراتيجية - العدد ٢٣ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية .

٣ - محمد أبو الفضل - النزاع بين قطر والبحرين - مجلة السياسة الدولية العدد ١١١ فى يناير ١٩٩٣ (ص ص ٢٢٧ - ٢٣٠) .

٤ - محمد مصطفى شحاته - مشاكل الحدود السعودية - دار المنامه - السعودية - ١٩٩٣ (ص ص ٧٧ - ٨٥) .

٥ - يولا البطل - الميزانية العسكرية الاسرائيلية فى ٣٥ عاما - مؤسسة الدراسات الفلسطينية - ١٩٩١.

٦ - جريدة الحياة - فى ١١ مايو ١٩٩٥ (ص١ ، ص ٦) .

٧ - التوازن العسكرى - المعهد الدولى بلندن للدراسات الاستراتيجية - ١٩٩٦.

٨ - جريدة معاريف فى ٢٦ ابريل ١٩٩٦ (ص٧) .

٩ - مجلة النصر - عدد يناير ١٩٩٦ (ص ٤٤ ومابعدها).

١٠ - World Military Balance - 1155 , 1995 (P.P. 128 - 129)

١١- جريدة هاآرتس فى ١٧ مارس ١٩٩٦ (ص ٢) .

١٢- جهاد عوده (دكتور) واشرف راضى - صراعات غير تقليدية : أشكال جديدة للعنف فى الشرق الاوسط - كراسات استراتيجية - العدد ٣٧ - ١٩٩٦ ، مركز الدراسات السياسية بالأهرام (ص٢٥) .

١٣- جريدة الاهرام - ١٢ فبراير ١٩٩٦ (ص ١ ، ص ٨) .

١٤- أشرف راضى - القرن الأفريقى : من النزاع الإقليمى إلى المنازعات الأهلية - مجلة السياسية الدولية العدد ١٠٥ (فى يوليو ١٩٩١) .

١٥- Sipri Year Book 1992 - Part V (Arms Control Initiatives) (P.140)

١٦- مراد إبراهيم الدسوقى – السيطرة على التسلح فى الشرق الإوسط –.كراسات استراتيجية العدد ٤٢ – ١٩٩٦ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام (ص ص ١١ -١٢).

١٧- Frank Barnaby - The Role and Control oF Weapons in the 1995, - London , 1992 (P.P. 35-37)

١٨- ICSS - Arms Control and the New Middle East Security Environment . No: 23, 1994 (P.P.109-132)

١٩- مراد إبراهيم الدسوقى – السيطرة على التسلح فى الشرق الاوسط – مصدر سابق (ص١٤) .

٢٠- Anthony Cordesman - Changing Patterns in the Arab - Israeli Balance - INSS , 1995 (P.43)

٢١- عبد المنعم سعيد (دكتور) – أحمد إبراهيم محمود – ضبط التسلح التقليدى فى الشرق الاوسط – كراسات استراتيجية العدد ٢٩- ١٩٩٥ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام (ص٢٥) .

٢٢- Semeth Caruse - Missiles in the Middle East : A New Threat to stability -
The Washington Institute For Near East Policy - June 1991 No:6 (P..P.11-12)

٢٣- مصطفى علوى – نزع السلاح وتسوية الصراع العربى / الإسرائيلى – مجلة السياسة الدولية العدد ٥٩ يوليو ١٩٧٨ .

٢٤- حديث وزير الدفاع المصرى – المشير محمد حسين طنطاوى للتليفزيون المصرى فى ٧ اكتوبر ١٩٩٤ .

المؤتمر الصحفى لوزير الدفاع المصرى فى التدريبات المشتركة البحرية (كليوباترا ٩) فى مارس ١٩٩٦ .

٢٥- إعلان وزير الدفاع المصرى فى المناورة الاستراتيجية للقوات المسلحة عام ١٩٩٤ (١٩ – ٢٣ سبتمبر).

٢٦- نص إعلان دمشق – مجلة السياسية الدولية العدد ١٠٤ الصادر فى أبريل ١٩٩١(ص ص ٧٤ – ٧٥) .

٢٧- أحمد عبد المعطى - إيران وتركيا وباكستان وترتيبات مابعد الحرب - مجلة السياسة الدولية العدد ١٠٤ ابريل ١٩٩١ (ص ٦٩) .

٢٨- حديث للأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود وزير الدفاع السعودى لمجلة الحرس الوطنى - عدد مارس ١٩٩٤ (ص ٦) .

٢٩- الندوة العسكرية العراقية الثالثة - معركة الفاو - بغداد فى الفترة من ١٩ - ٢٢ سبتمبر١٩٨٨ .

٣٠- الندوة العسكرية لحرب الخليج الثانية - الرياض - فى الفترة من ٢٦ - ٣١ مارس ١٩٩٢ .

٣١- ندوة غزو الكويت - أبو ظبى - فى الفترة من ١١ - ١٥ مايو ١٩٩٥ .

٣٢- محمد عبد الوهاب الساكت - الأمين العام لجامعة الدول العربية - دار الفكر العربى - القاهرة - ٢ / ١٩٨٦ (ص ٣٩٤) .

٣٣- التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٩١ - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرم - ١٩٩٢ (ص ٥١٨) .

٣٤- محمد عبد السلام - قضايا ضبط التسلح فى المفاوضات متعددة الأطراف - بحث مقدم للمؤتمر الاستراتيجى الرابع : السلام وخيارات المستقبل العربى - القاهرة من ٢٦ إلى ٢٨ مايو ١٩٩٦ (ص ١٤) .

٣٥- عبد المنعم سعيد (دكتور) - الشرق الأوسط بعد السلام : نظرة عامة على المفاوضات - مجلة السياسة الدولية العدد ١١٥ فى يناير ١٩٩٤ (ص ١٥٥) .

٣٦- التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٩٢ - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - ١٩٩٣ (ص ٤٥٤) .

٣٧- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - التقرير الاستراتيجى العربى عن عام ١٩٩١ - (ص ٢٢٦) .

٣٨- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام - المصدر السابق (ص٢٢٨).

٣٩- Stuart A. Cohen & Eliyahu Kanovsky and Efraim Inbar - Military , Economic and Strategic Aspects oF The Middle East Peace Process- BESA (P.11)

٤٠- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - ملف الأهرام الاستراتيجى - العدد رقم ٨ لعام ١٩٩٦ (ص٣)

٤١- زكريا حسين (دكتور) الترسانة النووية الاسرائيلية : التهديد والمواجهة - كراسات استراتيجية العدد رقم ٢٨ فى ابريل ١٩٩٥ (ص١٤) .

٤٢- ممدوح حامد عطية (لواء.أ.ح) البرنامج النووى الاسرائيلى والامن القومى العربى - الهيئة العامة المصرية للكتاب - القاهرة - العدد ٢١ - ١٩٩٦/١ (ص ١٣٨) .

٤٣- مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بالأهرام - التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٩٤ (ص ١٦٢) .

٤٤- The Military Balance (IISS) -1991 to 1996

٤٥- البروفسور الإسرائيلى دور - دراسة استعداد فكرى لمستقبل إسرائيل - نشرت فى كتاب تطور العقيدة العسكرية الاسرائيلية بعد ٣٥ عاما - مؤسسة الأبحاث الفلسطينية - ص ٥٩ ومابعدها.

٤٦- مجلة روز اليوسف - القاهرة - العدد ٣٤٩٠ الصادر فى ١٩٩٥/٥/١ (ص١٤) .

٤٧- هيثم الكيلانى - مقال من جيوش الحرب إلى جيوش السلام فى الشرق الاوسط - جريدة الحياة فى ١٩٩٦/٢/١٤ (ص ١٧) ، شيمون بيريز - الشرق الأوسط الجديد (ترجمة : محمد حلمى) الأهلية للنشر والتوزيع - الأردن - ١٩٩٤ - (ص ص ٣٦ - ٣٧ ، ٤١) .

٤٨- طه المجدوب - السالم الإسرائيلى بين ضبط الأمن والابتزاز النووى - جريدة الأهرام فى ٢ ابريل ١٩٩٥ (ص٥) .

٤٩- Ariel Levite - Offense and Defense in Israeli Military Doctrine, Jaffee Center For Strategic Studies, Tel Aviv University - 1992 (P.58 & P.161)

٥٠- وهى مقولة بن جوريون لموشى (Ibid , P.P. 65 - 66)

٥١- Shlomo Gazit & Zeev Eytan - The Middle East Military Balance -(1994-1995), Jaffee Center For Strategic Studies , 1995 (p.p.154 158)

٥٢- Ibid (p. 195 & p . 191)

٥٣- جريدة الحياة - الصادرة فى ٢٥ يوليو ١٩٩٦ (ص ٦) .

٥٤- جريدة الشرق الأوسط - الصادرة فى ٥ مارس ١٩٩٦ (ص٧) .

٥٥- منى مكرم عبيد - إشكاليات التنافس الاقليمى بين مصر وإيران وتركيا - جريدة الحياة - لندن الصادرة فى ٤ سبتمبر ١٩٩٦ - العدد رقم ١٢٢٤٥ (ص ١٧ عامود ١)

٥٦- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٩٢ - صادر ١٩٩٣ (ص ١٤٤) .

٥٧- نور أحمد عبد المنعم نور - البرنامج النووى الإيرانى - مجلة الدفاع المصرية - العدد ١١١ فى أكتوبر ١٩٩٥ .

٥٨- منى مكرم عبيد - اشكاليات التنافس الإقليمى بين مصر وإيران وتركيا - مصدر سابق (ص ١٧ عامود ١ ، ٢)

٥٩- قراءات استراتيجية - العدد السابع فى يوليو ١٩٩٦ (ص ص ١٤ - ٢٠) - الناتو فى مرحلة التحول .

٦٠- زكريا حسين (لواء . أ .ح) - السياسة العسكرية المصرية فى التسعينيات - الهيئة العامة للاستعلامات - القاهرة أكتوبر ١٩٩٣ (ص١٩٧) .

٦١- المصدر السابق (ض٢٣٢) .

٦٢- وليام و . كاوفمان - السياسة العسكرية والامن القومى - مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة برنستون - ١٩٩٠ .

، مركز الدراسات الاستراتيجية بلندن لعام ١٩٩٥ / ١٩٩٦ - التوازن العسكرى - صادر فى عام ١٩٩٦ .

، زكريا حسين (لواء . أ . ح) - السياسة العسكرية المصرية فى التسعينيات - مصدر سابق (ص ص ٢٤٦ - ٢٤٧) .

الفصل الثالث

الاقتصاد المصرى والتفاعلات الاقتصادية الإقليمية

عبد الفتاح الجبالى
أحمد السيد النجار

١ - الاقتصاد المصرى وتحديات التسوية

عبد الفتاح الجبالى

" إن مصر قادت العالم العربى ، أربعين عاما ، ووصلت به الى الهاوية . فانتظروا حال المنطقة اقتصاديا عندما تتولى إسرائيل زمام القيادة للشرق الأوسط " تلك إحدى العبارات الشهيرة التى رددها رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق شيمون بيريز اثناء قمة الدار البيضاء ، وهى تعكس الإشكاليات الرئيسية المطروحة على بساط البحث ، خاصة مع دخول التسوية السياسية للصراع العربى/الإسرائيلى مرحلة جديدة تماما ، قوامها الاعتماد على " القمم الاقتصادية لبلدان المنطقة " باعتبارها الآلية الأساسية للتعاون الاقتصادى . انطلاقا من المقولة التى ترى " إن السلام هو الاقتصاد " على حد تعبير رئيس الوزراء الإسرائيلى الحالى بنيامين نتنياهو " فى ختام إحدى محادثاته مع العاهل الأردنى (١٩٩٦/٨/٦) .

إذ إن انطلاق قمة الدار البيضاء ، أواخر عام ١٩٩٤ ، قد أعطى زخما هائلا لهذه الآلية، وأدى الى تجاوز صيغة مدريد أى لجنة التنمية الاقتصادية متعددة الأطراف ، وبقيادة الاتحاد الاوربى .

من هنا أصبحنا نشهد مسارا تاريخيا متسارعا تتشكل فيه الخريطة السياسية والاقتصادية للمنطقة ، وتتفاعل فيه أطراف عديدة من الأفراد الى الحكومات مرورا بالمنظمات الدولية وجمعيات رجال الأعمال وخلافه .

وتقوم هذه العملية أساسا على فرضية مؤداها انه ليس بمقدور السلام أن يدوم ، دون منافع ملموسة تجنيها شعوب المنطقة ، منافع لتتحقق إلا من خلال زيادة التجارة والاستثمار. وهى المقولة آلتي تتبناها الأطراف الرئيسية الداعية لهذه الالية . والتى ترى انه ولئن كان لاتفاقات السلام أهميتها الكبرى ، فإنها لاتصنع السلام بذاتها بل يجب معاملتها على أنها الخطوة الاولى فى عملية طويلة وصعبة لإقامة العلاقات بين شعوب المنطقة ، لان السلام لايتأكد إلا إذا تجسد فى شبكة كثيفة من العلاقات بين الأفراد والمجموعات وفى كافة أنحاء المنطقة. إذ إن العلاقات السلمية بين الدول هى علاقات اقتصادية فى المقام الاول ، ومتى تم اتخاذ القرار الاستراتيجى السياسى باقرار السلام ، أصبح بالتالي تحقيقه كواقع حى مرتبطا الى حد بعيد بالتفاعل الاقتصادى.

وفى هذا السياق لم يكن مستغربا أن نلحظ تلك العلاقات العكسية بين التطورات الجارية على الساحة السياسية وتلك المتعلقة بالجوانب الاقتصادية . وبمعنى آخر فإن التقدم على الصعيد الاقتصادى يوازيه تراجع على الصعيد السياسى . وليس أدل على ذلك من التسارع الكبير فى العلاقات الاقتصادية بين مصر وإسرائيل فى الأونة الراهنة والتى أبرزها افتتاح أكبر مشروع لتكرير البترول فى الشرق الأوسط فى ظل التصريحات المتشددة للحكومة الإسرائيلية الجديدة الامر الذى دفع برئيس الوزراء الإسرائيلى الحالى الى التصريح قائلا " لا تأخذوا على محمل الجد كل ما يقال فى العالم العربى ؟ فالاقوال شئ والافعال شئ آخر ، فهناك من يتحدث عن عزل إسرائيل او مقاطعتها ، بينما فى الحقيقة التطبيع بين العرب وإسرائيل لايسير على قدم وساق

فحسب ، بل يتقدم بخطوات هائلة الى الأمام ، وهذا هو الدليل علـى اقتنـاع القادة العرب برغبتنا الصادقة فى السلام " .

وهنا تطرح عدة تساؤلات أولها يتعلق بالعلاقة بين السياسة والاقتصاد ، وبمعنى آخر هل أدت التغييرات الاقتصادية لدى كل من مصر وإسرائيل ، إلى تـرك هـذه الآليـة تحـدث مفعولـها بغـض النظر عن التوجهات السياسية للدول ؟ ام ان هنـاك أمـورا أعمـق مـن هـذه النقطـة ؟ وهـو بـدوره يطرح عدة تساؤلات عن آثار ونتـائج هـذه العمليـة علـى التنميـة الاقتصاديـة فـى مصـر ؟ او هـل ستؤدى هذه العملية إلى نمو اقتصادى فى المنطقة ككل ، ومصـر علـى وجـه الخصـوص أم علـى العكس سوف تفيد اطراف على حساب اطراف آخرى ؟ وكيف يمكن التعـامل مـع النتـائج السـلبية لهذه العملية ؟ او بمعنى آخرى ماهى المجالات التى يمكن للمفاوض المصرى أن يدعمهـا ومـاهى المجالات التى ينبغى أن يتصدى لها بقوة وحزم .

بالاضافـة الـى هـذه التسـاؤلات هنـاك مجموعـة آخـرى مـن الأسـئلة تتعلـق بمفهـوم الهيمنـة الاقتصادية فهل بالفعل لدى إسرائيل القدرة والآلية الاقتصادية التى تمكنها من فرض سطوتها على المنطقة ككل ؟ وماهى هذه الالية ؟ وإذا كانت الإجابة بالنفى فما هى القوى الاقتصادية التى يمكـن ان تلعب هذا الدور مستقبلا وهل لدى الاقتصاد المصـرى مايمكنـه مـن ذلـك ؟ وبمعنـى آخـر هـل هناك دور اقتصادى مصرى فى المنطقة ؟ وبالتالى هل تـؤدى الأحـداث الحاليـة الـى تهميـش هـذا الدور أم تعميقه ؟

إن هذه التساؤلات وغيرها ستكون محور هذه الدراسة التى ستحاول البحث فى الأطر الجديـدة المطروحة للتعاون الاقتصادى ومدى آثارها على الاقتصاد العربى عموما ، والمصرى على وجـه الخصوص .

وبالتالى ستنقسم هذه الدراسة على النحو التالى :-

أولا : الاطروحات المختلفة للتعاون الاقتصادى الشرق أوسطى .

ثانيا : التحولات الاقتصادية فى مصر وإسرائيل .

ثالثا : الآثار الاقتصادية المتوقعة على الاقتصاديين المصرى والإسرائيلى .

خاتمة .

أولا : الاطروحات المختلفة للتعاون الشرق أوسطى

على الرغم من قدم الدعوة لانشاء سوق شرق أوسطية فى المنطقة ، إلا أنها لم تأخذ الدرجة العالية من الاهتمام والتدقيق ، إلا فى بداية التسعينيات ، خاصة مع بروز العديد من التغييرات الدولية ، التي أحدثت آثارا عديدة على المنطقة ككل ، ناهيك عن التطورات الاقليمية ذاتها ، التى ساهمت فى إعادة طرح هذه الصيغة من جديد ، بعد أن كادت تتوارى وتتلاشى خلال الستينيات ، مع بروز النزعات الوحدوية العربية وظهور مؤسسات العمل العربى المشترك، والتى خفت حدتها مع منتصف السبعينيات وحتى الآن .

ويعد سقوط جدار برلين ، وانهيار الاتحاد السوفيتي ومنظومة الدول الاشتراكية ، وماترتب عليه من انتهاء الحرب الباردة ، بمثابة العامل الأول الذى أثر على هذه العملية ، وذلك لأنه أحدث العديد من الآثار السياسية الهامة . وأدى الى خلل فى التوازن الاستراتيجى العالمى لصالح الولايات المتحدة الأمريكية ، مما اسفر عن نتائج عميقة فى الشرق الاوسط ، حيث انتهت المنافسة السوفيتية فى المنطقة ، التى استأثرت بها الولايات المتحدة الأمريكية ، وبات فى استطاعتها التحكم فىالتطورات الشرق أوسطية من خلال تأثيرها فى مجريات الأمور بها(١) .

وقد تزامن ذلك مع تراجع النظام الاقتصادى الذى حكم العالم ، خلال الفترة الماضية ، والمصطلح تسميته " نظام بريتون وودز " بكافة آلياته وأهدافه ، مع صعود دور مؤسسات التمويل الدولية و نشأة منظمة التجارة العالمية وازدياد سطوة الشركات متعددة الجنسية على مقاليد الاقتصاد العالمى ، وبالتالى أصبحنا نشهد لعبة اقتصادية جديدة تماما تختلف عن سابقيها من حيث الادوات والمؤسسات ، وتغيرت طبيعة المنافسة الاقتصادية بحيث أصبح مكسب أى طرف ، لابد أن يأتى على حساب الأطراف الآخرى ، وذلك على عكس المنافسة التى كانت سائدة فى القرن العشرين ، والتى كان لكل متنافس موقع مناسب فيها ، بحيث ان لكل طرف أن يكسب فى مجال معين ، وينسحب فى آخر (٢) .

الأمر الذى يشير إلى خطأ المقولة التى شاعت فى اعقاب الحرب الباردة ، والتى مفادها ان التسويات السلمية لابد أن تنتهى إلى " لعبة صفرية موجبة " ينتصر بمقتضاها كل الفرقاء ، فهى تؤمن توفير ظروف تتيح للمهزوم فرصة تخطى هزيمته ، وقد تكون فى بعض الظروف فاشلة حتى فى احتواء اسباب التذمر والسخط والإحباط (٣) .

فعلى سبيل المثال ، أدى هذا التغيير الى تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين السوفييت إلى إسرائيل ، مما أدى لسيادة انطباع بأن الدولة الإسرائيلية تزدهر ، وأن الزمن يعمل فى غير صالح العرب ، بل وأن التأييد الدولى لإسرائيل يتزايد يوما بعد آخر ، وخير دليل على ذلك قيام الامم المتحدة ، فى ديسمبر ١٩٩١ ، بالغاء قرارها القاضى بمساواة الصهيونية بالعنصرية ، دون أن يسبقه أو يليه اى مقابل أو تنازل إسرائيلى يعزز حقوق الفلسطينيين على أرضهم ، او يخلق على الأقل مناخ ثقة جديد بين طرفى النزاع (٤) .

وعلى الصعيد الإقليمى ، فقد لعبت حرب الخليج الثانية ، بين العراق والكويت ، دورا هاما فى هذا الصدد . إذ أدت الى تعميق شرعية " الدولة القطرية " على حساب اية طموحات اقليمية . وبمعنى آخر فإن المعيار المركزى الحاكم اليوم قد اصبح " الدولة " واحترام وجود كل الدول ، وهى النقطة الهامة التى أحسن الساسة الإسرائيليون استخدامها مركزين على أن العرب ليس أمامهم خيار سوى التعامل مع الدولة الإسرائيلية ، وهنا يشير أحد الكتاب قائلا " إن العرب قد بدأوا ، مع الكثير من الصراعات والمعاناة ، يتأقلمون على فكرة عدم وجود خيارات أخرى لديهم، إلا مواصلة العيش مع إسرائيل فى الشرق الأوسط ، ولكن دون أن يعنى ذلك أنهم لن يكونوا سعداء إذا ما تلاشت إسرائيل ، وهم لايخفون عجزهم عن تحقيق ذلك ، خاصة وأن الامر لايتطلب منهم التغلب على إسرائيل وحدها ، بل على امم العالم اجمع " ويضيف " وإذا لم يكونوا يكنون الاحترام دائما لإسرائيل ، فهم يخشون قوة امم العالم ، التى ذاقوا طعمها وعرفوها مما فعله الأمريكيون والاسرة الدولية بالعراق . فهذه الحرب تعد عبرة وإنذار لكل من خطط للعدوان، فالدول الكبرى أبرزت قدرتها على ضرب اية دولة تخرج عن القانون"(٥) . فإذا ما سلمنا جدلا بهذا المبدأ ، فإن التساؤل المطروح عن " الدولة " الإسرائيلية ذاتها وحدودها ، هل هى إسرائيل ١٩٤٨ او ١٩٦٧ او ١٩٧٣ ، أو الآن يظل مطروحا بقوة ، اذ ان الحدود الإسرائيلية غير واضحة حتى الأن ، وذلك نتيجة أساسية لكونها دولة اصطناعية بالاساس ، قائمة على الاستيطان والاغتصاب ، وهو ما ينفى عنها صفة الدولة أصلا . وإذا كان البعض يرد على ذلك بأن جميع الدول العربية المحيطة بإسرائيل ، باستثناء مصر ، هى دول غير طبيعية ، حيث تكونت بعد الحرب العالمية الاولى ورسمت لها الحدود حسب المصالح الاستعمارية . وهو ما يعنى ان الحدود الاصطناعية لايجوز لها أن تحول دون إقامة علاقات طبيعية معها (٦) . فإن ذلك يعكس نظرة خاطئة تماما إذ على الرغم من اصطناعية النشأة للحدود العربية ، إلا أنها تظل قاصرة على مجرد الحدود السياسية . بينما اصطناعية إسرائيل قائمة اساسا على تكوينها البشرى الذى تم استقدامه واستزراعه على أرض اغتصبت من شعب آخر . ومن هنا فإنه بينما لم تؤد الحدود المصطنعة التى قسمت العرب الى تغيير تركيبهم البشرى ، فإن حدود إسرائيل الاصطناعية وتركيبها البشرى المختلط والمتنافر يعنى تعذر قيام علاقات طبيعية بينها وبين الدول والشعوب المحيطة بها(٧) .

وعلى الجانب الآخر فقد أحدثت حرب الخليج الثانية انقساما حادا داخل إسرائيل حول علاقة الارض بالسلام ، إذ وجد أنصار التنازل عن الأرض ، أن الضربات الصاروخية لاسبيل لها ، إلا التقدم فى التكنولوجيا العسكرية والغاء عامل الارض/ الجغرافيا ، وتأكيد الأولوية للتقدم العلمى والتكنولوجى والتفوق العسكرى لجيش قليل العدد وسريع الحركة وكثيف العتاد ، يرتكز على قاعدة اقتصادية ثابتة ومتطورة ، وعلى خلفية سياسية ومتوازنة وراسخة ، وهنا يشير زئيف شيف " إلى أن اهمية الارض بالنسبة لإسرائيل لايمكن أن ترفض ، لكن الأرض لاتعزز دائما الامن . إذ إن المخاطر التى تطرحها الأرض الإضافية اكبر من المنافع التى تعطيها "(٨) . بينما وجد الآخرون أهمية المد الجغرافى كمجال حيوى واقى ضد اى هجوم مباغت محتمل ، وهو ما أشار

اليه آربيل شارون قائلا " ان حرب الخليج قد جسدت الضرورة الملحة للحفاظ على المناطق لضمان امن إسرائيل لانها تعطيها عمقا استراتيجيا . كما افرزت هذه الحرب نمطا جديدا للتحالفات العربية ، كان هو الحاكم فى الصراع العربى/الإسرائيلى ، اذ رأت بعض البلدان ان التهديد الاساسى لها ، لايكمن فى إسرائيل ، بل فى البلدان المجاورة لها ، وتحديدا العراق وإيران ، ولذلك فانها تسعى لاقامة علاقات مع إسرائيل لتدعيم علاقاتها الرئيسية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، التى تتولى الدفاع عن مصالح هذه الدول ، وضمان كفالة الحد الأدنى من أمنها القومى (٩) .

وقد تزامنت هذه التغييرات مع تزايد الرغبة الأمريكية ، فى إعادة رسم المنطقة ، من خلال إقامة نظام إقليمى جديد فى الشرق الاوسط ، يكون فرعا لـ " النظام العالمى الجديد " الذى تهيمن عليه ، ويكون مساهما كذلك فى تعزيز دورها كقطب مسيطر على هذا النظام ، نظرا لما للمنطقة من أهمية حيوية للاقتصاد الامريكى(١٠) . وتكمن المهمة الاقتصادية للسياسة الأمريكية فى العالم والشرق الاوسط فى الحصول على أفضل النتائج التى تساعد الاقتصاد فى الخروج من مأزقه الراهن ، خاصة مع فقدانه لقدرته التنافسية والحيوية ، واحتدام المنافسة مع البلدان الأخرى. فضلا عن ذلك فإن المنطقة تشكل مجالا خصبا للاقتصاد الأمريكى حيث تتوفر الأسواق الملائمة لصادراته ، وتتزايد العروض أمام الاستثمارات الأمريكية . فضلا عن توفر قدر كبير من المواد الاولية ، وعلى رأسها النفط . وبمعنى آخر فإن المصالح الأمريكية تتمحور حول عدة أهداف رئيسية تكمن فى تشجيع الصادرات الأمريكية لتخفيف حدة العجز فى ميزانها التجارى ، وضمان الحصول على احتياجاتها الأساسية من المنطقة ، خاصة النفط مع ضمان استمرار تدفقه بالاسعار والكميات المطلوبة . وذلك كله فى ظل ثوابت السياسة الأمريكية فى المنطقة ، وعلى رأسها ضمان أمن إسرائيل وتفوقها النوعى على البلدان العربية ، خاصة وأن هذا الالتزام كان منذ امد طويل ولايزال محور السياسة الأمريكية تجاه الشرق الاوسط . وهو ما اكده كافة الساسة الأمريكيين ، وعلى رأسهم نائب وزير الدفاع الأمريكى السابق قائلا " أن ضمان سلام عادل وشامل بين إسرائيل وجيرانها العرب، يقود بدوره إلى تعزيز الأمن والاستقرار فى المنطقة ، ويستوجب ألا يحيطه شك فى إسرائيل ، لكى تشعر بالثقة الكافية للمشاركة فى جهود السلام "واضاف" إن نقل التكنولوجيا المتقدمة لايزال عنصرا حيويا فى التزامنا باستمرار التفوق النوعى لإسرائيل ، من خلال برامج تعاونية مكثفة فى مجال البحوث والتطوير ومبيعات السلاح "(١١) .

هذا بالاضافة الى الرغبة الأمريكية فى التخفف من العبء المالى لكل من إسرائيل ومصر ، على ميزانيتها ، نظرا للمأزق المالى الراهن ، وبالتالى فهى تسعى للحد من الأموال الموجهة إلى هذه البلدان وتعويضها عن ذلك بإدماجها فى المنطقة. خاصة وأن هناك العديد من القيود التى تحد من المساعدات القادمة للمنطقة عموما نتيجة للسياسات الاقتصادية الجديدة للدول المانحة ، مثل مجموعة منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى وغيرها من البلدان الآخرى .

واخيرا فإن التحولات الجارية في المنطقة ، تنبع أساسا من رغبتها وسعيها للانسجام مع التحولات الاقتصادية العالمية ، التى تعتمد على التكتلات التجارية الاقليمية كالاتحاد الاوروبى و النافتا ومجموعة الآسيان ..الخ .

فى هذا السياق أخذ الحديث عن السوق الشرق أوسطية والتعاون الإقليمى يحظى بالاهتمام من جانب بلدان المنطقة ، والأطراف الرئيسية فى النظام الدولى ، وبرزت بشدة ضرورة العمل على تدعيم اوجه التعاون الاقتصادى ، باعتباره قادر على تحقيق الاهداف السياسية. وبمعنى آخر إن خلق مصالح اقتصادية متبادلة بين الاطراف الداخلة فى التحالف يمكن أن يؤدى فى مرحلة لاحقة فى تسهيل التوصل لحل سياسى ، ضمن ما يسمى باجراءات بناء الثقة . إذ يشكل تعزيز التعاون الاقليمى عنصرا أساسيا للتنمية ، حيث يؤدى لتخفيف التوترات السائدة ، مما يتيح لدول المنطقة إعادة توجيه مواردها نحو التنمية وتطوير البيئة الاقتصادية (١٢). من هنا برز الحديث عن ضرورة تدعيم وخلق أشكال جديدة للتعاون الاقتصادى ، وانشاء منطقة للتجارة الحرة ، والعمل على إقامة سوق شرق أوسطية ، على غرار السوق الأوروبية وبنفس قواعدها وتنظيماتها.

وقد احتل هذا المفهوم مكانة هامة فى الحوار الاقتصادى حول مستقبل المنطقة ، خاصة وان هذه الافكار ترتبط بنشوء " شرق اوسط جديد " تستند قاعدته الفكرية على الافكار المتداولة عن توسيع مفهوم الشرق الاوسط .

وعلى الرغم من كافة الكتابات والاجتهادات التى تناولت هذه المسألة ، إلا ان مصطلح "الشرق الأوسط" مازال غامضا ، وتوجد له عدة تعريفات مختلفة ، فالبنك الدولى يشير إلى هذه المنطقة باعتبارها تضم الدول الواقعة بين المغرب غربا ، حتى إيران شرقا ، وهى منطقة تضم عددا كبيرا من الدول تتصف بتنوع كبير فى اقتصادياتها ، حيث توجد بلدان الخليج الغنية بالنفط وقليلة السكان ، وهناك بلدان آخرى كثيرة السكان وقليلة الموارد كالأردن ومصر واليمن (١٣) . بينما يرى البعض الآخر ان الشرق الأوسط قد أصبح يضم بجانب العرب الشرقيين ووادى النيل، إيران وتركيا وآسيا الوسطى فى اقصى امتدادتها . وهناك تعريف آخر ، أصبح مطروحا فى هيئات دولية ، يتمحور حول شرق أوسط يضم المشرق العربى وإسرائيل (١٤) ، عموما فمن الواضح أن المقصود هو إسرائيل والبلاد العربية .

وعلى الرغم من شيوع هذا المفهوم ، إلا أن ذلك لاينفى أنه معيب ، فى حد ذاته، لأنه يصف المنطقة بنسبتها الى موقع آخر ، باعتبارها شرق العالم الغربى ، المنظور اليه على أنه يشكل – أى أوروبا والولايات المتحدة – مركز الكون ومرجعيته المطلقة ، وهذا يتعارض مع فكرة بناء الشرق الأوسط باستناده فى المقام الاول على قدراته الذاتية (١٥) . وتذهب الجامعة العربية إلى أنه يصعب تحديد الشرق الاوسط نتيجة لاختلاف الآراء وفقا للمصالح والابعاد الاستراتيجية و السياسية والاقتصادية . وبشكل عام فإن مفهوم الشرق الأوسط ، دخل حديثا على الادبيات الاقتصادية والسياسية العربية ، ولايحتوى اى مضمون حضارى أو اجتماعى أو تاريخى للشعوب العربية أو الشعوب الأخرى . فقد راج استخدام هذا المصطلح فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ،

مع إقامة المشروع الصهيونى فى فلسطين ، والترويج له كصيغة تعاون إقليمى بهدف تذويب الهوية العربية عبر استيعاب المنطقة فى اطار اقليمى ، يضم قوميات غير عربية ، من أجل تثبيت الكيان الإسرائيلى وتطبيع وجوده فى هذه المنطقة (١٦) .

وفيما يتعلق بمفهوم " السوق الشرق أوسطية " فإن البعض يرى انه ترتيب خاص بين البلدان العربية وإسرائيل يقوم على اساس تبادل المزايا التفضيلية ، بحيث يلتزم كل طرف باعطاء الأخر مزايا فى التبادل التجارى لاتنسحب الى طرف ثالث ليس عضوا فى السوق ، مع ما يعنيه ذلك من ضمان دخول البضائع الإسرائيلية الى الاسواق العربية ، ودون قيود جمركية أو الحد منها . وكذلك الحال بالنسبة لدخول البضائع العربية للسوق الإسرائيلية(١٧) . بينما تشير الكتابات الإسرائيلية إلى " أن التوصل لتجمع إقليمى لدول الشرق الأوسط ، يضم سوقا مشتركة ، ذات هيئات مركزية منتخبة ، على نمط السوق الاوروبية المشتركة ، هو الهدف النهائى من هذه العملية(١٨) . وترى إسرائيل ان السلام القائم على المعاهدات السياسية والترتيبات الامنية ، هو نوع من السلام البارد ، بينما إرساء هذا السلام على قاعدة عريضة من الترتيبات الاقتصادية والمعاملاتية (بما فى ذلك إعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والمنطقة العربية) يفضى إلى نوع من السلام الحى الديناميكى (١٩) . .

وليس هناك أدنى شك فى أن مستقبل إسرائيل مرتبط باتفاقات عامة فى الشرق الاوسط تقع فى حقل السياسة ، ونتائجها تسفر عن مشروعات إقليمية اقتصادية فى مجالات مختلفة ، لهذا من الضرورى التوصل إلى حوار مع كافة الشعوب التى تعيش فى منطقة الشرق الاوسط وبسرعة.

ويرى شيمون بيريز " إن مشاكل الاقليم لايمكن أن تحل بشكل فردى ولاحتى بشكل ثنائى او جماعى ، بل إن السوق المشتركة هى مفتاح السلام والأمن للمنطقة ، وهو ما يقود إلى الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والرخاء الفردى ، وبالتالى فإن إنشاء السوق المشتركة على غرار النمط الاوروبى يمكن ان يحقق هذه الأهداف(٢٠) . " ويرى بيريز " انه بدون شرق اوسط جديد لن يتغير اى شئ فى المنطقة ، ويجب أن يكون الشرق الأوسط منطقة مفتوحة اقتصاديا لكل الشعوب التى تعيش فيه " واضاف " انه لايوجد اقتصاد قطرى فعال ، بل اقتصاد سوق ، وكلما كبر حجم السوق كان الاقتصاد قويا ، والاقتصاد المزدهر ، مرتبط بنظام حكم ديمقراطى ، كما أن المشاكل السياسية فى المنطقة لن تحل ، ما لم تعالج مشكلات الفقر والأمية والأمراض..الخ(٢١) . وهو نفس ما ذهب اليه د. يوسف والى " انه لابد من قيام كيان اقتصادى فى المنطقة تتوافر فيه التكنولوجيا المتقدمة ، كما تتوفر له العمالة والموارد الاقتصادية على شكل سوق كبيرة للشرق الاوسط " ويشير الى أن المحاور والركائز الاساسية فى هذه السوق تقوم على مصر فى المقام الأول ، وإسرائيل فى المقام الثانى ، كما تقوم على كافة الدول فى الاقليم ، وكذلك الدول العربية فى شمال أفريقيا والخليج (٢٢) . ويرى " إن أساس هذا التكتل هو توفر اطار سياسى للسلام فى الاقليم يرتكز على إنهاء مشكلة الشرق الاوسط والتوصل إلى حل مرضى لكافة الأطراف فى هذه القضية ، وبداية عهد جديد من التعاون الاقتصادى يقوم على تحقيق المصلحة

المتبادلة بين دول الإقليم ويزيد من قدرة كل منها على مواجهة النظام الاقتصادى العالمى الجديد(٢٣) .

وقبل الوقوف على صحة أى من هذه الآراء تجدر بنا الاشارة إلى أن هناك عدة إنماط من التعاون الاقتصادى ، الذى يتم بين بلدين أو مجموعة من الدول ، فهناك أولا التعاون فى تنفيذ مشاريع محددة مثل استصلاح الاراضى أو البنية التحتية وبناء الطرق ..الخ وصفة هذا النوع من المشاريع أنها تتم فى اطار تدخل حكومى مباشر، حتى لو قامت بانجازه منشآت اقتصادية من القطاع الخاص . وتتم هذه المشاريع دون أن يوازيها تغيير فى البنية الاقتصادية للبلد المعنى، إلا بقدر تأثير المشروع فى حد ذاته ، وفى الغالب يكون الهدف الرئيسى من المشروع تحقيق أهداف استراتيجية سياسية معينة (٢٤) . أما النوع الثانى من التعاون الاقتصادى فهو ذلك الذى يقوم على أساس إزالة القيود المفروضة على النشاط الاقتصادى بين الدول المعنية ويتصف هذا النوع بأنه لايتم عن طريق الإشراف الحكومى ، وإنما على العكس يتم عبر تقليص دور الدولة إجمالا فى النشاط الاقتصادى وترك المبادرة للقطاع الخاص (٢٥) . هذا فضلا عن أن التجمع الاقتصادى بين مجموعة من الاقطار هو عملية تحقيق الاعتماد المتبادل على اقتصاداتها بدرجات تتراوح تصاعدا من التعاون الاقتصادى البسيط ، والتى تصل الى أقصى درجاتها ، الى الاندماج الاقتصادى الكامل الذى يتميز بتحقيق درجة عالية من الترابط العضوى بين هذه الاقتصادات على غرار العلاقات الاقتصادية داخل القطر الواحد (٢٦) . ويأخذ التكامل الاقتصادى أشكالا عديدة بدءا من منطقة التجارة الحرة FREE TRADE AREA ، والاتحاد الجمركى CUSTOMS UNION والسوق المشتركة COMMON MARKET والاتحاد الاقتصادى ECONOMIC UNION والاندماج الاقتصادى الكامل ECONOMIC INTERGRATION ، والذى يميز بين هذه الاشكال هى الدرجة التى يحققها كل منها فى القضاء على الحواجز والقيود التى تعترض انتقال السلع وعناصر الانتاج بين الأقطار المختلفة (٢٧) .

وإذا كانت عملية التكامل الاقتصادى ، بدرجاتها المختلفة ، تتطلب إحداث تغييرات فى هيكل الاقتصادات الداخلة فى التحالف ، فإن التعاون الاقتصادى لايرتبط من ناحية الهدف أو الأثر ، بتحقيق تغييرات ليست لها الطابع الهيكلى نفسه ولا الدرجة نفسها من العمق والشمول والتعقيد(٢٨) . والواقع أن التعاون الاقتصادى بين دولتين أو أكثر يمكن ان يتخذ اشكالا متعددة ومتنوعة ، ويمكن أن يتم بين أقطار ذات أنظمة اقتصادية مختلفة ، بل ومتعارضة .

من هنا يتضح لنا أن السوق المشتركة هى مرحلة محددة على طريق التكامل الإقليمى لها شروطها الموضوعية وتمثل منهجيا ، مرحلة للتكامل تتعلق بإزالة القيود والعقبات التى تحول دون التدفق الحر للبضائع عبر الحدود ، ومثل هذه العملية تسمح للأنشطة الاقتصادية ، لاسيما الصناعة المتطورة ، التى تحتاج لأسواق كبيرة بتحسين اقتصاداتها ، نتيجة زيادة قدرتها على توزيع منتجاتها فى السوق الإقليمية دون عائق ، ثم يتم الحصول على حماية يتفق عليها من خلال

إقرار الرسوم الجمركية المشتركة وعندئذ يصبح من الممكن السماح بحرية حركة عناصر الانتاج (رأس المال والعمل) على غرار ما يحدث فى السوق الواحد (٢٩) .

وهنا تثار عدة أسئلة هل تقبل الدولة فى إسرائيل رفع يدها عن التدخل فى المجال الاقتصادى؟ وما تأثير ذلك على مستويات المعيشة والهجرة بها ؟ وثانيا هل تقبل الدولة فى إسرائيل برفع يدها عن التدخل فى النشاط الاستثمارى ، وترك توزيع المدخرات بين مختلف الصناعات وفقا للعرض والطلب ؟ وماذا يحدث بالنسبة لالتزامها المطلق بتفوقها العسكرى ؟ (٣٠) وهل يمكن تحويل إسرائيل إلى دولة طبيعية أو دولة جوار جغرافى عادية ؟ بمعنى آخر هل سيقود هذا الاتجاه إلى تخلى إسرائيل عن كونها دولة استيطانية عنصرية لسكانها اليهود ؟ هل ستتخلى عن قوانين العودة.؟ هذه الأسئلة وغيرها تنبع أساسا من المأزق الحالى لإسرائيل والخاص بكيفية الحفاظ على كونها دولة استيطانية عنصرية لسكانها اليهود ، مع قدر كبير من الاندماج فى المنطقة ، لانه يجب التفكير فى مدى توافق فكرة الصهيونية كمشروع دون الجغرافيا ودون التوسع . فالمشروع الصهيونى وجوهره يستندان على فكرة الأرض واقتطاع الأراضى واستجلاب يهود العالم ، والتوسع العدوانى وغيرها . اى التناقض بين اعتبارات الأمن وعناصر الاندماج الاقتصادى فى المنطقة ، وبين الحرص على الهوية الصهيونية بمضمونها الاستبعادى السلبى " للآخر " العربى ، وبين طموحاتها السلمية ، التى ترغب فى تفاعل إيجابى مع الأخر . وبين المحافظة على سمة وثقافة إسرائيل الأوروبية وعلاقتها المتميزة مع الولايات المتحدة وأوروبا ، وبين موضعها الجغرافى الشرق اوسطى وادعائها الانتماء الحضارى للمنطقة (٣١) .

لهذا فان السوق المشتركة مع ما تعنيه من تحرير حركة عناصر الانتاج تعد أمرا صعب المنال فى المنطقة ، إذ إن تحرير رؤوس الاموال لن يوفر موارد لدول المنطقة من داخلها ، وتصبح الدول العربية المشاركة فى السوق معبرا للأموال النفطية العربية ، فضلا عن الاموال المستثمرة فى الخارج ، وهذا لايتطلب سوقا مشتركة بقدر مايحتاج الى ترتيبات مؤسسية ، اما تحرير انتقال الأفراد ، فهو امر ترفضه إسرائيل نظرا لسياسة النقاء العرقى التى تحافظ عليها(٣٢) . وبالتالى فلا يمكن تحقيق السوق المشتركة فى المنطقة ، لانها تفتقد مقومات وجودها وقيامها .

وفى هذا السياق يرى الاتحاد الاوروبى أن إقامة منطقة للتجارة الحرة ، تعد من أفضل أشكال التعاون الاقتصادى بين الدول الموجودة فى المنطقة مع احتفاظ كل دولة بسيادتها الاقتصادية فى تعاملاتها مع بقية دول العالم ، وإقامة سوق موحدة يعتبر خطوة مهمة تالية لهذه المسألة (٣٣). ويبدو أن هذا هو السيناريو الجارى حاليا فى المنطقة ، إذ إن تحقيق " السوق الشرق اوسطية " بالمعنى العلمى الصحيح هو امر غير وارد على الاطلاق ، خاصة فى المديين المتوسط والقصير حيث يتطلب فترة زمنية طويلة نسبيا ، ويحتاج الى عدة مقومات غير موجودة بالمنطقة . وبالتالى فإن الترتيبات الاقليمية الحالية تهدف بالأساس إلى تعزيز التعاون الاقتصادى الاقليمى خاصة فى

مجال التبادل التجارى ورأس المال وبصورة خاصة المشروعات المشتركة . وهنا يمكننا الحديث عن مستويين من العلاقات المقترحة وهما :-

اولا : إقامة تجمع اقتصادى ثلاثى يجمع بين الأردن والكيان الفلسطينى الوليد وإسرائيل على غرار الاتحاد الاقتصادى القائم بين دول البنيلوكس الأوروبية ، ذات الاحجام الاقتصادية الصغيرة " بلجيكا وهولندا لوكسمبورج " (٣٤) . حيث تكون هناك حرية كاملة لحركات السلع وعوامل الانتاج بين الاقطار الثلاثة ناهيك عن انشاء " اتحاد نقدى " لذلك .

وقد أضحى هذا السيناريو أقرب الى التحقيق بعد اتفاق" أوسلو " الموقع فى سبتمبر ١٩٩٣، والاتفاق الأردنى الإسرائيلى الموقع فى أكتوبر ١٩٩٤ . وذلك بسبب العلاقات الوثيقة بين الكيان الفلسطينى الوليد وإسرائيل ، والتى تأثرت بفترة الاحتلال لاكثر من ٢٧ عاما للضفة الغربية وغزة، مع ما أحدثه ذلك من آثار وتغييرات فى البنية الاقتصادية لهذه المناطق . اذ تم تشجيع العمال الفلسطينين على العمل داخل إسرائيل ووصل عددهم الى ١٢٦ ألف عامل عام ١٩٩٢ يمثلون حوالى ٣٤٪ من اجمالى العمالة الفلطسينية ، وتناقص عددهم بعد ذلك فوصل إسلى ٩١ الف عامل اى بنسبة ٢٦,٥٪ من العمالة الفلسطينية عام ١٩٩٣ . يتوزعون على مختلف القطاعات الاقتصادية ، حيث يعمل ٧٤,٢٪ منهم فى قطاع البناء و١٠,٧٪ فى قطاع الخدمات و ٩٪ فى قطاع الزراعة و ٦٪ فى قطاع الصناعة (٣٥) .

مع ملاحظة أن العمال الفلسطينيين فى إسرائيل يعملون فى المهن الدنيا التى لا تحتاج الى مهارة ، وفى الاعمال اليدوية الشاقة التى تحجم عنها العمالة اليهودية ويتسم العمل فيها بالموسمية وعدم الاستقرار المكانى ، وغالبا مايكون العمل فيها على أساس المياومة بدون حقوق الاجازات والعطل . وباجور متدنية لاتزيد عن ٤٠٪ من الاجر الذى يتقاضاه العامل اليهودى ، وان كانت تزيد بنحو ٤٢٪ عن مستوى الأجور السائد فى الضفة والقطاع (٣٦) .

وعلى الجانب الآخر تستوعب إسرائيل أكثر من ٦٧٪ من الصادرات الفلسطينية وتقوم بتوريد ما يقرب من ٩٠٪ من الواردات وبهذا مال الميزان التجارى بين الجانبين لصالح إسرائيل، على عكس الميزان التجارى الفلسطينى مع العرب الذى حقق فائضا ملحوظا ، بينما تصدر إسرائيل إلى الضفة وغزة حوالى ٨٪ من مجموع صادراتها وتستورد أقل من ١,٥٪ من مجموع وارداتها.

وذلك كله يعود للسياسة الإسرائيلية التى اثرت على النشاط الاقتصادى فى هذه المناطق بصورة كبيرة ، سواء مباشرة عن طريق التعقيدات الادارية التى تضعها وتعوق الاستثمار والنشاط الانتاجى ، وحرمان الاقتصاد الفلسطينى من أدوات التراكم الرأسمالى ، حيث أغلقت كافة المؤسسات المالية والمصرفية التى كانت تعمل فى الاراضى الفلسطينية المحتلة قبل الاحتلال ، وعددها١١ مصرفا تجاريا وثلاثين فرعا لبنوك عربية وأجنبية وكانت تستقطب نحو ٢٩٪ من الناتج القومى الاجمالى ، وانشأت عوضا عنها اثنين وعشرين فرعا للبنوك الإسرائيلية فى مختلف انحاء الضفة والقطاع ، إلا أن هذه الفروع لم تقم باى دور يذكر فى مجال تقديم الائتمان

للمستثمرين الفلسطينيين . فلم تتجاوز نسبة ما قدمته تلك الفروع مجتمعة عام ١٩٨٤ اكثر من ١٠,٧٪ من اجمالي الودائع الفلسطينية المحدودة أصلا . وانصرف اهتمامها إلى تجميع المدخرات المحلية وتحويلها للبنوك الإسرائيلية ، حيث قامت بتحويل ٨٠٪ من إجمالى الودائع الفلسطينية .

وفى هذا السياق ترى وجهة النظر الإسرائيلية ، أن انفصال الاقتصاد الفلسطينى فى الضفة وغزة ، عن الاقتصاد الإسرائيلي سوف يترتب عليه خسائر جمة له وهو ما يتضح فى موضوع العمالة الفلسطينية التى لابديل لها خارج هذا الإطار نظرا لطبيعة أسواق العمل العربية، ولأن الاقتصاد الفلسطينى صغير الحجم بالمقارنة بالاقتصاد الإسرائيلى فإن الأضرار المترتبة على الانفصال سوف تكون محدودة الأثر تماما فيما يتعلق بإسرائيل وشديدة الوطأة على الاقتصاد الفلسطينى (٣٧) .

وقد جاء الاتفاق الأردنى الإسرائيلى في أكتوبر ١٩٩٤ ليؤكد على هذا المسار حيث نص صراحة فى المادة السابعة منه على ضرورة إقامة علاقات اقتصادية متكاملة بين الطرفين وإزالة كافة اوجه التمييز والحواجز ضد تدفق التجارة وعقد اتفاقات تعاون اقتصادى والإعلان عن اقامة منطقة تجارة حرة بين الطرفين ، وهو ما سيحدث آثارا على حركة التجارة داخل هذه المنطقة . فمثلا مع قيام الأردن بالغاء او تخفيف شرط أن تكون السلع المصدرة اليه من الضفة وغزة منتجة من مصانع ووحدات قامت قبل ١٩٦٧ ، سيكون له أثر كبير فى خلق التجارة بين البلدين وسيساعد على ذلك قيام إسرائيل بازالة القيود على دخول السلع المصدرة اليها من الضفة وغزة ، اما إلغاء وتخفيف القيود على الواردات الزراعية فانه سيؤدى الى تحويل التجارة ، بدلا من خلقها وذلك للالتزام بمحدودية الموارد في المنطقة (٣٨) . وهو الامر الذى اثار حفيظة المزارعين الإسرائيليين ، خاصة وان الدراسات تشير إلى أن تنمية الزراعة فى قطاع غزة والضفة الغربية ستمكن المزارعين الفلسطينيين من انتاج السلع ، من نفس النوعية ، بتكلفة أقل بنسبة ٤٠-٥٠٪ ، وعلى ذلك فعندما تفتح الحدود أمام التدفق الحر للتجارة ، سوف تحل المنتجات الفلسطينية محل مثيلتها الإسرائيلية (٣٩) .

وهناك مخاوف مماثلة بين رجال الصناعة الإسرائيليين فى فروع الانتاج المعتمدة على كثافة الايدى العاملة ، فالمشتغلون بصناعة وتجهيز الأغذية والمنسوجات فى إسرائيل يخشون ان يؤدى فتح الحدود إلى انتقال هذه الصناعات من إسرائيل الى البلدان المجاورة .

ولاشك أن هذه المخاوف صحيحة من الناحية النظرية فقط ، أما من الناحية الواقعية فان الأمر يحتاج إلى توافر شروط عديدة لتحقيق هذا الهدف ، لانعتقد انها قائمة الان فلازال القطاع الزراعى في الضفة وغزة ضعيف البنية وقاعدته الإنتاجية لاتزال ضيقة بسبب استمرار السيطرة الإسرائيلية على نحو نصف الموارد ، الأراضي والمياه . كما أن إنتاج هذا القطاع يرتبط بالظروف المناخية من ناحية ، حيث لاتزيد الاراضى المروية عن ٨٪ من اجمالي المساحة الزراعية ، وبالاعتبارات التسويقية من ناحية أخرى بسبب ضعف المنافذ التسويقية وعدم

استقرارها . كما تعترض تنميته ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعى وتقنين معدلات ضخ مياه الشرب والري وعدم وجود مصادر للاقراض الزراعى (٤٠) .

ثانيا : إقامة منطقة حرة للتبادل التجارى تضم دول المثلث الاقتصادى فضلا عن مصر وسورية ولبنان ، وقد حدد أفق زمنى للترتيبات الخاصة بانشاء المنطقة الحرة تنتهى فى العام ٢٠١٠ . وتجمع الاراء المختلفة على أن خلق منطقة التجارة الحرة بين إسرائيل والاقطار العربية هو جوهر الترتيبات الاقتصادية الجديدة للشرق الأوسط (٤١) . ولكن ذلك سيتوقف على عوامل عديدة ومتنوعة منها ماهو متعلق بالقضية السورية واللبنانية والآخر يتعلق بالتغييرات الجارية على الساحة الاقليمية . ولكن هناك عوامل عديدة تجعل هذه الفكرة قابلة للتطبيق إذ إنها لاتتطلب مقومات معينة ، حيث تقوم على حرية انتقال السلع ، دون حرية انتقال عناصر الإنتاج (رأس المال والعمل) وتعتمد على الميزة النسبية والتباين فىالقواعد الإنتاجية واختلاف مستويات الدخول والتى يحكمها فى النهاية قانون التطور غير المتكافئ . بحيث يتحدد مدى استفادة الدولة بدرجة تطورها ونموها الاقتصادى .

ويلقى هذا المفهوم توافقا كبيرا مع التوجه العالمى للتجارة والاتجاه نحو عالمية التجارة الحرة، طبقا لاتفاقية جات ١٩٩٤ ، كما أنها تتوافق مع الأطروحات فى هذا الشأن والمتعلقة باعلان برشلونة ١٩٩٤ . والقاضى بانشاء منطقة للتجارة الحرة بين الدول المشاطئة للمتوسط (باستثناء ليبيا) والاتحاد الأوروبى ، وهو مايعنى ببساطة دخول الدول العربية وإسرائيل فى المنظومة الأوروبية .

عموما فمن المتوقع أن يرتفع حجم التعاون الاقتصادي بين إسرائيل وبلدان المنطقة وذلك اعتمادا على التطورات الجارية على الساحة الاقتصادية واتفاقيات التعاون القائمة حاليا . ولكن يختلف المفهوم المصري لهذه العملية عن المفهوم الإسرائيلي . وسنعرض فيما يلى لكل من هذين المفهومين :-

١ – الرؤية الإسرائيلية :

ركزت الرؤية الإسرائيلية ، وفقا لما قدمته فى قمة عمان ، على أن التنظيمات الإقليمية هي مفتاح الأمن والسلام والاستقرار فى المنطقة ، وبالتالى فإن القضاء على مشاكل الإقليم لايتم بالاتفاقات الثنائية ، بل عن طريق ثورة عامة فى المفاهيم . ولهذا يشير الكتاب المقدم إلى قمة عمان (٤٢) ، إلى موضوعين هامين أولهما خاص بضرورة أن يعكس السوق الاقليمى المشترك توجهات جديدة بالمنطقة بحيث يسود نمط الحضارة الغربي ، والذى بمقتضاه يصبح " السوق " أكثر اهمية من الدول المنفردة ، وأن الجو التنافسي سيكون اهم من وضع الحواجز في الطريق .

وثانيهما ان العلاقات الاقتصادية لاينبغى أن تؤجل أو ترتبط بعملية السلام ، بل انه بالامكان الشروع فى تعاون اقتصادي لامتصاص المعارضة السياسية ، وبالتالى فإن العلاقات الاقتصادية يمكن ان تسبق العلاقات الدبلوماسية .

ويشير الكتاب ، بعد ذلك ، إلى أن هناك عدة عوامل تؤيد التعاون الاقليمى وتحث عليه وهى:-

- صغر حجم دول المنطقة .
- الاختلاف فى الموارد الاقتصادية المتاحة .
- التراث الثقافى المشترك .
- الوحدة الجغرافية للدولة .
- السعى نحو تكوين تكتلات إقتصادية .
- ضعف التبادل التجارى بين دول الاقليم .

وحتى يتم استغلال إمكانيات التعاون فى المنطقة ككل ، فانه يمكن حصر المجالات التالية:-

- تستطيع مصر إمداد دول المنطقة بالمنسوجات الرخيصة ، إضافة إلى الحديد والايدى العاملة .
- يمكن لإسرائيل أن تقدم بضائع استهلاكية تتميز بالتكنولوجيا المتقدمة .
- تستطيع الأردن إمداد المنطقة بمنتجات الأدوية والأسمدة .
- كما يمكن للبنان المساهمة فى مجال الصناعات الخفيفة المتنوعة .
- وتساهم دول الخليج فى مجال البتروكيماويات .

ويعرض الكتاب بعد ذلك إلى الهدف الاساسى من هذه العملية ، وهو انشاء سوق مشتركة على غرار الجماعة الأوروبية ، وذلك على ثلاث مراحل تعتمد الأولى على المشاريع الثنائية والمتعددة الأطراف مثل عمليات التصحر وتحلية المياه ، والثانية تعتمد على مشاريع ضخمة تتولى تمويلها مؤسسات التمويل الدولية ، وتحت إشراف دول المنطقة مثل مشروع قناة البحر المتوسط والميت أو المشاريع السياحية ، بينما تهتم المرحلة الأخيرة بوضع سياسة للمجتمع الإقليمى وانشاء المؤسسات الرسمية الجديدة .

ويعطى الكتاب الإسرائيلى أهمية خاصة لمنطقة " وادى الصدع " الممتدة من سوريا نحو البحر الأحمر لتتصل بمصر والسعودية ، ويقسمها إلى عدة مناطق جغرافية هى :-

- وادى الأردن من بحيرة طبرية الى البحر الميت .
- البحر الميت ومنحدراته الشرقية والغربية .
- الغور الجنوبى الممتد إلى جنوب البحر الميت على مسافة ١٤٠ كيلو متر .

- " وادى عربه " جنوبا إلى البحر الأحمر يشتمل على مدينتى العقبة وإيلات .

ولهذا فإن نصف مشروعات المياه المقدمة من جانب إسرائيل ، والبالغ عددها ٢٣ مشروعا ، يقع في منطقة وادى الصدع ، وذلك نظرا لرغبتها فى استغلالها من كافة الجوانب ، ولأنها تعانى من نقص المياه . بينما لايزيد نصيب قطاع غزة على ثلاثة مشروعات فقط للمياه ، ومشروع واحد فى الضفة الغربية . وينطبق نفس القول على قطاع الزراعة فمن بين ١٢ مشروعا تقدمت بها إسرائيل فى هذا المجال ، يوجد ١١ منها متركزا فى منطقة وادى صدع الأردن (٤٣) . وفى المجال السياحى تقترح إسرائيل ٣٦ مشروعا ، ١١ منها فى منطقة خليج العقبة ، وهو ايضا أحد ثلاث مناطق تحظى بالاهتمام الإسرائيلى ، بالإضافة إلى ٧ مشروعات آخرى فى منطقة وادى صدع الأردن .

من العرض السابق يتضح لنا أن الهدف الإسرائيلى هو اجراء ، ما اسماه د.السيد عليوه " جراحة جغرافية للمنطقة " ، عن طريق إحداث تغييرات هامة فى البيئة الإقليمية لايمكن الرجوع عنها مطلقا . وهنا تشير الكتابات الإسرائيلية إلى أن الأردن تعتبر هامة لإسرائيل ، من أجل إفشال إعادة بناء جبهة شرقية فعالة بمشاركة سوريا ، وقوات يمكن ارسالها من العراق ، اما عمان فهى هامة أيضا لإسرائيل كموقع فى القطاع البحرى الحيوى فى الخليج والمحيط الهندى ، من أجل صد العراق وإيران (٤٤) .

ولذلك لم يكن غريبا أن يكون أهم واغلب المشاريع التى تم الاتفاق عليها ، أثناء قمة عمان، هى مشاريع اردنية إسرائيلية ، من أبرزها انشاء مصنع لانتاج " البرومين " من معادن البحر الميت ، وتوقيع عقد لانشاء مصنع لانتاج الأسمدة بين الأردن وشركة نرويجية ، كما أن التمويل الوحيد الذى كان جاهزا سلفا (من استراليا والاتحاد الاوروبى) هو مشروع الربط الكهربائى بين إسرائيل والأردن ومناطق الحكم الذاتى ومصر ، بتكلفة مقدارها ٢٣٦ مليون دولار (٤٥) . ناهيك عن مشروع " ريفييرا الشرق الأوسط " المزمع انشاؤه فى منطقة العقبة وايلات ، فرغم ان شواطئ الخليج تمتد لاكثر من ٣٦٠ كيلو متر على سواحل مصر والسعودية والأردن وإسرائيل، فإن المشروع يقوم على تشجيع السياحة فى منطقة خليج العقبة بخلق منطقة سياحية حرة ، على غرار المناطق الصناعية ، وينص على تشييد طاقات فندقية هائلة تقدر بـ ٢٠٢٠٠ غرفة فى منطقة إيلات وحدها ، خلال السنوات القليلة القادمة ، لتستوعب معظم السائحين المتوقعين فى إطار هذا المشروع حيث الانفاق الفعلى ، وقضاء الجزء الاكبر من الليالى السياحية، بدون إنفاق يذكر فى الدول المجاورة ، خاصة وأن المشروع يقوم على ضرورة توفير حرية الحركة عبر الحدود للوفود السياحية القادمة وذلك عن طريق تخصيص نقاط عبور للسياح بدون امتعة والغاء الحصول على تأشيرة الدخول ، واعطائهم تصاريح مرور لمدة يوم واحد فقط، وغيره من الإجراءات (٤٦) .

واخيرا تجدر الاشارة إلى أن هناك العديد من المشروعات التى دخلت حيز التنفيذ الفعلى مثل تطوير منطقة " طابا - إيلات - العقبة " بين إسرائيل والأردن ومصر ، والمدعوم من الاتحاد

الأوروبى حيث انتهت الشركة الالمانية المنوط بها إعداد دراسة الجدوى الخاصة بالمشروع ، من أعمالها وتم انشاء مكتب مستقل لتنمية هذه المنطقة ، وذلك بهدف تنسيق الجهود المبذولة فى المشروعات قيد الاعداد مثل إنشاء سوق مشتركة فى المنطقة ، ومركز للصناعات اليدوية وشبكة اتصالات محلية ، فضلا عن انشاء معهد متخصص فى دراسة الأوضاع الاقتصادية الخاصة بالمنطقة.

وهناك أيضا ، مابين ٢٥و٣٠ مشروعا فى منطقة وادى الأردن ، يتوقع الانتهاء منها فى غضون السنوات القليلة القادمة ، بعد ان توفرت الأموال اللازمة لها سواء من البنك الدولى او وكالة المعونة الأمريكية وايطاليا (٤٧) .

٢- الرؤية المصرية :- (٤٨)

انطلقت أساسا من أن التعاون الدائم فى المنطقة يعتمد بشكل رئيسى على إنهاء حالة الصراع التى شهدتها المنطقة خلال الفترة الماضية ، مشيرا إلى أن مصر هى أول دولة اكدت على أهمية السلام فى المنطقة ، ولعبت دورا محوريا فى التأكيد على ضرورة "الأرض مقابل السلام "

وتعتمد الاستراتيجية المصرية على ثلاثة محاور هى :

أ- الاستقرار السياسى .

ب- ضبط التسلح والأمن بين بلدان الاقليم .

جـ- التعاون الاقتصادى فى المنطقة .

وتؤكد الرؤية المصرية على أنه لايمكن صياغة تصور شامل دون قيام دولة فلسطينية مستقلة، أو دون الانسحاب الشامل من أراضى سوريا ولبنان ، او دون اتفاقيات واجراءات تضمن الأمن للجميع ، ويشير الكتاب المصرى المقدم الى قمة عمان إلى أن هناك مبادئ عامة تقوم عليها هذه المسألة هى :-

- اعتبارالقانون الدولى هو أساس العلاقات بين دول الإقليم وبعضها البعض .
- السلام الشامل والأمن يجب أن يشمل كل الأطراف المعنية .
- الحد من عدم التكافؤ الاقتصادى .
- التنمية الشاملة المتوازنة فى المنطقة .
- تحفيز الاندماج في السوق العالمى .
- تدعيم وتنشيط القطاع الخاص .
- يجب توافر الشفافية ، باعتبارها عنصر حيوى في التعاون الاقليمى .

وتنصب المشاريع المقترحة من الجانب المصرى على قطاعات البنية الأساسية والنقل والاتصالات والطاقة والسياحة والزراعة ، بالاضافة إلى التنمية التكنولوجية والمشاريع الخاصة بحماية البيئة والمعلومات .

ففى قطاع النقل تهدف المشاريع المصرية الى انشاء طرق دولية وكبارى تساعد على الاتصال بين شمال أفريقيا وغرب المتوسط ، وتعطى أهمية خاصة لانشاء مطار " رأس النقب " باعتباره أول مطار دولى بالمنطقة وتركز مشاريع الكهرباء على ترابط الشبكات الكهربائية لدول الإقليم ، لخفض التكلفة الخاصة بهذه العملية .

بينما تركز فى مجال الزراعة على ضرورة انشاء " بنك للجينات " بالمنطقة ، ومحاربة الفقر وغيره من مجالات التعاون بالمنطقة .

هذا مع ملاحظة أن معظم المشاريع المصرية تتعلق بالبلدان العربية بالاساس ، ففى قطاع المواصلات ركزت على انشاء طرق خاصة بالمغرب العربى وربطه بالطرق المصرية ، بالإضافة إلى مشاريع النفط التى تعد مشاريع مصرية بالأساس.

ثانيا : البنية والتحولات الاقتصادية فى إسرائيل ومصر

اتضح لنا من العرض السابق أن الترتيبات الاقتصادية الجديدة ، سوف يتأسس عليها عمليات واسعة لإعادة تقسيم العمل فيما بين بلدان المنطقة وبعضها البعض ، شاملة بذلك الاقتصاد الإسرائيلى . وسوف تتوقف الآثار المستقبلية لهذه العملية على طبيعة التغييرات والتطورات التى ستحدث على بنية وهيكل أقتصاديات المنطقة والمدى الذى تتم فيه عملية التسوية الجارية الآن .

ورغم اتفاقنا مع ما ذهب إليه البعض ، من أن القضية ليست حسابا للمكاسب والاعباء بالمعنى الاقتصادى الضيق والمجرد ، فإسرائيل ليست مجرد دولة أجنبية كغيرها من الدول ، بل هى دولة ذات مشروع حضارى فى المنطقة ، إلا ان ذلك لاينفى إمكانية دراسة النتائج المترتبة على هذه العملية ، وذلك على الرغم من ان فكرة الشرق أوسطية " هى فكرة سياسية أساسا تكمن فى ترسيخ أمن إسرائيل واستقرارها فى المنطقة ، فى مرحلة ما بعد السلام ، من خلال جملة من المصالح والعلاقات الاقتصادية المتشابكة . أو بمعنى آخر فإن إسرائيل تريد من خلال خلق جملة مصالح اقتصادية مع دول المنطقة ، إيجاد عامل أمن واستقرار جديد راسخ(٤٩)..

أ- التغييرات الهيكلية فى الاقتصاد الإسرائيلى :-

يرى البعض أن الحرب هى أبرز سمات الاقتصاد الإسرائيلى وأن التفاعل بين الحرب والاقتصاد يؤثر فى النهاية على جوهر وجود إسرائيل ، لأنها تؤدى للتخلص من مشكلاتها المزمنة وتمكنها من تحقيق مزايا عديدة مثل التوسع الإقليمى وهو مايوفر له مصادر طبيعية وبشرية جديدة ، كما تضمن المزيد من تدفق الأموال من البلدان الداعمة لها ، وعلى رأسها

الولايات المتحدة ، وتتيح لها التخفف من آثار البطالة ، نظرا لحاجة الحرب إلى مزيد من القوى العاملة (٥٠) .

وقد تكون هذه المقولة صحيحة فى مرحلة تاريخية معينة ، يصل فيها الاقتصاد الى درجة من النمو تفرض عليه الانتقال الى مرحلة مختلفة لايستطيع بلوغها إلا من خلال الحرب ، وهو ما ينطبق تماما على حرب ١٩٦٧ ، حيث أخرجت إسرائيل من ازمة ١٩٦٦ الخانقة ومكنتها من حل مشكلة البطالة وكذلك الاستيلاء على موارد مائية هامة وقوة عمل رخيصة نسبيا . إلا أن هذا لايعنى ان العكس صحيح ، بمعنى آخر فإن السلام ، ووفقا لهذه الرؤية يصبح اكبر الأخطار التى تهدد إسرائيل ، وهو أمر غير صحيح على الاطلاق . خاصة فى ظل التكاليف المرتفعة للعمليات الحربية ، المباشرة او غير المباشرة ، بالإضافة الى تكاليف محاولة استعادة القدرة العسكرية ، سواء على صعيد التسلح او حتى تعويض القوى البشرية ، ناهيك عن تأثير ذلك على ميزان المدفوعات الإسرائيلى . وبمعنى آخر فإن التحولات الهيكلية فى بنية الاقتصاد ذاتها ، تجعله مهيأ للسلام أكثر من تهيؤه للحرب .

وقد مر الاقتصاد الإسرائيلى بعدة مراحل مختلفة تناسبت كل مرحلة مع مجموعة من الأهداف المرجوة منها . ففى المرحلة الأولى انصب الاهتمام اساسا على الزراعة باعتبارها العامل الرئيسى فى تلبية الطلب المتزايد على الغذاء بالنسبة للمهاجرين الجدد من اليهود ولخلق رابطة قوية بين هؤلاء المهاجرين والأرض الجديدة ، ومع انتهاء هذه المرحلة ، دخل الاقتصاد فى مرحلة جديدة ركزت أساسا على الصناعة وتشجيع العمليات التصنيعية بها ، واتباع كافة الاجراءات المساعدة فى هذا الصدد (٥١) .

وتمكنت بذلك من بناء ارضية اقتصادية متينة فى كافة المجالات الزراعية والصناعية والتجارية ، فتم تحديث وميكنة الزراعة وتكثيف رأس المال الموظف بها، لدرجة تجاوزت قدرة الزراعة الإسرائيلية على استيعابها وكذلك الأمر بالنسبة للصناعة ، حيث استطاعت بناء قدرة صناعية متقدمة تتجاوز طاقتها الانتاجية ، القدرة البشرية بها . وبالتالى استطاع الاقتصاد الإسرائيلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة ، منذ نشأته وحتى بداية السبعينيات ، تجاوزت بكثير امكانياته المتاحة ورافق ذلك مستوى معيشة مرتفع ، يضارع مستويات الاستهلاك السائدة فى البلدان الصناعية المتقدمة . الأمر الذى ترتب عليه العديد من المشكلات الاقتصادية الهامة والناجمة أساسا من الخصائص الهيكلية لهذا الاقتصاد ، باعتباره اقتصاد مصطنع يفتقد المقومات الذاتية للنمو ، نتيجة لنقص الموارد الطبيعية به (٥٢) . وبالتالى فهو يعتمد على العالم الخارجى فى تلبية احتياجاته على كافة المستويات ، سواء تمثل ذلك فى حاجته إلى عوامل الإنتاج (من رأس مال ومواد اولية) أو البحث عن اسواق لتصريف المنتجات ، خاصة فى ضوء الفائض المفرط فى الإنتاج وضيق السوق المحلى (بشقيه المدنى والعسكرى) . ولذلك أصبح مستقبلها الاقتصادى واستقلالها يتحددان بحجم الصادرات الذي يجب أن يغطى المقابل للحصول على المواد الخام والنفط ومعظم المعدات الزراعية والصناعية التى تستوردها وبالتالى فإن الاقتراب من

الاستقلال الاقتصادى معناه مضاعفة قيمة الصادرات ، التى أصبحت تلعب دورا رئيسيا فى عملية النمو الاقتصادية ، وهو ما لا يتحقق إلا عبر الانخراط في مجال اقتصادي أوسع .

كما أن افتقار الاقتصاد الإسرائيلى إلى الموارد الطبيعية ، قد دفعه للتركيز اساسا على التصدير التكنولوجى ، حيث لايستطيع أن ينتج أو يصدر إلا ثمرة المورد الوحيد المتاح له ، والذي لايرتبط بالارض ، ونقصد به تحديدا ثمرة الدماغ البشري أي المنتجات التكنولوجية ومن هنا شهد الهيكل السلعى للتجارة الخارجية تغيرات هيكلية هامة ، اذ ازدادت اهمية المنتجات الالكترونية والكهربائية فى هيكل الصادرات وتراجعت المصادر الأساسية الأصلية للصادرات وهى الزراعة وصناعة الماس والنسيج ، وأخذت الصناعات التكنولوجية والتي تولدت أساسا من مجماعات الصناعة الحربية والكيماوية تحتل مكانة أساسية فى الصادرات ، وذلك عقب التغيرات التى جرت على البنية الداخلية للصناعة (٥٣) .

كما يلاحظ ايضا العديد من التغيرات الهيكلية فى بنية الواردات الإسرائيلية من العالم الخارجى، إذ أصبحت مستلزمات الانتاج والسلع الرأسمالية تشكل النسبة العظمى من هذه الواردات .

فى ضوء هذه التغيرات يمكننا مناقشة مدى الاستفادة الإسرائيلية من إقامة علاقات طبيعية في المنطقة العربية عموما ، ومصر على وجه الخصوص؟ ولكن قبل الاجابة عن هذا التساؤل تجدر بنا الإشارة إلى أن الأهداف التوسعية الإسرائيلية وتحقيق الدولة التى تحلم بها ، قائم أساسا على مبدأين رئيسيين اولها ان تكون الموارد من الكثرة والتنوع بحيث يتمكن من استقبال أعداد أكبر من السكان وتوفير مستوى معيشى مرتفع لهم ، وتأمين الحاجات الضرورية لاقامة الدولة الحديثة. وثانيها أن تكون الموارد الحيوية لهذه الدولة ، كالماء والنفط وغيرها من الثروات الطبيعية تحت سيطرتها ، أى واقعة ضمن أراضيها . وهى أمور مازالت صعبة المنال في ضوء غياب علاقات طبيعية مع دول المنطقة العربية وهو مايدفعنا للاعتقاد بان مفهوم السلام لدى إسرائيل يتجاوز مجرد إنهاء حالة الحرب من جانب العرب ، بل وحتى الاعتراف بها ، ليشمل بالتحديد تطبيع العلاقات الاقتصادية فى ظل حرية كاملة للتعاون المتبادل وانتقال السلع والخدمات والتكنولوجيا . الذى يتيح للصناعة الإسرائيلية العمل فى ظل اقتصاديات النطاق والمزيد من التخصص واستغلالها لكامل طاقتها الانتاجية ، وبالتالي تخفيف حدة الارتفاع فى تكاليف الإنتاج(٥٤) .

وهنا يرى البعض أن التسوية السلمية للصراع العربى/الإسرائيلي ، سوف تسهم فى توفير مصادر تمويل محلية لإسرائيل ، عبر تحويل جزء من الإنفاق العسكرى إلى إنفاق تمويلى للاقتصاد أي سيتم تحويل الانفاق العسكرى الى ميادين تمويل المشاريع المنتجة وقيام مشاريع إنتاجية مشتركة والاستفادة من تحرك عوامل الانتاج العربية نحو إسرائيل .

وقد نتفق مع هذه النقطة بوجه عام ، إلا أننا نختلف حول وجهة النظر التى ترى أن تحقيق السلام يعنى خفض ميزانية الدفاع ، وذلك سواء فى الأجل القصير ، أو المتوسط . فإذا ماقسمنا

بنود الانفاق العسكرى إلى نفقات جارية وأخرى رأسمالية ، فإن انهاء العمليات العسكرية سيؤدى الى تخفيض الاولى بدرجة ما . ولكن إعادة التطوير وتشكيل القوات فى ظل السلام ، قد يتطلب زيادة الكثافة الرأسمالية للقوات ، وبالتالى فلا يحتمل أن تنخفض مخصصات ميزانية الدفاع الإسرائيلى بصورة كبيرة (٥٥) . خاصة وان " السلام الإسرائيلى " قائم أساسا على " القوة العسكرية " ولذلك فهى فى حاجة مستمرة إلى زيادة نفقات التسلح لضمان استمرار هذه التسوية. وهو ما اكده ايهود باراك ، وزير الخارجية الأسبق ، حين أعلن تأييده ضم أجزاء من الضفة الغربية والاحتفاظ بها ، فى أية تسوية سلمية نهائية ، وأن إسرائيل لن تنسحب الى حدود ١٩٦٧، قائلا " سنرد على من يسألنا كيف سنكون قادرين على اتخاذ هذه القرارات ، بالقول باننا سنقرر لاننا الأقوى " ولذلك فهى بحاجة مستمرة الى نفقات الدفاع لضمان استمرار هذه العملية وبالتالى فإن خفض هذه النسبة يتوقف على عدة امور هامة يأتى على رأسها مدى الثقة فى مستقبل عملية التسوية السياسية ذاتها ، وهنا يطرح التساؤل عن مدى إمكانية تحويل إسرائيل إلى دولة طبيعية ، أو دولة جوار عادية ؟ بمعنى آخر هل سيقود هذا الاتجاه الى تخلى إسرائيل عن كونها دولة استيطانية عنصرية لسكانها اليهود ؟ هل ستتخلى عن قوانين العودة (٥٦) .

إن ما يدفعنا لطرح هذه التساؤلات وغيرها ، السمات الخاصة للاقتصاد الإسرائيلى والتى تدفع باتجاه الزحف المستمر لتوسيع الهامش الاقتصادى الجغرافى الحيوى لاقتصادها (٥٧) . ويجئ فى مقدمتها " الأيديولوجية الصهيونية " التى تعنى استمرار استيعاب المهاجرين الجدد وتوطينهم فى فلسطين المحتلة ، وقانون الجنسية الإسرائيلى وقانون العودة وهما يعطيان أى يهودى فى العالم حق الحصول على الجنسية الإسرائيلية والاقامة فى إسرائيل ، مما يعنى استمرار الضغط فى اتجاه التوسع لتأمين الموارد الطبيعية والجغرافية اللازمة لاستيعاب حركة متواصلة للاستيطان الصهيونى ، علما بأن التوسع سيكون بالأساليب الاقتصادية فى ظل اطروحات السلام (٥٨) .

وهنا تجدر الاشارة إلى أن عدد المهاجرين الذين وصلوا إلى إسرائيل خلال عام ١٩٩٤ قد زاد بنسبة ٢١٪ قياسا بالعام السابق . اذ اصبح مجموع الذين وصلوا خلال الاشهر العشرة الأولى من عام ١٩٩٤ ، ٦٥٢٠٠ شخص .

بل وترى السياسة الإسرائيلية أن المستوطنات ضرورة للاحتياجات الأمنية والسياسية ، وكانت هناك وجهتى نظر ، فى هذا الصدد ، الأولى ترى إقامة المستوطنات فى غور الأردن ، الذى كان يمثل الحد الأمنى الإسرائيلى ، ولكن لايتمتع بكثافة عربية عالية ، بينما ترى الثانية ضرورة نشر المستوطنات لوضع العراقيل أمام أية اتفاقيات مستقبلية (٥٩) .

وقد تحكمت وجهتى النظر سالفتى الذكر فى الحكومات الإسرائيلية ، وفى هذا السياق أعلن بيريز أن إسرائيل رفضت طلبا فلسطينيا بشأن تجميد المستوطنات فى الأراضى المحتلة ، وقال فى هذا الاطار " ان ذلك يشكل أحد الشروط التى رفضناها بشكل قاطع ، وأخبرناهم بأن التغيير فى سياسة الاستيطان هو قرار إسرائيلى داخلى".

وهنا تجدر الاشارة الى أن إسرائيل قد اخضعت لسيطرتها تدريجيا مايزيد عن ٦٨٪ من مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة ، وذلك من خلال مجموعة من الحجج والذرائع ، إذ بلغت مساحة الأراضى المصادرة منذ ١٩٦٧ وحتى نهاية مايو ١٩٩٣ نحو ٣,٧ مليون دونم ، كما بلغ عدد المستعمرات الاستيطانية المقامة خلال فترة الاحتلال نحو ١٨٦ مستعمرة فى الضفة الغربية و ٢٠ مستعمرة فى قطاع غزة. (٦٠) .

وذلك خلافا لتعهداتها للادارة الأمريكية ، فى إطار سعيها للحصول على ضمانات القرض الشهير بـ ١٠ مليار دولار ، بتجميد البناء الاستيطانى فى الأراضى المحتلة ، وعدم تحويل الميزانية الى المستوطنات ، تابعت الحكومة الإسرائيلية تنفيذ سياستها المتعلقة بانشاء مستوطنات جديدة . وهنا تشير المعطيات الميدانية إلى أن إسرائيل ، فى ظل مفاوضات السلام ، وبعد قرارها مقابل تجميد المستوطنات ، استولت على ما مجموعه ٥٣ الف دونم بواسطة المصادرة وخصصت منها مساحة ١٤ الف دونم للاستيطان .

وقد اعتمدت إسرائيل فى نموها الاقتصادى على ظاهرة " عسكرة الاقتصاد " وفقا للكينزية العسكرية التى تعنى تدخل الدولة لرفع مستوى الطلب الكلى فى الاقتصاد القومى ، عن طريق الانفاق العسكرى المتزايد (٦١) . ولذلك ظل الانفاق العسكرى إحدى الاليات المهمة لنمو الاقتصاد بل إن جزءا هاما من التقدم التكنولوجى الذى تفآخر به إسرائيل حاليا يعود إلى نفقات السلاح والجهد المبذول فى هذه الصناعة . وماترتب عليه من تقدم هائل فى بعض الصناعات العلمية الكثيفة المهارة مثل صناعة الالكترونيات والحاسبات الآلية والطائرات...الخ (٦٢) .

ومن الملاحظ أن معظم الصادرات الصناعية يتركز أساسا فى المعدات العسكرية، حيث وصلت الى مايقرب من ٢٥٪ من اجمالى هذه الصادرات ضمن أكبر عشرة بلدان مصدرة للسلاح فى العالم ، وتحولت الصناعة الحربية الإسرائيلية الى واحد من أهم فروع الاقتصاد ويعمل بها حوالى ١٤٪ من العاملين بالصناعة الإسرائيلية ، وتقوم بتصدير ٨٠٪ من انتاجها .

وخير دليل على ذلك إن اتفاق أوسلو ، حول اعادة الانتشار داخل الضفة الغربية، ينص على إقامة ٦٢ قاعدة عسكرية إسرائيلية جديدة فى الضفة (٦٣) ، هذا فضلا عن اتفاقيات التعاون العسكرى الموقعة مؤخرا مع الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، والتى تضمنت المساعدة فى عملية صنع السلاح وتطويره . وترى الحكومة الإسرائيلية أن الردع العسكرى يرتكز دائما على صورة إسرائيل فى المنطقة كقوة نووية وعلى امتلاكها الصواريخ والطيران القوى القادر على شن هجمات بعيدة المدى ، وفى هذا الإطار يرتكز التفكير الحربى الجديد لإسرائيل على عدة محاور هى:-(٦٤)

(١) القدرة على تدمير القوات من ناحية الشرق ، قبل وصولها الى وادى الأردن بواسطة وسائل حربية وبمساعدة مناطق انطلاق وانتشار .

(٢) القدرة على تدمير القوات من ناحية الشمال عن طريق وسائل الاستشعار والتحرك السريع واستخدام أسلحة جديدة ، مع الاعتماد على وضع قوات امريكية فى الجولان .

(٣) القدرة على الضرب فى العمق والحاق أكبر ضرر ، وذلك بهدف الردع وتدمير القدرة الحربية ، على حد سواء ، ولكن بدون احتلال الارض .

(٤) حماية المؤخرة والدفاع عنها بمساعدة نظام الصاروخ ، أو أى بدائل آخرى للردع المكثف.

(٥) الحفاظ على صورة " شمشون " التى تؤكد أن أى مساس بوجود إسرائيل سوف يؤدى الى تدمير المعتدى وكل من يقف معه ، وأن الأمر سيكون كارثة كبيرة على الشرق الاوسط .

(٦) تقديم إسرائيل للدول المجاورة على انها تسعى للدفاع عن أهدافها وحمايتها ، وفى نفس الوقت تسعى ايضا الى اتخاذ خطوات لبناء الثقة فى المجالات العسكرية ايضا .

وفى هذا السياق بدأت إسرائيل فى الاعداد لتنفيذ الخطة ٢٠٠١ ، والقائمة أساسا على تطوير الصواريخ المضادة للصواريخ واقمار التجسس " أوفيك " التى أطلق أولها فى أبريل ١٩٩٥ .

وعلى الجانب الآخر فإن المفاوضات التى دارت بين الخمس الكبار الموردين للسلاح الى الشرق الاوسط (اى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وروسيا والصين) قد فشلت فى الاتفاق على تدابير للحد من مبيعات السلاح للمنطقة ، ورغم الاتفاق على أهمية ذلك . فقد أصر كل طرف على ضرورة أن يقوم الآخرون بهذه الخطوة اولا ، ووجدوا صعوبة فى الاتفاق على إصدار بيان صحفى ، ناهيك عن الاتفاق على عقد معاهدة ، وذلك لما تحققه هذه العملية من مزايا للأطراف الموردة للسلاح سواء تمثل ذلك فى توسيع نفوذها لدى الحلفاء المحليين ، أو على الأقل إحباط الخصوم . فضلا عن كونها سوقا مناسبا للشركات الكبرى ناهيك عن دورة التسلح فى المنطقة والتى تتمثل فى أن زيادة حجم الأجهزة العسكرية او دخول اية أسلحة جديدة إلى إحدى دول المنطقة يدفع الآخرين إلى الحلبة مباشرة ، وتدخل المنطقة فى سباق تسلح جديد .

مما سبق يتضح لنا أن احتمالات خفض نفقات التسلح والدفاع غير واردة ، على الأقل فى المديين القصير والمتوسط ، هذا مع تزايد احتمالات خفض نسبة الزيادة فى الانفاق على هذه المسألة ، وتلك قضية آخرى . ويتضح ذلك بجلاء من خلال تتبع الموازنات الإسرائيلية منذ الدخول فى عملية التسوية وحتى الآن ، إذ ارتفع نصيب وزارة الدفاع فى موازنة عام ١٩٩٦ بمليار دولار لتصل الى ٨,٣ مليار دولار ، بزيادة قدرها ١٦٪ عن العام السابق (٦٥) .

ب- التغييرات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى :

يشهد المجتمع المصرى ، منذ بداية الثمانينيات ، مجموعة هائلة من التغيرات الاقتصادية والقانونية إذ عمدت الحكومات المختلفة إلى تنفيذ برنامج شامل للاصلاح الاقتصادي يهدف إلى

تأكيد الاتجاه نحو الاعتماد على قوى السوق ، مع التحول نحو استراتيجية اقتصادية يقودها القطاع الخاص والصادرات ، بالاضافة إلى تحرير السياسات الادارية والتنظيمية والعمل على اصلاح الاختلالات الأساسية بالمجتمع ، عن طريق إدخال العديد من التغييرات البنيوية على الهيكل الاقتصادى للدولة والتأثير فى القرارات الخاصة بالإنتاج والتوزيع والتجارة .

من ثم ركزت السياسة الاقتصادية على إصلاح الأوضاع المالية وتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة ، خاصة وأن الاقتصاد المصرى ظل يعانى من أزمة مالية حادة ، حيث تراوح العجز الكلى فى الموازنة عند مستوى ٢٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى (كمتوسط خلال فترة السبعينيات) واقترن ذلك بارتفاع نسبتى التمويل الخارجى والمصرفى للعجز الكلى ، بينما تراجعت نسبة التمويل المحلى لعجز الموازنة ، الأمر الذى ساهم فى ارتفاع معدلات التضخم وسوء تخصيص الموارد .

ولعلاج هذه الأوضاع قامت الحكومة باتخاذ العديد من الإجراءات للإصلاح المالى ، فتم تعديل هيكل الانفاق العام والايرادات العامة فى الموازنة ، بغية الحد من العجز ، ووضعت السياسة الجديدة للدولة عدة أهداف رئيسية بعضها اقتصادى يهدف إلى توفير التمويل اللازم للاستثمار وتأكيد الاعتماد على الذات ، عن طريق الاعتماد على التمويل من موارد حقيقية ، فهبط العجز الى ٢,٥٪ من الناتج المحلى عام ١٩٩٤/٩٣ وواصل انخفاضه الى ١,٥٪ عام ١٩٩٥/٩٤(٦٦) .

وبعض هذه الاجراءات اجتماعى يهدف إلى مراعاة الفئات الاجتماعية الاكثر فقرا ، عن طريق الصندوق الاجتماعى للتنمية ، وغيرها من الإجراءات .

وعلى الجانب الآخر فقد تم تمويل العجز عن طريق طرح أذون الخزانة للاكتتاب العام ، ودعم الجنيه المصرى ، كوسيلة للتحول من التمويل بالعجز عن طريق التوسع النقدى ، الذى اتبعته الدولة منذ فترة طويلة ، إلى التمويل عن طريق المدخرات الحقيقية ، كما أن هذه الاجراءات تعتبر بمثابة خلق سوق للدين المحلى يتم من خلاله استثمار الفوائض المالية لدى البنوك والشركات والهيئات والأفراد ، وبأسعار فائدة خاضعة للسوق ، وهو ما أدى فى النهاية إلى تهدئة الضغوط التضخمية، فضلا عن امتصاص فائض السيولة الموجود لدى الجهاز المصرفى والمؤسسات المالية الأخرى، اضف الى هذا أنها تظهر التكلفة الحقيقية للموارد التى تستخدمها الدولة ، وفى هذا ضبط للادارة المالية العامة من جهة ، وحافز على ترشيد المصروفات الحكومية من جهة أخرى ، وقد ترتب على ذلك تراجع معدل التضخم الى حدود ٩٪ تقريبا ، مقابل ١٩٪ فى بداية الثمانينيات (٦٧) .

وعلى الرغم من الجوانب الايجابية لهذه السياسة ، إلا أنها تعتبر اداة ذات طبيعة مؤقتة ، حيث تمثل نوعا من الاقتراض وبالتالى فانها تفرض عبئا على الموازنة بمقدار قيمة هذه الأذون مع الفوائد المطلوب سدادها . ويزداد هذا العبء بازدياد حجم القرض ، ومن هنا تتزايد الأعباء المستقبلية على الموازنة ، مما يهدد بزيادة الانفاق العام مرة أخرى ، وليس العكس كما هو

مطلوب . أى أن اصدار أذون الخزانة لتمويل العجز النقدى ، يجب أن يكون اداة قصيرة الاجل، بالتزامن مع تدعيم الجهاز الانتاجى فى المجتمع . واستمرارا فى هذا الطريق ، فإنه يجب العمل على إحداث التغييرات الهيكلية المناسبة بما يساهم فى العلاج الحاسم للموازنة ، عن طريق تنمية الإيرادات المحلية ، والحد من الإنفاق العام دون التأثير على البنود المتعلقة بالطبقات والشرائح الاجتماعية الفقيرة ، وهو ما يتأتى من خلال الاستمرار فى تدعيم الجهاز الانتاجى حتى يمكن تغطية العجز من موارد حقيقية . فإذا كانت الحكومة تتخلى عن العديد من الميادين لأسباب اقتصادية ، فانها تظل مسئولة عن التعليم والصحة والمرافق العامة ، عن طريق زيادة الاستثمار فى الرعاية الصحية التى تساعد الفقراء ، والنهوض بالأحياء الفقيرة ، من هذا المنطلق يمكننا التعامل مع مسألة الإنفاق العام فى المجتمع المصرى ، بما يضمن التوصل إلى الشكل الامثل لتعظيم كفاءة تخصيص الأموال العامة الموجهة لهذه الأغراض .

وقد نجحت المرحلة الأولى لسياسة الاصلاح الاقتصادى فى تهيئة الأوضاع للانطلاق إلى المرحلة الثانية ، بعد أن تحقق الاستقرار المالى والنقدى ، بموجب الخفض الذى حدث فى عجز الموازنة والتخلص من العجز الجارى مع العالم الخارجى وانخفاض معدل خدمة الديون الخارجية، كما أدت إلى خفض الضغوط التضخمية بالبلاد .

من هنا برزت أهمية الانتقال إلى المرحلة الثانية عن طريق التركيز على القطاعات السلعية والانتاجية بالبلاد من خلال التوسع فى الاستثمارات ودعم القدرات الانتاجية والاستفادة المثلى من الطاقات العاطلة وذلك بغية امتصاص البطالة ورفع متوسط دخل الفرد الحقيقى ، وهو ما يتطلب التركيز على القطاعات السلعية والانتاجية بالمجتمع ، والاستمرار فى سياسة تحرير قطاع الأعمال العام ، حتى يصبح أكثر قدرة وكفاءة ، بما يساهم فى رفع الكفاءة الإنتاجية وتحسين مستوى توزيع الموارد بالمجتمع ، وتحسين الأداء المالى لها ، إذ إن إقالة هذا القطاع من عثرته والارتقاء بمستوى كفاءته ، سوف تمثل احد اهم التحديات المستقبلية للمجتمع المصرى، وذلك نظرا للدور الهام والحيوى الذى يلعبه فى المجتمع .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن اصلاح هذا القطاع يتطلب التدرج فى تناول المشكلات التى ينوء بها مثل مشكلة الطاقة العاطلة وتراكم المخزون والفاقد الاقتصادى ، وذلك بالتركيز على النشاطات الأساسية المؤثرة فى دفع عملية النمو الاقتصادى وتعميق هياكل الإنتاج القائمة وترشيد التكلفة بغية جعله قطاعا قادرا ، ليس فقط على المنافسة بالأسواق المحلية ولكن أيضا فى الأسواق الدولية .

وقد جاء القانون ٢٠٣ لعام ١٩٩١ ، ليؤكد على أهمية هذه النقطة ، حيث يحقق ثلاثة أهداف رئيسية أولها فصل الملكية عن الإدارة ، وثانيها المساواة فى المعاملة بين شركات القطاع العام والقطاع الخاص ، وثالثها تشجيع الاستثمارات الخاصة على الدخول فى الشركات التابعة . كما أتاح هذا القانون فصل الملكية عن الإدارة واعطى وحدات القطاع العام الحرية فى رسم سياستها

واتخاذ القرارات الأساسية المتعلقة بسير العمل طبقا للظروف الخاصة بها من ناحية ، وحسب الأحوال الاقتصادية المحلية والعالمية السائدة من ناحية أخرى .

وإذا كانت الاعتبارات العملية الراهنة تفترض إيجاد صيغة مرحلية ، لإحداث تغيير نوعى وقصدى فى المجتمع بغية تحقيق الاهداف التنموية المنشودة ، فإن ذلك يتطلب بالأساس الاستفادة من كافة الامكانات المتاحة للمجتمع ، أى القطاعين العام والخاص معا ، وبالتالى فلا ينبغى أن تقتصر الدعوة على تطوير القطاع العام فى حد ذاته ، بل تشمل أيضا وبالضرورة القطاع الخاص. أى ينبغى أن تركز السياسة الاقتصادية على تطوير وإصلاح القطاعين معا (العام والخاص) مع تهيئة الجو التنافسي الملائم لكى تتمخض هذه العملية عن ارتفاع مستوى الكفاءة وزيادة القدرة الذاتية للمجتمع على توفير الاحتياجات من السلع والخدمات ومن ثم الحد من اللجوء للاقتراض الخارجي ، وذلك عن طريق تهيئة المناخ المناسب للاستثمار بتوحيد القوانين المنظمة لهذه العملية وتحقيق مستوى أعلى من الإستقرار والثقة فى البيئة الاستثمارية بالحد من التغييرات العديدة والمتلاحقة فى القوانين والتشريعات المنظمة للعمل الاقتصادى ، وذلك انطلاقا من تسليمنا الكامل بأهمية استقرار وكفاءة الاطر المؤسسية والقانونية والإدارية فى إنجاح أى عملية اقتصادية.

وعلى الجانب الآخر مازالت مشكلة البطالة تمثل قيدا أساسيا على انطلاق المجتمع فى طريق النمو ، خاصة وأن البشر هم فى الاساس محور العملية التنموية التى تهتم بترقية قدرات الأفراد وباستخدام هذه القدرات فى الإنتاج .

ولاشك أن وجود عدد كبير من المتعطلين يعنى إهدارا للثروة البشرية ، ويؤكد على ان جزء من الموارد الرئيسية للمجتمع ، لايتم استخدامه ، الأمر الذى يتطلب العمل على رفع نسبة القوة العاملة إلى إجمالى السكان ، وخفض معدل الاعالة ورفع الانتاجية عن طريق تبنى استراتيجية متكاملة للتعامل مع هذه المسألة ، تحدد الأهداف والوسائل التى يمكن بها القضاء على المشكلة ، أو على الأقل الحد من خطورتها ، وذلك فى ضوء رؤية شاملة ومتكاملة لكافة الإمكانات المتاحة فى الاقتصاد القومى ودراسة الخصائص المميزة لسوق العمل المصرى ، أى القيام بدراسة شاملة عن نوعية المهارات الموجودة والمطلوبة مستقبلا ، وكيف يمكن وضع الأطر المنظمة لهذا الغرض . كما يجب تعديل السياسة التعليمية والتدريبية لجعلها اكثر مواءمة على تخريج الكوادر المطلوبة ، بالمستوى الملائم . والعمل على تشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة بما يسهم فى استيعاب المزيد من العمالة ، وخلق قنوات استثمارية جديدة تسهم فى تحويل المدخرات إلى الاستثمار المنتج عن طريق تشجيع إقامة وتطوير الصناعات الصغيرة ، مع مراعاة التوزيع الجغرافى لهذه الاستثمارات بين مختلف محافظات الجمهورية ، الأمر الذى يحقق التوازن الاقتصادى المطلوب .

ومن جهة آخرى وعلى الرغم من النجاح الذى حققته سياسة الاصلاح الاقتصادى والمتمثل فى تحويل العجز فى ميزان المدفوعات ، الى فائض جارى ، يقدر حاليا بـ ٧٥٩ مليون دولار عام

١٩٩٥/٩٤ ، مقابل ٢١٥٨مليون دولار عام ١٩٩٤/٩٣ . فإن أوضاع الميزان فى حد ذاته مازالت تحتاج إلى جهود كبيرة بغية جعل هذا الوضع قابلا للاستمرار والاستقرار على المدى البعيد وأقل تأثرا بالعوامل الخارجية ، أى انه لايكتفى بوقف أو كبت مشكلات الميزان ، ولكن ينبغى القضاء عليها (٦٨) .

عموما فإن تحقيق هذا الفائض فى الحساب الجارى ، واستمراره خلال الفترة الماضية ، رغم ما بها من صعوبات ومشكلات ، يعد إنجازا هاما وجيدا ، خاصة وأن معظم الدول التى تمر بمرحلة مماثلة لتلك التى يمر الاقتصاد المصرى بها لم تستطع تحقيق هذا الهدف ، ويرجع السبب فى ذلك بالأساس الى توفر مصادر متعددة للعملات الاجنبية ، يسمح لها بحرية الحركة فى مواجهة المشاكل التى قد تظهر فى أى قطاع من القطاعات ، ولكنها مصادر مرتبطة أساسا بالعوامل الخارجية الأمر الذى يعرض الميزان لهزة عنيفة من جراء أى تغيير يحدث فى هذه العناصر .

من هنا أصبح من الضرورى دراسة أوضاع ميزان المدفوعات المصرى ، دراسة تفصيلية وشاملة لمعرفة أوجه الخلل وطبيعته ، حتى نتمكن من وضع أسس العلاج السليمة لهذه المسألة إذ إن هناك بعض الاختلالات التى يتم علاجها فى فترة زمنية قصيرة ، والبعض الآخر يشمل عوائق هيكلية خطيرة على النمو ولايتم علاجها إلا فى إطار أطول أجلا .

وتختلف هاتان الحالتان اختلافا شديدا من حيث محاور تركيز البرامج الإصلاحية المتبعة، ففى حالة علاج الخلل الهيكلى يصبح نمو الصادرات والإنتاج تقليديا من العناصر الأساسية لهذه السياسة ، أما فى الحالات قصيرة الاجل ، فيفترض ان الطاقة الإنتاجية ثابتة ، وإن لم تكن مستخدمة بالكامل ، لذلك يمكن أن يتغير الإنتاج، داخل الهيكل الاقتصادى فى حدود الامكانات المتاحة .

وقد أدت هذه التغييرات إلى حدوث تأثيرات عديدة ومتنوعة على بنية الاقتصاد المصرى عموما ، والميزان التجارى على وجه الخصوص ، الأمر الذى يضع قيودا عديدة على حركة متخذى القرار الاقتصادى فى المجتمع ، خاصة وأن عجز الميزان التجارى يتزايد عاما بعد آخر، إذ وصل إلى ٧,٨ مليار دولار عام ١٩٩٥/٩٤ مقابل ٧,٣ مليار عام ١٩٩٤/٩٣(٦٩) .

وفى إطار الجهود المبذولة لعلاج هذه المسألة قامت الحكومة المصرية باتخاذ العديد من الاجراءات والسياسات الهادفة إلى إزالة القيود والمعوقات على حركة التجارة الخارجية والتحول من القيود الكمية فى إدارة الواردات الى استخدام الأدوات السعرية مثل التعريفة الجمركية وغيرها، وذلك بما يتفق مع الالتزامات الجديدة لمنظمة التجارة العالمية .

وفى هذا السياق ألغت الحكومة الحظر الذى كان مفروضا على تصدير السلع باستثناء الجلود الخام وخردة المعادن ، باعتبارها مستلزمات الانتاج . وكذلك السماح لجميع الجهات والأفراد بعقد صفقات متكافئة لتبادل السلع والخدمات بدون موافقة مسبقة ، كما تم إلغاء الاستمارة " ت . ص "

وتوحيد الاستمارات المتعلقة بالتصدير، بحيث تصدر جميع المنتجات الزراعية والصناعية عن طريق الجمارك مباشرة ، دون انتظار موافقات مسبقة من الجهات المختلفة ، كما ألغيت رسوم المخاطر والأمن ، وتم تخفيض أسعار الشحن ورسوم الارشاد وخدمات الموانئ بنسب تتراوح بين ٢٠٪ و ٥٠٪ واتخذت عدة اجراءات لضبط وتنظيم الشحن والتفريغ والتداول بالموانئ المصرية بهدف خفض تكاليف التصدير وغيرها من الاجراءات الهامة .

وهذه الاجراءات وغيرها تساعد ، بلا شك ، على رفع الكفاءة الإنتاجية للمجتمع، سيما وانها تؤدى الى التخلص من أعباء البيروقراطية الحكومية التى كانت تحد كثيرا من فاعلية هذه المسألة، خاصة وأن الدراسات قد أشارت إلى أنها كانت تستحوذ على حوالى ٣٠٪ من وقت رجل الأعمال فى مصر (طبقا لتقديرات البنك الدولى) .

من هنا نلحظ التطور الهام الذى ظهر على الصادرات السلعية المصرية والتى حققت طفرة عام ١٩٩٥/٩٤ فارتفعت الى ٤,٩ مليار دولار ، مقابل ٣,٣ مليار عام ١٩٩٤/٩٣ ، هذا فضلا عن تطور حصيلة الصادرات الزراعية والصناعية ، وتزايد حجمها النسبى حيث أصبحت تمثل ٥٦٪ من إجمالى الصادرات السلعية ككل، بعد أن كانت لاتزيد عن ٤٧٪ ، بل والاهم من ذلك أنها أصبحت قادرة على تمويل حوالى ٨٠٪ من وارداتنا الاستهلاكية ، بعد أن كانت قاصرة على ٥٣٪ فقط، مما يرفع من حدود الأمان فى اوضاع الميزان (٧٠) .

وإذا كان من المقبول ألا تغطى قيمة الصادرات ، القيمة الكلية للواردات ، على اعتبار أن الثانية تشمل واردات استثمارية تستخدم فى عمليات التكوين الرأسمالى ، والتى لايتحقق عائدها إلا فى الأجل الطويل ، إلا أنه من غير المقبول ألا تغطى قيمة الواردات الجارية (أى بعد استبعاد الواردات الاستثمارية) وهو ما يتطلب إعادة التوازن بحيث تغطى الصادرات السلعية النسبة الأكبر من الواردات السلعية .

وقد انعكس الحجم النسبى الكبير لزيادة المدفوعات على الواردات السلعية بآثاره السلبية على أوضاع الميزان التجارى ، نحو زيادة العجز ، وهذا يعنى أن الجزء الأكبر من احتياجاتنا السلعية مازال – رغم الصادرات – يعتمد فى تمويله على فائض المعاملات غير المنظورة (خاصة تحويلات العاملين بالخارج والسياحة) وهذه العناصر رغم أهميتها وتأكيدنا على ضرورة دعمها، لايمكن الاعتماد عليها مستقبلا، وذلك لانها اكثر حساسية للتغيرات والتطورات الدولية. وإذا أخذنا فى الحسبان عجز الاقتصاد المحلى ، وحده عن تحقيق النمو المتواصل ، إذ لايوفر السوق المحلى الطلب الفعال الكافى ، والقادر على القيام بدور "محرك النمو " فإن التوسع فى الصادرات عموما، والصادرات غير التقليدية على وجه الخصوص ، يعد هو المصدر الوحيد القادر على احداث عملية النمو وإمتصاص البطالة فى المجتمع . إذ إن خلق وتعزيز قطاع تصدير ديناميكى ، يمكن ان يشكل النواة لاستراتيجية أشمل للتنمية تعمل على إزالة العوائق أمام النمو فى كل القطاعات من أجل تحقيق مستويات أعلى من النمو الاقتصادى ، والتشغيل ؛

وهنا تجدر الاشارة إلى أن الدراسات العلمية تشير إلى إن الحفاظ على معدل البطالة الحالى عند ١٠٪ يحتاج الى توفير ٣,١ مليون فرصة عمل حتى عام ٢٠٠٠، وذلك لاستيعاب الداخلين الجدد للسوق ، اما إذا كان الهدف هو خفض المستوى الحالى الى ٥٪ فإن المطلوب هو خلق ٥ مليون فرصة عمل جديدة (٧١) .

وتشير الدراسة التى أجرتها " مجموعة ستانفورد " عن الصادرات المصرية ، الى أن مدخلات العمل تقدر بحوالى ٢٠٪ من قيمة الصادرات ، فإذا كان الأجر المناسب فى الصناعة حوالى ١٥٠٠ دولار فى العام ، فإن مايقرب من ٧٥٠٠ دولارا من الصادرات يترجم الى فرصة عمل واحدة . ونتيجة لذلك فإن الصادرات البالغة مليار دولار ستولد فرص عمالة لحوالى ٣٣ ألف شخص ، ومن خلال المضاعف الاقتصادى (يقدر بحوالى ٢) فإن فرص العمل الدائمة والمتولدة من زيادة مقدارها مليار دولار للصادرات تصل الى ٢٦٦ الف وظيفة وهو مايوضح المدى الذى يمكن ان تلعبه الصادرات فى حل مشكلة البطالة (٧٢) .

ج – تنمية الطاقة التصديرية :

وهنا يتبادر إلى الذهن التساؤل عن كيفية تحقيق هذا الهدف ؟ وبمعنى أدق ماهى الآليات والوسائل الكفيلة باحداث طفرة فى الصادرات السلعية المصرية ؟ وهل تمتلك مصر إمكانيات ومزايا تمكنها من الدخول فى حلبة التجارة العالمية ، مع ما يتطلبه ذلك من تحديات جسيمة على المجتمع المصرى ؟ واحتمالات التوسع التصديرى ؟

هنا نلحظ أن قدرة الصادرات المصرية عموما ، وغير التقليدية على وجه الخصوص ، ستظل لفترة على الاقل ، عاجزة عن تقديم المنتج المتنافس سعرا ونوعا ، وذلك بسبب المشاكل والمعوقات ، إذ إن السياسة التصديرية الراهنة مازالت تحتاج الى تعديل كبير ، إذ إنها قائمة اساسا على تصدير الفائض مع ما يعنيه ذلك من تأثر للكميات المصدرة بمستويات الاستهلاك المحلية . وبالتالى تعتبر القضية الأساسية هنا هى عجز الجهاز الانتاجى الحالى عن إشباع الطلب (بشقيه المحلى والخارجى) وهو ما يتطلب إعادة تخصيص الموارد المتاحة فى المجتمع ، بغية جعلها اكثر قدرة على التخصص فى انتاج سلع التجارة الدولية ، عن طريق زيادة ربحية السلع المعدة للتصدير عن ربحية المبيعات المحلية ، وتغيير هيكل الأسعار النسبية بالمجتمع .

والمجتمع المصرى لديه من الإمكانات والمزايا التى تمكنه من تحقيق ذلك ، حيث تتمتع القوى العاملة بمزايا الأجور التنافسية التى تتيح للدولة ميزة فى الصناعات كثيفة العمل ، اذ تشير الاحصاءات الى أن الحد الأدنى من الاجور (شاملا المزايا المختلفة) يبلغ فى مصر ٠,٣١ دولار/ساعة ، وهو أقل بكثير من الدول المنافسة ، وحيث يبلغ هذا المستوى ٢,٧٨ و٠,٧ ساعة فى إسرائيل و ١,٣ دولار فى تركيا ، و ٠,٥٨ دولار فى تايلاند .

كما يسمح المناخ فى مصر وأرضها الزراعية ، بالتنوع فى المحاصيل ويتيح لها موقعها المتوسط من حيث قربها من أوروبا وشمال أفريقيا والشرق الأقصى ، سرعة النفاذ إلى الاسواق

ويفتح الفرص أمامها لتكون مركزا للنقل والخدمات الأخرى ، وقاعدة تنطلق منها الصادرات إل المجتمع الدولى ككل .

وعلى الجانب الأخر فإن الاقتصاد المصرى يحتاج فى المرحلة الراهنة الى سياسة تصدير تهدف اساسا الى " خلق الصادرات " وليس " تنمية الصادرات " وهو ما يتطلب الاهتم بالقطاعات التى تتمتع فيها مصر " بقدرة تنافسية " وليس فقط بميزة نسبية .

ثالثا : الآثار المتوقعة للتعاون الإقليمى

بعد أن تعرضنا للدراسة التفصيلية الخاصة بالتحولات الهيكلية فى بنية الاقتصاد المصر والإسرائيلى سوف نتوقف بالدراسة عند قطاعى النسيج والألكترونيات ، وذلك انطلاقا من كو الاولى تمثل احدى الصناعات الأساسية التقليدية فى كل من البلدين ، والثانية تتعلق بقط الصناعات الاكثر تطورا .

أ- صناعة الغزل والنسيج :

تلعب صناعة الغزل والنسيج دورا هاما فى كل من الاقتصاد المصرى والإسرائيلى ، ساهمت فى سد حاجة السوق المحلى من المنسوجات والملابس من جهة ، واسهمت بجزء كب فى الصادرات من جهة أخرى ، ناهيك عما تتميز به هذه الصناعة من قدرة عالية فى استيعا اعداد متزايدة من الأيدى العاملة باعتبارها صناعة كثيفة العمالة ، اذ تمثل هذه الصناعة ف إسرائيل نحو ٩٪ من إجمالى الإنتاج الصناعى بها ، ونحو ٩٪ من صادراتها ويعمل بها ١٩٪ ، إجمالى القوى العاملة فى الصناعة (٧٣) .

وتشير الاحصاءات إلى أن هناك ٢٣٥٠ مصنعا للمنسوجات والغزل فى إسرائيل، منها مصنع كبير الحجم ، و٣٠٠ مصنع متوسط الحجم و٢٠٠٠ مصنع صغير الحجم ، ووصل النا لهذه الصناعة الى ٣,٣ مليار دولار عام ١٩٩٤ منها ٤٠٪ منسوجات و ٦٠٪ ملابس . وذا بنسبة نمو قدرها ١٣٪ عن عام ١٩٩٣ فيما يتعلق بالمنسوجات و١٨٪ فيما يختص بالملاب وعلى الجانب الآخر ارتفعت قيمة الصادرات من هذه المنتجات الى ١٠٨١ مليون دولار ع ١٩٩٥ مقابل ٩٩٤ مليون عام ١٩٩٤. استحوذت السوق الأمريكية على ٤٠٪ منها، بين استحوذت اوروبا على ٥٥٪ (٧٤) .

وهنا نلحظ أن هناك نحو ٢٠٠ شركة ، من الشركات السابق ذكرها ، وجهت انشط للتصدير بينما توجهت الشركات الأخرى للسوق المحلى ، وإن كانت معظم الصادرات تجريها ' شركة فقط ، تستحوذ ٩ منها على ٥١٪ من جملة الصادرات و ٣ تمثل ٣١٪ من الاجمـ وشركة واحدة تمثل ٢٠٪ من الاجمالى .

ويعمل بهذه الصناعة حوالى ٥٥ الف عامل (يمثلون ١٦٪ من العمال الصناعيين ف إسرائيل) ، وقد أدت التغييرات الجارية على الساحة الإقليمية واتفاقية التجارة الحرة مع الولاي

المتحدة الى إغراق السوق الإسرائيلية بكم هائل من المنتجات المستوردة وتراجع حاد فى الصادرات الإسرائيلية – الشبيهة إلى السوق الامريكى ، وبالتالى انخفض الاستثمار داخل هذا القطاع فى إسرائيل من ٢٧٣ مليون دولار عام ١٩٩٣ الى ٢٥١ مليون عام ١٩٩٤ و ٢٠٠ مليون عام ١٩٩٥ . وادى هذا إلى تحول القطاع ليصبح عبئا على الحكومة الإسرائيلية رغم أنه كان اكثر القطاعات الصناعية جذبا للاستثمار (الخارجى والداخلى) ولوحظ فى الآونة الاخيرة انتشار ظاهرة إغلاق مصانع النسيج فى جميع انحاء إسرائيل وطرد عمالها، وكان آخرها مصنع " امنون " فى بلدة " اوفكيم " وعرضت بعض المصانع شراء محتويات هذا المصنع للبيع فى المزاد العلنى (٧٥) . وذلك بسبب ما تتعرض له المنتجات الإسرائيلية من منافسة عاتية فى ظل تحرير التجارة فى هذا المجال ، مما دفعها إلى محاولة فتح أسواق جديدة فى شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية والشرق الاقصى . ولكن ظلت مشكلة رخص الايدى العاملة لدى الدول المجاورة تحد كثيرا من المزايا النسبية المتاحة لها فى هذا المجال مما جعلها تفكر فى اللجوء إلى حلول أخرى سواء تمثلت فى شراء المواد الخام من مصادر بديلة ، ذات تكلفة اقل ، أو تحويل جزء من أنشطتها الصناعية للخارج ، وخاصة للدول المجاورة ذات الميزة النسبية فى الأيدى العاملة وخاصة مصر .

وهنا تشير دراسة لمعهد الصادرات الإسرائيلية إلى أن التعاون فى مجال الصناعة النسيجية بين إسرائيل ومصر والأردن يهدف الى تعزيز مزايا إسرائيل كدولة منشأ لمنتجات يتم تصنيعها على أساس المقاولة من الباطن حتى تدخل تلك المنتجات أسواق الولايات المتحدة ، فى ظل اتفاقية التجارة الحرة معها ، وثانى الأهداف ، الخاصة بهذه العملية ، هو تعريف المشترين الامريكيين بالمنتج الإسرائيلى من حيث الجودة والربحية (٧٦) .

وبالتالى فالاهداف الإسرائيلية ، فى إطار المشروع الشرق أوسطى ، تهدف الى محاولة إنقاذ هذه الصناعة من التدهور والإفلاس فى هذا المجال ، وبالتالى تحقيق المصالح الاقتصادية لإسرائيل على حساب الصناعات القائمة فى المنطقة وعلى رأسها صناعة الغزل والنسيج المصرية.

ويرتكز التصور الإسرائيلى فى هذا المجال ، على أن تقسيم العمل ، وفقا للانتاج، على مراحل فى صناعة النسيج والملابس ، يخدم بصورة جيدة تقوية العلاقات الاقتصادية بين مصر وإسرائيل. وتشير الدراسات الإسرائيلية المبكرة عن التعاون الاقليمى فى المنطقة (٧٧) . إلى أن إسرائيل لديها ، بالإضافة الى شبكة متقدمة للغاية للتجارة الدولية والتسويق لمنتجات النسيج فانها تبدو قادرة على تقسيم المراحل المختلفة لانتاج النسيج بين البلدين ، وفقا للمزايا النسبية لكل منها. وربما يكون اسهام إسرائيل الاساسى فى التصميم والغزل واشغال الإبرة (الحياكة) والصباغة ، بينما تعمل مصر بصفة اساسية فى الحياكة ومراحل التشطيب ، وتتعاون الدولتان فى التسويق العالمى مستفيدتين من القاعدة التى اقامتها الشركات الإسرائيلية فى الأسواق العالمية .

وترى الدراسات الإسرائيلية أن صناعة النسيج والملابس فى مصر وإسرائيل تمثل نطاقا واسعا من التكامل بين البلدين ، فمصر منتج رئيسى للقطن والأقمشة القطنية ، بنيما تركز إسرائيل على إنتاج الملابس أكثر من الغزل والنسيج . وقد يؤدى التعاون بين البلدين ، من وجهة النظر هذه ، الى تحقيق ربح ضخم لكليهما عن طريق تحسين مواقفهما التنافسية سواء فى الأعمال القائمة بالفعل او بانشاء خطوط جديدة (٧٨) .

ومن المفارقات أن يتزامن هذا الحديث مع تعرض صناعة الغزل والنسيج المصرية لمخاطر وتحديات جسيمة ليس فقط كنتيجة لما يحدث على الصعيد العالمى من تغييرات ولكن أيضا ، وهو الأهم نتيجة للأوضاع المحلية القائمة . حيث اغلقت العديد من المصانع فى منطقتى " شبرا الخيمة" و" المحلة الكبرى " وهى المناطق الرئيسية التى تتركز فيها مصانع القطاع الخاص العاملة فى هذا المجال . اذ تشير الاحصاءات الأولية إلى وجود نحو ٤٠٠ مصنع فى شبرا الخيمة وحدها ، من حوالى ١٠٩٦ مصنعا قد أغلقت خلال عامى ١٩٩٤ . كما تقلص عدد المصانع فى المحلة الكبرى الى اقل من النصف ، فأصبح حوالى ٧٠٠ مصنع ، بعد ان كان عددها يفوق الـ ١٦٠٠ مصنعا(٧٩) . الأمر الذى يهدد قرابة ٧٥٠ الف عامل ، ممن يعملون فى هذه الصناعة ، يمثلون نحو ثلث القوى العاملة المصرية فى الصناعة التحويلية ، خاصة مع الاضطراب الشديد الذى شهدته أسواق القطن المصرية ، خلال الفترة الحالية ، والارتفاع الجنونى فى الأسعار بسبب المنافسة الشرسة بين الشركات العاملة فى مجال تجارة القطن "عام وخاص"، بعد تحرير هذه التجارة والاجراءات التحريرية الآخرى التى شهدتها الزراعة المصرية، والذى كاد ان يؤدى إلى توقف كبرى شركات الغزل المصرية عن العمل نتيجة لعدم قدرتها الحصول على احتياجاتها من الأقطان اللازمة للتشغيل ، وهى شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى والتى تقوم بتصدير ٢٥٪ من الصادرات المصرية للغزل والنسيج ، وشركة غزل شبين الكوم التى تقوم بالتصدير الى الاسواق المتقدمة ، حيث تستحوذ أوروبا الغربية على ٦٠٪ من هذه الصادرات بالإضافة إلى كفر الدوار للغزل والدقهلية ودمياط . ولذلك قامت بعض شركات الغزل بتخفيض طاقتها الانتاجية ، بل وتوقف حوالى ٥٠٪ من المغازل لعدم وجود الاقطان (٨٠) .

وهنا تشير الإحصاءات المتاحة الى أن هناك تذبذبا فى انتاج الانواع المختلفة من الغزل والنسيج المصرية ، إذ هبط الانتاج من غزل القطن الى ٢٥٧,٩ الف طن عام ١٩٩٥/٩٤ مقابل عام ١٩٨٧/٨٦ . وذلك بسبب تراجع إنتاج القطاع العام من ٢٤٩,٩ ألف طن الى ١٩٢,٩ ألف خلال الفترة ذاتها . وعلى العكس من ذلك فقد ارتفع إنتاج الملابس الجاهزة من ٧٦ مليون قطعة عام ١٩٨٧/٨٦ الى ١٦٢,٢ مليون وذلك بعد الطفرة الهائلة فى إنتاج القطاع الخاص من هذه النوعية والتى تضاعفت من ٥٩,٨ مليون قطعة الى ١٨٤,٤ مليون خلال عامى ١٩٨٧/٨٦ و١٩٩٥/٩٤ على التوالى (٨١) .

وفيما يتعلق بالصادرات ، فعلى الرغم من تضاعف قيمتها خلال حقبة الثمانينيات إلا أنها أخذت فى التراجع ، منذ بداية التسعينيات وحتى الأن ، إذ بينما ارتفعت قيمة الصادرات من الغزل

والنسيج المصرية من ٢٥١,٤ مليون دولار عام ١٩٩٢/٨١ الى ٤٩٥,٥ مليون عام ١٩٩٤/٩٣ إلا أنها سجلت تراجعا ملحوظا عن أعوام ١٩٩٠/٨٩ و ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٢/٩١ والتى بلغت فيها الصادرات ٦٣٥,١ مليون دولار و٥٢٨,٩ مليون و٥٧٥,٤ مليون خلال الاعوام المذكورة على الترتيب وذلك بسبب زيادة الاستهلاك المحلى من الأقطان .

ب- صناعة الالكترونيات :

تعد صناعة الالكترونيات ، إحدى الصناعات الأساسية للقرن القادم ، خاصة وانها تقوم اساسا على المعرفة التى تعد الآن العامل الاساسى للنمو ، خاصة وأنها ، على خلاف الموارد الاولية ، لاتنضب وقابلة للاقتسام ، الأمر الذى سيؤثر من جوانب عديدة فى حروب المستقبل .

ومن المتوقع أن تحقق صناعة الالكترونيات نموا سريعا على المستوى العالمى لتصل قيمة مبيعاتها فى عام ٢٠٠٠ تريليون دولار ، وهذا النمو يوفر فرصا طيبة للغاية أمام الصادرات القادمة من بلدان المنطقة ، الأمر الذى يزيد من حدة التنافس على امتلاك زمام الأمور فى هذه الصناعة ، والتى مازالت تتركز بالاساس فى تركيا وإسرائيل بينما تعتمد دول المنطقة على الواردات بصورة كبيرة ، رغم ارتفاع مستويات الاستهلاك بها .

وقد نمت الصناعات التكنولوجية المتطورة فى إسرائيل بوتيرة متسارعة الى درجة أن البلاد ستحتاج الى استخدام حوالى ١٢ ألف مبرمج كمبيوتر ومهندس ، بحلول عام ٢٠٠٠ للعمل فى هذه الصناعات . وكان هذا النمو فى هذه الصناعة قد بدأ فى بداية التسعينيات ، وبلغت صادراتها منها عام ١٩٩٤ الى ٥,٥ مليار دولار (٨٢) . من هنا يثير قرار العديد من الشركات العالمية المعروفة ، فى مجال تكنولوجيا المعلومات ، والقاضى باقامة مصانع ومختبرات ومنشآت فى إسرائيل تساؤلا عن مدى تأثير هذه المسألة فى الدول العربية عموما ، ومصر على وجه الخصوص والتى تعد البنى التحتية لافتتاح وادى التكنولوجيا شمال سيناء .

وكان لشركتى موتو رولار وانتل استثمار أكثر من ٢,٦ مليار دولار فى إقامة مصانع لاشباه المواصلات فى إسرائيل . وهو ما سيخلق سوقا واسعة للصناعة الإسرائيلية يخدم مصالحها ويساهم فى تنميتها على حساب دول المنطقة . خاصة فى ظل الاهتمام المتزايد من المستثمرين الغربيين للاستثمار فى هذه المجالات (٨٣) .

ومما يعزز من هذه المسألة ابرام إسرائيل مع الاتحاد الأوروبى لأول اتفاق تعاون علمى وتكنولوجى . والذى بموجبه ستصبح إسرائيل أول دولة غير أوروبية ، وغير عضو فى الاتحاد الاوروبى ، تشترك وتنتفع من الابحاث العلمية والتكنولوجية الاوروبية المتطورة ، وبموجبها ستفتح الأبواب على مصراعيها للعلماء الإسرائيليين وستكون جسرا لتقديم الامكانيات المتاحة إلى الإسرائيليين لينتفعوا من مزايا الابحاث العلمية فى جميع دول الاتحاد ، ماعدا الابحاث النووية ، وتغطى الفترة ما بين ١٩٩٤-١٩٩٨ ، وتضم حوالى ١٦ برنامج من الأبحاث العلمية والتكنولوجية (٨٤) .

وهنا تجدر الاشارة إلى أن الاتحاد الأوروبى مول ٩١ مشروعا مشتركا علميا بين عامى ١٩٨٣ و ١٩٩٣ شاركت إسرائيل فى ثمانية أبحاث تهتم بالعلم والتكنولوجيا (٨٥) .

وعلى النقيض من ذلك ، فمازال هذا القطاع ضعيفا للغاية فى مصر ، حيث لايسهم إلا بحوالى ٠,٣٪ من الناتج المحلى ، كما أن متوسط إنتاجية العامل فى صناعة الالكترونيات المصرية يقدر بـ ١٠٦٠٠ دولار سنويا ، وهى بذلك لاتتجاوز ما يتراوح بين ١٠-٢٠٪ من إنتاجية العامل فى الشرق الاقصى وأمريكا الشمالية . وحتى تستطيع مصر المنافسة فى السوق العالمى يجب أن ترفع من مستوى الإنتاجية والكفاءة . كما أنها لاتستخدم اكثر من ٠,٨١٪ فقط من إجمالى القوى العاملة (٨٦) .

من هنا فإن الفترة القادمة ستشهد معركة اقتصادية من نوع جديد ، على استقطاب الاستثمارات للاستفادة من الكفاءة التكنولوجية الموجودة بالمنطقة ؛ ومصر تكاد تكون الدولة العربية الوحيدة التى تحمل بذور هذه الصناعة المتطورة من جهة الكفاءات وقدرة الأسواق المحلية على الاستيعاب وعلى الرغم من ذلك فإن معظم الشركات التى لها وجود فى مصر ، عبارة عن شركات أجهزة وليس برامج ، وبالتالى فالعنصر الزمنى بين إسرائيل ومصر قد يجعل المنافسة اصعب بالنسبة للجانب المصرى .

مما سبق يتضح لنا ان هناك خريطة جديدة لتقسيم العمل بالمنطقة تهدف بالاساس إلى إحداث تخصص جديد يتلاءم مع التطورات فى بنية وهيكل الاقتصاد الإسرائيلى بحيث تتخصص إسرائيل فى الصناعات التكنولوجية المتقدمة ، بينما تتخصص مصر فى القطاعات التقليدية كالمنسوجات وغيرها ، ولم يقتصر الامر عند هذا الحد ، بل تعداه ليشمل المشاريع القائمة بالفعل وهو ما برز فيما يتعلق بقناة السويس وخطوط الأنابيب ، إذ ركزت إسرائيل أساسا على أن تكلفة نقل البترول عبر قناة السويس ، تعزز فكرة إقامة خطوط نقل بديلة ، أقل تكلفة ، وتعتمد على استغلال عناصر البنية الأساسية القائمة . وهذا يمكن أن يتم عن طريق أحد خطين الاول مد خط التابلين إلى حيفا ، ومد خط فرعى إلى حيفا من إربد فى الأردن بطول ١٧٠كم مع اصلاح الخط لتزيد طاقته الى ٢٥ مليون طن . والخط الثانى من ينبع فى السعودية الى إيلات بمسافة ٩٥٠كم، عن طريق العقبة ، ومن إيلات الى " خط كاتزا " الإسرائيلى مع مد خط بين مصفاة شمال الأردن ومنها الى خط " كاتزا"(٨٧) .

وتشير الدراسات الإسرائيلية إلى أن التكلفة الحالية لنقل البرول عبر قناة السويس تصل إلى ٢٠ دولارا للطن ، بينما لن تزيد عن ٦ دولارات فى هذا المجال ، ولاشك أن هذه العملية سوف تؤثر كثيرا على قناة السويس ، التى تعتبر إحدى أهم مصادر الدخل بالنسبة للاقتصاد المصرى ، وتسهم بنسبة كبيرة فى تحسين أوضاع ميزان [illegible]ات . وتزداد خطورة هذه المسألة فى ظل ازدياد المنافسة مع العديد من المشروعات الا[illegible] ، مثل خط سوميد ، وكذلك ارتفاع الطاقة الإنتاجية للخطوط الانتاجية القائمة حاليا ، مع ملاحظة أن معظمها متوقف عن العمل لأسباب سياسية ، ولذلك فإن تنفيذ هذه المشروعات وغيرها سوف يؤثر على قناة السويس. خاصة وأن

خطوط الأنابيب تعتبر من وسائل النقل الرخيصة والآمنة للنفط ، لانها تمتد عبر اقصر المسافات بين مناطق الانتاج ومناطق الاستخدام أو الشحن ، وبذلك توفر مسافات كبيرة لنقل النفط بتكلفة أقل من وسائط النقل الأخرى . وهناك مشروع إسرائيلى آخر ، هو انشاء مينائى حاويات فى كل من إيلات على البحر الاحمر والمتوسط لخدمة النقل بين الشرق والغرب بوصلة برية عن طريق استخدام اللوارى، الأمر الذى يحد كثيرا من حركة العبور فى قناة السويس (٨٨) .

وفى هذا السياق تسعى شركة الملاحة الإسرائيلية " زيم " إلى تسويق الجسر البرى بين إيلات وحيفا ، كمنافس لقناة السويس ، إذ إنها اول شركة من الشركات الملاحية فى المنطقة التى تتبنى وتطبق مفهوم النقل المتعدد الوسائط من خارج المنظومة اللوجستية . ولذلك اتفقت شركة الملاحة الإسرائيلية مع ترسانة البناء الالمانية ، على بناء خمس سفن حاويات سعة كل منها ٣٥٠٠ حاوية مكافئة ، بكلفة قدرها ٢٨٠ مليون دولار ، وهناك ٢٦ شركة أخرى تتبع " زيم " داخل إسرائيل وخارجها من بينها وكلاء ملاحة وشركات تخليص جمركى واعمال متعهدى الشحن ومعدات الكترونية .

وتتضح هذه المسألة أكثر ، فيما يتعلق " بالغاز الطبيعى " الذى يشكل احد المحاور الرئيسية فى العلاقات داخل المنطقة ، اذ أعلنت قطر وإسرائيل ، فى اعقاب قمة عمان ، عن توقيع خطاب نوايا بين وزارة الطاقة الإسرائيلية ، وشركة " ايزون قطر " لتصدير الغاز الى إسرائيل عن طريق مشروع تقوم به شرة " ايزون الأمريكية " وموبيل ، بغية تصدير ٥٠ مليار طن من الغاز لمدة ٢٥ عاما ، وذلك من حقل الغاز الشمالى القطرى ، ويتوقع أن يتم تصدير نصف إنتاج الحقل الى الهند ، والآخر إلى إسرائيل ، اذ ستقوم الشركة المنفذة بتزويد إسرائيل بمليارى طن من الغاز سنويا ، بقيمة ٤٠٠ مليون دولار ، للوفاء باحتياجات إسرائيل لتمويل محطات طاقتها .

مع ملاحظة أن المشروع قد بنى أساسا ، على مد خط الأنابيب من قطر الى إسرائيل عبر السعودية الى الأردن ثم الى إسرائيل ، إلا ان المخططين لم يتوصلوا لاتفاق مع دول المرور، بما فى ذلك السعودية التى اعتبرت أن الأمر مبكر جد للبحث فى هذا المستوى من التعاون الاقليمى ، ولذلك تم التغاضى عن ذلك والاتفاق على تسييل الغاز فى موانئ تحميله فى قطر ، ثم نقله حول الخليج وعبر البحر الأحمر بناقلات عملاقة ، الى موانئ التفريغ والشحن فى ميناء العقبة ، على أن يتم نقله بعد ذلك عبر شبكة أنابيب (٨٩) . تصل إلى الاسواق الاستهلاكية (٩٠) . وتصل تكلفة المشروع المقترح الى ٤,٣ مليار دولار ، تتحمل قطر ٤ مليار وإسرائيل ٣٠٠ مليون دولار فقط.

وكانت مصر قد أنشأت شركة مشتركة " مصر لنقل الغاز " تحت مظلة قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ هدفها الرئيسى إقامة وتملك أنظمة نقل وتجارة الغاز ، وهى شركة مشتركة بين اموكو وتملك ٣٣٪ من رأس المال ، واجيب وتملك ٣٣٪ من رأس المال وغاز مصر وتملك ٣٤٪ منه . وذلك انطلاقا من أن مصر تصدر لإسرائيل ٢ مليون طن من النفط ، منذ توقيع اتفاقية السلام واستمر تنفيذ الاتفاق لمدة ١٥ عاما ، تم خلالها بيع ما يقرب من ٣٠ مليون طن ،

وفى نفس الوقت قامت إسرائيل بتصدير ٨٤ الف طن ديزل الى مصر عام ١٩٩٤، وقامت مصر بتصدير " نافتا – ومازوت وبعض المنتجات الأخرى الى إسرائيل (٩١) . مما دفع الوزير الإسرائيلى شاحال للقول بأن مصر هى الأفضل لأسباب عديدة منها أنها قلب الأمة العربية ، كما أنها لها تجربة سابقة مع إسرائيل ، وموقعها الجغرافى القريب يتيح مزايا عديدة ، تختلف عن المشروع القطرى . بينما رأى الآخرون أن الغاز القطرى أكثر جدوى لإسرائيل من المشروع المصرى ، حيث تنتج قطر نحو ٣٨٩ الف برميل فقط يوميا ، بينما يقدر حقل الشمال القطرى بنحو ٥٠٠ تريليون قدم مكعبة ، لاتحتاجها قطر . فى حين ان مصر تنتج حاليا ٩٠٠ ألف برميل من النفط و ١٤٠٠ مليون قدم من الغاز يوميا ، تستخدم ٩٪ من الإجمالى ويتم تصدير الفائض . ويبلغ الاحتياطى المصرى ٢٣ تريليون قدم مكعب فقط . كما تواجه مصر احتمالات ارتفاع الطلب المحلى على الغاز فى السنوات المقبلة ، مما يجعلها غير ملائمة للسوق الإسرائيلى (٩٢) .

ولذلك استمر الخلاف بين مصر وإسرائيل على أسعار تصدير الغاز ، وطلبت الثانية ان تحصل عليه باسعار أقل من المستوى الاقتصادى ، وهو مارفضته مصر تماما ، ودفع بوزارة البترول المصرية للتفكير جديا فى العدول عن المشروع تماما، رغم التكلفة التى تتحملها ، فى البحث عن أسواق أخرى خاصة فى جنوب اوروبا ، او من خلال ابنوب عبر ليبيا والجزائر الى اوروبا .

وكلها أمور تشير إلى أن إسرائيل هى المستفيد الأساسى من هذا التنافس سواء حصلت عليه من قطر أو مصر ، فضلا عن التأثيرات السلبية على قناة السويس .

فى هذا السياق فإن التساؤل الذى يطرح نفسه على مائدة البحث هنا مدى قدرة الاقتصاد الإسرائيلى على الهيمنة الاقتصادية فى المنطقة ؟ أو بمعنى آخر هل ستؤدى عملية التسوية السياسية الجارية الان لازدهار الاقتصاد الإسرائيلى وهل سيأتى ذلك على حساب اقتصادات المنطقة أم لا ؟

وعند الإجابة عن هذه التساؤلات ترى إسرائيل أن اقتصادها فى مرحلة تطور ونمو ، فى ظل المقاطعة العربية ، بل واصبح قادرا على منافسة الاقتصاديات المتقدمة فى أوروبا والولايات المتحدة واليابان بدون الاستعانة بالعالم العربى ، وبالتالى فإن تطوره المقبل يمكن أن يتم بسهولة على نفس المنوال . أى أن الدافع الإسرائيلى لتأييد التعاون الاقتصادى الإقليمى هو دافع سياسى بالاساس يكمن فى السعى لاستقرار المنطقة (٩٣) .

وانطلاقا من هذه الرؤية يرى البعض أن الهيكل الاقتصادى الراهن موجه بالأساس نحو أوروبا والعالم الغربى وبالتالى فإن الدخول والتكيف مع أسواق الشرق الاوسط سوف يتطلب إعادة هيكلة اقتصادها بشكل جذرى ولهذا تكلفة مادية وسياسية معا . ناهيك عن أن صادرات إسرائيل مرتفعة التكلفة بحكم مستوى المعيشة المرتفع، وزيادة معدلات الأجور وهو ما يقلل من فرص منافستها للمنتجات الأخرى الداخلة فى السوق ذات نشأة محلية (٩٤) .

وفى هذا السياق ، يرى هؤلاء ، أن هناك العديد من العوامل المساعدة على هذه المسألة مثل تدفق المهاجرين الجدد من الاتحاد السوفيتى السابق ، والذين يقدرون حاليا بـ ٧٠ الف مهاجر سنويا ، وهو ما سيسهم فى تحريك دولاب العمل الاقتصادى . فضلا عن النظرة الديناميكية للمسألة والتى بمقتضاها استفاد قطاع التصدير من عملية السلام ، إذ إن عددا كبيرا من الاسواق التى فتحت امام الصادرات الإسرائيلية بفضل هذه العملية ، أو التى تزامنت معها، لن تغلق مرة أخرى أمام هذه الصادرات ، كما أن جزءا كبيرا من النمو يعود إلى التكنولوجيا المتطورة وبرامج الاتصالات وعدد كبير من الشركات الإسرائيلية النشطة فى هذا المجال تعمل خارج إسرائيل وبالتحديد فى الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالى فهى لاتتأثر كثيرا بما يحدث على صعيد عملية التسوية السياسية فى المنطقة (٩٥) .

ولاشك أن هذه المقولات تعد صحيحة نسبيا ، إذا ما نظرنا إليها من طبيعة النظام الاقتصادى الدولى الذى كان قائما ، قبل التسعينيات ، ولكن التغييرات الجارية على الساحة العالمية وما أعقبها من تبدلات وتغييرات جذرية ، أدت إلى ظهور آليات جديدة للعمل الاقتصادى ، خاصة مع الاتجاه للتكتلات الكبرى والدخول فى تحالفات مختلفة عن ذى قبل .

فعلى سبيل المثال فإن الغاء المقاطعة العربية سوف يحدث العديد من الاثار الإيجابية على الاقتصاد الإسرائيلى ، وبذلك ستشهد الأعوام القادمة انتعاشا اقتصاديا لم يشهد له مثيل ، وكما ذكر محافظ البنك المركزى فإن هناك اهتماما هائلا فى العالم من جانب هيئات مالية للقيام باستثمارات فى إسرائيل لم تحدث من قبل ، وهو ما يمكن أن يحولها الى مركز مالى دولى ، فإلغاء المقاطعة سوف يمكن الشركات الدولية ، التى حرصت على عدم التعامل العلنى ، من توجيه استثمارات لإسرائيل تصل قيمتها إلى ما يتراوح مليار دولار سنويا .

وعلى الرغم من محدودية الأموال القادمة للمنطقة ككل ، إلا أن معظمها سيذهب لإسرائيل، لاسباب عديدة مثل الرابطة العضوية بينها وبين الدول المتقدمة ، والاهم من ذلك أن معظم هذه الاستثمارات ستذهب الى قطاعات التكنولوجيا المتطورة بالذات .

وهنا تجدر الاشارة إلى أنه وخلال الفترة " ١٩٩٠ - ١٩٩٤ " استفادت إسرائيل من اجمالى استثمارات خارجية ، فى مصانع جديدة أو متعلقة بمشروعات بلغت ١,٥٢ مليار دولار جاء معظمها من الولايات المتحدة وكندا أى حوالى ٧٨٤ مليون دولار ، ومن اوروبا ٣٦٥ مليون دولار وحوالى ٢٩٢ مليون دولار من دول الكومنولث البريطانية .

وسوف تساعد هذه المسألة على الإسراع بتنمية الصناعات المتطورة الواعدة بتزايد معدلات النمو فى ظل الثورة التكنولوجية الحالية ، مستفيدة من قربها من الأسواق العربية فى الحصول على أفضلية فيها ، تعفيها من الضغوط التى تتعرض لها من التنافس الحاد فى الأسواق العالمية ، ويزيد من صعوبة دخول مصر فى مثل هذه الصناعات . وتزداد خطورة هذه المسألة فى ظل اللوبى الضخم من الشركات الكبرى ، وفى الجاليات اليهودية المتشددة فى أوروبا والولايات

المتحدة ، التى تساند إسرائيل ، خاصة وانها ستكون مصدر هذه الشركات الى المنطقة وسيكون " مثلث الازدهار " كما اسماه بيريز فلسطين – إسرائيل – الأردن " ضمن هذا الاقتصاد العالمى ، ليس إلا اقتصادا إسرائيليا فى نهاية الأمر .

ويستند ذلك الى الرؤية الاقتصادية التى ترى أنه فى حالة قيام التكامل بين عدد قليل من البلدان غير المتجانسة ، فانه من غير المحتمل ان يكون هناك ثمة توزيع متساو للتكاليف والمنافع، وعلى ذلك فإن معظم الصناعات الجديدة سوف تختار موقعها فى اقطار التكامل التى بلغت مستوى عالميا من التنمية وتوفر لها وفورات حجم خارجية كبيرة .

وعلى صعيد أخر فإن مسيرة التسوية تؤدى إلى فتح المزيد من الاسواق أمام البضائع الإسرائيلية خاصة الأسيوية كالهند وماليزيا واندونيسيا ، وهى تمثل فرصة هائلة للنمو أمام الاقتصاد الإسرائيلى ، كما حدث منذ التسعينيات وحتى الآن .

وسوف يساعد على ذلك الاستفادة من خفض تكاليف الإنتاج نتيجة لما تحصل عليه إسرائيل من المنطقة العربية من هذه المدخلات ، وبالتالى يزيد من ارتفاع مستويات صادراتها ويؤهلها للتنافس على الصعيد الدولى .

هذا فضلا عن حل مشكلة المياه " التى أصبحت الهاجس الرئيسى لمعظم أقطار المنطقة ، وهو ما يدفعنا للاعتقاد بأن الخريطة المائية ستحدد بصورة كبيرة اى تسوية مستقبلية فى الشرق الاوسط ، خاصة وان امكانية الاستغلال الاقتصادى للمياه، لن تتم إلا عبر العديد من المشروعات المشتركة بين الأطراف الفاعلة .

المراجع والهوامش

١- انظر جميل هلال " استراتيجية إسرائيل الاقتصادية للشرق الاوسط " مؤسسة الدراسات الفلسطينية " بيروت - ١٩٩٥ .

٢- انظر في تفاصيل ذلك ليستر ثرو " المتناطحون " مركز الدراسات الاستراتيجية بالامارات ١٩٩٥ .

٣ محمد سيد أحمد " سلام أم سراب " دار الشروق - القاهرة ١٩٩٥ .

٤- حمودة بن سلامة " سيبقى السلام باردا مادامت الارض محتلة" الحياة ١٩٩٥/١٠/٢٣.

٥- يهو شيفاط هركابى " الولايات المتحدة والدول العربية " عن سكيراة جورشيت ، منشورة في شئون الاوسط ، ابريل ١٩٩٤ . ص ٥٩ .

٦- يوسى اميتاى ، الأهرام ١٩٩٥/٩/٢٠ .

٧- مجوب عمر " الحوار بين الطبيعي والتطبيعى " الاهرام ١٩٩٥/١٠/١٨ .

٨- انظر في عرض ذلك ماجد كيالى " حرب الخليج والتفكير السياسى الإسرائيلى الجديد " شئون الاوسط - مارس ١٩٩٣ ص ٤٨ .

٩- المرجع السابق مباشرة ص ٥٠ .

١٠- ماجد كيالى " المفاوضات متعددة الاطراف " شئون الاوسط - يونية - ١٩٩٣ .

١١- انظر نص شهادة سميث نائب وزير الدفاع الامريكى امام مجلس النواب ، بمناسبة الاعلان عن برنامج المعونة العسكرية يوم ١٩٩٤/٤/١٣ .

١٢- The World Bank Glairming the Future , Washigton , D.C . t995 .

١٣- كايوفاخ فيزر " الاصلاح الاقتصادى والتعاون الإقليمى فى المنطقة " الحياة ١٩٩٤/١/٢٣ .

١٤- انطوان حداد مستقبل التسوية بين العرب وإسرائيل " حلقة نقاش فى شئون الأوسط مارس ١٩٩٤ . ص ٧٢

١٥- انظر محمد سيد أحمد " سلام م . س . ذ .

١٦- الجامعة العربية " التطورات الدولية والإقليمية وآثارها على الاقتصادات العربية " اوراق الشرق الاوسط - ابريل ١٩٩٤ .

١٧- د. سعيد النجار " نحو استراتيجية عربية للسلام " رسائل النداء الجديد - العدد(١١)

١٨- الكتاب الإسرائيلى المقدم لمؤتمر الدار البيضاء ، كما نشرت فى مجلة المصور عدد ٣ نوفمبر ١٩٩٤ .

١٩- د.محمود عبد الفضيل " مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية - التطورات والمحاذير وأشكال المواجهة " ضمن " الوطن الغربى والتحديات الشرق اوسطية الجديدة" مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت .

٢٠- Shemon Peres , The New Middle East , Element Darest 1994 . P61 , 643 .

٢١- I bid .

٢٢- د.يوسف والى " افكار مصرية لاقامة سوق شرق اوسطية " جريدة الأهرام ١٩٩٣/٢/٢٧ .

٢٣- المرجع السابق مباشرة .

٢٤- انظر فضل النقيب " الاقتصاد الإسرائيلى فى إطار المشروع الصهيونى " مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت ١٩٩٥ .

٢٥- المرجع السابق مباشرة .

٢٦- د. لبيب شقير " الوحدة الاقتصادية العربية - تجاربها وتوقعاتها " مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٨٧ . ص٨٢ .

٢٧- المرجع السابق مباشرة .

٢٨- د. محمد محمود الامام " بازار عبرى فى الشرق الأوسط " العربى ١٩٩٤/٩/١٢ .

٢٩- المرجع السابق مباشرة .

٣٠- فضل النقيب " الاقتصاد الإسرائيلى ... " م . س . ذ ص ٧ .

٣١- جميل هلال " استراتيجية .. " م . س . ذ .

٣٢- د . محمد محمود الامام " بازار .... " م . س . ذ .

٣٣- انظر فى تفاصيل ذلك .

٣٤- د. محمد ابراهيم منصور " الاقتصاد المصرى والخيار الشرق اوسطى " ، ضمن د. هناء خير الدين التعاون الاقتصادى فى الشرق الاوسط واحتمالات التحديات .

٣٥- منظمة العمل العربية " تقرير حول المستوطنات الإسرائيلية وآثارها السلبية " القاهرة ١٩٩٥ .

٣٦- المرجع السابق مباشرة .

٣٧- صندوق هامر للتعاون الاقتصادى " الاقتصاد الفلسطينى فى ظل السلام " دراسة غير منشورة.

٣٨- صندوق هامر للتعاون الاقتصادى " الأردن وإسرائيل امكانات التعاون الاقتصادى " دراسة غير منشورة.

٣٩- يوسى بيلين ياثير هيرشفيلد " مخاوف وآمال العرب والإسرائيليين " ضمن سلامة احمد سلامة (محرر) الخيار الشرق اوسطى ، القاهرة ١٩٩٦ .

٤٠- المرجع السابق مباشرة .

٤١- انظر فى ذلك أعمال ندوة .

٤٢- Government of Israel , Develapment sptions for the Middle East , 1995 .

٤٣- عبد الفتاح الجبالى " الآثار الاقتصادية للتسوية السياسية بين العرب وإسرائيل "بحيث مقدم إلى المؤتمر الاستراتيجى العربى الرابع القاهرة مايو ١٩٩٦ .

٤٤- يسرفيل درور " النواة الصلبة للسلام " دافار ١٩٩٥/٢/٣ منشور ضمن مختارات إسرائيلية - الصادرة عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

٤٥- بلال الحسن " السوق الثلاثية قادمة " الشرق الاوسط ١٩٩٥/١١/٦ .

٤٦- د . أحمد فرحات " النقل والاتصالات فى الوطن العربى " بحث مقدم الى المؤتمرالثانى للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، بيروت نوفمبر ١٩٩٥ .

٤٧- عبد الفتاح الجبالى م . س ز ذ .

٤٨- المرجع السابق مباشرة .

٤٩- هشام الدجانى " كفى تهويلا بالشرق أوسطية " الحياة ١٩٩٥/١٢/١٣ .

٥٠- انظر فى عرض هذه الرؤية حسين أبو النمل " بحوث فى الاقتصاد الإسرائيلى " مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت ١٩٧٥ .

٥١- حسين ابو النمل " الاقتصاد الإسرائيلى " مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت ١٩٨٩.

٥٢- فضل النقيب " م . س . ذ " .

٥٣- جميل هلال م . س . ذ .
٥٤- عبد الفتاح الجبالى م . س . ذ .
٥٥- المرجع السابق مباشرة .
٥٦- فضل النقيب م . س . ذ .
٥٧- جميل هلال م . س . ذ .
٥٨- عبد الفتاح الجبالى م . س . ذ .
٥٩- يسرافيل دروز " م . س . ذ .
٦٠- منظمة العمل العربية م . س . ذ .
٦١- د . فؤاد مرسى " الاقتصاد السياسى لإسرائيل " دار المستقبل العربى – القاهرة ١٩٨٤.
٦٢- انظر جميل هلال م . س . ذ وايضا فضل النقيب م . س . ذ .
٦٣- لوموند ديبلوماتيك .
٦٤- يسرفيل درور م . س . ذ .
٦٥- الحياة .
٦٦- " التقرير الاستراتيجى العربى " لعام ١٩٩٥ .
٦٧- عبد الفتاح الجبالى " التكيف الهيكلى دائرة على الاقتصاد المصرى " دراسة غير منشورة – المجلس القومى للطفولة والامومة – مارس ١٩٩٦ .
٦٨- المرجع السابق مباشرة .
٦٩- المرجع السابق مباشرة .
٧٠- المرجع السابق مباشرة .
٧١ - ستنانفورد .
٧٢- المرجع السابق مباشرة .
٧٣- عبد الفتاح الجبالى " مستقبل صناعة الغزل والنسيج المصرية فى ظل التحديات الدولية والإقليمية بحث مقدم إلى مركز البحوث العربية – يوليو ١٩٩٦ .
٧٤- معهد الصادرات الإسرائيلية " صناعة الملابس والمنسوجات فى إسرائيل " دراسة غير منشورة ترجمة غرفة الصناعات النسيجية المصرية – القاهرة ١٩٩٦ .
٧٥- العالم اليوم٣٠/٦/١٩٩٥ .

٧٦- معهد الصادرات الإسرائيلية " م . س . ذ .
٧٧- حاييم بن شحار " وآخرون " التعاون الاقتصادى والسلام فى الشرق الاوسط " ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات القاهرة ١٩٩٥ .
٧٨- المرجع السابق مباشرة .
٧٩- عبد الفتاح الجبالى " مستقبل صناعة النسيج ... " م . س . ذ .
٨٠- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء " الكتاب الاحصائى السنوى لعام ١٩٩٥" القاهرة ١٩٩٥ .
٨١- المرجع السابق مباشرة .
٨٢- د. فؤاد بسيسو " م . س ز. ذ " .
٨٣- الشرق الاوسط ١٩٩٥/١١/١١ .
٨٤ - الشرق الاوسط ١٩٩٦/٣/٢٦ .
٨٥- المرجع السابق مباشرة .
٨٦- د. فؤاد بسيسو " التحديات الاقتصادية فى ظل التسوية الإقليمية " ضمن حلقة نقاش شئون الاوسط العدد(٢٢) اغسطس ١٩٩٤ .
٨٧- المرجع السابق مباشرة .
٨٨- د. أحمد فرحات " النقل .. " م . س . ذ .
٨٩- انظر فى تفاصيل المشروع جريدة الأهرام حديث مع وزير النفط القاهرة أكتوبر ١٩٩٦.
٩٠- المرجع السابق مباشرة .
٩١- عبد الفتاح الجبالى " م . س . ذ " .
٩٢- المرجع السابق مباشرة .
٩٣- حاييم بن شحار " م . س . ذ " .
٩٤ يوسى بيلين ياتير هيرشفيلد " مخاوف وآمال العرب والإسرائيليين فى سلامة أحمد سلامة.
٩٥- الحياة ١٩٩٦/٦/٧ .

٢ - التسوية وخيارات التعاون الاقليمى

أحمد السيد النجار

عندما تنتهى الحروب ويحل السلام بين الدول التى خاضت فيما بينها صراعات طويلة فان ذلك لايعنى بالضرورة قيام علاقات اقتصادية عادية بين الطرفين ، إلا إذا كان قيام هذه العلاقة شرطا من شروط السلام بينهما . وحتى فى هذه الحالة فإن العلاقة تبقى محكومة بالقابلية الشعبية لقيامها . أما اقامة علاقات اقتصادية تفضيلية بين الدول المتصارعة فى السابق عندما يحل السلام بينها ، فانها حالة خاصة ترتبط بدخول الدول التى تمر بها فى إطار مشروع تعاون اقتصادى وسياسى واستراتيجى اقليمى وفق ضوابط تحقق التنمية والأمن للدول الداخلة فيه بشكل متوازن وتتجاوز مرارات الصراعات القديمة انطلاقا من إرادة سياسية حاسمة وقناعة شعبية قوية وأطر تنظيمية اقليمية ملزمة وقوية .

وتعد أوروبا الغربية النموذج الأكثر فاعلية لهذه الحالة الخاصة ، حيث خرجت دولها مدمرة من الحرب العالمية الثانية لتدخل معا تحت المظلة العسكرية والاقتصادية والسياسية الأمريكية ، ثم تؤسس فيما بعد الجماعة الاقتصادية الأوروبية التى تحولت الى الاتحاد الأوروبى حاليا .

ويمكن التأكد من خصوصية الحالة الأوروبية المرتبطة - بخصوصية البيئة الدولية فيما بعد الحرب العالمية الثانية من رصد عدد من الحروب التى تفجرت فى العالم ثم انتهت بحلول السلام المستقر أو الهش بين أطرافها دون أن يترافق مع هذا السلام قيام تعاون اقتصادي عادي أو تفضيلى بين تلك الأطراف . وأبرز الأمثلة على ذلك الحرب الأمريكية الفيتنامية ، الحرب الهندية - الباكستانية ، الحرب الكورية ، الحرب العراقية - الايرانية ، حرب الفوكلاند بين الأرجنتين وبريطانيا ، حرب ليبيا مع تشاد وغيرها من الحروب التى إنتهت دون قيام علاقات اقتصادية تفضيلية وأحيانا عادية بين أطرافها .

ومن المؤكد أن الصراعات ذات الطابع الممتد ، والصراعات التى يمكن تصنيفها كصراعات مصيرية ممتدة من الصعب انهائها باتفاق سياسى ، حيث إن مثل هذا الاتفاق يبقى مجرد تسوية يلعب سلوك كل طرف عبر الزمن ومدى قناعته بعدالته ، دورا حاسما فى تحويل هذا الاتفاق لسلام مستقر وحقيقى يمكن بناء أى تعاون اقتصادى على أساسه ، أو تحطيم الاتفاق لصالح إعادة تفجير الصراع من جديد .

وعلى أى حال فانه بالنسبة للصراعات التى يمكن تصنيفها كصراعات مصيرية ممتدة ، فان أى اتفاق لتسويتها ينطوى على فرص محدودة لقيام التعاون الاقتصادى بين أطرافها عند أى تسوية للصراع بينهما لأن هذا النمط من الصراعات يكون قابلا للتجدد غالبا . كما أن العلاقات الاقتصادية والسياسية بين أطرافه تكون محاطة بالشكوك دائما . وهو أمر من الصعب تطوير علاقات اقتصادية فى ظله ، حيث إن مثل هذه العلاقات تتضمن رهن جانب من الجهاز الانتاجى لكل دولة باستمرار التجارة السلعية والخدمية بين الطرفين ، ورهن جانب من الأموال والأصول لكل دولة لدى الآخرى فى أى تعامل فى مجالى الاستثمارات وتدفق رؤوس الأموال . والواقع أن الصراع العربى الإسرائيلى ينتمى لهذا النوع من الصراعات بما يجعل تأسيس أى تعاون اقتصادى

عادى أو تفضيلى بين إسرائيل والدول العربية أمرا صعبا بالنسبة للدول العربية الرئيسية على الأقل ، مهما ظهرت بعض بوادر الاندفاع نحوه من هذا الطرف أو ذاك .

ويزيد من صعوبة تحقيق هذا التعاون ، تراجع وربما غياب القوى الاقتصادية الإقليمية والدولية القادرة والراغبة فى تمويل مشروعات التعاون والربط الاقتصادى بين إسرائيل والدول العربية كآلية لتهدئة الخواطر ودعم التسوية السلمية والاستقرار السياسى والأمنى فى المنطقة ، على غرار ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية التى لعبت دورا رئيسيا فى إعادة بناء أوروبا الغربية بعد أن خربتها الحرب العالمية الثانية التى دارت بين الدول الأوروبية بشكل أساسى . فالولايات المتحدة الراغبة بشدة فى إقامة روابط اقتصادية بين إسرائيل والدول العربية مع ضمان موقع متميز ومتفوق لإسرائيل فى الاقتصاد كما فى مجال التسلح والقوة العسكرية ، تبدو غير مستعدة لتمويل مشروع إقليمى لربط اقتصاد إسرائيل مع اقتصادات المنطقة ، وتبدو راغبة أكثر فى الضغط على الدول العربية لفتح العلاقات مع إسرائيل مباشرة ، على أن تتولى إسرائيل ومن خلفها الولايات المتحدة دفع الشركات العالمية الكبرى لتوجيه استثماراتها لإسرائيل بالذات فى الصناعات عالية التكنولوجيا حتى تصبح دولة مركزية بالنسبة لاقتصادات المنطقة . أما دول الاتحاد الأوروبى وهى صاحبة أوسع علاقات اقتصادية مع الدول العربية وإسرائيل ، فانها غير متحمسة أصلا للمشروع الشرق أوسطى ، حيث تدرك أن الولايات المتحدة هى التى تقف أساسا وراء المشروع الشرق أوسطى لربطه اقتصاديات دول المنطقة بالاقتصاد الامريكى ، فى حين ترغب الدول الأوروبية فى ربط تلك الاقتصاديات بها عبر مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية. ولذلك لم يكن غريبا أن تبدى الدول الأوروبية التى حضرت مؤتمرى الدار البيضاء ١٩٩٤ وعمان ١٩٩٥ ، عدم تحمسها أو حتى رفضها لبعض المشروعات الرئيسية التى تعد روافع رئيسية لمشروع السوق الشرق أوسطية مثل بنك التنمية الإقليمى الذى ذكر مسئولون أوروبيون صراحة أنهم رغم اتفاقهم على حاجة المنطقة للتمويل ، إلا أنهم غير مقتنعين بضرورة انشاء بنك للتنمية فى الشرق الأوسط ويريدون دراسة امكانية استخدام البنوك القائمة فعلا(١).

وعلى أى حال فإن بناء السلام بين الدول المتصارعة فى السابق هو الشرط الضرورى لبحث امكانيات قيام العلاقات الاقتصادية العادية والتفضيلية .

ورغم أن التسوية السلمية للصراع بين العرب وإسرائيل مازالت تسوية جزئية ومتعثرة ، ورغم أن صعود الليكود وزعيمه المتطرف بنيامين نتانياهو لقمة الحكم بعد انتخابات رئيس الوزراء الأخيرة فى إسرائيل ، قد أضاف المزيد من التعقيد الى مسيرة التسوية المتعثرة أصلا ، الا أن هناك موجات أمريكية وإسرائيلية للدفع فى اتجاه إقامة علاقات اقتصادية عادية وتفضيلية بين الدول العربية وإسرائيل على اعتبار أن اقامة هذه العلاقات بما تنطوى عليه من مكاسب هائلة لإسرائيل هى الأكثر أهمية وحيوية لها حتى عن استكمال التسوية السلمية للصراع العربى-الإسرائيلى . وهو تعبير عن الرغبة الإسرائيلية أكثر من كونه انعكاسا لإمكانية حقيقية ستظل غير موجودة طالما لم تتحقق أسسها ، وهى السلام الشامل والعادل والتوازن الاستراتيجى بين إسرائيل

ودول الجوار ، بما يستلزم نزع الأسلحة فوق التقليدية من المنطقة وعلى رأسها الأسلحة النووية الإسرائيلية التى تبقى سيفا مسلطا على الشعوب العربية ، بشكل يبقيها تشك دائما بنوايا إسرائيل ولاترحب باقامة أى تعاون اقتصادى معها . كذلك فإن أحد أهم اسس اقامة أى تعاون اقتصادى اقليمى شرق أوسطى هو قيام الدول الكبرى المؤيدة له برعاية وتمويل مشروعات كبرى للتعاون الاقتصادى الاقليمى الذى تتوزع ثماره بشكل عادل بين الدول الداخلة فيه .

ووفقا لمصالحها تطرح إسرائيل التعاون الاقتصادى مع الدول العربية باعتباره طريقا لتحقيق السلام فى المنطقة ، فى حين تركز الرؤى العربية رغم اختلافاتها على أن استكمال التسوية السلمية للصراع العربى – الإسرائيلى هو الشرط الضرورى لقيام التعاون الاقتصادى العادى أو التفضيلى بين إسرائيل والدول العربية بعد ذلك .

وإذا كانت إسرائيل قد شاركت مع الدول العربية وقوى دولية أخرى فى مؤتمرى الدار البيضاء عام ١٩٩٤ ، وعمان عام ١٩٩٥ للتعاون الاقتصادى الاقليمى ، فإن المؤتمر الثالث فى هذه السلسلة وهو مؤتمر القاهرة المزمع عقده فى نوفمبر ١٩٩٦ يأتى فى ظروف مغايرة بعد نجاح بنيامين نتانياهو زعيم تكتل الليكود فى ازاحة شمعون بيريز عن رئاسة الوزراء فى إسرائيل، حيث أدى هذا الى تغير الكثير من الحسابات الاقتصادية الإقليمية مثلما أدى الى تغير الحسابات السياسية والاستراتيجية.

وإذا كان من البدهى أن نتانياهو سوف يستمر فى مسيرة التسوية السلمية للصراع العربى– الإسرائيلى باعتبارها تتم بأقرب ما يكون للشروط الإسرائيلية – الأمريكية، فإنه من الواضح أيضا أن بعض هذه الشروط الإسرائيلية سوف تتغير للأسوأ بالنسبة للعرب بشكل لايمكن قبوله عربيا بالذات فيما يتعلق بالاستيطان وصلاحيات الحكم الذاتى الفلسطينى ووضع القدس والترتيبات الأمنية فى الجولان .

ومن المنطقى فى ظل التطرف الذى تتسم به أطروحات وسلوك حكومة نتانياهو بشأن هذه القضايا أن تتعرض التسوية السلمية للصراع العربى – الإسرائيلى الى البطء وربما الجمود ، بما سيؤدى أيضا الى اضعاف فرص تقدم مشروع التعاون الاقتصادى الشرق أوسطى . هذا فضلا عن أن الأولوية لدى اليمين الإسرائيلى هى استمرار الاعتماد على العلاقة الحيوية مع الولايات المتحدة التى تلتزم باستيراد الصادرات الإسرائيلية التى لاتنجح إسرائيل فى تسويقها وهو الأمر الذى يفسر الفائض التجارى الإسرائيلى الدائم مع الولايات المتحدة والذى بلغ اكثر من مليار دولار عام ١٩٩٤ ، على عكس الميزان التجارى الإجمالى لإسرائيل الذى حقق عجزا بلغ قرابة ١٠ مليارات دولار فى العام ذاته (٢). المهم أن اتجاه اليمين الإسرائيلى لتوثيق الروابط مع الاقتصاد الأمريكى يطرح واقعا مختلفا لاتضع فيه إسرائيل مشروع السوق الشرق أوسطية على قمة أولوياتها كما كان الحال فى ظل حكومة حزب العمل السابقة ، خاصة وأن مجمل البرنامج السياسى لحكومة اليمين الإسرائيلى بشأن القضايا التى تهم العرب يعرقل تهيئة المناخ لتحقيق

المشروع الشرق أوسطى رغم أهميته الحيوية لإسرائيل بغض النظر عن الجالس على قمة السلطة هناك .

ولادراك أهمية المشروع الشرق أوسطى لإسرائيل لابد من إلقاء نظرة على تأثير المقاطعة العربية – الإسرائيلية على الاقتصاد الإسرائيلى .

تكلفة المقاطعة العربية – الإسرائيلية

تتمتع العلاقات الاقتصادية بين أى دولتين ، أو مجموعة من الدول المتجاورة جغرافيا والتى تنتمى لاقليم معين ، بميزات نسبية عن العلاقات بين أى من هذه الدول وغيرها من خارج الاقليم. وترتبط هذه الميزات بانخفاض نفقات النقل والتأمين علي حركة السلع والأشخاص وقصر المدة الزمنية التى تستغرقها أى معاملات تجارية أو اقتصادية وسرعة الاستجابة للتغيرات المفاجئة أو الطلبات الاستثنائية من السلع والخدمات بين أى دولتين من إقليم واحد .

ومن المؤكد أن العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وإسرائيل تتمتع موضوعيا بالميزات النسبية التى تتمتع بها العلاقات بين أى دول متجاورة جغرافيا وبالتالى فان عدم قيام علاقات اقتصادية بين الطرفين ينطوى على خسائر لكليهما تتمثل فى خسارة الفرصة البديلة الأقل تكلفة للتعامل الاقتصادى مع دول من خارج المنطقة .

ونظرا لأن الدول العربية هى التى بادرت بفرض المقاطعة الاقتصادية الشاملة على الأفراد والشركات الصهيونية فى فلسطين قبل انشاء دولة إسرائيل ، ثم على دولة إسرائيل بعد ذلك ، فإن هذه الدول لم تكن معنية بحساب أى خسارة تقع عليها فى ظل تلك المقاطعة . خاصة وأن تلك الخسارة محدودة جدا على اعتبار أن كل دولة عربية تستطيع اقامة تعاملات اقتصادية مع باقى الدول العربية أو الدول الآخرى الواقعة فى المنطقة مستفيدة بذلك من الميزات النسبية للقرب الجغرافى . وبالمقابل فان إسرائيل وعلى عكس الدول العربية ، لم تملك القدرة على التعامل مع دول مجاورة أخرى للاستفادة من الميزات النسبية للتعامل الاقتصادى مع الجيران لأنها لاتملك أى حدود جغرافية مع دول غير عربية . وبالتالى فان تعرضها للمقاطعة العربية حرمها بصفة عامة من التعامل مع دول مجاورة لها جغرافيا وحرمها بالتالى من التمتع بالميزات النسبية لمثل هذا التعامل .

وترتيبا على ما سبق فان أى حديث عن تعرض الطرفين العربى والإسرائيلى لخسائر متوازية أو حتى متقاربة من المقاطعة العربية المباشرة لإسرائيل يخلو من الحقيقة لأن إسرائيل هى التى تعانى من الخسائر بسبب هذه المقاطعة ، فى حين تتوافر للدول العربية السلع والخدمات البديلة لما تنتجه إسرائيل وبشروط أفضل من زاوية الجودة والسعر ، وذلك من دول الشرق الأقصى ومن الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة .

أما بالنسبة للمقاطعة العربية للشركات المتعاملة مع إسرائيل ، أو للشركات المتعاملة مع تلك الشركات – اسقطت هذه المقاطعة مؤخرا – ، فانها أدت الى إحجام الكثير من الشركات العالمية الكبرى وبخاصة فى اليابان وأوروبا عن التعامل مع إسرائيل حتى لاتفقد الأسواق العربية الضخمة والتى تستوعب واردات تقارب قيمتها السنوية نحو ١٥٠ مليار دولار فى الفترة الأخيرة مقارنة بقيمة الواردات الإسرائيلية التى تبلغ قيمتها قرابة ٢٩ مليار دولار . وبالتالى كانت الخسائر الناجمة عن هذا النمط أو الدرجة من المقاطعة متوجهة نحو إسرائيل وحدها تقريبا . وبالتالى فإن القول بأن الخسائر العربية والإسرائيلية بسبب المقاطعة متقاربة ، لا ظل له من الحقيقة ويستهدف إيجاد تبرير اقتصادى لانهاء المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل بغض النظر عن التوصل الى تسوية سلمية شاملة للصراع العربى الإسرائيلى تحقق الحد الادنى من الحقوق العربية بعد التنازل التاريخى الهائل الذى قدمه العرب بالقبول بإسرائيل كامر واقع .

وقد حاولت إسرائيل وبمساندة من الولايات المتحدة أن تنهى المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل رسميا مركزة على الخسائر الاقتصادية الهائلة التى منى بها اقتصادها من جراء هذه المقاطعة ، والتى تكبدت الولايات المتحدة أموالا هائلة لتعويضها من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية لإسرائيل التى كان من الممكن ألا تكون بحاجة إليها لو لم تكن هناك مقاطعة اقتصادية عربية لها . كما ركزت إسرائيل أيضا على أن أنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية لها سيساعد على تحقيق التسوية السلمية ، على عكس الرؤى العربية التى تذهب الى أن انهاء المقاطعة هو الغنيمة العظمى التى فشلت إسرائيل فى الحصول عليها رغم كل الحروب التى شنتها على العرب، والتى يجب الا تحصل عليها ألا بعد تحقيق تسوية سلمية تراعى الحد الأدنى من حقوق العرب .

وقد ذكر تقرير صادر عن اتحاد الغرف التجارية الإسرائيلية أن حجم الخسائر الناجمة عن تطبيق المقاطعة العربية لإسرائيل منذ عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٩٣ قد بلغ ٤٥ مليار دولار(٣) منها ٢٤ مليار دولار قيمة الاستثمارات العربية التى كان من الممكن أن تتوجه لإسرائيل لولا المقاطعة العربية لها ، والباقى هو قيمة التجارة العربية – الإسرائيلية الممكنة التى لم تتم والتبادل السياحى الذى لم يتم والخسارة الإسرائيلية بسبب التزام الكثير من الشركات العالمية الكبرى وبالذات الشركات اليابانية والأوروبية بفرض المقاطعة على إسرائيل حتى لاتتعرض تلك الشركات للمقاطعة من الدول العربية .

وهذه الخسائر الاقتصادية ، التى ترى إسرائيل أنها منيت بها بسبب المقاطعة الاقتصادية العربية لها ، تبلغ قرابة ثلثجمالى المساعدات الخارجية التى حصلت عليها إسرائيل من كل المصادر منذ انشائها عام ١٩٤٨ وحتى الآن . وهذه المقارنة توضح العبء الذى كان من الممكن أن يرفع من على كاهل الولايات المتحدة والدول الأوروبية التى قدمت المساعدات لإسرائيل لو لم تكن هناك مقاطعة اقتصادية عربية لإسرائيل . وكانت الولايات المتحدة بالذات ستتخفف من عبء كبير نظرا لأنها هى التى قدمت الجانب الأكبر من المساعدات التى احتاجتها إسرائيل منذ انشائها وحتى الآن . وربما يفسر ذلك الضغوط الهائلة التى مارستها الولايات المتحدة على الدول العربية

عامة ، وعلى الكويت ودول الخليج المرتبطة أمنيا بها بصفة خاصة ، من أجل إنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل . وقد طلب وزير الخارجية الأمريكى رسميا وعلنيا من دول مجلس التعاون الخليجى الست سرعة انهاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل ، ووقف أى دعم مالى يتسرب من دول الخليج الى المنظمات المعارضة لاتفاق الحكم الذاتى داخل الاراضى الفلسطينية.

وإذا كانت هذه هى تكلفة المقاطعة الاقتصادية بين العرب وإسرائيل ، فان للطرفين وجهتى نظر متعارضتين بشأن تأثير هذه القطيعة على التسوية السلمية للصراع بينهما .

وبعيدا عن المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل فإن الجدل الدولى والإقليمى فى الفترة الأخيرة دار بالأساس حول اقامة علاقات تفضيلية وتعاون اقتصادى بين إسرائيل والدول العربية فى إطار سوق شرق أوسطية . وهناك بعض المحطات الاستراتيجية للتمهيد لتحقيق هذا الهدف أو لاتخاذ خطوات إجرائية بشأنه مثل مؤتمر القمة الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا الذى عقد فى الدار البيضاء عام ١٩٩٤ ، ومؤتمر عمان عام ١٩٩٥ ، والمؤتمر الثالث المزمع عقده فى القاهرة فى نوفمبر ١٩٩٦ .

وإذا كان مؤتمر القاهرة الاقتصادى لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا لم يعقد بعد ، فإن مؤتمرى الدار البيضاء (١٩٩٤) ، وعمان (١٩٩٥) ، قد أوضحا بجلاء الاتجاهات التى تحكم الدول المعنية بالسوق الشرق أوسطية ، وهى مايهمنا توضيحه بايجاز هنا .

خلاصة الاتجاهات الإقليمية والدولية بشأن السوق الشرق أوسطية

عندما عقد مؤتمر القمة الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى الدار البيضاء عام ١٩٩٤ ، طرحت إسرائيل على الدول المشاركة فيه " حزمة " من المشروعات بلغ عددها ١٥٠ مشروعا للشراكة والتمويل . وعندما عقد مؤتمر عمان فى العام الماضى (١٩٩٥) ، أكدت إسرائيل طرح مشروعاتها للشراكة الاقليمية .

وبعيدا عن تفاصيل تلك المشروعات التى تعرضت لها ورقة آخرى ، فان أهم ما يميزها هو أنها تستهدف بصفة أساسية ادماج إسرائيل فى البنية الأساسية التى تربط دول المنطقة مع اعطائها دورا مركزيا مؤثرا فيها ، مع إحلالها محل مصر أو لبنان أو دبى أو غيرها من الدول والمدن العربية فى بعض الأدوار الأساسية فى مجالات النقل والخدمات المالية والسياحية . وعلى سبيل المثال طرحت إسرائيل مشروعا لانشاء خط أنابيب لنقل البترول والغاز الخليجى الى ميناء يتم انشاؤه فى إسرائيل على البحر المتوسط لتصدير ذلك البترول والغاز عبر ذلك الميناء بدلا من قناة السويس أو خط سوميد فى مصر ، وهو مشروع يعكس اتجاها اقتصاديا عدوانيا وهجوميا تجاه مصر ، وهو أمر يخلو من أى حصافة لأن مصر رغم كل ظروفها تبقى قادرة تماما على قلب دفة الأمور لصالح تعاون اقتصادى عربى – عربى على أساس تبادل المصالح بين دول تتطور معا وتتقاسم عوائد التعاون بشكل عادل ومتوازن فى اطار بنية اجتماعية وثقافية متجانسة مع

استمرار السعى لتحقيق سلام مع إسرائيل لايستدعى بالضرورة فتح الأسواق العربية أمامها أو إدخالها فى نسيج اطار تفضيلى للتعاون الاقتصادى الإقليمى بين الدول العربية .

كذلك فإن الدراسات الإسرائيلية المتعددة التى أشارت الى نمط التخصص الاقتصادى بعد السلام قد حجزت لإسرائيل دور المركز المالى للمنطقة والصناعات الالكترونية والعالية التكنولوجيا عموما ، ومركز تجارة الترانزيت ، ومركز الحركة السياحية فى المنطقة .

وتستند هذه الرؤية الى التصورات الإسرائيلية حول الوضع المقارن للاقتصاد الإسرائيلى والاقتصادات العربية . وفى دراسة للبروفسور الإسرائيلى " الياهو كانوفسكى " الباحث بمركز الدراسات الاستراتيجية (بيسا) بجامعة بار - ايلان ، يستعرض الوضع المقارن للاقتصاد الإسرائيلى مع بعض الاقتصاديات العربية ، ويلخص نتائجه فى تحسن مؤشرات آداء الاقتصاد الإسرائيلى وتحديدا معدلات النمو والتضخم والبطالة ، وأيضا فى تزايد الاستثمارات فى الصناعات الحديثة أو عالية التكنولوجيا به . وبالمقابل فانه يؤكد على التأثير السلبى لتدهور أسعار النفط على الاقتصاد السعودى الذى أشار الى أنه يعانى من مشاكل الديون الداخلية والخارجية والتضخم وأن الدولة وصلت الى حد تأخير دفع رواتب العاملين فيها . أما مصر فيرى الكاتب أن السياسات الاقتصادية الاشتراكية فى الستينيات قد أدت لتدهور وضعها الاقتصادى وزيادة ديونها الخارجية . كما أن الزيادة السكانية وقلة فرص العمل وارتفاع معدل التضخم وانتشار البطالة وضعف الصادرات تشكل ملامح الازمة الاقتصادية فيها . أما سوريا فيرى أنها تعانى مثل مصر من الإجراءات الاقتصادية الاشتراكية ومن ندرة النقد الاجنبى التى اضطرتها لتقليل الواردات الضرورية لدوران عجلة الصناعة السورية ، ومن تدهور حاد فى اقتصادها عموما فى ظل رفضها لارشادات وتوجيهات صندوق النقد الدولى ورفضها تخفيض النفقات العسكرية (٤).

ورغم المغالطات الفجة وسطحية التحليل الاقتصادى المذكور لاقتصاديات الدول العربية ، الا أنه يعكس فى النهاية التصور الإسرائيلى الشائع عن الاقتصاديات العربية .

ومن المغالطات الفجة لهذا التحليل قوله مثلا بأن السعودية تعانى من التضخم ، فى حين أن متوسط معدل التضخم فى السعودية بلغ ٢,٨٪ سنويا خلال الفترة من ١٩٨٤-١٩٩٤ ، مقابل ١٨٪ سنويا فى إسرائيل خلال الفترة ذاتها (٥).

أما بالنسبة للديون الخارجية السعودية فانها محدودة للغاية بالمقارنة بالناتج المحلى الاجمالى السعودى الذى يبلغ أكثر من ضعف نظيره الإسرائيلى ، فى حين أن الديون الخارجية الإسرائيلية تزيد عن ضعف نظيرتها السعودية ، فضلا عن جبل المنح والمساعدات الخارجية التى تحصل عليها إسرائيل سنويا والتى بلغت نحو ٦,٩ مليار دولار عام ١٩٩٤ (٦).

أما مصر فانها على عكس ما يراه البروفسور الإسرائيلى ، قد شهدت قفزة اقتصادية فى النصف الأول من الستينيات ، كما أنها حققت خلال التسعينيات تقدما هائلا فى مكافحة التضخم الذى خفضته من ١٩,٨٪ عام ١٩٩١ الى نحو ٧,٥٪ عام ١٩٩٥ (٧).

أما بالنسبة للديون الخارجية ، فإن مصر نجحت فى تقليصها من قرابة ٥٠ مليار دولار عام ١٩٩٠ الى نحو ٣٣,٤ مليار دولار عام ١٩٩٤ (٨).

وعموما فاننا نسوق هذه البيانات للتأكيد على أن تقديرنا لدراسة البروفسور الياهو كانوفسكى بانها سطحية فى تحليلها للاقتصادات العربية ، ليس من قبيل التسخيف وإنما لأن الدراسة بالفعل سطحية وانطباعية وتعكس ضعف متابعة كاتبها للاقتصادات العربية . وإن كان كل هذا لاينفى أن الاقتصاد الإسرائيلى يمتلك صناعة عالية التكولوجيا أكثر تطورا من الدول العربية بحكم العلاقة الحيوية بين إسرائيل والغرب منذ تأسيسها بمساعدة حاسمة من الغرب ، وقيامها منذ انشائها بخدمة أهدافه بصورة تجعل القوى التكنولوجية الغربية الكبرى لاتضع حواجز فعلية أمام نقل التكنولوجيا لإسرائيل والتعاون معها فى هذا المجال . وفضلا عن ذلك فإن جانبا كبيرا من سكان إسرائيل ينتمى لمجتمعات غرب وشرق أوروبا والولايات المتحدة وهى مجتمعات متطورة أو شبه متطورة تكنولوجيا .

وعلى أية حال فان ما يهمنا هو أن هذه الدراسة مهما كان تقديرنا لها تعكس التصور الإسرائيلى عن الاقتصاد الإسرائيلى مقارنة بالاقتصاديات العربية وترسم بناء عليه دور كل طرف فى أى اطار شرق أوسطى انطلاقا من الوضع الراهن غير المتكافئ ، دون النظر لاحتمالات وفرص التطور المستقبلى للطرفين .

ويشير أحد الباحثين الفلسطينيين عن حق الى أن الاستراتيجية المحركة للمشاريع الإسرائيلية الاقليمية تتمحور حول توفير شروط إندماج إسرائيل إندماجا غير متكافئ فى المنطقة عبر آليات تتولى تحويلها الى مركز رئيسى فى البنية الأساسية الأقليمية فى المشرق العربى يخدم توفير الطاقة لها بأرخص كلفة ممكنة ويوفر لرأسمالها أيد عاملة رخيصة ويحسن مكانتها الاقتصادية الدولية ويمنحها حصة من سوق المنطقة ويرسخ تقسيم عمل تتخصص إسرائيل بموجبه فى التكنولوجيا الراقية والخبرة التسويقية الدولية (٩).

وبصفة عامة يمكن تركيز خلاصة الرؤية الإسرائيلية تجاه السوق الشرق أوسطية فى اعطاء الأولوية لتحقيق هذه السوق التى تنطوى ليس فقط على فتح العلاقات الاقتصادية بين أعضائها ، وإنما على إقامة علاقات تفضيلية بينهم ، دونما أن يرتبط تحقيق مثل هذه السوق باحلال السلام الشامل والعادل أولا .

ويرى الإسرائيليون على اختلاف انتماءاتهم أن تحقيق مثل هذه السوق يمكن أن يهئ الوضع الإقليمى لتحقيق تسوية شاملة للصراع العربى – الإسرائيلى . وهى رؤية معاكسة لرؤية الدول العربية الرئيسية التى ترى أن السلام العادل والشامل هو الشرط الضرورى الأكثر أهمية لإقامة أى تعاون اقتصادى عربى – إسرائيلى . كذلك فإن إسرائيل تستهدف توظيف انفتاح أسواق الدول العربية ضمن إطار تفضيلى فى أى سوق شرق أوسطية للمساومة بهذه السوق الواسعة للحصول

على " علاقات اقتصادية خاصة ومتميزة مع الكتل الاقتصادية الكبرى لبلدان العالم الأول : النافتا: الاتحاذ الأوروبى – شرق آسيا على حد تعبير أحد كبار المفكرين الاقتصاديين العرب(١٠) .

كذلك فان إسرائيل تضع تصورها للسوق الشرق أوسطية متضمنا انفرادها بالصناعات عالية التكنولوجيا بحكم العلاقات الحيوية بينها وبين الغرب التى تضمن انحياز الشركات دولية النشاط اليها .كما تضع إسرائيل تصورها متضمنا تحولها لمركز اقليمى للخدمات المالية والتجارية والسياحية ، وتحولها أيضا لمركز البنية الأساسية فى المنطقة وبخاصة فى مجالى الاتصالات والمواصلات ، بحيث تصبح القوة المهيمنة والقائدة تكنولوجيا فى المنطقة وتتحكم فى حركة رؤوس الأموال والسياحة والتجارة الخارجية للعديد من الدول .

وإذا كانت هذه هى خلاصة التصورات الإسرائيلية بشأن السوق الشرق أوسطية ، فان أهم آلياتها لتحقيقها تنحصر فى تركيز الضغوط الأمريكية الإسرائيلية على الأطراف العربية المختلفة مع محاولات اختراق المجموعة العربية من خلال بعض الدول الصغيرة المتحررة من المسئولية العربية العامة مثل الأردن وقطر وعمان . كما تحاول إسرائيل إغراء الدول العربية بأهمية فتح العلاقات الاقتصادية معها من خلال تسويق فكرة أن العلاقة بين أى دولة عربية وإسرائيل هى الجسر الأكثر أهمية للحصول على الاستثمارات الأجنبية وعلى القروض والتعاون التكنولوجى من الشركات العالمية الكبرى . وقد انتشرت فى الصحافة الإسرائيلية كتابات تدفع فى هذا الاتجاه مثلما أشار أحد الكتاب الإسرائيليين الى " أن الرئيس المصرى مبارك الذى أكد أنه لايستطيع تطبيع العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل تماما قبل إحلال السلام الشامل قد أخطأ وسوف تدفع دولته – أى مصر – ثمنا كبيرا ، فى حين أن الملك حسين الذى يتمتع بحكمة أكثر من مبارك بسبب اندفاعه لتطبيع العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل ، سوف يحصل لبلاده على عشرات المليارات من الدولارات كاستثمارات أجنبية (١١).

ورغم سطحية الكاتب الذى يوزع تقديراته المنطلقة من مصلحة إسرائيل ، والذى يلقى بالأرقام جزافا مثل تصوره لعشرات المليارات من الدولارات التى ستتدفق على الأردن كثمن لتسليمه لإسرائيل بما تريد ، فى حين ان الأردن لايتجاوز ناتجه المحلى الاجمالى نحو ٦,١ مليار دولار عام ١٩٩٤ ولا يملك قدرة استيعاب لاستثمارات أجنبية بعشرات المليارات (١٢). رغم كل هذا الا أن ما كتبه الصحفى الإسرائيلى يجسد الأسلوب الإسرائيلى فى محاولة إغراء بعض الدول العربية بأن من يقيم علاقات مع إسرائيل ويندفع نحوها مثل الملك الأردنى سوف يحصل على رضا الغرب والشركات العالمية وتتدفق عليه الاستثمارات الاجنبية المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة، ربما بوساطة إسرائيلية .

أما الرؤية الأمريكية إزاء السوق الشرق أوسطية فانها تنطلق من ضرورة ضمان التفوق والهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية على دول المنطقة بالتوازى مع الالتزام الأمريكى المعلن بضمان التفوق العسكرى الإسرائيلى على الدول العربية . وترتيبا على ذلك فإن واشنطن تقف وبكل قوة وراء فكرة السوق الشرق أوسطية كآلية لادخال إسرائيل فى النسيج الاقتصادى للمنطقة وضمان

مكانة متميزة ومهيمنة لها عبر حفز أو دفع الشركات الأمريكية لتوجيه استثماراتها الى إسرائيل فى الصناعات عالية التكنولوجيا بصفة خاصة . ومن المؤكد أن الاتفاق الذى توصلت اليه وزارة المالية الإسرائيلية مع شركة " انتل كورب " الأمريكية الذى تقوم الأخيرة بمقتضاه ببناء مصنع لأشباه الموصلات باستثمارات قيمتها ١,٦ مليار دولار فى إسرائيل على أن يبدأ الانتاج عام ١٩٩٨(١٣) يأتى كخطوة فى هذا الاطار .

وعلى الجانب الآخر تمارس الولايات المتحدة ضغوطا قوية على الدول العربية عامة وعلى الدول العربية المرتبطة بها أمنيا بصفة خاصة من أجل قبول الاطار الشرق أوسطى مع استبعاد أى دور أوروبى فاعل .

ويمكن ادراك أسباب الوقفة الأمريكية القوية وراء الاطار الشرق أوسطى الذى طرحته واشنطن منذ البداية ، على ضوء ما سيؤدى إليه تحقيق الخيار الشرق أوسطى من زيادة فى الهيمنة الأمريكية على المنطقة بصورة مباشرة ، وضمان التفوق لإسرائيل وتسهيل مهمتها فى توظيف الامكانيات الاقتصادية العربية لمصلحتها بما يقلل من حاجة إسرائيل للمساعدات الأمريكية ويزيح عبئا ماليا عن كاهل واشنطن .

أما بالنسبة للأوربيين فانهم أظهروا فتورا واضحا تجاه مشروع الإطار الشرق أوسطي وهو ما تجسد في الموقف من روافعه الاساسية مثل بنك التنمية الشرق أوسطى الذى رفضته أوروبا صراحة وأعلنت أنه لا ضرورة له فى ظل مؤسسات التمويل القطرية والاقليمية والدولية والموجودة والفاعلة فى المنطقة . وأعلنت دول مثل المانيا وفرنسا وبريطانيا معارضتها لمجرد فكرة بنك التنمية الشرق أوسطى(١٤).

وبالمقابل فإن أوروبا دعت لمشروع مقابل هو الشراكة بينها وبين دول جنوب وشرق المتوسط التى تشمل دولا عربية اضافة الى إسرائيل لاحتواء الطرفين اقتصاديا فى المحيط الأوروبى العملاق ، بما يجعل أوروبا تتمتع بعلاقات تفضيلية وثيقة مع دول جنوب وشرق المتوسط ويضعها فى مكانة القطب الدولى المؤثر والأكثر فاعلية اقتصاديا فى هذه المنطقة مقارنة بأى قوة أو كتلة دولية آخرى .

كذلك فان أوروبا تحاول ترتيب علاقة خاصة آخرى بينها وبين دول الخليج العربية . وإذا ربطنا المساعى الأوروبية تجاه الدول العربية جنوب وشرق المتوسط، وتجاه الدول العربية الخليجية فاننا سنرى أن أوروبا تتبنى منهج التفاوض المقسم مع العرب لتقليل أوراقهم فى أى مفاوضات وللاستجابة الى بعض الانقسامات بينهم وتكريسها ، وأيضا لتسهيل احتفاظ واشنطن بمصالحها الكبيرة فى الخليج فى ظل العلاقات الأمنية الخاصة بين غالبية دول الخليج وبين الولايات المتحدة الأمريكية ، فى نفس الوقت الذى تحتفظ فيه أوروبا بدول جنوب وشرق المتوسط كمنطقة وثيقة الصلة بأوروبا أكثر من أى تجمع دولى آخر من خلال اتفاق الشراكة بين الطرفين.

أما الرؤى العربية ازاء الاطار الشرق أوسطى فانها متقاربة الى حد كبير بالنسبة للدول العربية الرئيسية وعلى رأسها مصر والسعودية ، فى حين توجد دول عربية صغيرة تسلم بما تطرحه عليها إسرائيل مثل الأردن أو تحاول افتعال حالة من التسابق على إسرائيل مثل قطر .

وترتكز الرؤية العربية الرئيسية تجاه الاطار الشرق أوسطى ، والتى ترفع لوائها مصر والسعودية وتتبناها غالبية الدول العربية ، فى أن هناك أسبقية لإحلال السلام الشامل والعادل على أى محاولة لإقامة وتطوير علاقات تعاون اقتصادى بين العرب وإسرائيل . وتبعا لذلك كان من المنطقى أن تعارض دول الخليج وعلى رأسها السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة تأسيس بنك التنمية الاقليمى الشرق أوسطى ، فى حين أن مصر التى شاركت فى تأسيسه وأصبحت دولة المقر بالنسبة له تدرك على الأرجح أنه سيبقى محدود القدرة وفاقد الفاعلية فى غياب التأييد الخليجى والأوروبى له .

وحتى فى حالة إقامة السلام الشامل مع إسرائيل فإن الرؤية المصرية والعربية الرئيسية للعلاقات الاقتصادية مع إسرائيل تتلخص فى فتح المجال أمام قيام هذه العلاقات بالأساس وليس خلق اطار تفضيلى لها . وبعد هذا الفتح سوف تتحكم القابلية الشعبية العربية للسلع والخدمات الإسرائيلية فى رسم حدود أى تعاون اقتصادى إسرائيلى – عربى محتمل ، وهى حدود ستبقى ضيقة غالبا فى ظل الحقائق التى لايمكن أن تنسى عربيا حول إنشاء إسرائيل عبر اغتصاب فلسطين ، وحول دورها منذ نشأتها فى ضرب محاولات النهوض الاقتصادى والسياسى العربى بكافة الوسائل وعلى رأسها الاعتداءات العسكرية .

وتجدر الإشارة الى أن مصر عندما طرحت بعض المشروعات للتعاون الاقتصادى الاقليمى خلال مؤتمرى الدار البيضاء وعمان عامى ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ على التوالى قد ركزت على ربط البنية الأساسية بين الدول العربية وبعضها البعض وفى القلب منها مصر التى تأتى كحلقة ربط مركزية بين دول الخليج والمشرق والمغرب العربى بحكم موقعها الجغرافى فى قلب المنطقة العربية . كما طرحت مصر العديد من المشروعات التى يعتبر استمرارها مرهونا باستمرار حالة السلام مع إسرائيل للتأكيد على أن خيار السلام معها هو خيار استراتيجى لمصر، مثال مشروع كوبرى الفردان على قناة السويس واستصلاح واستزراع ٤٠٠ ألف فدان فى سيناء واقامة معامل تكرير البترول فى السويس وبورسعيد .

لكن مصر فى كل الأحوال لم تطرح أى إطار تفضيلى للعلاقات مع إسرائيل ، وبالتالى فانها لاتطرح إطلاقا إنشاء سوق شرق أوسطية ، حيث إن أقصى ما يمكن أن تسمح به مصر فى ظل المعطيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية هو فتح المجال أمام إقامة علاقات اقتصادية مع إسرائيل لمن يريد أن يقيم مثل هذه العلاقات التى ماتزال مرفوضة شعبيا فى مصر فى ظل الحقائق التاريخية حول نشأة إسرائيل واعتداءاتها على مصر ، وفى ظل استمرارها فى احتلال أراضى عربية وقهر شعوب عربية وتهديد مصر ذاتها ، وفى ظل حيازتها لأسلحة نووية تثير الشكوك فى نواياها إزاء مصر وباقى الدول العربية .

البديل العربى للخيار الشرق أوسطى

إذا كان ما سبق هو خلاصة الاتجاهات الإقليمية والدولية الرئيسية بشأن السوق الشرق أوسطية ، فإن فكرة إنشاء هذه السوق التى تواجه صعوبات موضوعية جمة ، تبقى محاصرة بالامكانية الأسهل لإقامة الشراكة الأوروبية – المتوسطية التى تضم الدول العربية والأوروبية الى جانب إسرائيل التى ستصبح فى هذا الاطار مجرد دولة عارية من الانحياز الأمريكى المطلق لها والذى تضمنه فى الاطار الشرق أوسطى . كذلك فإن الإطار الشرق أوسطى يبقى محاصرا أيضا بالمشروع الاقليمى البديل والأكثر منطقية وهو التعاون والتكامل الاقتصادى العربى باتجاه خلق سوق عربية مشتركة . والحقيقة أن هناك إسهامات كبيرة للعديد من المفكرين العرب بشأن التعاون والتكامل الاقتصادى العربى . ومن أهم هذه الاسهامات ما طرحه د. إسماعيل صبرى عبد الله الذى أشار منذ ما يقرب من عقدين من الزمن الى ضرورة ربط التكامل الاقتصادى العربى بالتنمية العربية القائمة على الاعتماد الجماعى على الذات وضرورة النهوض بقاعدة البيانات العربية ورفع مستوى اتخاذ القرار بتقنين اجتماع الملوك والرؤساء العرب ، وإناطة العمل بمجلس للتعاون والتنمية وأمانته العامة تسانده محكمة عدل عربية وجمعية استشارية عربية(١٥).

أما د . محمد محمود الامام فيشير الى أن تقارب السياسات الاقتصادية العربية وقوة المؤثرات الخارجية التى قد تجعل الدول العربية تجد نفسها مرتبطة بتجمع خارجى يملى عليها تحرير التجارة ... كل ذلك يوجب على الدول العربية الاتفاق على تحرير التجارة فيما بينها ، وعلى الإعمال الفورى لكل الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف . كما يحدد مدة ١٠ سنوات للوصول الى اقامة اتحاد جمركى عربى . كما يدعو الى تنظيم حركة العمل ورأس المال بين الدول العربية على ضوء تخطيط تنموى قومى مشترك طويل الأجل فى البداية ، ثم تكامل إنمائى لدى الوصول الى سوق عربية مشتركة . كما يؤكد على ضرورة إعادة بناء طوق اقتصادى عربى حول إسرائيل (١٦).

أما د . محمود عبد الفضيل فيرى أن منهج التخطيط التأشيرى كأداة للتنسيق والتكامل العربى ومبدأ تقسيم العمل التفاوضى لتنسيق خطط وبرامج الاستثمار والانتاج هما أهم آليتين لتطوير التكامل الاقتصادى العربى (١٧).

والحقيقة أن تحقيق فكرة التنمية العربية القائمة على الاعتماد الجماعى على الذات التى أشار اليها د . إسماعيل صبرى عبد الله منذ نحو ٢٠ عاما ، قد أصبحت شديدة الصعوبة فى ظل المتغيرات الكبرى على ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية ، وتحديدا اتفاق جات لتحرير التجارة الدولية وتأسيس منظمة التجارة العالمية لضمان التزام اعضائها بهذا الاتفاق . لكن هذا لايمس الأهمية الكبيرة لافكار د. اسماعيل صبرى عبد الله وبالذات أفكاره الخاصة بتقنين مؤسسة القمة العربية وبانشاء أطر تنظيمية وتحكيمية تقود التكامل الاقتصادى العربى .

أما د . محمد محمود الإمام ود. محمود عبد الفضيل اللذان طرحا سلة من الأفكار اللامعة وأشارا الى ضرورة التخطيط القومى بمستويات مختلفة لتحقيق مشروع التكامل الاقتصادى العربى وصولا الى السوق العربية المشتركة ، فاننا ومن منطلق الحالة الواقعية للنخب الحاكمة والثقافية وللشعوب العربية ومنظماتها غير الحكومية نرى أن هذا التخطيط القومى حتى ولو كان تأشيريا هو مرحلة متقدمة من الصعب تصور حدوثه إلا كمرحلة لاحقة لمرحلة يتم فيها إرساء اشكال أكثر يسرا للتعاون الاقتصادى مثل ربط البنية الأساسية في الدول العربية بشكل مكثف ومتنوع يسهل انتقال السلع والأشخاص بينها ويعزز الميزات التنافسية الخاصة للسلع والخدمات العربية فى الأسواق العربية . وكذلك تحرير العلاقات الاقتصادية العربية البينية فى مجالات التجارة والاستثمار ، وكذا الاتفاق العام أو الخاص على إقامة مشروعات متكاملة رأسيا تنطوى على درجة متواضعة من تقسيم العمل يمكن إقرارها بسهولة نسبيا .

وهذا النمط من المشروعات يخلق شبكة من المصالح من الصعب على أى طرف يدخل فيها أن يحاول الاضرار بالآخرين أو تعطيل مسيرة التكامل دون أن يتعرض هو نفسه لأضرار مشابهة لما يتعرض له الآخرون من أضرار .

ومن المؤكد أن تحرير التجارة العربية – العربية والتقدم نحو اقامة اتحاد جمركى سوف يساهم فى فرز المجالات التى تتمتع فيها كل دولة عربية بميزات نسبية وسوف يساهم فى تحريك بعض عناصر الإنتاج العربية التى ستتقبل الدول العربية تحرير حركتها بصورة تسهم فى تقريب مستويات العائد والانتاجية وتهئ المناخ لاعتماد منهج التخطيط التأشيرى على الصعيد القومى العربى ، والتقسيم التفاوضى للعمل بين الدول العربية .

ومن البدهى أن الدول وتجمعات رجال الاعمال واتحادات العمال يجب أن تشكل الثالوث الذى ينهض عليه أى بناء تكاملى اقتصادى عربى .

وفى النهاية فإن البديل العربى ، يبقى هو الخيار الاستراتيجى الأكثر أهمية لمصر والدول العربية ، جنبا الى جنب مع الشراكة مع أوروبا مع تحسين شروطها، حيث تضمن هذه الأخيرة للدول العربية محيط تكنولوجى متطور وتحديات وبواعث للتطور ، كما تضمن وضع إسرائيل فى مكانها الحقيقى كدولة صغيرة فى محيط ضخم تقف أغلب دوله فى مواقع أكثر تطورا منها – الدول الأوروبية على الأقل – مع الاحتفاظ بعلاقات سلام معها إذا تقدمت فى هذا الاتجاه ، وذلك بدلا من الإطار الشرق أوسطى الذى تدعو اليه إسرائيل والولايات المتحدة والذى تعمل الأخيرة على ضمان مكانة متفوقة ومهيمنة لإسرائيل من خلاله بما يتعارض مع المصالح الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية العربية .

المراجع

١- جريدة الشرق الأوسط ، لندن ، ١٩٩٥/٦/١٨ .

٢- جمعت وحسبت من . I.M.F , Direction of Trade Statistics Year book 1995

٣- أحمد السيد النجار ، التوازن الاستراتيجى شرط للسلام ، جريدة الأهرام ١٩٩٥/٤/١٤ .

٤- راجع " المظاهر العسكرية والاقتصادية والاستراتيجية لعملية السلام فى الشرق الأوسط ، عرض د. ممدوح أنيس فتحى ، مختارات إسرائيلية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، العدد ١٨ يونيو ١٩٩٦ ص ٤٤ .

٥- البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٦ .

٦- Statistical Abstract of I srael 1995 , No 46, Central Bureau of Statistics , Jerusalem 1995 P.252

٧- I . M . F , World E conomic Outlook 1995 , May 1995

٨- البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ، اعداد مختلفة .

٩- د. جميل هلال ، محددات علاقات إسرائيل الاقتصادية بالمنطقة العربية ، مؤتمر الاقتصاد الأردنى فى إطاره الإقليمى والدولى : نظرة مستقبلية ، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان ٢٦-٢٩ مايو ١٩٩٦ .

١٠- د . محمود عبد الفضيل ، " الشرق – أوسطية " ومستقبل التعاون والتكامل الاقتصادى العربى ، ورقة عمل قدمت فى مؤتمر الاقتصاد الأردنى فى إطاره الإقليمى والدولى: نظرة مستقبلية ، مركز الأردن الجديد للدراسات ، عمان ٢٦ – ٢٩ مايو ١٩٩٦ .

١١- دينئيل بن سيمون ، دافار ١٩٩٥/١٠/٣٠ ، مختارات إسرائيلية ، مركزالدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، العدد ١٢ ص٤٠ .

١٢- البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٦ .

١٣- جريدة الشرق الأوسط ، لندن ، ١٩٩٥/١٠/٢١ .

١٤- آمنون ايتد ، دافار ، ١٩٩٥/١١/٣ ، مختارات إسرائيلية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، العدد ١٢ ص ٤٤ .

١٥- د . محمد محمود الإمام ، ورقة العمل الرئيسية لندوة : السوق العربية المشتركة فى ظل المتغيرات الإقليمية والدولية ، القاهرة ٧-٨ ابريل ١٩٩٦ ص ١٧٦ .

١٦- المصدر السابق مباشرة ص ١٨٥ ، ١٨٦ .

١٧- راجع د. محمود عبد الفضيل ، الشرق أوسطية ومستقبل التعاون والتكامل الاقتصادى العربى ، مصدر سبق ذكره ص ١٢ ، ١٦ .

الفصل الرابع

التسوية والتطور الديمقراطى

د . وحيد عبد المجيد
عمـــــاد جـــــاد

لفترة طويلة ، وفر الصراع مع إسرائيل مناخا ملائما لتقييد الديمقراطية فى مصر، مثلهـا مثـل الدول العربية التى شاركت فى هذا الصراع بشكل مباشر أو غير مباشر ، فيما عدا لبنان الذى عرف نمطا ديمقراطيا خاصا دفع إليه واقع التعدد الطائفى . وأسهمت نتائج حرب ١٩٤٨ ، ضمن عوامل أخرى فى تقويض الديمقراطية الناقصة التى عرفتها مصر ، وكذلك سوريا ، خـلال الربـع الثانى من القرن الحالى .

فسقطت هـذه الديمقراطيـة فـى مصـر عـام ١٩٥٢ ، وقبلهـا فـى سـوريا عـام ١٩٤٩ ، ليعيش البلدان – ومعهما الأردن خصوصا منذ ١٩٥٧ – فى ظل أنظمة واحدية تحتكر السلطة باستثناء سنوات قليلة فى سوريا خلال الخمسينيات .

وكان شعار " لا صوت يعلو فوق صوت المعركة " معمولا به فى مصر قبل أن يرفعه نظـام الحكم عقب حـرب ١٩٦٧ ليؤكـد أنـه لـم يفقد سطوته . والثـابت ان قضيـة فلسطين خصوصـا ، والمواجهة مع العدو " الإسرائيلى أو الصهيونى " عموما ، كانت أحد أهم مصادر شرعية أنظمـة عربية عدة ، من بينها نظام الحكم فى مصر . واحتكرت هذه الانظمة لنفسـها مواجهـة العـدو مـن أجل " تحرير فلسطين " قبل ١٩٦٧، ثم من أجل " ازالة أثار العدوان " بعد ذلك العام . وحصـرت دور المواجهة فى بيروقراطيتها العسكرية والمدنية ، واعتبرت أى إسـهام شـعبى أو غـير رسـمى فى هذه المواجهة خروجا على مقتضيات "معركة المصير" ، ووصمت من لايذعن لذلك بالخيانة .

وهذا هو ما أسماه محمد سيد أحمد على سـبيل المثـال طغيـان " التنـاقض الوطنـى " علـى كـل تناقض آخر (١). واستعاضت الأنظمة عن المشاركة الشعبية بعملية تعبئة سلطوية لجماهير تسلط الخوف على غالبيتها فأسكتها ، ودفعها إلى الصمت وإيثـار السـلامة علـى نحـو عـزز قيـم السـلبية واللامبالاة والانصراف عن العمل العام .

وبسبب ذلك الارتباط بين غياب الديمقراطية وبين الصراع مع إسرائيل ، ظهر افتراض مـؤداه أن تسوية هذا الصراع ستفتح الباب أمام تحرير الحياة السياسية ، وأن السلام سـيكون جسـرا نحـو الديمقراطية . واستند ذلك الافـتراض إلـى نظريـات فـى العلـم الاجتمـاعى تقيـم علاقـة وثيقـة بيـن الصراع الخارجى وأنماط التفاعلات الداخلية .

وبـالرغم مـن تعقيـدات هـذه العلاقـة وتنـوع طـرق معالجتهـا ، فهـى تنطـوى إجمـالا علـــى أن الصراع الخارجى يكتسب فى ظروف معينة أولوية قصوى ، ويؤدى وظائف أساسية على صعيد التماسك الداخلى سواء الحقيقى او المصطنع . ولذلـك تسـتطيع نخبـة الحكـم ، التـى تريـد الانفـراد بالسلطة واستخدام الصراع الخارجى لهذا الغرض .

هذا الافتراض الذى ظل مطروحا لفترة طويلة أصبح قابلا للاختبار فى حالة مصر التى عقدت معاهدة سلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩ ، وكذلك فى حالة الأردن الذى توصـل إلـى معـاهدة مماثلـة عام ١٩٩٤ ، وحالة فلسطين التى نشأت فيها سلطة وطنية للحكم الذاتى فى إطار اتفاق أوسلو عـام ١٩٩٣ .

ونناقش فى هذا الفصل الاسس التى قام عليها ذلك الافتراض ، ونطرح فى سياق واقع الحالة المصرية افتراضا بديلا تدعمه الحالتان الأردنية والفلسطينية أيضا . ويقول هذا الافتراض البديل بأن العلاقة الايجابية بين الديمقراطية والسلام لاتتحقق فى ظل أى نوع من السلام ، وانما تقتضى سلاما يمكن أن يتوفر بشأنه حد أدنى من التراضى العام الداخلى ، لأن هذا التراضى هو شرط أساسى للديمقراطية .

أما السلام الذى يقود إلى انقسام عميق حوله ، فهو عائق أمام الديمقراطية ، وخاصة عندما ينزع نظام الحكم إلى إجراءات تقييدية لحماية هذا السلام ، ويعتبره إنجازا له ينبغى الحفاظ عليه بأية وسيلة .

١ - العلاقة بين الصراع الخارجى والتفاعلات الداخلية :

كانت هذه العلاقة - كما أسلفنا - هى أهم مصدر للافتراض التاريخى القائل بأن الديمقراطية التى غابت فى عصر الصراع مع إسرائيل يمكن أن تتوفر عندما يتم التوصل إلى تسوية لهذا الصراع . وتجد هذه العلاقة أساسها النظرى فى الادبيات التى تعالج تأثيرات الصراع الخارجى على البناء الاجتماعى . ومنها دراسة عالم الاجتماع الالمانى جورج سيمل التى تناول فيها الوظائف الاجتماعية للصراع على صعيد تماسك المجتمع (٢) ومن أهم هذه الوظائف :

* حفظ الكيان المتميز للجماعة ، ذلك أن درجة معينة من التوتر والصراع بين مجتمع ما وجماعة خارجية يعتبر أمرا لازما لحفظ تماسك المجتمع داخليا ، حيث تصبح الحدود بين الجماعة المكونة لهذا المجتمع وغيرها من الجماعات أكثر وضوحا وأشد عمقا .

* تعميق هوية الجماعة فى داخل أفرادها ، من منظور أنه يجدد وينشط هوية الجماعة فى داخل قلوب وعقول أفرادها حيث تتجدد فى نفس الأفراد آيات الولاء والوفاء(٣).

لكن يورد بعض الدارسين تحفظا على إطلاق سيمل لهذه الوظيفة على أساس أن الصراع يؤدى هذه الوظيفة فى ظل شرط مهم هو إحساس الأفراد بأن جماعتهم يتهددها الخطر فعلا .

* رأب الخلافات داخل الجماعة ، فعندما يبدو أن الخلافات الداخلية قد استحكمت وأن المجتمع على وشك الانفجار ، فإن خلق إحساس بالخطر الخارجى يكون الوسيلة المثلى لتفادى هذا الانفجار.

* الصراع صمام أمن للجماعات والأفراد ، كونه يزود المجتمع وأفراده بصمامات أمن ينفسون من خلالها عن الضغوط النفسية والعصبية التى تتولد لتراكم المشكلات الاجتماعية والإقتصادية . فحين تصبو جماعة ما إلى تحقيق آمال معينة ثم يصادفها الإخفاق ، فإن شعورا بالضيق والقلق والاحباط يتملكها وقد يؤدى إلى توترات اجتماعية توقع أضرارا بالغة بالمجتمع أو بالطبقة الحاكمة التى تلجأ إلى توجيه المشاعر العدوانية الجماعية وجهة خارجية نحو صراع مع مجتمع آخر أو نحو أقلية فى المجتمع نفسه وهو مايطلق عليه نظرية كبش الفداء .

* الصراع وسيلة للحشد والتعبئة والانضباط ، على أساس أنه يؤدى إلى إزالة الترهل من جسد المجتمع حيث تحدث فى إطاره عملية تنشيط عقلى وجسمانى وأخلاقى ومعنوى للأفراد كما تحدث عمليات إعادة تنظيم وتخطيط وشحذ للمؤسسات ، ولكن تحقق هذه النتيجة يتوقف على نوعية القيادة التى تدير الصراع وعلى استراتيجية هذا الصراع .

وقد خضعت افتراضات سيمل هذه لمناقشة من لويس كوزر فى كتابه " وظائف الصراع الاجتماعى(٤)، حيث ناقشها كوزر وحاول تطويرها . غير أنه يحسن ان نعرض بداية لمناقشة كوزر لفرضية سيمل القائلة بأن الصراع عموما يحفظ الحدود بين الجماعات داخل النظام الاجتماعى من خلال تنمية وعى وإدراك الجماعة مما يؤدى إلى تدعيم هوية الجماعة لدى أفرادها(٥) .

ويرى كوزر أن هذه الرؤية ليست جديدة وأنه من الممكن أن نجد آراء مماثلة عند علماء الاجتماع منذ القدم ، ويشير إلى أراء وليم جراهام سوفير وإلى أعمال جورج سوريل وكارل مارسك ويرى كوزر أنه من المقبول عموما لدى علماء الاجتماع أن التمييز بين " أنفسنا " أو " جماعاتنا " وبين الاخرين إنما يحدث من خلال الصراع . غير أن كوزر ينتقد عدم تمييز سيمل بين مشاعر العداء وبين التحرك الفعلى الناتج عن هذه المشاعر ، صورة صراع ، ويشير إلى أن التمييز بين مشاعر العداء وبين الصراع ضرورى ، فهو تمييز بين الموقف Atitude وبين السلوك Behavior ويخلص إلى أن تحول مشاعر العداء إلى صراع يعتمد جزئيا على ما إذا كان التوزيع غير المتساوى للحقوق ينظر اليه على أنه غير مشروع ، فالمشروعية هنا متغير متداخل وحاسم وبدونه يكون من المستحيل توقع ما إذا كانت مشاعر العداء ستقود فعلا إلى صراع(٦).

ويعرض كوزر لفرضية سيمل الهامة والمتعلقة بأن الصراع مع الجماعات الخارجية يزيد التماسك الداخلى .

Conflict With Out - Groups Increas Internal Cohesion

فيرى سيمل أن الجماعة فى حالة السلام يمكن أن تسمح لأعضائها المتخاصمين بالحركة، غير أنه فى حالة الصراع تعمل الجماعة على جمع أفرادها معا بشكل دقيق ، ولذلك فإن الحرب مع جماعات خارجية تكون أحيانا الفرصة الأخيرة لدولة تعانى من الخصومات الداخلية لتتغلب على هذه الخصومات ، من خلال حشد كل الطاقات . ويذهب إلى أن العلاقة المتبادلة المعروفة جيدا بين التوجه الاستبدادى وبين الاتجاهات المشايعة للحرب فى جماعة ما تنهض على هذه القاعدة، لأن الحرب تحتاج إلى تدعيم المركزية وهذا مايكفله الاستبداد جيدا (٧).

ويناقش كوزر فرضية سيمل هذه فيقرر أن وظيفة الحرب فى إقامة الدولة المركزية الحديثة معروفة ، وعولجت بشكل مفصل من قبل فى نظريات جومبلويز وراتز فيهوفر اوبنهايمر،التى تناولت الدور الرئيسى للغزو والحرب فيما يتعلق بأسس المجتمع كما يشير إلى رأى سوفير فى أن الحرب تدعم التنظيم الاجتماعى . ويشير أيضا إلى ما أسماه " ألكسيس دى توكفيل " البدهية

الأولى فى العلم ، وهو أن الحرب لاتؤدى دائما إلى التحول من مجتمع ديمقراطى إلى حكومة عسكرية ولكنها بالضرورة تزيد من قوة الحكومة المدنية وتركز اتجاهات الأفراد وإدارة كل شئ فى يد الحكومة ، ويؤكد وجود التقاء فى هذه النقطة بين ماكس وبر وبين سيمل ، فقد اعتبر وبر أن انضباط الجيش يولد كل انضباط آخر ، ويرى كوزر أن كل مجادلة حول الدولة الحديثة بنظامها البيروقراطى المركزى تستند إلى حد كبير إلى تحليل التغير فى النظام عبر وسائل العنف العسكرى التى حدثت مع الانهيار التدريجى للإقطاع وبزوغ الدولة البيروقراطية القومية الحديثة من خلال الحرب .

ويرى كوزر فى هذا الصدد أن الصراع بوجه عام يجعل أفراد الجماعة أكثر وعيا بروابط الجماعة ويزيد من مشاركتهم ، وأن الصراع الخارجى له نفس التأثير فهو يعبئ دفاعات الجماعة التى من خلالها يعاد تأكيد نظام قيم الجماعة ضد العدو الخارجى . غير أن كوزر يناقش النتيجة التى توصل إليها سيمل والخاصة بأن الصراع الخارجى يقود إلى المركزية فى بناء المجتمع ، ويرى أن التماسك القوى للجماعة كنتيجة للصراع الخارجى لايحمل معه بالضرورة الحاجة إلى السيطرة المركزية . ويقول أن الصراع الخارجى يوحد الجماعة ويرفع الروح المعنوية ، ولكن ما إذا كان ذلك سيؤدى إلى مركزية فهذه قضية ترتبط بهيكل الجماعة نفسها وبطبيعة الصراع . فالتضامن الداخلى يزيد بالنسبة للجماعات التى تنغمس فى الصراع الخارجى، ولكن حدوث الاستبداد على العكس يتعلق بقوة التضامن الداخلى نفسه ، فالاستبداد يحدث فى حالة إذا لم يكن هناك تضامن كاف فى بدء الصراع ولم يؤد موقف الصراع إلى خلق التضامن الضرورى (٨) .

ويثير كوزر قضية هامة مؤداها أن درجة الاتفاق العام لدى الجماعة قبل اندلاع الصراع تبدو هى العامل الأكثر أهمية فى التأثير على التضامن . فإذا كانت هناك جماعة ينقصها الاتفاق الأساسى ، فإن التهديد الخارجى لن يؤدى إلى زيادة التضامن ، ولكن إلى لامبالاة . تصبح الجماعة لاحقا مهددة بعدم التكامل والانقسام ، ويخلص إلى أن العلاقة بين الصراع الخارجى والتضامن الداخلى لاتكون صحيحة إذا كانت درجة التضامن الداخلى قبل اندلاع الصراع منخفضة جدا إلى حد أن أعضاء الجماعة لايعيرون أهمية للمحافظة على الجماعة . وفى هذه الحالة فإن تحلل الجماعة ، وليس زيادة التضامن ، سيكون النتيجة المترتبة على الصراع الخارجى(٩) .

ثم يعيد كوزر صياغة فرضية سيمل ، فيذهب إلى أن الصراع مع جماعة أخرى يقود إلى تعبئة طاقات أعضاء الجماعة وبالتالى إلى زيادة تضامنها والقول بأن زيادة المركزية تكون مصاحبة لهذه الزيادة الحادثة فى تضامن الجماعة إنما يعتمد على كل من طابع الصراع ونمط الجماعة وهو يقصد بذلك أن المركزية يحتمل حدوثها أكثر فى حالة الصراع العسكرى ، فيما يكون الاستبداد محتملا فى حالة ضعف تضامن الجماعة . فالاستعداد يكون مطلوبا لخلق العداء حيث يكون تضامن الجماعة غير كاف لتعبئة طاقات أعضائها . وبالنسبة للجماعات المنظمة فى صراع خارجى، فإن حدوث كل من المركزية والاستبداد يعتمد على نظام القيم المشتركة وعلى

هيكل الجماعة قبل اندلاع الصراع. والنظم الاجتماعية التى تفتقد التضامن الداخلى من المحتمل ان تتحلل فى مواجهة الصراع الخارجى رغم أن بعض الوحدة قد يمكن فرضها بواسطة الاستبداد.

كما يعرض كوزر لفرضية سيمل القائلة بأن الجماعات التى تخوض صراعا خارجيا قد تبحث عن أعداء للمساعدة على حفظ تضامنها الداخلى . فالصراع المستمر يصبح شرطا لحياة هذه الجماعات ، وأكثر من ذلك فليس من الضرورى أن يكون الصراع الخارجى قائما من الناحية الموضوعية ، فكل ماهو مطلوب أن يدرك أعضاء الجماعة أو يدفعوا لإدراك أن هناك تهديدا خارجيا وذلك من أجل جمعهم معا .

فالتهديد قد يكون موجودا من الناحية الفعلية أو لايكون ، ولكن الجماعة يجب أن تشعر بوجوده (١٠) ويشار عادة إلى أن عملية استخدام تناقض خارجى لاحتواء التناقضات الداخلية ، أى صرف الانظار عن المشاكل الداخلية إلى قضايا خارجية ، هى قاعدة يلجأ اليها أى نظام سياسى يعجز عن مواجهة المطالب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتعجز أجهزته عن استيعاب المدخلات المختلفة ، فيحاول احتواء التناقضات الداخلية عن طريق التلويح بخطر خارجى وهى وسيلة تقليدية لمحاولة خلق روابط اجتماعية قوية وتدعيم الالإحساس بقيم ومصالح وأهداف مشتركة (١١) .

ويرى بعض الدارسين أن أحد تكتيكات إدارة الصراع التى تلجأ اليها النخب الحاكمة هو الصراع مع قوى أجنبية عندما تصبح المشاكل الداخلية غير قابلة للحل، فالدول التى تعانى من انهيار اقتصادى على سبيل المثال قد تدفع دولا أخرى إلى ميدان القتال لتحول الانتباه عن المشاكل الداخلية ولتنعش النمو الاقتصادى (١٢) .

ويرى كوزر أن الصراع الذى تنغمس فيه الجماعة كوسيلة أساسية لإنجاز غاية معينة قد يصبح غاية فى حد ذاته ، وفى هذه الحالة فإن اختفاء العدو الأصلى يقود إلى البحث عن أعداء جدد من أجل أن تستمر الجماعة منغمسة فى صراع يمكنها من حفظ بنائها الذى يصبح فى خطر عندما لايكون هناك عدو ، ومثل هذ البحث عن عدو خارجى أو المبالغة فى خطر يمثله هذا العدو يخدم ليس فقط فى حفظ هيكل الجماعة ، ولكن كذلك لتقوية تماسكها عندما تكون مهددة باسترخاء طاقاتها أو بإنقسامات داخلية . فزيادة حدة الصراع الخارجى تجدد يقظة أعضاء الجماعة وتقود إما إلى المصالحة بين الاتجاهات المتعارضة أو إلى رد فعل جماعى ضد المنشق. والنتيجة الطبيعية للبحث عن عدو خارجى هى البحث عن عدو داخلى عندما تواجه الجماعة هزيمة أو عندما يتزايد الخطر الخارجى بشكل غير متوقع ، وهذا العدو الداخلى الذى يجرى البحث عنه ، مثل العدو الخارجى الذى يستثار ، قد يوجد فعليا وقد يكون منشقا يعارض بعض مظاهر الحياة فى الجماعة ، ويعتبر عندئذ مارقا أو خائنا كما أن العدو الداخلى قد يخترع من أجل جلب التضامن الاجتماعى من خلال العداء له .

ثم يعيد صياغة فرضية سيمل فى صورة أن الجماعات المنظمة بشكل صارم قد تبحث عن أعداء بغرض حفظ وحدتها وتضامنها الداخلى ، ومثل هذه الجماعات قد تدرك خطرا خارجيا رغم أن هذا الخطر غير موجود وتحت شروط معينـة فيؤدى التهديد المتخيل نفس الوظيفة التكاملية للجماعة التى يؤديها التهديد الفعلى . واستثارة عدو خارجى أو اختراع مثل هذا العدو يقوى التضامن الاجتماعى الذى يتعرض إلى التهديد من الداخل . وبالمثل فإن البحث عن أو إختراع ضحية فى الداخل يحفظ بناء الجماعة الذى يكون مهددا من الخارج . وميكانزمات كبش الفداء تحدث خاصة فى الجماعات التى تمنع أبنيتها من حدوث الصراع الفعلى فى الداخل . ويوجد تدرج من المبالغة فى خطر فعلى إلى استثارة عدو حقيقى إلى الاختراع الكامل لتهديد ما(١٣) .

٢ - الخطاب الرسمى المصرى حول

تأثير السلام على الاوضاع الداخلية :

تدل متابعة الخطاب الرسمى المصرى فى مرحلة بناء السلام الثنائى مع إسرائيل، عقب مبادرة الرئيس الراحل أنور السادات بزيارة القدس المحتلة فى نوفمبر ١٩٧٧ ، على تجاهل مسألة العلاقة بين السلام والديمقراطية ، بالمقارنة بالعلاقة بين السلام والرخاء . ولم يكن هذا التجاهل مستغربا ، لأن الفترة نفسها شهدت ممارسات انطوت على تضييق الهامش الذى اتاحه نظام الحكم للمعارضة منذ منتصف السبعينيات إبان عملية الانتقال من التنظيم السياسى الواحد إلى تعدد المنابر ثم التنظيمات وصولاً إلى إقرار التعدد الحزبى المقيد فى نوفمبر ١٩٧٦ . فقد سبقت ممارسات النظام فى هذا المجال خطابه ، وحددت الاطار العام لهذا الخطاب .

لقد ركز الخطاب الرسمى فى تلك المرحلة على ثلاثة عناصر رئيسية هى :

أ - ان السلام يمثل بداية لمرحلة جديدة . فعلى سبيل المثال اكد السادات فى حديثه أمام مجلس الشعب فى ٢ اكتوبر ١٩٧٨ عقب عودته من كامب ديفيد أننا نبدأ باتفاق السلام مرحلة تطور جذرى فى اوضاعنا الداخلية . وقال : " إننا مقدمون على تغيير شامل فى أسلوب العمل الداخلى بهدف إيجاد كيان جديد بمنطق جديد بالتزام جديد يتبع السلام بالرخاء ويصوب البناء بالتخطيط الشامل المدروس والتنفيذ والتنظيم الإدارى المتكامل حتى نعمل على رفع المعاناة عن شعبنا الطيب الصبور "(١٤) وكان السادات قد أعلن قبل ذلك فى لقائه مع الطلبة العرب فى واشنطن أنه سيقوم بتغيير كامل فى الدولة من مجلس الوزراء إلى المحافظين إلى كل القطاعات(١٥) .

وكان الحديث عن بدء مرحلة جديدة غالبا مايقترن بقضية إعادة البناء والعمل من أجل الرخاء. ففى نفس خطابه أمام مجلس الشعب دعا السادات شعب مصر كله إلى زحف مقدس لبناء السلام وتحقيق الرخاء مع إشارة عابرة إلى دعم الديمقراطية(١٦). كما أكد فى كلمته بمناسبة عيد العلم فى أول أكتوبر ١٩٧٨ أنه لابد من أن يرتبط قدوم السلام بعملية إعادة بناء شاملة بهدف سعادة الفرد ورخاء الجماعة ، قال إن هناك ترابطا عضويا وثيقا بين السلام والبناء.

وفى كلمته بمناسبة عيد الفن الثالث أكد السادات على إعادة بناء الانسان المصرى فى ظل السلام . وشرح دور الفن فى ذلك على أساس أنه " عندما يتحقق السلام ونعيد البناء فإن البناء لن يصح إلا إذا استمد جذوره من تراث وقيم هذه الأرض الطيبة " (١٧).

كما عكست قرارات مجلس الوزراء الجديد الذى تشكل فى ذلك الوقت برئاسة مصطفى خليل فى أول اجتماع له هذه الرؤية ، فجاء فى مقدمة قراراته وضع خطة شاملة لتعمير سيناء اقتصاديا واجتماعيا فى المرحلة المقبلة ، وأن تقوم كل وزارة بوضع برامج محددة لمواجهة المشكلات العاجلة (١٨).

ويلاحظ أن تسوية الصراع مع إسرائيل جرى اعتبارها لدى بعض أعضاء مجلس الشعب بأنها ليست مجرد بداية لمرحلة جديدة وإنما بداية لعهد جديد " تنطلق فيه قدرات الشعب المصرى الخلاقة بلا قيود أو حدود للتجديد والبناء والتعمير وتحقيق الرخاء "(١٩).

ب – أن إنجاز التسوية يرتبط بآمال شعبية فى الرخاء :

وظهر هذا المعنى فى حديث السادات عن أن " الشعب يطلب منى أن أتفرغ للوضع الداخلى وأن أعطيه مثل الجهد الكبير الذى أعطيه للمشكلات الخارجية . وأعرف أيضا أننا كنا قد استقبلنا تباشير السلام بالفرحة الكبرى والامال العامرة فى قلوبنا أن تنعكس كل أضواء السلام على طريق البناء الداخلى فنتخلص بسرعة من مشكلات كادت أن تصبح مشكلات مزمنة.." (٢٠) ، وفى هذا المجال اتجه السادات إلى انتقاد الصحافة لأنها تنشر " أخبارا مثيرة " كما انتقد المسئولين الذين يعطون تصريحات براقة وقال " عندما تقرأ الجماهير عناوين اعتماد الملايين من الجنيهات لإصلاح أو إنشاء شئ ما ثم تكون حقيقة الخبر أنه مجرد مشروع لإتفاق قد تأتى هذه الملايين من أجله بعد عامين أو ثلاثة أعوام . وعندما تتكرر هذه العناوين كل يوم فإن من حق الجماهير التى تجذبها العناوين المبشرة بالأمل أن تتساءل وهى مبهورة : أين تذهب هذه الملايين ، تصريحات براقة أو وعود مستعجلة ، ولكن أناشد صحافتنا فى هذا الزحف إلى الرخاء أن تقدر وأن تراجع التفسير قبل أن يجرى القلم بالخبر المثير أو العنوان الاخاذ أو الاتهام القاطع)"(٢١).

ج – أنه لاتوجد علاقة آلية بين السلام والرخاء :

وهو الأمر الذى جرى التأكيد عليه بشكل مستمر منذ إعلان نتائج قمة كامب ديفيد ، واتخذ ذلك صورة التحذير من الاغراق فى التفاؤل والتأكيد على أن الرخاء يحتاج إلى عمل وجهد كبيرين ، فقد حرص رئيس الوزراء مصطفى خليل فى أول تصريح له على التأكيد على خطأ هؤلاء الذين يتصورون أن الرخاء يمكن أن يهبط فجأة على مصر ، ذلك لأن الرخاء يرتبط بالعمل وبالجهد وبالعرق وشعور كل فرد بأنه مسئول ومشارك فى المسئولية وأن يبدأ كل مواطن بنفسه انطلاقا من انتمائه لهذا الوطن . وهذا الواجب هو مسئولية كل فرد وكل وزير وهو واجبنا جميعا للخروج من الأزمات اليومية التى نعانى منها (٢٢) ، كما أكد على أن العمل هو سبب

تقدم جميع الامم "(ولهذا فإننا نقوم بتعديل خططنا لتتمشى مع مرحلة السلام والاهتمام بالأرض التى ستعود إلينا " (٢٣).

وهكذا لم يكن هناك مكان لمسألة الديمقراطية ضمن الخطاب الرسمى المصرى الذى حدد – فى ذلك الوقت – ملامح مرحلة السلام وتأثيرها على الاوضاع الداخلية. لكن ما كان الأمر فى حاجة إلى انتظار هذا الخطاب للتعرف على ما إذا كان السلام سيفتح بابا للتطور الديمقراطى ، لأن الممارسات الفعلية أجابت على السؤال مبكرا فى صورة إجراءات تقييدية متتالية خلال الفترة من أوائل ١٩٧٨ وحتى سبتمبر ١٩٨١ .

وتبخرت بسرعة آمال الذين تطلعوا إلى توسيع الهامش الديمقراطى فى ظل السلام . فعلى سبيل المثال ، كان هناك تطلع إلى الغاء حالة الطوارئ ، على أساس أن مبررات فرضها – كما وردت فى القرار الجمهورى رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ وهى مواجهة اخطار التهديد الخارجي الذى تجسد فى العدوان الإسرائيلى – لم تعد قائمة بعد مبادرة القدس والتأكيد فى أكثر من مناسبة على أن حرب اكتوبر هى آخر الحروب (٢٤).

تقييد الممارسة الديمقراطية فى ظل السلام :

لم تتوفر حتى الآن اجابة قاطعة على سؤال محورى هو : هل كان نظام السادات يتوقع المعارضة الحادة لسياسته تجاه السلام مع إسرائيل ، أم فوجئ بها . وأيا كان الأمر ، فالثابت أن رد فعل النظام على هذه المعارضة كان العامل الرئيسى الذى أدى إلى تقويض التجربة التعددية المقيدة فى مستهلها ، من خلال إجراءات فرضت مزيدا من القيود عليها وكادت تؤدى إلى نهايتها فى سبتمبر ١٩٨١ .

ورغم استئناف هذه التجربة، عقب اغتيال السادات ، إلا أن " معركة السلام " وضعت سقفا منخفضا لها لم يتيسر تجاوزه حتى بعد أن تراجع الوزن النسبى لهذه المعركة فى العلاقة بين الحكم والمعارضة ، وتزايدت أهمية معارك أخرى فى الساحتين السياسية والثقافية .

فقد أدت " معركة السلام " إلى انقسام حاد أخذت سحبه تتجمع فى سماء الحياة السياسية المصرية ، حتى وصل الأمر فى سبتمبر ١٩٨١ إلى حد القطيعة الكاملة بين الحكم والمعارضة .

وكانت الدلالة الأكثر أهمية لتلك المعركة هى افتقاد التجربة التعددية الوليدة تقاليد الحوار، مما أدى إلى تراشق بين خطابين سياسيين حديين لايستمع أصحاب أى منهما إلى الآخر ، وإلى تبادل الاتهامات على نحو لايمكن أن يقود سوى إلى انتكاسة للتجربة .

وإذا كانت المعارضة لسياسة النظام تجاه إسرائيل منذ مبادرة السادات بزيارة القدس فى نوفمبر ١٩٧٧ اتسمت بالحدة ، فقد كان رد فعل النظام أكثر حدة بدءا بإصدار القانون ٣٣ لسنة ١٩٧٨ ، الذى يعتبر أحد أخطر القوانين المقيدة للحريات ليس فقط لما تضمنه من قيود جديدة ، ولكن أيضا لأنه صدر باعتباره من القوانين المنفذة لاحكام الدستور رغم أن معظم أحكامه تعتبر

خرقا وانتهاكا للدستور . وأرسى ذلك تقليدا ظل متبعا حتى الآن ، وهو استخدام مجلس الشعب ذى الأغلبية التابعة للنظام فى إصدار قوانين تقيد الممارسة الديمقراطية .

وأجاز القانون ٣٣ للمدعى العام الاشتراكى أن يطلب من لجنة شئون الأحزاب السياسية وقف أى قرار أو نشاط لأى حزب تبعا لما أسماه " مقتضيات المصلحة القومية العليا " ، وهو تعبير فضفاض يمثل سيفا مسلطا على الاحزاب ويضعها تحت قبضة نظام الحكم (٢٥).

ولما لم يؤد هذا القانون إلى " ردع " أحزاب المعارضة عن المضى فى تصعيد رفضها لسياسة النظام السلمية ، تم إدخال تعديل على قانون تنظيم الاحزاب السياسية (القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧) بموجب القانون ٣٦ لسنة ١٩٧٩ الذى أضاف إلى القيود المفروضة على الأحزاب قيدا مباشرا يتعلق بحظر معارضة معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية . فقد نص هذا القانون على : "عدم انتماء أى من مؤسسى الحزب أو ارتباطه أو تعاونه مع أحزاب او تنظيمات او جماعات معادية او مناهضة للمبادئ المنصوص عليها فى البند " أولا " من المادة الثالثة فى هذا القانون أو فى المادة الاولى من القانون ٣٣ لسنة ١٩٧٨ ، أو للمبادئ التى وافق عليها الشعب فى الاستفتاء على معاهدة السلام وإعادة تنظيم الدولة بتاريخ ٢٠ ابريل ١٩٧٩ " (٢٦).

وكان هذا قيدا جديدا مترتبا على عملية السلام بشكل مباشر ، إضافة إلى القيود الأخرى على الأحزاب ، وأهمها :

* عدم تعارض مقومات الحزب أو مبادئه أو أهدافه أو برامجه أو سياساته وأساليبه فى ممارسة نشاطه مع مبادئ الشريعة الاسلامية ، ومبادئ ثورتى يوليو ١٩٥٢ ومايو ١٩٧١ ، والوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والنظام الاشتراكى الديمقراطى والمكاسب الاشتراكية .

* تميز برنامج الحزب وسياساته وأساليبه فى تحقيق هذا البرنامج تميزا ظاهرا عن الاحزاب الاخرى .

* عدم قيام الحزب فى مبادئه أو برامجه أو فى مباشرة نشاطه أو اختيار قياداته أو أعضائه على أساس يتعارض مع أحكام القانون ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ، أو على أساس طبقى أو طائفى أو فئوى أو جغرافى ، أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة .

ودل أداء نظام السادات فى تلك الفترة على درجة عالية من العصبية ، يبدو انها ارتبطت فى جانب أساسى منها بالرفض العربى الواسع النطاق لسياسته السلمية مع إسرائيل .

وأخفق النظام فى التمييز بين رده على الرفض العربى وبين تعامله مع موقف المعارضة المصرية ، ربما بسبب انطلاق كليهما من أسس مشتركة . وكان أبرز دليل على ذلك أن النظام لم يتخيل وجود ١٥ معارضا فقط فى مجلس الشعب رفضوا معاهدة السلام مع إسرائيل ، رغم موافقة ٣٢٩ عضوا عليها وامتناع عضو واحد فقط – الدكتور شامل أباظة – . وكان

المعارضون هم : الدكتور حلمى مراد ، ومحمود زينهم ، وأحمد طه ، وقبارى عبد الله ، وعادل عيد ، والدكتور محمود القاضى ، وكمال أحمد ، وخالد محيى الدين ، وطلعت رسلان ، وعبد المنعم حسين ، وأحمد يونس ، ومحمد عبد المجيد سعد ، وأحمد ناصر ، وصلاح أبو اسماعيل ، وممتاز نصار.

وواضح أنه رغم قلة عدد معارضى المعاهدة فى مجلس الشعب ، الا أن معظمهم كانوا شخصيات ثقيلة الوزن السياسى ، الامر الذى أدى إلى تحويل جلسات مجلس الشعب التى خصصت لمناقشة المعاهدة فى يومى ٩و١٠ ابريل ١٩٧٩ إلى معركة حقيقية رغم عدم التكافؤ العددى.

والملاحظ أن أحدا من نواب الحزب الحاكم الذين قاطعوا النواب المعارضين خلال القاء كلماتهم ، وهاجموهم تصريحا تارة وتلميحا تارة أخرى ، لم يهتم بمناقشة الحيثيات التى ساقها المعارضون لمعاهدة السلام . ويمكن تلخيص أهم هذه الحيثيات فيما يلى :

* أن المعاهد تؤدى إلى قطع الروابط المصرية العربية .
* أنها تعرض أمن ومصالح المصريين العاملين فى العالم العربى للخطر .
* أنها تهدد الاقتصاد المصرى بالدمار على المدى الطويل .
* أنها تقود إلى قطع المساعدات الإقتصادية العربية عن مصر .
* انه سيترتب عليها نقل مقر جامعة الدول العربية من القاهرة .
* أن قواعد المقاطعة العربية لإسرائيل قد تطبق على المنتجات المصرية فى البلاد العربية .
* أن السيادة المصرية على سيناء لن تكون كاملة – عدم إدخال قوات مصرية إلى القطاعين ب و ج ، وعدم إنشاء أى مطارات عسكرية فى كل سيناء – .
* أن المعاهدة تدعم مركز إسرائيل وتضعف الموقف العربى .
* أن المعاهدة تعجل باقامة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل قبْل اتمام الانسحاب من سيناء .
* انها تجعل حدود مصر السياسية مختلفة عن حدودها العسكرية لأول مرة فى التاريخ .

وبدلا من الحوار الجدى ، قوطع المعارضون الذين تحدثوا مرات كثيرة ، وتعرضوا لهجوم حاد من بقية الاعضاء الذين سعوا إلى ان يتبرأوا من معارضى المعاهدة ، إلى حد أن رئيس المجلس قاطع العضو أحمد ناصر الذى كان يتحدث بلفظ الجمع ويقول : " نحن " و "نرفض" ، فقال له الرئيس : " مإذا تقصد بلفظ " نا " الذى تتحدث به ، وهل ينصرف إلى المجلس كله ، ارجو التوضيح " فرد العضوان مؤكدا أنه يتحدث عن المعارضة . ووفقا لمضبطة الجلسة المذكورة ، قوطع العضو ١٢ مرة من رئيس المجلس وبعض أعضاء الحزب الحاكم ، وفى معظم

المرات كان هناك تصفيق حاد للمقاطعين الذين تباروا فى تأكيد تأييدهم وإثبات ولائهم للرئيس و" سياسته الحكيمة "(٢٧).

كما قوطع خالد محيى الدين ١٩ مرة ، وتعامل معه بعض الأعضاء كما لو كان " سوفيتيا " وليس عضوا فى البرلمان المصرى . وقوطع الدكتور محمود القاضى ١٠ مرات فى جلسة اليوم التالى ١٠ ابريل (٢٨).

وتؤكد مضبطة الجلستين على أن المناخ الذى سادهما كان نموذجا لإرهاب حقيقى تعرض له المعارضون من " نواب الاغلبية " الذين دخلوا فى سباق لايقود سوى إلى تدمير التعددية فى مهدها فى ذلك الوقت .

ولأن هذا الوضع لم يكن ممكنا أن يحدث إلا فى شأن قضية فى مثل خطورة وحساسية معاهدة يوقعها رئيس الدولة مع إسرائيل ، فقد كان السلام هو أهم المؤثرات السلبية على التجربة التعددية الوليدة .

ولم يقلل إختلاف موقف حزب العمل تجاه المعاهدة وتأييده لها فى ذلك الوقت من حدة ردة الفعل الرسمى الغاضب على المعارضة . وقوبل حديث إبراهيم شكرى فى مجلس الشعب عند مناقشة معاهدة السلام بتصفيق عشر مرات ، منها مرتان (تصفيق حاد) وفقا لما ورد فى مضبطة الجلسة الصباحية يوم ١٠ ابريل .

وكان شكرى هو الوحيد تقريبا الذى ناقش ورد من وجهة نظره على بعض ما أثاره المعارضون للمعاهدة (٢٩).

ومع ذلك ، ورغم أن عدد معارضى المعاهدة لم يتجاوز ١٥ عضوا كما سبقت الاشارة ، لم يتحمل نظام الحكم هذه المعارضة المحدودة فى قضية السلام بالذات ، رغم أنه تحملها فى قضايا أخرى ، الأمر الذى يدل على مدى التأثير السلبى للسلام على التجربة التعددية . وتقرر حل المجلس بكامله ، والذى كان أول برلمان منذ ١٩٥٢ يتم انتخابه على أساس تعددى فى انتخابات معقولة من حيث الحرية والنزاهة بالمقارنة مع أى انتخابات تالية ، وخاصة تلك التى جرت فى عام ١٩٧٩ بعد حل المجلس المنتخب عام ١٩٧٦ . ولم تكن مصادفة أن يخسر فى انتخابات ١٩٧٩ جميع النواب الذين عارضوا معاهدة السلام ، فيما عدا ممتاز نصار الذى حالت قوة عصبية عائلات فى أسيوط دون نجاح الضغوط التى مارستها أجهزة الدولة ، ووضعت حدا لفاعلية أعمال التزوير التى حققت أهدافها تجاه بقية معارضى المعاهدة.

وهناك اتفاق واسع ، يشارك فيه حتى بعض قيادات وأعضاء الحزب الحاكم ، على أن الانتخابات النيابية التى جرت عام ١٩٧٩ كانت الاسوأ بما لا يقاس حتى الان .

وظلت قضية السلام أهم مصدر للتوتر السياسى فى مصر خلال الفترة التالية ، التى شهدت تراجعا سريعا للتجربة التعددية توازى مع انقسام واستقطاب حادين بين الحكم والمعارضة،

وخاصة مع انضمام حزب العمل " الحزب المعارض الوحيد الذى ايد كامب ديفيد . ومعاهدة السلام مع إسرائيل " إلى صفوف الرافضين للسلام فى مارس ١٩٨١ . فقد أصدر الحزب بيانا(٣٠) أعاد تقييم موقفه السابق ، على أساس أن هذا الموقف ربط قبول المعاهدة بضرورة العمل على استكمال تحرير الاراضى العربية المحتلة وامتداد السيادة المصرية إلى كامل أراضى الوطن وحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة فى إقامة دولته على أرضه وتأكيد السيادة العربية على القدس . .وقال البيان أنه بعد مرور عام من تبادل التمثيل الدبلوماسى بين مصر وإسرائيل ، وانقضاء المهلة المحددة لمفاوضات الحكم الذاتى فى ٢٦ مايو ١٩٨٠ ، فان حزب العمل يعتبر مواقفه من المعاهدة كأن لم تكن.

وركز على ثلاث نقاط رئيسية :

* ان الحكومة لم توفق فى تجنب المحاذير التى أبداها الحزب عند دراسته للمعاهدة المصرية الإسرائيلية عقب توقيعها ، وكشف الجانب الإسرائيلى عن نواياه الحقيقية فى إصراره على تحقيق مطامعه ومخططاته تحت ستار السلام وفى ظل العزلة بين مصر وبقية الدول العربية.

* ضرورة تجميد مفاوضات تطبيع العلاقات مع إسرائيل ، وتجميد ماتم التوقيع عليه من مشروعات إتفاقيات ثنائية ، حتى لاتحصل إسرائيل على كل ماتتطلع اليه فى الوقت الذى تبدى تعنتا ورفضا لما يحقق السلام الشامل فى المنطقة بالجلاء عن بقية الأراضى العربية المحتلة وحل القضية الفلسطينية التى تعتبر جوهر النزاع العربى – الإسرائيلى .

* مناشدة الأمم المتحدة والدولتين العظميين والمجموعة الأوربية وأعضاء الاشتراكية الدولية لتحمل مسئولياتها كاملة من أجل إحلال السلام العادل والشامل فى الشرق الاوسط عن طريق مؤتمر دولى يضم كافة الأطراف المعنية فى إطار القرارات الصادرة عن الامم المتحدة . وهذا البديل هو المخرج من الطريق المسدود الذى زجت إسرائيل اليه إتفاقية كامب ديفيد التى لا محل للإصرار على التمسك بها بعد أن فشلت فى تحقيق السلام العادل والشامل فى المنطقة .

وبهذا البيان ، الذى كان نقطة تحول فى موقف حزب العمل ، اكتملت حلقات الاستقطاب الذى قاد إلى انتكاسة جوهرية للتجربة التعددية . واكتسب تحول موقف حزب العمل أهمية خاصة لانه جعل جريدته " الشعب " منبرا لمعارضى السلام مع إسرائيل ، فى الوقت الذى كانت جريدة " الاهالى " توقفت عن الصدور تحت وطأة الضغوط التى تعرضت لها وأدت إلى مصادرة أعداد متتالية منها ، الأمر الذى مثل خسارة مالية لم يستطع حزب التجمع أن يتحملها . وتجاوزت الجريدة " الخطوط الحمراء " التى وضعها نظام الحكم ، وأخذت تزداد كلما اشتدت المعارضة للسلام مع إسرائيل ، الأمر الذى كان يهيئ المناخ للانتكاسة التى حدثت فى سبتمبر ١٩٨١ حيث تم اعتقال أكثر من ألف وخمسمائة من زعماء وعناصر المعارضة ، ونقل عدد كبير من الصحفيين وأساتذة الجامعات إلى وظائف إدارية . ومما لايقل أهمية فى مجال التدليل على التأثير السلبى للسلام على التجربة التعددية العربية ، الإشارة إلى أن هذا السلام كان العامل الرئيسى

وراء تدهور علاقة التيار الإسلامى الرئيسى مع نظام الحكم ، وهى العلاقة التى شهدت تحسنا ملموسا فى الفترة ما بين ١٩٧٢ و١٩٧٧ . لقد كان رد الفعل الاولى للإخوان المسلمين على زيارة السادات للقدس أقل حدة من أحزاب وقوى معارضة أخرى ، حيث دعت مجلتهم "الدعوة" إلى الحفاظ على وحدة المسلمين ، ومنح السادات الوقت للبحث والتدبر " فإذا كان من تأييد يكون بعد روية وتبصر وإن كان من معارضة تكون بعد بحث وتدبر " (٣١).

لكن سرعان ما اتخذ الاخوان ، وقيادات إسلامية أخرى بما فيها السلفيون الذى يصدرون مجلة " الاعتصام " ، موقف الرفض للسلام مع إسرائيل . وكان تحول موقف الاخوان ، والإسلاميين عموما ، ضد نظام الحكم الذى حرصوا على الاقتراب منه منذ بداية السبعينيات ، مثله مثل تحول موقف حزب العمل ضد معاهدة السلام ، معجلا بالانتكاسة الكبرى التى لحقت بالتجربة التعددية فى سبتمبر ١٩٨١ .

لكن اغتيال السادات فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ أتاح استئناف هذه التجربة . وبالرغم من أن سياسة الرئيس مبارك سعت إلى إيجاد توازن فى علاقات مصر الخارجية وفرملة الاندفاع السابق تجاه إسرائيل مما أدى إلى تراجع الانقسام حول قضية السلام ، وبالرغم من تصاعد أهمية قضايا أخرى فى الساحة السياسية العربية فى مقدمتها قضية الموقف من التيار الاسلامى التى أصحبت مصدرا لانقسام جديد لاتتطابق حدوده مع الحدود بين الحكم والمعارضة . بالرغم من ذلك لم يظهر أى تأثير ايجابى للسلام على الساحة الديمقراطية التى شهدت تحسنا نسبيا حتى قرب أواخر الثمانينيات ، ثم أخذت تتراجع بعد ذلك . وأصبح خطر الإرهاب دافعا لاتخاذ إجراءات تقييدية لاتقل وطأتها عن تلك التى تم اتخاذها فى مرحلة سابقة بدافع " تهيئة الجبهة الداخلية للمواجهة مع إسرائيل أو بالاعداد لمعركة المصير " .

ولذلك ، فإذا كان السلام مارس تأثيرا سلبيا واضحا على الديمقراطية فى السنوات الأخيرة من عقد السبعينيات وحتى عام ١٩٨١ ، فقد تبين أنه لم يمارس أى تأثير إيجابى فى الفترة التالية حتى بالرغم من تراجع الانقسام الحاد حوله والذى ظهر فى أواخر السبعينيات . كما ظلت بعض آثاره السلبية قائمة فى صورة قيام أجهزة الدولة بقمع معارضى السلام فى بعض الحالات التى انطوت على تنظيم تجمعات للتعبير عن هذه المعارضة ، وخاصة خلال الاحتجاج على مشاركة إسرائيل فى بعض المناسبات مثل معرض القاهرة الدولى للكتاب .

هذه العلاقة ، التى يغلب عليها الطابع السلبى بين السلام والديمقراطية نجدها أيضا فى حالة الأردن ، وكذلك فى حالة فلسطين بالرغم من أنها حالة خاصة جدا . لكن تفيد هاتان الحالتان فى تدعيم النتيجة التى خلصنا إليها فى شأن هذه العلاقة فى حالة مصر .

٤ – حالتا الأردن وفلسطين :

كثيرة هى القواسم المشتركة بين الحالتين المصرية والأردنية فى مجال تأثير السلام مع إسرائيل على التطور الديمقراطى ، بالرغم من الفارق الزمنى الذى يزيد على عشر سنوات . فقد

بدأ الأردن فى التحول إلى التعددية المقيدة فى أواخر الثمانينات عقب انتفاضة الاسعار فى أبريل ١٩٨٩ . وكان التحول مبشرا ، خاصة وانه تزامن مع الثورات الديمقراطية على الأنظمة الشمولية الاشتراكية فى أوروبا الشرقية ، ومع تحولات ديمقراطية واسعة فى مناطق عدة من العالم ، الامر الذى أتاح الحديث عما أسماه البعض الموجة الديمقراطية الثالثة فى العالم .

كما تميز التحول إلى التعددية المقيدة فى الأردن باستناده إلى علاقة تفاهم تاريخية بين نظام الحكم والحركة الإسلامية " الاخوان المسلمين " ، على نحو كان يوحى بإمكان تجنب الصدام الذى كانت تجارب عربية أخرى تتجه اليه بسرعة فى ذلك الوقت بين أنظمة الحكم والحركات الإسلامية فى الجزائر وتونس ومصر . ودعمت الانتخابات النيابية الأردنية التى جرت فى نوفمبر ١٩٨٩ هذا الاعتقاد . وكانت هذه أول انتخابات منذ عام ١٩٦٧ ، وخاضتها القوى السياسية التى كانت محظورة على أساس فردى ، وأسفرت عن برلمان تعددى مثلت الحركة الاسلامية مركز الثقل فيه . فقد حصلت على ٢٢ مقعدا من أصل٨٠، اى بنسبة حوإلى ٢٧,٥٪ . كا حصل إسلاميون مستقلون على ٨ مقاعد اخرى بنسبة ١٪ (٣٢).

كما وفرت أزمة وحرب الخليج ٩٠-١٩٩١ نوعا من الإجماع بين الحكم والمعارضة على موقف مناصر للعراق ورافض للتدخل الدولى فى الأزمة . وبالرغم من أنه كان إجماعا متعلقا بقضية استثنائية ، ولم يكن طابعه من النوع الذى يتيح دعم التطور الديمقراطى ، فقد كان فى الإمكان أن يسهم فى تعزيز قنوات الاتصال بين الحكم والمعارضة . وقد حدث ذلك بالفعل ، حيث اتجه الملك إلى مزيد من الانفتاح على الأحزاب التى وقفت كلها وراءه ودعمت موقفه . ولكنه لم يكن كافيا ، مثله مثل كل الاجواء الايجابية التى أحاطت بالتحول التعددى فى الأردن منذ عام ١٩٨٩ ، لبناء تجربة قادرة على الصمود إزاء عاصفة العملية السلمية التى أطلقها مؤتمر مدريد فى آخر أكتوبر ١٩٩١ .

لقد شهدت الفترة من بداية عام ١٩٨٩ إلى أواخر عام ١٩٩١ أجواء تفاهم عام فى الأردن ، كان يوحى بإمكان الاستقطاب الكفيل بنسف مقومات أى تطور ديمقراطى ، إلى أن جاءت عملية السلام لتدفع فى اتجاه هذا الاستقطاب . فقد بدأ التحول التعددى فى الأردن بحوار مثمر بين مختلف القوى السياسية تحت رعاية الملك حسين . وأسفر الحوار عن ميثاق وطنى قدم حلولا توافقية مقبولة من الجميع لأهم الخلافات الكفيلة بعرقلة أى تطور ديمقراطى ، وفى مقدمها الخلاف حول طبيعة الدولة والمجتمع . وساعد على ذلك ماتميزت به الساحة السياسية الأردنية فى ذلك الوقت من حرص الطرفين الرئيسيين فيها - الدولة والحركة الاسلامية - على الاحتفاظ بالجسور القديمة بينهما ومحاولة تطويرها .

وقبلت الحركة الاسلامية أن ينص الميثاق الوطنى الأردنى (٣٣) بوضوح على " الحفاظ على الصفة المدنية والديمقراطية للدولة ، واعتبار أى محاولة لالغاء هذه الصفة أو تعطيلها باطلة من أساسها ، لأنها تشكل تعديا على الدستور وانتهاكا لمبدأ التعددية ومفهومها " . والتزم جميع الموقعين على الميثاق بقواعد أساسية للممارسة الديمقراطية ، من أهمها :

* ضمان الحريات الاساسية لجميع المواطنين ، بما يحمى مرتكزات المجتمع الديمقراطى وحقوق الفرد ، ويكفل التعبير عن الرأى وإعلانه بحرية كاملة فى إطار الدستور .

* تحقيق المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص بين المواطنين رجالا ونساء دون تمييز .

* ترسيخ قيم التسامح ، واحترام معتقدات الغير ، والنأى بالممارسات السياسية والحزبية عن الصراعات الشخصية الضيقة وعن تجريح الأشخاص والهيئات .

* العمل على إجراء التعديلات الدستورية اللازمة بما يلبى متطلبات التطور ، وإلغاء الاحكام الدستورية التى تتعارض مع ما تم الاتفاق عليه فى الميثاق .

* تأكيد استناد العمل السياسى والحزبى على مبدأ التعددية فى الفكر والرأى والتنظيم ، وتوفير متطلبات التنافس الديمقراطى ووسائله المشروعة .

* اعتماد أسلوب الحوار الديمقراطى فى التعبير عن الرأى ، بعيدا عن كل أساليب الضغط وأشكال الإرهاب الفكرى على جميع الأصعدة الرسمية والشعبية .

* تأكيد أن تكون القوانين بشكل عام ، وقوانين الاحزاب والانتخابات والمطبوعات بشكل خاص ، ملتزمة باحترام حقوق المواطن الاساسية وحرياته العامة .

* التزام مؤسسات الدولة وأفراد المجتمع وهيئاته كافة بتعميق المنهج الديمقراطى القائم على التعددية السياسية وترسيخ دعائم دولة القانون وسيادته .

* تأكيد أن التعددية السياسية والحزبية والفكرية هى السبيل لتأصيل الديمقراطية وتحقيق مشاركة الشعب الأردنى فى إدارة شئون الدولة ، وهى ضمان للوحدة الوطنية ، وبناء المجتمع المدنى المتوازن .

* احترام العقل والايمان بالحوار ، والاعتراف بحق الاخرين فى الاختلاف ، وإحترام الرأى الاخر ، والتسامح ورفض العنف السياسى والاجتماعى . وينبنى على ذلك أنه لا اكراه فى الدين ولاتعصب ولا طائفية ولا إقليمية .

وأبدى نظام الحكم درجة ملحوظة من التسامح خلال السنوات الثلاث الاولى لتجربة التحول إلى التعددية . فقد تأسس ما يقرب من ثلاثين حزبا سياسيا وتم السماح لها بالعمل حتى قبل صدور قانون الاحزاب والتصديق عليه فى يوليو ١٩٩٢، بالرغم من إنتقاد نظام الحكم لكثرة عدد الاحزاب . لكنه لم يكن نقدا يستهدف الحظر والمنع ، وإنما التنبيه إلى ما أسماه الملك حسين " الازدحام يعيق الحركة " .

واتخذ النظام إجراءات خلقت مناخا من التفاؤل بمستقبل التجربة . فقد قرر مجلس الوزراء فى ديسمبر ١٩٨٩ إلغاء صلاحيات المحاكم العرفية والعسكرية فى النظر فى بعض الجرائم ، وإعادة اختصاص التقاضى فيها إلى المحاكم المدنية ، مثل الجرائم المتعلقة بالانتساب إلى أحزاب سياسية

محظورة ، والشيوعية ، والاعتداء على موظفى الدولة اثناء تأدية أعمالهم . وقرر مجلس النواب فى يناير ١٩٩٠ إلغاء قانون مكافحة الشيوعية الصادر فى عام ١٩٥٣ . وتم الافراج عن معتقلين ومسجونين سياسيين كانوا يقضون عقوبة السجن . وتم تخفيف القيود المفروضة على الصحف .

وساهم ذلك فى تدعيم فرص العمل السياسى وإعطاء حرية حركة للأحزاب التى تأسست أو أعيد تأسيسها بعد حظر استمر أكثر من ثلاثين عاما . وهى كلها أحزاب معارضة ، بإستثناء ثلاثة فقط منها موالية لنظام الحكم الذى لم ينشئ حزبا محددا تابعا له - حزب حاكم - وهذا هو أحد أهم جوانب تميز التجربة الأردنية ، وكذلك التجربة المغربية ، عن بقية تجارب التعددية المقيدة فى العالم العربى .

ذلك أن تركيب المجتمع وطبيعة النظام السياسى فى الأردن تتيح الاستغناء حتى الان عن حزب حاكم .

وأتاح ذلك لنظام الحكم فى الأردن فرصا للمناورة فى علاقته مع المعارضة فى مرحلة الازدهار الأولى للتجربة التعددية . فعلى سبيل المثال ، قبل النظام أن يتولى أحد نواب الحركة الإسلامية رئاسة البرلمان فى نوفمبر ١٩٩٠ ، عندما فاز على حزب الحكومة بفارق صوت واحد(٣٤) .

كما دخل ستة من أنصار الحركة الاسلامية كوزراء إلى الحكومة الأردنية فى يناير ١٩٩١ باعتبارهم ممثلين لهذه الحركة ، وليس كأفراد . وكانت هذه المرة الاولى التى تشارك فيها حركة إسلامية فى حكومة دولة عربية .

لكن جاء التحرك الأمريكى فى مجال عملية السلام ، عقب إنتهاء حرب تحرير الكويت ، ليؤدى إلى تراجع تدريجى فى التجربة التعددية الأردنية ، مثلما حدث فى مصر عقب زيارة السادات للقدس ، الأمر الذى يدعم الافتراض الذى نطرحه وهو أن السلام يخلق مناخا غير موات للديمقراطية . وكان خروج وزراء الحركة الاسلامية من الحكومة الأردنية عندما أعيد تشكيلها فى يونيو ١٩٩١ برئاسة طاهر المصرى ، أول مؤشر على التراجع الذى حصل تدريجيا بعد ذلك .

وكان المؤشر الأكثر أهمية على هذا التراجع هو الاسلوب الذى أدار به نظام الحكم الانتخابات النيابية التى جرت فى نهاية عام ١٩٩٣ ، بعد أن فتح التوصل إلى اتفاق أوسلو الفلسطينى الإسرائيلى الطريق أمام نظام الحكم فى الأردن للمضى قدما فى اتجاه توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل . فقد فضل النظام ارجاء توقيع هذه المعاهدة إلى ما بعد التوصل إلى اتفاق فلسطينى - إسرائيلى ، حتى لايكون الأردن هو أول طرف عربى يوقع معاهدة سلام مع الإسرائيليين فى إطار عملية مدريد .

وبات واضحا ، منذ اتفاق أوسلو ، أن معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل أصبحت وشيكة ، الامر الذى دفع نظام الحكم للتدخل من أجل ضمان غالبية مريحة لـه فـى مجلس النـواب وبالتـالى تمرير المعاهدة فى هذا المجلس .

وتدل أية مقارنة بين الاجواء التى جرت فيها الانتخابات فى عام ١٩٨٩ وفى عام ١٩٩٣ على مدى التأثير السلبى للسلام على التطور الديمقراطى . وكأنمـا التـاريخ يعيـد نفسـه فـى الفـارق بيـن انتخابات ١٩٧٦ وانتخابات ١٩٧٩ فى مصر .

وفىغياب حوار جدى فى الأردن حول موضوع السلام ، بخلاف الحال فى شأن الحوار حـول الميثاق الوطنى فى عام ١٩٩٠ ، ومثلما حدث فى مصر عقب زيارة السـادات للقدس ، كـان مـن الضرورى أن تتراجع التجربـة التعدديـة فـى الأردن كمـا تراجعـت فـى مصـر . وبـدأ الاستقطاب يتنامى فى الأردن بين نظام الحكم وقوى المعارضة وفى مقدمتها الحركـة الاسـلامية حـول مسـألة السلام .

وتحرك النظام بسرعة خوفـا مـن أن تسفر الانتخابـات عـن غالبيـة معارضـة للتسـوية . وقـام بتعديل قانون الانتخابات من أجل اضعاف مركز المعارضة وخاصة الحركة الإسلامية التى حققت إنجازا إنتخابيا كبيرا فى انتخابات ١٩٨٩ ، بعـد أن قـامت الحكومـة بحـل مجلـس النـواب فـى ١٦ أغسطس ١٩٩٣ قبل ثلاثة شهور من اكتمال مدته القانونية ، حتى تنفرد بتعديل القـانون فـى غيبـة المجلس . وتمثل هـذا التعديـل فـى الاخـذ بمـا أطلـق عليـه قـاعدة " صـوت واحـد للنـاخب الواحـد" والمقصود به هو أن يختار الناخب مرشحا واحدا فى الدائرة التى يدلى بصوته فيها ، بعد أن كـان يختار عددا من المرشحين يساوى عدد المقاعد المخصصة لهذه الدائرة فى المجلس(٣٥).

وكان هذا التعديل ضارا بالمعارضة لثلاثة عوامل :

أولـها : أنه فرض عليها التقدم بأقل عدد من المرشحين فى كل دائرة ، حتى لاتتشتت أصـوات ناخبيها بين عدد كبير يسقط بعضهم بعضـا . ويـؤدى ذلـك بالتـالى إلـى قلـة عـدد الفـائزين منهـا ، بالمقارنة مع انتخابات عام ١٩٨٩. وهو ما حدث بالفعل.

وثانيها : أنه حرم المعارضة من إقامة تحالفات انتخابية قوية ، لأن أنصارها باتوا مقيدين بأن ينتخب كل منهم مرشحا واحدا .

وثالثها : أنه حرم بعض قوى المعارصة ذات النفوذ القبلى ، وخاصة الحركة الاسلامية ، مـن أصوات الناخبين القبليين المتعاطفين معها بسبب التزامهم بمرشحى قبائلهم .

وشهدت الفترة التالية للانتخابات تضييقا متزايد على المعارضة لعمليـة السـلام ، وخاصـة بعـد توقيع المعاهدة الأردنية الإسـرائيلية فـى ١٤ أكتوبـر ١٩٩٤ ، التـى أدخلـت التجربـة التعدديـة فـى الأردن فى النفق المسدود الذى دخلته التجربة المصرية قبلها .

وبالرغم من أن الحالة الأردنية تكفى لتدعيم ما توصلنا إليه فى شأن العلاقة السلبية بين السلام والتطور الديمقراطى فى مصر ، فالواضح أن الحالة الفلسطينية تقدم دليلا إضافيا فى هذا المجال. ولا يستقيم هنا الطرح القائل بأن الوقت لم يحن بعد لتقييم تأثير السلام على الديمقراطية الفلسطينية، وهو الطرح الذى ينطلق من الطابع المتدرج للحل السلمى لقضية فلسطين على أكثر من مرحلة . فالمبرر الاساسى لهذا الطرح ، وهو محدودية صلاحيات السلطة الوطنية الفلسطينية فى مرحلة الحكم الذاتى ، يقدم مؤشرا يتعارض مع مايرمى اليه أصحابه . فإذا كانت هذه السلطة تنتهك الحقوق والحريات وهى محدودة الصلاحيات ، فكيف سيكون الحال عندما تتوسع صلاحياتها ؟ ومهما كانت خصوصية الحالة الفلسطينية فهى لاتمثل استثناء ولاتستعصى على القياس والمقارنة فى مجال العلاقة بين السلام والتطور الديمقراطى . ولاخلاف على وجود قيود وصعوبات ناجمة عن نمط التسوية المتدرجة ، وما يؤدى إليه ذلك من ازدواجية وحتى تداخل أحيانا بين السلطتين الفلسطينية والإسرائيلية فى المرحلة الانتقالية . لكن الثابت أن هناك إنتهاكات جسيمة مارستها السلطة الفلسطينية ضد معارضيها ، وانطوت على تخريب متعمد لشبكة المنظمات والجمعيات التى نشأت فى مواجهة الاحتلال الإسرائيلى وقامت بالعبء الأكبر فى مقاومته .

وهى انتهاكات سجلتها تقارير متعددة صادرة عن منظمات حقوق إنسان عربية ودولية ، مثل المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، ومنظمة العفو الدولية ، ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان فى الشرق الاوسط .

خلاصة وإستنتاجات :

الاستنتاج الذى يخلص اليه هذا الفصل ، فى شأن التأثير السلبى للسلام على الديمقراطية فى مصر ، والذى تؤكده الحالتان الأردنية والفلسطينية أيضا ، لايمثل حكما نهائيا . هو حكم على العلاقة بين تجربة محددة للتسوية العربية – الإسرائيلية فى ظرف تاريخى فرض نوعا من السلام له آثار انقسامية على المجتمع السياسى ، وفى لحظة كان من السهل أن ينتكس التطور الديمقراطى فيها بفعل متغير خلق توترا حادا فى هذا المجتمع ، وتعاملت معه نخبة الحكم بعصبية زائدة حيث اعتبرت هذا السلام إنجازا لها لم تقبل أى تشكيك فيه .

وساهم رد الفعل العربى الحاد على السلام المصرى – الإسرائيلى فى أواخر السبعينيات فى مفاقمة التوتر الذى شهده المجتمع السياسى فى مصر فى ذلك الوقت. فقد تعرضت مصر لمقاطعة عربية أثرت على أداء نخبة الحكم المصرية فى ذلك الوقت ، وزادت من حساسيتها تجاه أى نقد لسياستها السلمية .

كان العامل الجوهرى وراء العلاقة السلبية بين السلام والتطور الديمقراطى هو نوعية هذا السلام ، الذى لايتوفر حد أدنى من الرضاء العام به ، والتراضى العام حوله ، الأمرالذى خلق إنقساما تقاطع مع الانقسام الثقافى بدرجة أو بأخرى ، نتيجة الوزن المتميز للقوى الاسلامية

الأصولية بين معارضى هذا السلام . وتأكد ذلك فى الحالتين الأردنية والفسطينية ، اللتين ارتبطت التسوية ، فيهما بعملية سلام واسعة النطاق انطلقت فى مؤتمر مدريد . لكن على الرغم من أن اتفاق أوسلو وإتفاق السلام الأردنى – الإسرائيلى ، جاءا فى هذا السياق الذى يختلف عن الاجواء التى أحاطت بالمعاهدة المصرية – الإسرائيلية ، إلا أن طابعهما خلق انقساما فى الساحتين الفلسطينية والأردنية على النحو الذى شهدته مصر من قبل .

ففى الحالتين ، مثلما فى حالة مصر ، كان السلام اضطراريا ، بمعنى أن نخبة الحكم – أو القيادة فى الحالة الفلسطينية – اضطرت اليه فى إطار حسابات معينة ليس هنا مجال الخوض فيها. والأرجح أن هذا الطابع الاضطرارى يغذى اعتقاد القائمين على السلام فى أن ركائزه ضعيفة ، الأمر الذى يدفعهم إلى أن يرموا بكل ثقلهم وراءه ، وبالتالى يرهنون مستقبلهم به ، ويعملون على حمايته بكل السبل ، بما فى ذلك فرض قيود على معارضيه .

فقد دلت متابعة الخطاب الرسمى العربى ، عقب زيارة السادات إلى القدس المحتلة ، على أن إدراك نخبة الحكم لإيجابيات السلام من منظورها تركز فى أنه قد يتيح فرصا أفضل للتنمية ، أو بتعبير أدق لتحسين الوضع الاقتصادى . لكن لم يتضمن هذا الخطاب أى نوع من الربط بين السلام والتطور الديمقراطى ، فى الوقت الذى ثبت أن هذا التطور تأثر سلبيا باتجاه نخبة الحكم إلى المضى قدما فى محادثات السلام مع إسرائيل بالرغم من ، ودون التفات إلى ، موقف المعارضة .

ويختلف ذلك جوهريا مع الوضع فى إسرائيل ، حيث لاتستطيع الحكومة تجاهل موقف المعارضة . وليس فى مقدور أية حكومة إسرائيلية أن تفرض قيودا على معارضيها فى شأن عملية السلام ، أو غيرها .

وقد كشفت تطورات هذه العملية ، مرة أخرى ، الفارق بين أسلوب الحكم فى إسرائيل وفى البلاد العربية . ففى إسرائيل ، يعتبر الرأى العام طرفا أساسيا مشاركا فى تطورات عملية السلام، بدءا من الاستطلاعات التى تقيس إتجاهاته ، وإنتهاء بالانتخابات الدورية التنافسية . ولذلك يملك الرأى العام الإسرائيلى أن يؤثر فعليا فى مسار عملية السلام ، عبر تفاعله معها إيجابا أو سلبا .

وثبت أن هذا الفارق يدعم المفاوض الإسرائيلى ، ويتيح له التحكم فى ايقاع عملية السلام، بعكس المفاوضين العرب الذين لايحترمون الرأى العام فى بلادهم ولا يستندون إلى مرتكزات داخلية لأن حكوماتهم لاتتغير عبر الانتخابات ، ولاتحل محلها فى العادة الا مثيلاتها ليواصل جديدها نفس سياسات قديمها .

ورغم أن بعض الحكومات العربية تكتشف أحيانا أهمية دور الرأى العام ، الا ان ذلك لايدفعها إلى تغيير المنهج الذى إعتادته وارتاحت اليه ، وهو تقييد المعارضة وإعتبارها خطرا يفوق أى خطر خارجى والاستخفاف بالرأى العام . ولذلك ، فعندما حاولت الحكومة المصرية مثلا استثمار الرأى العام والمعارضة عقب صعود نتانياهو واليمين إلى الحكم فى إسرائيل ، كان واضحا

للجميع ، بما فى ذلك الحكومة الإسرائيلية الجديدة ، أن هذه ممارسة وقتية سيتم التراجع عنها فى أسرع وقت .

ولم تفلح الدعوات المتكررة الصادرة عن أحزاب ومنظمات عربية إلى حكوماتها أن تستثمر وجود معارضة لعملية السلام من أجل تحسين مركز المفاوضين العرب ، والمناورة إزاء الضغوط التى يتعرضون لها من أجل تقديم التنازل تلو الاخر (٣٦) .فقد دأبت الحكومات العربية على كبت أى خلافات داخلية حول عملية السلام ، مهما كانت جزئية كما أصبح عليه الحال فى مصر فى عهد مبارك بخلاف ما كان عليه فى أواخر السبعينيات .

وظل المنهج الرسمى فى التعامل مع هذه الخلافات يعتبرها مصدر تهديد وخطر على" هيبة الدولة " بعكس الضغوط الخارجية الأمر الذى يؤكد ظاهرة إزدواجية الدولة العربية بين الداخل والخارج (٣٧).

فالمنطق السائد لدى الحكومات العربية هو أنه لاشأن للداخل بعملية السلام ، ولابغيرها ، اعتقادا بأن إشراكه فيها يحد من حرية حركة هذه الحكومات. وهو منطق مستمر ومتواصل ، رغم أن الإسرائيليين أثبتوا - تجريبيا - صحة المنطق المعاكس الذى يقوم على دعم مشاركة الداخل . فلم يفدهم شيئا مثلما أفادهم إختلافهم وتباين مواقفهم تجاه بعض جوانب عملية السلام، إلى حد يدفع بعض العرب إلى القول بأنهم يوزعون الأدوار فيما بينهم .

ولذلك ، ليست مصادفة أن يفضل الإسرائيليون تقييد التطور الديمقراطى فى مصر وغيرها من البلاد العربية المعنية بعملية السلام . ولايصح التعويل هنا على مايصدر من بعض ساستهم أحيانا من ربط بين السلام والديمقراطية فى البلاد العربية ، حيث يكون الحديث عن هذا الربط - وهو قليل نادر - موجها إلى الرأى العام الغربى بهدف جذبه إلى صف إسرائيل ، لا أكثر . وينطبق ذلك بوضوح على خطاب نتانياهو أمام الكونجرس الامريكى فى ١٠ يوليو ١٩٩٦، والذى كان مصمما بهدف كسب أوسع تأييد ممكن من خلال التأكيد على الفارق الجوهرى بين إسرائيل الديمقراطية و " الدكتاتوريات " المحيطة بها .

وليس أكثر دلالة على ذلك من أن نتانياهو طلب من مصر والأردن والسلطة الفلسطينية فى الوقت نفسه تقييد الأصوات المعارضة لعملية السلام . وكانت أول رسالة يوجهها إلى عرفات، والتى حملها مستشار نتانياهو إلى غزة فى أول يوليو ١٩٩٦ ، تؤكد على ربط إستئناف المفاوضات مع السلطة الفلسطينية بنجاحها فى " الوفاء بالتزاماتها " ، التى فى مقدمتها إجتثاث جذور معارضى عملية السلام فى المناطق الخاضعة لسيطرة هذه السلطة (٣٨).

وحتى شيمون بيريز نفسه ، وهو المنظر الإسرائيلى الأول لحلم " الشرق الأوسط الجديد"، يدعو إلى تأجيل المسألة الديمقراطية فى البلاد العربية بدعوى أن " التحول من الحكم الفردى إلى الديمقراطية يتطلب مزيجا من التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضمانات أمنية " ويرى أنه فى غياب هذه المتطلبات " تظهر الديماجوجية التى تجد فى البؤس الجماهيرى مرتعا خصبا لها " .

ويؤكد على " عدم قدرة الناس على استيعاب القيم الديمقراطية ، مالم تصاحبها عمليات تحديث وانفتاح على العالم وتحقيق الرخاء الإجتماعى " (٣٩).

فعند بيريز ، تعتبر التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وليست الديمقراطية ، هى ما يمكن تحقيقه فى ظل السلام (٤٠). وهو نفسه ما تبنته نخبة الحكم فى مصر والأردن والسلطة الفلسطينية . ولايفوته التحذير من خطر " التطرف الإسلامى " فى ظل الديمقراطية التى يعتبرها مؤجلة إلى مابعد التغلب على مظاهر الجهل والفقر التى يرى أنها " تدفع الناس إلى الوقوع فى براثن التطرف " . لكن أخطر ما فى الأمر هو أن هذا الاتفاق الضمنى على تأجيل الديمقراطية لم يعد قاصرا على نخب الحكم العربية وإسرائيل ، وانما يمتد أيضا إلى قطاعات من المثقفين والمعارضة فى مصر ودول عربية أخرى ، وخاصة فى بعض صفوف اليسار والعلمانيين المتشددين ، الذين صاروا لايرون المستقبل إلا من منظور الخطر الاسلامى ، ما يجعلهم على استعداد للتضحية بالديمقراطية .

وعندما يتحدث بيريز عن حاجة الشرق الأوسط إلى الديمقراطية ، فى ظل هذه المحاذير ، يصف الديمقراطية بأنها " ليست مجرد عملية تضمن الحرية الشخصية والمدنية ، بل هى أيضا هيئة رقابية تحرس السلام وتعمل على تبديد العوامل الكامنة وراء التطرف الأصولى "(٤١).

وهو لايحدد بطبيعة الحال ، نوع السلام الذى يمكن للديمقراطية أن تحرسه ، لانه ليس على استعداد للتمييز بين سلام عادل يمكن أن يدعم التطور الديمقراطى ويتيح بالفعل أن تكون الديمقراطية حارسا له ، وبين سلام مفروض ينقسم المجتمع السياسى حوله بالضرورة ولاتجد الحكومات العربية سبيلا لتمريره والحفاظ عليه . إلا عبر تقييد التطور الديمقراطى .

ويعيدنا هذا الختام – المؤقت – إلى ما بدأنا به فى هذا الفصل عندما طرحنا افتراضا بديلا للافتراض التقليدى الذى يقول بعلاقة إيجابية بين السلام والديمقراطية، وهو الافتراض" البديل " القائل بأن هذه العلاقة الإيجابية لاتتحقق فى ظل أى نوع من السلام ، وإنما تقتضى سلاما يمكن أن يتوفر بشأنه حد أدنى من التراضى العام الداخلى . وقد اثبت البحث فى هذا الفصل أن السلام الذى تحقق حتى الان فى مصر، وكذلك فى الأردن وفلسطين ، صار عائقا أمام التطور الديمقراطى ، لأن هذا النوع من السلام دفع صانعيه فى مصر وغيرها إلى إجراءات تقييدية سعيا إلى تمريره والحفاظ عليه .

فهذا النوع من السلام يخلق استقطابا ، أو يساهم فى تعميق الاستقطاب السياسى والثقافى، وخاصة عندما يتقاطع مع الاستقطاب الاسلامى – العلمانى " أو شبه العلمانى " . ويزداد خطر هذا الاستقطاب على الديمقراطية فى ظل افتقاد أو ضعف جسور الحوار حول كيفية ادارة الخلاف.

فليس محتما أن يقود السلام ، مهما كان مختلفا عليه ، إلى تقويض التطور الديمقراطى إلا إذا وصل الخلاف حوله إلى حد الإنقسام الجوهرى ، الذى يخلق استقطابا . ولايمكن تجنب هذا

الانقسام – الاستقطاب ، فى مجتمعات تتسم بضعف قيم الديمقراطية فيها ، إلا إذا كان السلام ينطوى على حد أدنى من الإنصاف . ففى هذه الحالة وحدها ، يمكن التطلع إلى تراضى عام تجاه إدارة الخلاف حوله ، بإعتباره خلافا سياسيا يتعلق بمواقف متباينة ، وليس نزاعا عقائديا يرتبط بمبادئ متعارضة . وحتى فى ظل وجود نزوع قوى لدى معارضى السلام إلى إضفاء طابع إيديولوجى على موقفهم ، فربما يدفعهم السلام الأقل اجحافا إلى التعامل معه بأسلوب أقل تشددا .

لكن الأهم هو أن هذا النوع من السلام يجعل نخبة الحكم أقل خوفا من فتح نوافذ إضافية للتطور الديمقراطى .

أما السلام المجحف فهو يدفع هذه النخبة إلى إغلاق النوافذ وتقييد المعارضة ، مثلما يغرى معارضيه بالتحصن وراء القلاع الإيديولوجية ، لأنه يدعم الاعتقاد بأن الأمة مستهدفة فى صميم هويتها .

وعندما يصل الأمر إلى هذا الحد ، لانكون بصدد خلاف سياسى يمكن التعامل معه بأساليب ديمقراطية ، وإنما إزاء مواجهة تدفع صانعى السلام الذين ربطوا مصيرهم به إلى تقييد رافضيه.

وعندئذ يصبح الافتراض التقليدى القائل بعلاقة طردية بين السلام والديمقراطية أقرب مايكون إلى أسطورة فى المدى البعيد والمتوسط على الاقل . أما فيما وراءهما ، فيتوقف الأمر على ما ستؤول اليه التفاعلات الداخلية حال استمرار هذا السلام غير المنصف ، واستكماله فى عموم المنطقة بعد انضمام سوريا ولبنان اليه ، والانتقال إلى المرحلة النهائية فى تسوية القضية الفلسطينية .

♦الهوامش ♦

١ - محمد سيد أحمد ، بعد أن تسكت المدافع (بيروت : دار القضايا ، ١٩٧٥) ص ١٤٥.
٢ - انظر ملخصا لتحليل سيمل للوظائف الاجتماعية للصراع فى :
د. سعد الدين ابراهيم ، فى سوسيولوجية الصراع العربى الإسرائيلى (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٣) ص ٤٧-٥٩ .
٣ - المصدر السابق ، ص ٥١ - ٥٢ .
4 - Lewis A. Coser, The Functions of Social Conflict (Glunco The Free Press , 1956
5 - Ibid . , pp. 33-34
6 - Ibid . , pp. 36-38 .
7 - Ibid . , pp. 87 .
8 - Ibid . , pp. 88-92 .
9 - Ibid . , pp. 92-93 .
10- Ibid . , pp.104 .
11- International Encyclopedia of Social Sciences . VOL. 3. P.135.
12- Dennis Pirages , Managing Political Conflict (London : Preager Publication Inc. 1976) pp. 14-16 .
13- Lewis A. Coser, op . cit., pp. 106 - 108.
١٤- خطاب السادات امام مجلس الشعب فى ٢ أكتوبر ١٩٧٨ .
١٥- الأهرام ، ٢١ سبتمبر ١٩٧٨ .
١٦- خطاب السادات أمام مجلس الشعب فى ٢ أكتوبر ١٩٧٨ .
١٧- الأهرام ، ٩ أكتوبر ١٩٧٨ .
١٨- الأهرام ، ١٠ أكتوبر ١٩٧٨ .
١٩- الأهرام ، ١٣ أكتوبر ١٩٧٨ .
٢٠- خطاب السادات أمام مجلس الشعب فى ٢ أكتوبر ١٩٧٨ .
٢١- المصدر السابق .
٢٢ - الأهرام ، ٥ أكتوبر ١٩٧٨ .
٢٣- الأهرام ، ٢٠ أكتوبر ١٩٧٨ .
٢٤- أنظر مثلا : أحمد نبيل الهلالى ، فى : الأهالى ، ٥ ابريل ١٩٧٨ .

٢٥- أنظر : عبد الله خليل ، القوانين المقيدة للحقوق المدنية والسياسية فى التشريع العربى (القاهرة : المنظمة العربية لحقوق الانسان ، ١٩٩٣) ص ١٠٨ - ١١٢ .
٢٦- الجريدة الرسمية ، العدد ٢١ مكرر ، ٣٠ مايو ١٩٧٩ .
٢٧- مجلس الشعب ، الفصل التشريعى الثانى ، دور الانعقاد الثالث ، مضبطة الجلسة ٦٠ مساء يوم الاثنين ٩ ابريل ١٩٧٩ .
٢٨- مجلس الشعب ، الفصل التشريعى الثانى ، دور الانعقاد الثانى ، مضبطة الجلسة ٦٢ مساء يوم الثلاثاء ١٠ ابريل ١٩٧٩ .
٢٩- مجلس الشعب ، الفصل التشريعى الثانى ، دور الانعقاد الثالث ، مضبطة الجلسة ٦١ مساء يوم الثلاثاء ١٠ ابريل ١٩٧٩ .
٣٠- جريدة الشعب ، ١٣ مارس ١٩٨١ .
٣١- عمر التلمسانى ، فلسطين قضية إسلامية ، الدعوة ، العدد ١١٩ ديسمبر ١٩٧٧ .
٣٢- أنظر تحليلا لهذه الإنتخابات فى : د . وحيد عبد المجيد ، الأزمة العربية - مخاطر الاستقطاب الإسلامى - العلمانى (القاهرة : دار القارئ العربى ، ١٩٩٣) ص ٨٧ - ٨٨ .
٣٣- أنظر نص الميثاق الوطنى الأردنى فى : د. رغا الخطيب عياد ، التيارات السياسية فى الأردن ونص الميثاق الوطنى (عمان : المطبعة الوطنية ، ١٩٩١) ص ١٢٩ - ١٦٧.
٣٤- جريدة الشرق الاوسط ، ١٤ نوفمبر ١٩٩٠ .
٣٥- راجع تفاصيل هذا التعديل ، فى : د. وحيد عبد المجيد ، التجربة الأردنية تواجه الاختيار الأصعب ، جريدة الحياة ، ٨ سبتمبر ١٩٩٣ .
٣٦- أنظر مثلا : د. وحيد عبد المجيد ، بين السلام الشعبى والسلام الرسمى ، جريدة الحياة ، ٣١ يوليو ١٩٩٥ .
٣٧- راجع : د. محمد السيد سعيد ، إزداوجية الدولة العربية بين الداخل والخارج ، جريدة الحياة ، ٢٣ يوليو ١٩٩٦ .
٣٨- أنظر تقريرا عن هذه الرسالة ومحتوياتها ، فى : Jerursalem Post , July 3 . 1996
٣٩- شمعون بيريز ، الشرق الأوسط الجديد ، ترجمة محمد حلمى عبد الحافظ (عمان: الإقليمية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٤) ص ٣٧ .
٤٠- المصدر السابق ، ص ٣٨ .
٤١- المصدر السابق ، ٦٥ .

الفصل الخامس

دور مصر الإقليمى الثقافى والإعلامى فى ظل عملية التسوية

ضياء رشوان
أحمد ناجى قمحة

مدخل : حول الثقافي والإعلامي والسياسي

ربما يكون السؤال الأولي الذي يثيره عنوان ذلك القسم من الكتاب هو : ماهو الإطار النظري أو العملي الذي يمكن أن يجتمع بداخله هذان المتغيران المختلفان في طبيعتهما وفي مدي كل منهما الزمني وفي النطاق الموضوعي لكل منهما؟ وفي واقع الأمر فإن لهذا السؤال مشروعية حقيقية, فالمتغيران المطروحة العلاقة بينهما للبحث في هذا القسم هما بالفعل مختلفان من جوانب عديدة, وإن جمعت بينهما جوانب أخري يصعب تجاهلها أو إنكارها. أما جوانب الإختلاف فإن أولها وأبرزها ذلك المتعلق بجوهر كل منهما. فجوهر الدور هنا ثقافي وإعلامي, أي يتعلق بمجالين أحدهما قديم وهو الثقافة والآخر حديث نسبيا وهو الإعلام, إلا أن مايجمع هذين المجالين هو تعلقهما بمعارف الإنسان وممارساته الذهنية. أما عملية تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي فهي في جوهرها ومظهرها عملية سياسية ذات جوانب عسكرية وإستراتيجية بالمعني الواسع للكلمة, أي أنها تتعلق بالمجال الأقدم لتفاعل وتنظيم مصالح ورؤي الجماعات البشرية عبر الدولة أي مجال السياسة. وعلي الرغم من وجود نقاط تقاطع عديدة بين الثقافة والإعلام والسياسة ونشأة مجالات متنوعة للتفاعل فيما بينهم وظهور علوم ومقتربات بحثية مختلفة تقوم ببحث وتحليل تلك المجالات, فإن حقيقة إستمرار كل منهم مستقلا بجوهره ومجاله الخاص تظل قائمة وغير قابلة للإنكار.

وقد ظل تعريف الثقافة ومجالها دوما محلا لإختلافات كبيرة بين الدارسين والباحثين, فهي في اللغات الأوروبية حسب قاموس روبير الفرنسي كلمة ذات أصل لاتيني لها مجموعة من المعاني أولها أنها ذلك »التطور لبعض ملكات العقل بواسطة الممارسات الذهنية الملائمة لذلك«. وهي في معني آخر »مجموعة المعارف المكتسبة التي تسمح للإنسان بتنمية حسه النقدي وتذوقه وأحكامه التقويمية«. كذلك فهي في معني ثالث »مجموعة الأشكال المكتسبة للسلوك بداخل المجتمعات البشرية«. وحسب تلك المعاني فإنه يمكن الحديث عن ثقافات مختلفة بحسب الشروط والظروف التاريخية والجغرافية والإجتماعية والبيئية التي تتشكل بداخلها كل ثقافة, وهنا تصبح الثقافة »مجموعة الجوانب الذهنية والمعرفية التي تتميز بها حضارة ما« فيضحي مشروعا الحديث عن »ثقافة يونانية – لاتينية, وثقافة غربية, وثقافة شرقية... إلخ« (١). ولا يبتعد قاموس لاروس الفرنسي أيضا عن ذلك المعني الأخير كثيرا حين يجعل من الثقافة ذلك المجال الذي يجتمع بداخله كل »ماهو يتعلق بالفن والعلوم والإنتاج العقلي والذهني«(٢). أما في الكتابات العربية المتخصصة فلعل أدق وأشمل تعريف للثقافة هو ذلك الذي قدمه عالم السياسة الراحل الدكتور حامد ربيع حيث يري أنها »في أوسع معانيها هي نظام للإدراك الجماعي يحدد عناصر

* ساهم في جمع المعلومات :
محمد بدري السيد عيد
عـــزة جلال أحمد

المثالية السلوكية الفردية«. والثقافة بهذا المعني ؛تتميز بخصائص ثلاث : هي إدراك أولا , وهي ظاهرة جماعية ثانيا , وهي تنتهي من حيث البلورة الواقعية كنموذج للمثالية الفردية في السلوك ثالثا « (٣).

أما الإعلام فهو مفهوم تصعب مقارنة عمقه التاريخي الضحل نسبيا بالأغوار البعيدة التي يضرب فيها مفهوم الثقافة جذوره المتشعبة. فظهور ذلك المفهوم يرتبط بصورة أساسية بظهور وسائل وأدوات الإتصال الحديثة التي ترمي إلي "توصيل" المعلومات إلي قطاعات واسعة من الناس. وإذا كان أساس مفهوم الإعلام هو الإتصال فإن ذلك الأخير أوسع نطاقا بما لايقارن بالأول, حيث يشمل تقريبا كافة عمليات التفاعل الإجتماعي البشري الفردية والجماعية بكل صورها البدائية والمركبة والمباشرة وغير المباشرة. وعلي غرار أي عملية للإتصال فإن الإعلام يتضمن مرسلا ومستقبلا لرسالة ذات مضمون محدد, وإن كانت الأداة التي يتم بها نقل المعلومات أو الرسالة إلي مستقبليها العديدين هي العنصر الأهم الذي يختلف فيه الإعلام عن عملية الإتصال العادية وهي التي أعطت للإعلام مضمونه كعملية إتصال متميزة نوعيا . ومنذ ظهور الصحافة المكتوبة في القرن السابع عشر وحتي شبكة "الإنترنت" ومرورا بالإذاعة والسينما والتليفزيون ظل مفهوم الإعلام ملازما لهذه الوسائل إلي الحد الذي أضحي ينصرف في إستخدامات عديدة متخصصة ودارجة إلي هذه الوسائل أكثر من إنصرافه إلي هذه النوعية المتميزة من عمليات الإتصال (٤).

وكما سبقت الإشارة فإن مفهوم "التسوية" ينتمي هنا إلي مجال السياسة وبشكل أخص إلي ميدان السياسة الخارجية. فالمفهوم ينصرف في ذلك الإطار إلي وضع نهاية لخلاف أو صراع نشأ بين فاعلين دوليين حول موضوعات أو مصالح متنازع عليها فيما بينهم. وتختلف صور التسوية حسب نوع الخلاف أو الصراع الناشب وطبيعته والأبعاد التي يتخذها داخليا وإقليميا ودوليا . إلا أنه في كافة الأحوال فإن طبيعة عملية التسوية بإعتبار أنها تتعلق هنا بصراع أطرافه الأساسية فاعلون دوليون – دول أو منظمات – تظل سياسية. والسياسة كمجال للتفاعل البشري حول ظاهرة الدولة وتجلياتها وأدوارها المتنوعة تختلف في طبيعتها عن الثقافة حيث لا تقتصر علي الجوانب الذهنية والمعرفية أو نماذج ومحددات السلوك الفردي والجماعي, وأيضا عن الإعلام حيث أنها ليست مجرد عملية إتصال, فهي بالإضافة إلي تضمنها بعضا من ذلك فهي تدور حول طرق إدارة المجتمعات وتنظيم التناقضات القائمة بين المصالح والتصورات الموجودة بين قطاعاتها وفئاته وذلك عبر أداة رئيسية تحتكر ممارسة القوة والعنف المشروع, أي الدولة (٥).

وإختلاف طبيعة كل من الثقافة والإعلام والسياسة لم يمنع – كما سبق القول – من أن تتأثر المجالات الثلاثة ببعضها البعض وتتداخل لكي تنشئ مجالات وسيطة فيما بينها. فإختلاط الثقافة بالسياسة قد أنتج مبحثا هاما يمكن دراسته من منظور علوم السياسة وعلوم التحليل الثقافي في نفس الوقت هو مبحث "الثقافة السياسية" بكل تفرعاته الهامة (٦). أما إختلاط نظريات الإتصال والإعلام بالمجال السياسي ونظرياته فقد أفرز مباحثا عديدة بينية بعضها أضحي يمثل اليوم أركانا هامة في علوم السياسة مثل نظرية كارل دويتش حول النظام السياسي وآلية إتخاذ القرار

وغيرها من النظريات (٧). أما التداخل بين مجالي الثقافة والإعلام فقد أضحي عميقا ومتشعبا إلي الحد الذي أضحي فيه كثيرون لا يرون فيهما سوي مترادفين لمفهوم واحد. فبغض النظر عن نوعية أو مستوي مايقدمه الإعلام من مواد ورسائل فإنه في حقيقة الأمر قد أضحي حاملا لنوعية معينة من الثقافة بالمعني الذي حدده د. حامد ربيع, أي «نظام للإدراك الجماعي يحدد عناصر المثالية السلوكية الفردية». ويبدو النموذج الثقافي الأمريكي بكل عناصره الإدراكية والسلوكية في هذا السياق المثال الأبرز علي مايمكن للإعلام - خاصة المرئي - أن يقدمه في المجال الثقافي بالمعني الواسع للكلمة.

في ضوء تلك المفاهيم والمجالات المستقلة والمتداخلة للثقافة والإعلام والسياسة فإن تساؤلا آخرا يعد هاما ومشروعا : لماذا يحمل عنوان تلك الدراسة فرضية ضمنية مؤداها أن هناك متغيرا أساسيا مستقلا هو عملية تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي وآخر تابع له وهو دور مصر الثقافي والإعلامي؟ ويمكن لهذا التساؤل أن يؤدي منطقيا إلي آخر : لماذا لا يكون دور مصر الثقافي والإعلامي هو المتغير المستقل الذي تتحرك عملية التسوية بصورة تابعة له؟ والحقيقة أن الجدال حول أولوية السياسي أو الثقافي والإعلامي يتجاوز حدود هذه الدراسة الأولية ويمتد بعيدا عن الحالة المصرية المحدودة.

فمنذ معرفة البشرية للصراعات الدولية الكبري كان للسياسي أولوية واضحة علي ماعداه من متغيرات بإعتبار أن الصراع السياسي بين الدول أو الأمم يدور عادة حول إخضاع إرادة إحداها للأخري, الأمر الذي يحمل معه بالضرورة قدرة المنتصرة منها علي إستتباع ذلك بفرض أنماطه الثقافية والفكرية وغيرها علي تلك التي هزمت سياسيا , أي فقدت إرادتها المستقلة. وبعيدا عن تلك الحالة القصوي للصراع بين الأمم والدول فإن السياسة بكل ماتتضمنه من تكثيف لإستخدام القوة والإكراه كانت دائما هي المعبر الوحيد لحسم الخلافات ذات الجذر الثقافي وحتي الديني بين الأمم والشعوب. فعلي الرغم من أن التصورات الدينية كانت هي أساس الدعوات الصليبية الأوروبية لتحرير "الأراضي المقدسة" في المشرق الإسلامي, فإن الحملات العسكرية - السياسية كانت هي السبيل الوحيد الذي سلكته تلك الدعوات لكي تحاول التحقق الفعلي علي أرض الواقع. ولم يكن الأمر مختلفا كثيرا مع الدعوة الإسلامية التي حملتها الفتوحات العسكرية الكبري إلي كثير من مناطق العالم القديم, فأضافت إلي الدولة الإسلامية مساحات شاسعة لم يكن بمقدور الدعاة الوصول إليها بمفردهم.

إلا أن التطورات الحديثة التي عرفها العالم مع الثورة التكنولوجية الثالثة وفورة الإتصالات الكبري التي أشاعت مفهوم "القرية العالمية الواحدة" قد بدأت تطرح تصورات جديدة حول علاقة السياسة بالإعلام والثقافة (٨). ومن أبرز الأطروحات في ذلك المجال تلك التي تري أن «المعرفة قد أصبحت أكثر من أي وقت مضي قوة في ذاتها. فالبلد الذي يستطيع أن يقود ثورة المعلومات سوف يكون أكثر قوة من أي بلد آخر» (٩). ويطرح أصحاب هذه الرؤية مفهوما جديدا للقوة هو "القوة السلسة", ويعنون بها تلك «القدرة علي تحقيق النتائج المرجوة في الشئون الدولية من خلال الجاذبية أكثر من الإكراه. وتعمل تلك القوة عبر إقناع الآخرين وجعلهم يوافقون علي إتباع

المعايير والمؤسسات التي تنتج السلوكيات المطلوبة. ويمكن لهذه "القوة السلسة" أن تستند إلي جاذبية الأفكار وبريقها أو إلي القدرة علي وضع أجندة (العمل والتفكير) بطرق تؤدي إلي تشكيل تفضيلات الآخرين. والدولة التي تستطيع أن تجعل من قوتها ذات شرعية في تصور الآخرين وتنشئ مؤسسات دولية تشجعهم علي إعادة توجيه أو تقليص أنشطتهم, لن تكون بحاجة إلي إستهلاك كثير من مواردها الإقتصادية والعسكرية التقليدية الغالية« (١٠).

ووفقا لتلك الرؤية فقد أصبح الإعلام وثورة الإتصالات هما اللذان يقودان التحرك السياسي في مجال العلاقات الدولية والسياسة الخارجية للدول الأمر الذي أفقد السياسة وبواعثها ومؤسساتها وقياداتها التقليدية موقع الريادة والأولوية الذي كانت تحتله سابقا بالنسبة للإعلام والثقافة. إلا أن تلك الرؤية ليست هي الوحيدة في النظر لعلاقة السياسة بالإعلام وثورة الإتصالات, فهناك من لا يزال يعتقد في أولوية السياسة وعدم قدرة تلك المتغيرات الجديدة علي تغيير طبيعتها الرائدة المستقلة. ووفقا لتلك الرؤية فإن »التاريخ يوضح أن التكنولوجيا قد أحدثت ثورات في الطرق التي تتفاعل عبرها الأمم والشعوب مع بعضها البعض, إلا أن ذلك قد تم بدون أي تأثير علي جوهر علاقاتهم. فالإعلام قد أحدث تأثيره في الدبلوماسية والحرب, إلا أن ذلك لم يتعد هوامشهما في حين ظلت المبادئ الرئيسية التي توجههما ثابتة لم تمس. والإعلام بمساعدة التكنولوجيا الجديدة يمكنه أن يفرض جدول الأعمال, لكنه لا يملي النتائج« (١١).

وحسب تلك الرؤية الأخيرة, فإنه منذ ظهور الصحافة المطبوعة ثم التصوير ومرورا بالإذاعة وحتي الإرسال التليفزيوني عبر الأقمار الصناعية لم يتغير جوهر التحدي الذي تطرحه تكنولوجيا الإعلام علي القادة السياسيين, وهو أن يستجيبوا بسرعة للرأي العام ويفعلوا شيئا تجاه الأحداث التي يثير الإعلام حساسيته لها. كذلك فعلي مدار الزمن فإن »أيا من تلك الإختراعات لم يغير مع ذلك الجوهر الأساسي للسياسة : فقد ظلت السلطة دوما في يد القادة السياسيين« (١٢). وفي مجال أكثر تخصصا وقربا من موضوع بحثنا, أي مجال السياسة الخارجية, فإن وظيفة الإعلام ظلت دائما هي تحويل المناقشات والأفكار التي تطرح في نطاق مغلق ومحدود إلي ساحة الجدال السياسي العام حولها. ومع ذلك فإنه يظل غير حقيقي أن الإعلام بوظيفته هذه قد ألغي الطبيعة الخاصة والمغلقة والسرية أحيانا للعلاقات الخارجية بين الدول وحولها إلي نوع من العلاقات العامة المفتوحة. كما أن الإعلام, ومع الإقرار بتأثيره الهام علي الرأي العام والقادة السياسيين, فهو لا يصنع وحده السياسات والقرارات الهامة في العلاقات الدولية إلا إذا توافق مايبثه الإعلام مع ما يطالب القادة السياسيين به ومع التوجهات والمصالح الرئيسية لهم (١٣).

والأرجح نظريا بصورة عامة في ظل هاتين الرؤيتين, أنه علي الرغم من التطورات الحديثة في مجالي الثقافة والإعلام والتي أثرت بعمق علي العلاقة بينهما وبين السياسة, يظل لتلك الأخيرة الأولوية والدور الأهم سواء داخل الدول والأمم أو في العلاقات الخارجية فيما بينها. وفي تلك الحالة الخاصة التي يعني بدراستها هذا الفصل من الكتاب, أي علاقة عملية تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي بدور مصر الإقليمي الثقافي والإعلامي, فإن عوامل كثيرة إضافية تزيد من

أولوية السياسي, الأمر الذي يضفي مشروعية حقيقية علي الفرضية الضمنية لتلك الدراسة, أي القول بأن هناك متغيرا أساسيا مستقلا هو عملية تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي وآخر تابع له وهو دور مصر الثقافي والإعلامي. وربما تكون الطبيعة الخاصة لذلك الصراع سواء من زاوية عمقه التاريخي الذي قارب القرن حتي الآن, أو جوهره المتمثل في إزاحة الإستعمار الإستيطاني الصهيوني لشعب عربي بأكمله من أرضه ثم إحتلاله لأراض أخري من دول عربية مجاورة من بينها مصر, أو في إمتداد عدوانه ليشمل كافة الدول العربية بصور متفاوتة سواء كانت من دول الطوق أو الدول الأبعد جغرافيا عن ساحته المباشرة, أو في آثاره المباشرة وغير المباشرة علي التطور السياسي والإقتصادي والثقافي في معظم البلدان العربية خاصة منذ قيام الدولة اليهودية في فلسطين عام ١٩٤٨, ربما تكون تلك الطبيعة هي التي أضافت لهذا الصراع وتطوراته مزيدا من الأولوية والأهمية بالقياس لأية تطورات أخري ذات علاقة به سواء كانت في مجال الثقافة أو الإعلام أو غيرهما.

الدور والعملية : متغيران مختلفان

بالإضافة إلي ماسبق التعرض له من تباين بين طبيعة مجالات المتغيرين المطروحة العلاقة بينهما للبحث هنا, فإن تباينا آخر بينهما يتعلق بمفهومين مركزيين للدراسة يستحق أيضا بعض التوضيح والتحديد. فتناول الثقافي والإعلامي سوف ينصرف إليهما مرتبطين بما يسمي "دور" مصر الإقليمي, أما السياسي فهو يرتبط بمفهوم آخر وهو "عملية" التسوية. والحقيقة أن مفهوم "الدور" من المفاهيم التي يحوطها بعض الغموض والتشوش في مجال دراسات السياسة الخارجية والعلاقات الدولية, وهو كثيرا ما يختلط بمفاهيم أخري مجاورة له مثل مفهوم "المكانة" ومفهوم "العلاقة" وغير ذلك من مفاهيم متقاربة. وبدون الغرق في الجدالات النظرية حول الفوارق بين تلك المفاهيم المتقاربة, فإن الدراسة الحالية تتبني تعريفا إجرائيا لمفهوم "الدور" يرتبط بصورة مباشرة بالمضمون الذي يحمله في سياقها, أي الثقافة والإعلام.

ويشير مفهوم الدور الإقليمي الثقافي والإعلامي هنا إلي تلك الحالة من التواجد والتأثير لمنتجات ثقافية وإعلامية مصرية المنشأ والإبداع والإرسال وعربية اللغة والمضمون في سياق جغرافي وإجتماعي محدد هو تلك الجماعات البشرية الناطقة باللغة العربية والتي تعد الثقافة العربية هي ثقافتها الأصلية الرئيسية والتي يجمعها بشكل خاص ذلك الإقليم الجغرافي - التاريخي المسمي بالعالم العربي أو الأمة العربية أو النظام الإقليمي العربي. ويتخذ ذلك التواجد والتأثير صورا متنوعة قد تختلف بحسب المراحل الزمنية والسياق السياسي العام والطبيعة الخاصة لكل من البلدان العربية التي تستقبل المنتجات الثقافية والإعلامية المصرية, إلا أنه يتجسد في كل الأحوال في هيئة "دور" له صفة الإستمرارية منذ نهاية القرن التاسع عشر علي الأقل وحتي الآن, بحيث تصعب مقارنته خلال تلك الفترة في العالم العربي بأي أدوار مماثلة سواء لإحدي دوله أو لدول أخري خارجه. وعلي الرغم من إختلاف مضمون المنتج الثقافي والإعلامي المصري عدة مرات خلال تلك الفترة بحسب الشروط التاريخية المصرية والإقليمية والدولية التي أ نتج فيها, فإن

ذلك لم يؤثر كثيرا علي بقاء "الدور" المصري الإقليمي الثقافي والإعلامي مستمرا بإعتباره الأكثر تأثيرا وأهمية في العالم العربي.

ويحمل ذلك التعريف الإجرائي لدور مصر الإقليمي الثقافي والإعلامي في داخله تعريفا مركزيا ثانيا لهذه الدراسة وهو "الإقليمي" فطبيعة الدور هنا تجعله مرتبطا مباشرة بالمجتمعات ذات الثقافة العربية والناطقة باللغة العربية وهو الأمر الذي يحدد مباشرة حدود الإقليم الذي نتحدث عن وجود لذلك الدور فيه, فيضحي هو العالم العربي بدوله الموزعة علي الأقاليم الجغرافية الفرعية المختلفة له, فضلا عن بعض التجمعات والجاليات العربية المهاجرة في مناطق أخري من العالم, بشرط إحتفاظها بلغتها العربية كوسيلة للتفكير والتواصل وثقافتها العربية كنظام للإدراك الجماعي تتحدد في ظله عناصر المثالية السلوكية الفردية (١٤). ويبدو ضروريا هنا التمييز بين المجال الإقليمي للدور المصري الثقافي والإعلامي بحسب التعريف السابق له وبين المجال الإقليمي لأدوار مصرية أخري شبيهة به مثل "الدور" الإسلامي المصري. فهذا الدور الأخير وبحكم إنصرافه إلي الإسلام كنظام معتقدي وسلوكي وسياسي فهو يتجاوز الثقافة العربية علي الرغم من إستمدادها لكثير من مقوماتها منه. ويترتب علي ذلك التمييز أن المنتج الثقافي والإعلامي المصري ذا الصبغة الإسلامية لا يكون بالضرورة باللغة العربية حيث يتوجه إلي دائرة أوسع تشمل المسلمين المنتشرين في قارات العالم الخمس, وبالتالي فإن "الدور" المصري الإسلامي يصعب حصره جغرافيا في إقليم بعينه كما هو الحال بالنسبة للدور الثقافي والإعلامي بالمعني السابق تحديده والذي تشمله الدراسة الحالية.

أما عن "عملية" التسوية فإن تعريفها المباشر ينصرف إلي عمليات التفاوض الجماعي والثنائي التي بدأتها الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل إنطلاقا من مؤتمر مدريد الذي عقد في العاصمة الأسبانية في نوفمبر ١٩٩١ والتي لاتزال حلقاتها ومساراتها تتواصل حتي اليوم. وبسبب الطبيعة الخاصة للصراع العربي – الإسرائيلي بأطرافه العديدة ومستوياته المركبة وقضاياه المعقدة ومجاله التاريخي العميق, فإن "عملية" تسويته تعد عملية ممتدة غير واضحة النهاية علي الرغم من توصل بعض أطرافه العربية لمعاهدات "سلام نهائية" مع الدولة العبرية مثلما تم بالنسبة لمصر والأردن. وفي هذا السياق فإن "عملية" التسوية تبدو متشابهة ومتداخلة مع مفهوم "الدور" المصري بالتعريف السابق له. فمن الناحية الزمنية يبدو "الدور" و "العملية" ممتدين علي فترات زمنية طويلة للغاية يصعب معرفة نهايتها. وربما يكون الفارق بين "الدور" و "العملية" هنا يتعلق ببداية كل منهما حيث من الصعب تحديد بداية دقيقة للدور المصري الثقافي والإعلامي في العالم العربي, بينما يمكن بسهولة أكثر تحديد بداية عملية تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي بالرغم من الإختلافات السياسية حول ذلك بين من يرجعونها إلي مباحثات فك الإشتباك عقب حرب أكتوبر عام ١٩٧٤ أو إلي مبادرة الرئيس السادات عام ١٩٧٧ أو إلي مؤتمر مدريد عام ١٩٩١.

أما التداخل والتشابه الثاني بين "عملية" تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي و "الدور" المصري بتعريفه السابق فهو علي الصعيد الموضوعي. فتعقيد ذلك الصراع وتنوع مستوياته

وأبعاده تجعل من أي تسوية حقيقية ونهائية له "عملية" أشمل وأوسع كثيرا من مجال السياسة الذي تنتسب إلي "عملية" التسوية في الأصل بالمعني العملي لها السابق تحديده, أيا كانت بدايتها والخطوات التي قطعتها حتي اليوم. فمثل تلك التسوية – إذا توافرت لها الإمكانية التاريخية والموضوعية – ولكي تكون حقيقية ونهائية لابد لها من المرور علي مجال الثقافة ومن ثم الإعلام, وغيرها من المجالات, لكي تحدث فيها تغييرات جذرية وإنقطاعات كبري عما عرفته طيلة قرون طويلة من نظم للإدراك والمعرفة والسلوك الجماعي والفردي. وبغض النظر عن إمكانية ذلك من الزاوية الواقعية, فإنه من الزاوية النظرية يتطلب من "عملية" التسوية أن تتحول من الناحية الموضوعية إلي عملية شاملة لمناحي مختلفة للوجود الإجتماعي وليس السياسة فقط وأن يمتد نطاقها التاريخي من الناحية الزمنية ليشمل حقب طويلة في المستقبل المجهول. وبذلك فإن "عملية" تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي لاتضحي فقط متشابهة من حيث طبيعتها ومداها الزمني مع طبيعة ومدي "الدور" المصري المشار إليه بل وتتداخل معه إلي الحد الذي يبدو معه أقرب إلي الحتم أن إكتمال تلك العملية لا يمكن أن يحدث بدون أن يمتد مجالها وإجراءاتها إلي مجال ذلك الدور بحيث تفضي إلي تعديله بصورة ما بما يجعله متوائما مع الحقائق الجديدة التي من المفترض أن تفضي إليها تلك العملية.

وبالإنتقال إلي الإطار المنهجي الذي يمكن بداخله دراسة "الدور" الثقافي والإعلامي المصري في ظل "عملية" التسوية, يبدو الأقرب للدقة أن يتم ذلك ضمن مايسمي بالوظيفة المعنوية أو الإتصالية للدولة بداخل النظرية العامة لوظائف الدولة. وفي هذا الإطار يمكن حسب الدكتور حامد ربيع التمييز بين أربع وظائف أساسية للدولة : تطويرية, وتوزيعية, وجزائية, ومعنوية أو إتصالية. وضمن الوظيفة الأخيرة ذات الصلة بموضوعنا توجد خمس وظائف فرعية تدور جميعها حول عملية الإتصال وهي : الوظيفة الإعلامية, والوظيفة الثقافية, والوظيفة الحضارية, والوظيفة الأيديولوجية والعقائدية, والوظيفة الدعائية. ومن بين هذه الوظائف الخمس تبرز الوظيفة الثقافية والوظيفة الحضارية كإطار يمكن بداخله تحليل دور مصر الإقليمي الثقافي والإعلامي في ظل عملية تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي. فالوظيفة الثقافية تمثل في جانب منها »أحد المنطلقات الأساسية لمساندة السياسة الخارجية«, بينما تذهب الوظيفة الحضارية إلي أبعد من ذلك حيث يكون القصد منها هو »خلق الإيمان بأن مجتمعا معينا يملك وظيفة معينة في الإطار الإنساني«. والدولة التي تملك وظيفة حضارية هي تلك التي تملك تصورا معينا للقيم وتسعي بجميع الوسائل لتحقيقه في الداخل وللدعوة إليه في الخارج وبحيث تحدد في ضوئه حركتها السياسة القومية والدولية (١٥).

والأخذ بمفهومي الوظيفة الثقافية والوظيفة الحضارية كإطار لتحليل التغير في دور مصر الإقليمي الثقافي والإعلامي في ظل عملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي يتطلب الإستعانة بمقتربات تحليلية لمعرفة إتجاه وحجم ذلك التغير. وفي هذا السياق فإن هناك عديدا من البدائل التي يحقق كل منها درجة مختلفة من التحليل المنشود. فهناك مقترب تحليل الصورة المصرية في مختلف بلدان العالم العربي وبخاصة تلك التي تتكون عبر آليات ووسائل ومنتجات الدورين الثقافي

والإعلامي، بإعتبار أن الصورة تعكس بدرجة كبيرة هذين الدورين فضلا عن أدوار ذات طبيعة أخري (١٦). وربما ترجع صعوبة الإستعانة بذلك المقترب في دراسة محدودة كالتي نحن بصددها إلي ما يتطلبه بداية من إجراء دراسات مسحية شاملة علي البلدان العربية المختلفة أو في أحسن تقدير علي عينة واسعة ممثلة لها وتحليل الصورة المصرية فيها علي وجه العموم في ظل عملية التسوية، ثم بعد ذلك تفكيك المؤثرات التي ساهمت في تكوينها لمعرفة نصيب الأداء الثقافي والإعلامي المصري في تكوينها بالمقارنة بنفس الأداء في مجالات أخري كالسياسة والرياضة مثلا .

ولا يكتمل تحليل صورة مصر في المجال الإقليمي العربي المنعكسة عن الدورين الثقافي والإعلامي لها فيه بدون تتبع التغير فيها في مرحلتي ماقبل التسوية ومابعدها. وفي كل تلك المراحل لا يخفي أن التعرف الدقيق علي طبيعة هذه الصورة المصرية يستلزم المزج بين عدة أدوات ومنهجيات تحليلية منها تحليل الخطاب والمضمون وإستطلاع الرأي والإستبيان للتوصل إلي أقرب الملامح دقة لتلك الصورة بعيدا عن العموميات والنتائج الإنطباعية. ولا شك أنه مع دقة منهاجية تحليل الصورة في التعرف علي التغير في دور مصر الإقليمي الثقافي والإعلامي في ظل عملية التسوية، إلا أن اللجوء إليها قد يستلزم دراسة أكثر إتساعا وتخصيصا من الدراسة الحالية التي هي جزء من دراسات أخري تعالج التغير في دور مصر الإقليمي علي محاور متعددة في ظل عملية التسوية. وبذلك فإن إستبعاد تلك المنهاجية من الدراسة الراهنة يبدو أمرا لا مهرب منه.

كذلك فإن هناك منهاجية أخري حديثة مثل التحليل الثقافي قد تبدو للوهلة الأولي الأكثر ملائمة لموضوع الدراسة الحالية. وكما يشير الأستاذ السيد يسين أحد أبرز الباحثين العرب المتحمسين لتلك المنهاجية فإن أهمية التحليل الثقافي قد برزت في السنوات الأخيرة «لأن عديدا من المشكلات التي تجابه العالم الآن عجزت المناهج السياسية والإقتصادية السائدة عن سبر غورها وتفسير تجلياتها المتنوعة، ومن أبرزها حركات الإحياء الديني، ومن بينها الصحوة الإسلامية التي تقلق عديدا من الدوائر الغربية، وإنبعاث القومية من جديد وتأثيرها المباشر علي خريطة الدول، والإهتمام العالمي بحقوق الإنسان في إطار ثقافات مختلفة، وكذلك نقد إحتكار وسائل الإعلام العالمية، إلي غير ذلك من مشكلات تحتاج إلي منهج تحليل ثقافي شامل». وتتعدد المداخل النظرية التي يمكن اللجوء إليها لإنجاز مستويات مختلفة من التحليل الثقافي، إلا أنه يمكن حصرها في أربعة مداخل رئيسية : المدخل الذاتي، والمدخل البنيوي، والمدخل التعبيري، والمدخل المؤسسي(١٧).

إلا أن ضرورة وصلاحية التحليل الثقافي بمداخله المختلفة لفهم كثير من الظواهر المعاصرة لا يلغي حقيقة أنه من قبيل التعسف السعي إلي مد مظلة إضافاته النظرية الهامة إلي كافة مجالات الوجود الإجتماعي. فلا شك أن تلك المجالات التي يكون فيها مضمون وعملية إنتاج الثقافة - سواء في معناها العام كنظام للإدراك الجماعي يحدد عناصر المثالية السلوكية الفردية، أو الخاص بإعتبارها المجال الذي يجتمع فيه كل ماهو يتعلق بالفن والعلوم والإنتاج العقلي والذهني -

متداخلين مع مجالات إجتماعية أخري تكون هي الأكثر ترشيحا للمعالجة بمداخل التحليل الثقافي المختلفة. وتبدو بذلك بعض المجالات التي لا تدخل ضمن عملية إنتاج الثقافة أو مضمون هذا الإنتاج حتي لو تقاطعت تفاعلاتها مع أي منهما أكثر حاجة إلي منهاجيات أخري في تحليلها غير منهاجيات التحليل الثقافي, بالرغم من إمكانية الإستفادة الجزئية منها في ذلك. وضمن هذا التحديد, فإن موضوع الدور الإقليمي الثقافي والإعلامي المصري في ظل عملية التسوية - كما هو محدد في الدراسة الحالية - لا يدخل مباشرة في عملية إنتاج الثقافة ولا في مضمونها, الأمر الذي لا يجعله مرشحا للتناول عبر مداخل التحليل الثقافي المتنوعة علي أهميتها وفائدتها.

في ضوء ما سبق فإن الدراسة الحالية سوف تلجأ في تناول قضية دور مصر الإقليمي الثقافي والإعلامي في ظل عملية التسوية إلي منهاجية تحليل المؤشرات ذات الطابع الكمي مع السعي إلي ترجمتها إلي إستنتاجات ودلالات كيفية توضح مدي تغير ذلك الدور في ظل هذه العملية خلال فترة زمنية محددة. ولا شك أن تحفظات عديدة ترد علي وجه العموم علي مناهج التحليل الكمي والمؤشرات خاصة في المجالات السياسية والثقافية, إلا أن ذلك لا ينفي ضرورتها وفائدتها لفهم بعض ظواهر تلك المجالات بشرط عدم الوقوع في هوة التعسف في إستخدامها والإقتصار عليها في التحليل بدون ترجمتها في دلالات كيفية هي بطبيعة الحال الهدف الرئيسي من اللجوء إليها(١٨). كذلك فإن تعدد محاور التغير في الدور الإقليمي المصري في ظل عملية التسوية التي تتطرق إليها دراسات ذلك الكتاب ولجوء معظمها إلي منهج تحليل المؤشرات يضيف ضرورة أخري لإستخدامه في تحليل الجانب الثقافي والإعلامي لذلك الدور والذي تركز عليه الدراسة الحالية, بحيث يمكن تتبع التغير في الدور المصري عبر المحاور المختلفة من خلال منظور تحليلي واحد ومشترك.

أسئلة وفرضيات الدراسة

تدور أسئلة الدراسة الحالية حول العلاقة بين المتغيرين المحددين في موضوعها, أي دور مصر الإقليمي الثقافي والإعلامي وعملية تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي المنطلقة من مؤتمر مدريد في نهاية عام ١٩٩١ . وبصورة عامة تسعي الدراسة إلي الإجابة علي السؤال الرئيسي المزدوج الخاص بتلك العلاقة, أي هل تأثر دور مصر الإقليمي الثقافي والإعلامي في ظل عملية تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي؟ وماهي طبيعة ذلك التأثير؟ ومن المهم في البداية توضيح أن المقصود هنا بالسؤال المزدوج ليس بحث العلاقة المباشرة بين دور مصر الإقليمي وعملية التسوية بحيث يكون أي تغير في الأول راجع إلي الثانية, بل أن المقصود هو معرفة حالة الدور المصري الإقليمي الثقافي والإعلامي في ظل عملية التسوية بغض النظر عما إذا كانت طبيعة التغير فيه أو درجته راجعين مباشرة إلي تلك العملية. فعملية التسوية هنا لا تمثل بالضبط متغيرا أصيلا يتم بحث علاقته بمتغير آخر تابع هو الدور المصري المشار إليه, بل هي أقرب إلي البيئة التي يتم بحث تأثيراتها العامة علي ذلك الدور. وقد يتصادف في ذلك السياق أن تكون هناك علاقة مباشرة بين عملية التسوية وبعض مؤشرات الدور الثقافي والإعلامي المصري بحيث

تتخذ شكل المتغير الأصيل والمتغير التابع. من هنا فإن تفسير نوع التغير في ذلك الدور المصري ودرجته لن يكون بالضرورة راجعا إلي عملية التسوية بقدر ما سيكون متأثرا بالمناخ العام الذي خلقته بغض النظر عن التأثير المباشر لها عليه. وعلي ذلك فليس مطروحا علي الدراسة الحالية محاولة البحث عن المتغيرات الأخري التي قد تكون هي المسئولة مباشرة عن التغير في بعض مؤشرات الدور الثقافي والإعلامي المصري إلا إذا كانت تلك المسئولية من الأهمية بدرجة تتجاوز التأثير العام لعملية التسوية بإعتبارها البيئة التي تم بداخلها ذلك النوع من التغير.

ولكي تتضح طبيعة ودرجة التغير في الدور الإقليمي المصري الثقافي والإعلامي في ظل عملية التسوية خلال السنوات الخمس التالية لإنعقاد مؤتمر مدريد بإستخدام منهج تحليل المؤشرات, فإن ذلك يفترض الإنطلاق من قاعدة قياسية يمكن بالمقارنة معها معرفة نوع هذا التغير ومداه .ولذلك فإن المؤشرات المنتقاة للدور المصري الثقافي والإعلامي في العالم العربي خلال العام السابق علي مؤتمر مدريد, أي عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١, ستكون هي سنة الأساس التي ستتم مقارنة مؤشرات السنوات التالية معها بما يوضح طبيعة التغير في الدور ومداه في ظل عملية التسوية. وإرتباطا بذلك فإنه من قبيل الخطأ المنهجي والعملي التعامل مع عملية التسوية بإعتبارها بيئة متجانسة متصلة وثابتة الخصائص والملامح لا تغير فيها صعودا أو هبوطا , ففي حقيقة الأمر فإن تلك العملية قد عرفت خلال سنواتها المنصرمة مراحل متنوعة من المد والجزر كان لها تأثيرها المؤكد علي البيئة العامة التي خلقتها. وعلي ذلك فمن الأهمية بمكان محاولة معرفة نوع ودرجة التغير في دور مصر الثقافي والإعلامي في ظل التغير في مراحل عملية التسوية والبيئة التي خلقتها.

في ضوء تلك الضوابط السابقة فإن الدراسة الحالية تواجه بصفة عامة ثلاثة إحتمالات لا رابع لها تتعلق بطبيعة التغير في دور مصر الإقليمي الثقافي والإعلامي في ظل عملية التسوية, وهي : الثبات النسبي للدور, أو تزايد فعاليته, أو تراجع مؤشراته. وضمن الإحتمالين الأخيرين فإن منهج تحليل المؤشرات يتيح الفرصة لمعرفة حجم التغير السلبي أوالإيجابي بالقياس إلي مؤشرات سنة الأساس السابقة علي إنطلاق عملية التسوية في مؤتمر مدريد. ومن الطبيعي أن التطرق إلي إحتمالي التغير السلبي والإيجابي في الدور المصري يفتح الباب أمام التساؤل عن الدول "المستفيدة" من الأول وتلك "المضارة" من الثاني. بصياغة أخري, في حالة تراجع الدور الثقافي والإعلامي المصري : من هي الدول التي إستفادت من ذلك التراجع وحدث تزايد في دورها المماثل له في العالم العربي؟ أما في حالة تزايد الدور المصري المشار إليه : فمن هي الدول التي إقترن بذلك تراجع في دورها المماثل في العالم العربي بحيث يمكن القول بأن ذلك التزايد قد تم علي حسابه؟

المؤشرات

بتطبيق الإطار المنهجي والنظري السابق علي مجموعة من المؤشرات الكمية التي يلخص كل منها أحد جوانب دور مصر الثقافي والإعلامي في العالم العربي خلال السنوات التي تلت إنطلاق عملية تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي في مدريد يمكن التقدم قليلا علي طريق معرفة طبيعة

ومقدار التغير في ذلك الدور في ظل هذه العملية. ونظرا لعوامل عديدة أهمها صعوبة الحصول علي معلومات تفصيلية من مصادرها الأصلية حول كل جوانب الدور المصري المشار إليه, فقد إستقر الأمر علي إختيار المؤشرات التالية :

١ - السياحة العربية إلي مصر
٢ - البرامج الإذاعية والتلفزيونية المصرية المسوقة لمحطات الدول العربية
٣ - المدرسون المصريون المعارون للدول العربية
٤ - الطلاب العرب الوافدون إلي مصر للدراسة

(١) السياحة العربية إلي مصر

لاشك أن السياحة كنشاط إنساني تضم عديدا من الجوانب التي تدخل مباشرة في صميم المجالين الثقافي والإعلامي الذين تهتم بهما الدراسة الحالية, وهو الأمر الذي تزداد أهميته في حالة السياحة العربية إلي مصر. فبصفة عامة ينتج توافد السائحين إلي بلد معين عن وجود عديد من العوامل الجاذبة لهم والتي تتراوح من طبيعتها الأثرية وتمر بجغرافيتها ومناخها وتنتهي بلغتها وثقافتها والصورة الإعلامية السائدة عنها في العالم الخارجي. وإذا كانت طبيعة وظروف كل بلد تؤدي إلي أن يلعب كل من هذه العوامل - وغيرها - دورا مختلفا في جذب نوعية محددة من السائحين إليه, فلاشك أن إقبال السائحين علي أي بلد لا يؤدي فقط إلي إزدهار إقتصاده وتجارته بل يخلق له أيضا تأثيرا ثقافيا وإعلاميا في أوساط زائريه وفي بلدانهم يصعب إنكاره. ولا شك أيضا أن ذلك التأثير الثقافي والإعلامي للبلد المضيف للسائحين يتوقف أيضا علي عوامل أخري كامنة في الطبيعة الثقافية والتاريخية والإجتماعية له وليس فقط علي عدد السائحين الزائرين له. وفي هذا المقام فإن الإختلاف في التأثير الثقافي والإعلامي لبلدين كبيرين في مجال إستقبال السياحة الأجنبية مثل أسبانيا وفرنسا لصالح الثانية إنما يعود إلي الطبيعة التاريخية والثقافية لها وما ساهمت به من نصيب كبير في تطوير الفكر والثقافة العالميين وماإرتبط بذلك من تكون صورة إعلامية براقة لها ومن ثم تزايد تأثيرها الإعلامي والثقافي الخارجي عن الأولي إلي حد بعيد.

وفي الحالة المصرية فإن السياحة العربية إليها تتخذ أبعادا إضافية في تدليلها علي الدور الثقافي والإعلامي المصري في المحيط العربي. فلاشك أن هناك علاقة ما بين توافد السائحين العرب إلي مصر وبين الصورة التي تكونت لها علي الصعيدين الثقافي والسياسي في العالم العربي علي مدار العصر الحديث, أي منذ مشروع محمد علي تقريبا . فالدور المصري في تشكيل مدارس الفكر والثقافة العربية فضلا عن النخب المختلفة في هذين المجالين عبر تلك الفترة قد أضحي يتمتع بقدر كبير من الإقرار به في البلدان العربية وأضحي أحد العوامل الجاذبة لقدوم مواطنيها إلي مصر سواء للدراسة أو للإقامة أو للسياحة. كذلك فإن التشارك في اللغة والثقافة العربيتين مابين مصر ودول العالم العربي المختلفة يلعب دورا يصعب تجاهله في قدوم السائحين العرب إلي مصر لما يجدونه فيها من قدرة علي التواصل اللغوي والإجتماعي والرمزي بما يصعب توافره في أي بلد أجنبي آخر من البلدان المعروفة بجذبها للسياحة. وغير بعيد عن ذلك

السياق فلاشك أن التدفق الإعلامي المصري إلي العالم العربي, الإذاعي والتليفزيوني والصحفي, والتدفق الفني, السينمائي والتليفزيوني, قد أديا إلي تكوين صورة إعلامية جاذبة لمصر في البلدان العربية بما أدي إلي مزيد من إقبال السائحين العرب علي زيارتها. علي الوجه المقابل فإن هذا الإقبال العربي علي زيارة مصر والسياحة فيها نتيجة لصورتها الإعلامية عربيا يؤدي بدوره إلي مزيد من التدعيم لتلك الصورة بما يعني زيادة الأثر والدور الإعلامي المصري في العالم العربي.

وبصورة محددة فإن الجدولين رقم (١) و (٢) يوضحان تطور عدد السائحين من مختلف الدول العربية إلي مصر والليالي السياحية التي قضوها فيها من عام ١٩٩٠ وحتي عام ١٩٩٥, بينما يبين الجدولان رقم (٣) و (٤) نسب التغير في عدد هؤلاء السائحين ولياليهم السياحية حسب كل دولة من سنة إلي أخري, ويختتم الجدولان رقم (٥) و (٦) تلك الجولة الإحصائية بتوضيح نسب التغير في عدد السائحين والليالي السياحية مابين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥ . وتوضح القراءة المتأنية لتلك الجداول عددا من الدلالات والمؤشرات الأساسية, أهمها :-

- أنه من بين عشرين دولة عربية شملتها الإحصائيات فإن عشرا منها فقط هي التي عرفت تزايدا في عدد سائحيها إلي مصر مابين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥ . وتأتي سوريا في المرتبة الأولي في ذلك المجال حيث تزايد عدد سائحيها إلي مصر بين هذين العامين بنسبة ١٣٩,٤٨٪, وتتلوها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٦٣,٧٣٪ ثم عمان بنسبة ٤٨,٦٠٪ وبعدها قطر بنسبة ٢٦,١٣٪ ثم اليمن بنسبة ١٥,٩٩٪. وفي نفس السياق فإن تسع دول فقط هي التي زاد عدد الليالي السياحية لأبنائها في مصر مابين نفس العامين, وتأتي في المقدمة سوريا أيضا بنسبة زيادة قدرها ٧٣,٧١٪ ثم الكويت بنسبة ٥٠,٨٤٪ وبعدها عمان بنسبة ٤٠,٢٩٪ وتتلوها دولة الإمارات بنسبة ٢٥,٥١٪ ثم السعودية بنسبة ١٩,٤٥٪.

- يتبين أيضا أن الدول الخمس الأولي في تزايد عدد سائحيها إلي مصر مابين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٥ قد إختلفت في صورة التغير السنوي في عددهم مابين سنة إلي أخري خلال تلك الفترة. فسوريا قد عرفت تزايدا في عدد سائحيها خلال عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ حيث وصلت إلي الرقم الأقصي لهم ,ثم عادوا إلي التناقص النسبي في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤, وبعد ذلك إلي الزيادة النسبية في عام ١٩٩٥ . أما دولة الإمارات فإن عدد سائحيها قد عرف تزايدا نسبيا طيلة السنوات الخمس ماعدا عام ١٩٩٣ الذي شهد تناقصا نسبيا لهم, وهو الأمر الذي تطابق مع التغير النسبي في أعداد السائحين القادمين من سلطنة عمان. أما قطر فقد إشتركت مع سوريا في التناقص النسبي لعدد لسائحيها إلي مصر خلال عامين وتزايدهم خلال الأعوام الثلاثة الأخري, وإن كان عامي التناقص بالنسبة لها هما ١٩٩٢ و ١٩٩٣ . وقد عرف سائحو اليمن تناقصا نسبيا في عددهم خلال ثلاثة أعوام هي ١٩٩١ و ١٩٩٣ و ١٩٩٤ وزيادة نسبية خلال عامي ١٩٩٢و ١٩٩٥ . وأما بالنسبة للدول الخمس الأولي في تزايد عدد الليالي السياحية لمواطنيها في مصر فإنها جميعا قد عرفت تزايدا نسبيا في عدد تلك الليالي خلال ثلاثة أعوام وتناقصا نسبيا خلال العامين الباقيين كما يوضح ذلك تفصيلا الجدول رقم (٤).

- أما عن الدول التي تناقص عدد سائحيها إلي مصر في الفترة مابين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥ فهي عشر دول يأتي في مقدمة الخمس الأولي منها العراق بنسبة ٨٢,٩٥٪ وبعده الصومال بنسبة ٧٩,٦٥٪ ثم السودان بنسبة ٧٩,١٣٪ والجزائر بنسبة ٧٥,٧٨٪ وأخيرا تونس بنسبة ٥٣,٢٪. أما عن الدول التي تناقص عدد ليالي سائحيها في مصر فهي إحدي عشر دولة أكثر خمس منها تناقصا هي العراق بنسبة ٨٤,٨٪ ثم الصومال بنسبة ٧٥,٤٥٪ وبعدها السودان بنسبة ٧٠,٣٢٪ وتتلوها فلسطين بنسبة ٦٦,٧٨٪ وأخيرا ليبيا بنسبة ٦٣,٩٪. أي أن الدول الثلاث الأولي في تناقص عدد سائحيها هي نفسها الدول الثلاث الأولي في تناقص عدد الليالي السياحية.

- يتبين أيضا أن الدول الخمس الأولي في تناقص عدد سائحيها إلي مصر مابين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥ قد إختلفت في صورة التغير السنوي في عددهم مابين سنة إلي أخري خلال تلك الفترة. فالعراق قد عرف تناقصا في عدد سائحيه خلال عام ١٩٩١ بالمقارنة بالعام السابق عليه بنسبة وصلت إلي ٧٨,٩٪ وكانت تلك أقل سنوات السياحة العراقية إلي مصر خلال الفترة محل الدراسة. ثم عاد السياح العراقيون إلي التزايد مرة أخري قياسا إلي سنة ١٩٩١ طيلة بقية الفترة فيما عدا في عام ١٩٩٣ حيث تناقص بالقياس للسنة السابقة عليها بنسبة ١٥,٤٪. أما بالنسبة للصومال فقد تماثلت مع الجزائر في التناقص النسبي لعدد سياح كل منهما خلال أعوام ثلاثة كانت بالنسبة للأولي أعوام ١٩٩٢ و ١٩٩٣ و١٩٩٥, بينما كانت بالنسبة للثانية أعوام ١٩٩١ و١٩٩٤ و١٩٩٥ . ولم يصب السياحة التونسية إلي مصر تناقص نسبي خلال الأعوام الخمسة سوي في عامي ١٩٩١ و١٩٩٣, بينما ضرب السودان الرقم القياسي في التناقص حيث تناقص عدد سياحه نسبيا طيلة السنوات الخمس بإستثناء سنة ١٩٩٢ . أما بالنسبة للتناقص النسبي في عدد الليالي السياحية فقد ظل السودان محتفظا بسبقه بين الدول الخمس حيث تناقصت الليالي السياحية بالنسبة له طيلة السنوات الخمس بدون إستثناء. وحلت ليبيا في المرتبة الثانية في ذلك المجال مع العراق حيث تناقصت الليالي السياحية لسائحيها لثلاث سنوات هي ١٩٩١ و١٩٩٣ و١٩٩٤, بينما كانت بالنسبة للعراق سنوات ١٩٩١ و١٩٩٢ و١٩٩٣ . وإشتركت كل من الصومال وفلسطين في التناقص النسبي لعدد الليالي السياحية خلال عامين فقط, كانا بالنسبة للأولي عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣ وبالنسبة للثانية عامي ١٩٩١ و١٩٩٥ .

لدي محاولة ربط عملية التسوية بالتغير في عدد السائحين العرب ولياليهم السياحية في مصر في الفترة محل البحث حسب المؤشرات والدلالات السابقة يمكن إستخلاص النتائج التالية:-

= أنه لا يمكن الجزم بوجود علاقة مباشرة بين تلك التغيرات وبين تطورات عملية التسوية, وإن كان هذا لا يمنع من إستنتاج بعض العلاقات الضمنية. ومن ذلك أن سوريا قد إحتلت المركز الأول في تزايد عدد سائحيها ولياليهم السياحية في مصر وقد ترافق ذلك مع عودة العلاقات المصرية - السورية إلي حرارتها وإشتراك البلدين معا بصورة كثيفة في حرب الخليج الثانية ثم في مجريات عملية التسوية بدءا من مؤتمر مدريد, وهو ماقد يصلح تفسيرا لإحتلال السياحة السورية ذلك الموقع المتقدم. ولعله مما يؤكد ذلك الإستنتاج أن أقصي زيادة في عدد السائحين

السوريين إلي مصر قد كانت في عامي ١٩٩١ و١٩٩٢ حيث شهد الأول حرب الخليج الثانية في بدايته بينما تلي الثاني مباشرة إنطلاق عملية التسوية في مدريد.

= علي الوجه المقابل لا يبدو لعملية التسوية كبير علاقة بتزايد عدد السائحين والليالي السياحية بالنسبة للدول الأربع التالية لسوريا في كل من المجالين. فالدول الست التي إحتلت تلك المواقع المتقدمة كلها دول خليجية ماعدا اليمن, وربما يمكن تفسير تزايد سائحيها ولياليهم في مصر بالدور العربي المحوري الذي لعبته مصر في حرب الخليج الثانية لصالح تلك الدول في مواجهة العراق. وفي هذا السياق يبدو منطقيا التزايد الكبير لعدد السائحين الكويتيين إلي مصر في عام ١٩٩١ بالمقارنة بالعام السابق عليه والأعوام التالية له حيث كان هو عام الحرب والتالي مباشرة لعام دخول القوات العراقية إلي الكويت. وفي نفس ذلك السياق يبدو أيضا منطقيا تقدم الكويت في عدد الليالي السياحية في نفس العام بما لا يقارن بأي دولة عربية أخري حيث زادت بنسبة ٣١٩,٢٪ عن عام ١٩٩٠, وذلك نظرا لطول الفترات التي أقامها الكويتيون في مصر حتي تحرير بلادهم في بداية الربع الثاني من ذلك العام.

توضح مؤشرات تقلص عدد السائحين ولياليهم في مصر في فترة الدراسة أن عوامل مختلفة غير متغيرات عملية التسوية كانت وراء ذلك التناقص بالنسبة لمعظم الدول التي إحتلت المواقع الأولي فيه. وقد كانت حرب الخليج مفسرة لتناقص السياحة العراقية, وتوتر العلاقات المصرية مع السودان مع ما ترتب عليه من إغلاق الحدود بين البلدين هو الدافع لتناقص السياحة السودانية, كذلك فإن وقوع الحرب الأهلية في الصومال ربما يكون هو التفسير الأدق لتناقص السياحة القادمة منه إلي مصر, ولا يبتعد تفسير تناقص السياحة الليبية إلي مصر عن الحصار الجوي والبحري الذي فرضته عليها الأمم المتحدة بسبب أزمة لويكربي, بينما ربما يفسر الصراع الدامي الذي إندلع في الجزائر منذ بداية عام ١٩٩٢ بعد إلغاء الجولة الأولي من الإنتخابات التشريعية وحظر "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" التناقص الذي شهدته السياحة القادمة منها إلي مصر.

= ربما تكون الحالة الفلسطينية هي الأكثر إرتباطا بمتغيرات عملية التسوية حيث أنه علي خلاف السنوات السابقة شهد عام ١٩٩٥ بصفة خاصة تناقصا واضحا في عدد السائحين الفلسطينيين ولياليهم في مصر. وربما كان ذلك نتيجة لقيام سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية عقب توقيع إتفاق أوسلو في سبتمبر ١٩٩٣ مما أثر علي عدد السائحين القادمين من الأراضي المحتلة إلي مصر وبخاصة من قطاع غزة الأكثر تصديرا لهم بحكم قربه من الأراضي المصرية وتشابك العلاقات بين سكانه وبين مصر والفلسطينيين المقيمين فيها, وخصوصا بعد أن إستقرت السلطة الفلسطينية في مقرها المؤقت في ذلك القطاع.

لا شك أن تفسير التزايد أوالتناقص في عدد السائحين العرب إلي مصر ولياليهم السياحية فيها بالعوامل السياسية وحدها وفي مقدمتها عملية التسوية كما حاولت السطور السابقة قد يكون صحيحا بصورة إجمالية, إلا أنه لا يكفي وحده للتفسير. فلاشك أن هناك عوامل أخري تدخل في صميم عملية السياحة وآليات الدعاية والجذب المرتبطة بها والمنافسات التي توجد في أسواقها قد ساهمت في حدوث تلك التغيرات من تزايد أو تناقص وبصفة خاصة بالنسبة للدول التي لم تشهد أو تكون طرفا في متغيرات سياسية كبري سواء داخلية أو إقليمية أو دولية.

جدول رقم (١)

تطور عدد السائحين العرب إلى مصر حسب الدولة
١٩٩٠-١٩٩٥

الدولة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
الجزائر	٤٢٤٥٦	١١٩٩٤	٢٧٩٣٦	٤٤٩٤٣	١٦٢٩٤	١٠٢٨٢
البحرين	١١٦٢٤	١٥٢٣٩	١٥١٦٠	١٠٦٩٩	١٣٢٦٣	١٢٦٤٠
جيبوتى	١٠٣٥	٨١٨	٦٤٩	٥٩١	٤٧٤	٥٢٢
العراق	١٥٠٨٠	١٨٣١	٢٢٨٥	١٩٣٢	٢١٠٨	٢٥٧٠
الأردن	٥٥٧٤٢	٤٨٠١٦	٤٩٨١٤	٤٤٧٧٢	٥٠٤٢٥	٤٩١٢٦
الكويت	٧٠٥٠٤	١٢٠٨٠٨	٩٥٨١٩	٥٨٨٧٩	٧٥٨٨٤	٧٠٧٥٢
لبنان	٢٠٣٦٣	١٦٨٠٨	١٩٥٧٥	١٩٤٣٢	٢١١٢٩	٢٣٢٢٧
ليبيا	٢٩٧١٣٦	٣٢٦٢٤٨	٢٧٣٤١١	٢٠٥٩٩٧	١٤٦٧٧٠	١٥٦٨٨٢
موريتانيا	٣٨٤	٣٤٩	٥٢٨	٤٧٥	٤٧٢	٤١٠
المغرب	٧٤٨٨	٥٥٧٣	٨٠٤١	٧٥٥٨	٧٦٨٩	٧٠٨٥
اليمن	٢٧٠٢٢	٢٣٥٠٥	٢٩١٢٢	٢٨٧٤٢	٢٧٤٨٤	٣١٣٤٤
عُمان	٤٥٠٦	٥١٦٨	٥٥٦٧	٥١٧٧	٦٥٨٤	٦٦٩٦
فلسطين	٩١٤١١	٥٠٦٧٣	٦١٧٧٨	٩٣٤٦٥	١٣٧٩٦٩	٩٩٢٧٢
قطر	٩٦١٢	١٣٧٦٠	١٣٥٦٧	١٠٢٧٢	١١٩٤٩	١٢١٢٤
السعودية	١٨٠٨٧٩	٢١٠٤٨١	٢٣٤٩٠٤	١٩٣٤٤٩	٢٢٤٧٩٦	١٧٩٤٦٣
الصومال	٤٥٥٦	٥٧٢٤	٢٨٩٥	٨١٢	٩٦٦	٩٢٧
السودان	٢٢٠٦٩٢	١١٣٢٩٨	١١٧٣٦٨	٨٧٩٨٥	٧٣٠٤٢	٤٦٠٦٣
سوريا	٣٠٣٢٤	٨١٦٨٦	١٠٢٧٢٩	٧٦٩٥١	٦٧٧٣٠	٧٢٦٢٢
تونس	٣٤٢٣٢	١٣٢٣٦	٢٠٦٣٠	١٢١٨٤	١٣٦٥١	١٦٠١٩
دولة الإمارات	١٥١٨٥	١٦٩٢٥	٢١١٦٤	١٨٠٧٥	٢٣١٧١	٢٤٨٦٣
الإجمالى	١١٤٠٢٣١	١٠٨٢٣٤٠	١١٠٢٩٤٢	٩٢٢٢٨٨	٩٣١٧٣٠	٨٢٢٨٩٩

المصدر : وزارة السياحة المصرية

جدول رقم (٢)

تطور عدد الليالى السياحية العربية فى مصر حسب الدولة ١٩٩٠-١٩٩٥

الدولة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
الجزائر	١٩٢٤٦٥	٧٣٨٨٧	١٢٤٧٩٥	١١٥٢١٢	٦٣٧٠٢	٧٦٦٦٩
البحرين	١٤٨٧٤١	١٩١٠٠٧	١٧٠٥٢٩	٩٠٩٣٠	١٤٠٩٩٧	١٥٢٨٩٩
جيبوتى	١١١٠١	١٠٣٣٤	٨٧٢٤	٥٩٧٢	٦٦٥٨	٩٩٨٠
العراق	١٣٣٧٠١	٢٣٦٠٦	١٩٢٩٤	١١٣٨٢	١٣٧٤٩	٢٠٣١٩
الأردن	٥١٢٤٠١	٣١١٣٨٣	٢٧٧١٩١	٢٣٨١٦٠	٢٨٠٨٦٤	٣٦٧٦٣٧
الكويت	٤٨٤٤٥٢	٢٠٣٠٦٣٩	٨٨٨٠٦٨	٤٥١٥٥	٦٦١٣٤٠	٧٣٠٧٦٦
لبنان	١٥٧٠٤٢	١٣٩٩٩٠	١٣٢٥٠٦	١٠٥٦٦٩	١٢١١٤٠	١٦٨٨٤٣
ليبيا	٢٢١٤٠٠٨	١٨٩١٣٧٠	١٩٧٥١٦٠	١١٢٤٦٢١	٥٩٧٣٦٧	٧٩٩٢٧٧
موريتانيا	٤٤٠٣	٢٤٠٥	٢٣٧٨	٢١٤٤	٣٦٥٢	٣٠٦٨
المغرب	٥٥٠١٩	٤٨٤٨٨	٥٢٤٨٣	٢٨٨٠٢	٥٠٦٥٠	٥٤٦٦٨
اليمن	٣٩١٧٠٣	٢٩٨٧٩٨	٣٢٩٠٧٢	٢٥٣٠٧٤	٢٩١٢٥٥	٤٣٧٨٦١
عُمان	٥٨٢٩٢	٧٠٦٩٩	٦٦٧٣٦	٤٥٤٠٣	٦٤١٧٨	٨١٧٨٢
فلسطين	٩٨٩٧٤٣	٣٠٤٦٣١	٣٢٢٧١٢	٥٠٦٨٨٨	٧١٥٠٥٩	٣٢٨٧٥٧
قطر	١٢٦٦٤٠	١٧٦٠٧٦	١٦٠٦٦٩	٩٤٠٦٦	١٢٦٨٧٥	١٣٢٢٧٨
السعودية	١٥٤٦١١٨	١٧٤٠١٣٧	٢٠٥٥٧٨٣	١٦٥٥٧١٣	٢٠٨٩١٣٥	١٨٤٦٧٩٦
الصومال	٤٨١٩٥	٥٢٢٩٦	٢٤١٤٢	٦٥٥٦	٨٣٧٢	١١٨٣٤
السودان	١٨٥٥٠٢٨	١٠٤٩١٨٨	١٠٠٨١٣٦	٦٨٠٥٩٤	٦٦٠٢١٨	٥٥٠٧٠٦
سوريا	٢٢٨١٣٥	٣٨١١٠٧	٣٦٢١٢٦	٢٤٧٨٥٩	٣٢٦١٦٦	٤١٣٦٦٣
تونس	١٨٦٥٣٥	٦٨٤١١	٧٩٧٦٥	٤٧١٤٣	٨٣٧٥٤	٩٠٨٠٢
دولة الإمارات	٢٤٥٦١٩	٢٥٩٢١٢	٢٤٥٢٤٧	١٧٦١١١	٢٨٧٩٧١	٣٠٨٢٧٢
الإجمالى	٩٥٩٩٨٤٢	٩٧٢٣٦٦٤	٨٣٠٥٥١٦	٥٨٩٦٤٥٤	٦٥٧٣١٠٢	٦٥٨٦٨٧٧

المصدر . وزارة السياحة المصرية

جدول رقم (٣)

التغير في عدد السائحين العرب حسب الدولة من سنة إلى أخرى

١٩٩٠-١٩٩٥

الدولة	١٩٩١/١٩٩٠	١٩٩٢/١٩٩١	١٩٩٣/١٩٩٢	١٩٩٤/١٩٩٣	١٩٩٥/١٩٩٤
الجزائر	-٧١,٧	١٣٢,٩	٦٠,٩	-٦٣,٧٥	-٣٦,٩
البحرين	٣٢,٠	-١,٢	-٢٩,٤	٢٤,٩	-٥,٤١
جيبوتي	-٢١,٠	-٢٠,٧	-٨,٩	-١٩,٨	١٢,٢٤
العراق	-٧٨,٩	٢٤,٨	-١٥,٤	٩,١١	٢١,٩٢
الأردن	-١٣,٩	٣,٧	-١٠,١	١٢,٦٣	-٢,٥٨
الكويت	٧١,٣	-٢٠,٧	-٣٨,٦	٢٨,٥١	-٨,٤٩
لبنان	-١٧,٥	١٦,٥	-٠,٧	٨,٧٨	٩,٩٣
ليبيا	٩,٨	-١٦,٢	-٢٤,٧	-٢٨,٧٥	٦,٨٩
موريتانيا	-٩,١	٥١,٣	-١٠,٠	-٠,٦٣	-١٣,١٤
المغرب	-٢٥,٦	٤٤,٣	-٦,٠	١,٧٣	-٧,٨٦
اليمن	-١٣,٠	٢٣,٩	-١,٣	-٤,٣٨	١٤,٠٤
عُمان	١٤,٧	٧,٧	-٧,٠	٢٧,٦٢	١,٧
فلسطين	-٤٤,٦	٢١,٩	٥١,٣	٤٧,٦٢	-٢٨,٠٥
قطر	٤٣,٢	-١,٤	-٢٤,٣	١٦,٣٣	١,٤٦
السعودية	١٦,٤	١١,٦	-١٧,٦	٢١,٣٧	-٢٣,٥٧
الصومال	٢٥,٦	-٤٩,٤	-٧٢,٠	١٨,٩٧	-٤,٠٤
السودان	-٤٨,٧	٣,٦	-٢٥,٠	-١٦,٩٨	-٣٦,٩٤
سوريا	١٦٩,٤	٢٥,٨	-٢٥,١	-١١,٩٨	٧,٢٢
تونس	-٦١,٠	٥٤,٧	-٤٠,٩	١٢,٠٤	١٧,٣٥
دولة الإمارات	١١,٥	٢٥,٠	-١٤,٦	٢٨,٢١	٧,٣٠
الإجمالي	-٥,١	١,٩	-١٦,٤	١,٠١	-١١,٦٨

المصدر : وزارة السياحة المصرية

جدول رقم (٤)

التغير فى عدد الليالى السياحية العربية
حسب الدولة من سنة إلى أخرى
١٩٩٠-١٩٩٥

الدولة	١٩٩١/١٩٩٠	١٩٩٢/١٩٩١	١٩٩٣/١٩٩٢	١٩٩٤/١٩٩٣	١٩٩٥/١٩٩٤
الجزائر	- ٦١,٦	٦٨,٩	- ٨,٠	- ٤٤,٧١	٢٠,٣٦
البحرين	٢٨,٤	- ١٠,٧	- ٤٦,٩	٥٥,٠٦	٨,٤٤
جيبوتى	- ٦,٩	- ١٥,٦	- ٣١,٥	١١,٤٨	٤٩,٨٩
العراق	- ٨٢,٣	- ١٨,٣	- ٤١,٠	٢٠,٨	٤٧,٧٩
الأردن	- ٣٩,٢	- ١١,٠	- ١٤,١	١٧,٩٣	٣٠,٩
الكويت	٣١٩,٢	- ٥٦,٣	- ٤٩,٣	٤٦,٩١	١٠,٥
لبنان	- ١٠,٩	- ٥,٣	- ٢٠,٣	١٤,٦٤	٣٩,٣٨
ليبيا	- ٢٠,٣	٤,٤	- ٤٣,١	- ٤٦,٨٨	٣٣,٨
موريتانيا	- ٤٥,٤	- ١,١	- ٩,٨	٧٠,٣٣	- ١٥,٩٩
المغرب	- ١١,٩	٨,٢	- ٢٦,١	٣٠,٥٣	٧,٨٣
اليمن	- ٢٣,٧	١٠,١	- ٢٣,١	١٥,٠٩	٥٠,٣٤
عُمان	٢١,٣	- ٥,٦	- ٣٢,٠	٤١,٣٥	٢٧,٤٣
فلسطين	- ٦٩,٢	٥,٩	٥٧,١	٤١,٠٧	- ٥٤,٠٢
قطر	٣٩,٠	- ٨,٨	- ٤٣,٠	٣٤,٨٨	٤,٢٦
السعودية	١٢,٥	١٨,١	- ١٩,٥	٢٦,١٨	- ١١,٦
الصومال	٨,٥	- ٥٣,٨	- ٧٢,٨	٢٧,٧	٤١,٣٥
السودان	- ٤٣,٥	- ٣,٩	- ٢٤,٠	- ٢,٩٩	- ١٨,٥٩
سوريا	٦٠,٠٠	- ٥,٠	- ٣١,٦	٣١,٥٩	٢٦,٨٣
تونس	- ٦٣,٣	١٦,٦	- ٤٠,٩	٣٥,٢٤	٤٢,٤٣
دولة الإمارات	٥,٥	- ٥,٤	- ٢٨,٢	٦٣,٥٢	٧,٠٥
الإجمالى	- ٦,٣	- ٩,٠	- ٣٠,٠٠	١١,٤٧	٠,٢١

المصدر : وزارة السياحة المصرية

جدول رقم (٥)

التغير فى عدد السائحين العرب إلى مصر
حسب الدولة من ١٩٩٠ - ١٩٩٥ ٪

الدولة	١٩٩٠	١٩٩٥	التغير ٪
الجزائر	٤٢٤٥٦	١٠٢٨٢	- ٧٥,٧٨
البحرين	١١٦٢٤	١٢٦٤٠	٨,٧٤
جيبوتى	١٠٣٥	٥٣٢	- ٤٨,٥٩
العراق	١٥٠٨٠	٢٥٧٠	- ٨٢,٩٥
الأردن	٥٥٧٤٢	٤٩١٢٦	- ١١,٨٦
الكويت	٧٠٥٠٤	٧٠٧٥٢	٠,٣٥
لبنان	٢٠٣٦٣	٢٣٢٢٧	١٤,,٦
ليبيا	٢٩٧١٣٦	١٥٦٨٨٢	- ٤٧,٢٠
موريتانيا	٣٨٤	٤١٠	٦,٧٧
المغرب	٧٤٨٨	٧٠٨٥	- ٥,٣٨
اليمن	٢٧٠٢٢	٣١٣٤٤	١٥,٩٩
عُمان	٤٥٠٦	٦٦٩٦	٤٨,٦٠
فلسطين	٩١٤١١	٩٩٢٧٢	٨,٦٠
قطر	٩٦١٢	١٢١٢٤	٢٦,١٣
السعودية	١٨٠٨٧٩	١٧٩٤٦٣	- ٠,٧٨
الصومال	٤٥٥٦	٩٢٧	- ٧٩,٦٥
السودان	٢٢٠٦٩٢	٤٦٠٦٣	- ٧٩,١٣
سوريا	٣٠٣٢٤	٧٢٦٢٢	١٣٩,٤٨
تونس	٣٤٢٣٢	١٦٠١٩	- ٥٣,٢٠
دولة الإمارات	١٥١٨٥	٢٤٨٦٣	٦٣,٧٣
الإجمالى	١١٤٠٢٣١	٨٢٢٨٩٩	- ٢٧,٨٣

المصدر : وزارة السياحة المصرية

جدول رقم (٦)

التغير فى عدد الليالى السياحية العربية فى مصر
حسب الدولة من ١٩٩٠ - ١٩٩٥ ٪

الدولة	١٩٩٠	١٩٩٥	التغير ٪
الجزائر	١٩٢٤٦٥	٧٦٦٦٩	- ٦٠,١٦
البحرين	١٤٨٧٤١	١٥٢٨٩٩	٢,٧٩
جيبوتى	١١١٠١	٩٩٨٠	- ١٠,١
العراق	١٣٣٧٠١	٢٠٣١٩	- ٨٤,٨
الأردن	٥١٢٤٠١	٣٦٧٦٣٧	- ٢٨,٢٥
الكويت	٤٨٤٤٥٢	٧٣٠٧٦٦	٥٠,٨٤
لبنان	١٥٧٠٤٢	١٦٨٨٤٣	٧,٥١
ليبيا	٢٢١٤٠٠٨	٧٩٩٢٧٧	- ٦٣,٩
موريتانيا	٤٤٠٣	٠٣٠٦٨	- ٣٠,٣٢
المغرب	٥٥٠١٩	٥٤٦٦٨	- ,٦٤
اليمن	٣٩١٧٠٣	٤٣٧٨٦١	١١,٧٨
عُمان	٥٨٢٩٢	٨١٧٨٢	٤٠,٢٩
فلسطين	٩٨٩٧٤٣	٣٢٨٧٥٧	- ٦٦,٧٨
قطر	١٢٦٦٤٠	١٣٢٢٧٨	٤,٤٥
السعودية	١٥٤٦١١٨	١٨٤٦٧٩٦	١٩,٤٥
الصومال	٤٨١٩٥	١١٨٣٤	- ٧٥,٤٥
السودان	١٨٥٥٥٣٨	٥٥٠٧٠٦	- ٧٠,٣٢
سوريا	٢٣٨١٣٥	٤١٣٦٦٣	٧٣,٧١
تونس	١٨٦٥٣٥	٩٠٨٠٢	- ٥١,٣٢
دولة الإمارات	٢٤٥٦١٩	٣٠٨٢٧٢	٢٥,٥١
الإجمالى	٩٥٩٩٨٤٢	٦٥٨٦٨٧٧	- ٣١,٣٩

المصدر : وزارة السياحة المصرية

(٢) البرامج الإذاعية والتلفزيونية

لا شك أن عدد الساعات الإذاعية والتلفزيونية التي يقوم بإنتاجها إتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري ويبيعها للمحطات العربية المماثلة يعد واحدا من أهم مؤشرات الدور الإعلامي والثقافي المصري في المحيط العربي. وربما يكون من نافلة القول التأكيد علي السبق المصري الكبير في ذلك المجال عن معظم الدول العربية حيث بدأ الإرسال الإذاعي في مصر منذ بداية الثلاثينيات والتلفزيوني منذ بداية الستينيات بينما لحقت بها معظم الدول العربية بعد ذلك بعدة عقود. وإذا كان السبق المصري عن بقية الأقطار العربية في ذلك المجال قديم فإن البداية الحقيقية لتركيز السياسة الخارجية المصرية علي هاتين الآداتين الإعلاميتين والثقافيتين المهمتين في تحركها العربي قد بدأ مع التوجه القومي العربي للنظام الناصري وبصفة خاصة في مجال الإذاعة الذي بدأ مبكرا وعقب الثورة مباشرة بتأسيس إذاعة صوت العرب في عام ١٩٥٣ . وقد تكثف الإهتمام بتوصيل الرسائل السياسية والإعلامية والثقافية المصرية إلي الشعوب العربية منذ نهاية الخمسينيات وواصل صعوده بعد ذلك, مما خلق تقليدا مصريا وعربيا بمركزية الإذاعة والتلفزيون المصريين في الإطار العربي إستمر قائما حتي بعد تفكك النظام الناصري بكل توجهاته القومية والتعبوية.

وربما كان من الأكثر ملائمة في إطار الدراسة الحالية اللجوء إلي الإحصاءات التي توضح مدي التغير في متابعة محطات الإذاعة والتلفزيون المصرية في مختلف البلدان العربية أثناء السنوات الخمس التالية لإنطلاق عملية التسوية في مدريد, لمعرفة العلاقة بينها وبين ذلك المؤشر الذي لا شك في أهميته في التعرف علي أبعاد الدور المصري الثقافي والإعلامي في العالم العربي. إلا أن الضعف الشديد في مجال الدراسات المتعلقة بمجال الإستماع والمشاهدة في كل الدول العربية تقريبا لم يسمح بوجود بيانات دقيقة يمكن الإعتماد عليها في التحليل, ذلك فضلا عن صعوبة الحصول علي مثل تلك البيانات والدراسات في حالة وجودها ببعض البلدان العربية بسبب الطابع السري والأمني الذي تحاط به. من ناحية أخري فإن توافر بيانات دقيقة عن إرسال المحطات الإذاعية والتلفزيونية المصرية – خاصة القناة الفضائية المصرية – والبلدان العربية الموجه إليها لم يكن مفيدا لدراستنا نظرا لأنها تعبر عن جانب واحد من الصورة وهو ذلك المتعلق بإرسال المادة الإعلامية والثقافية, بينما المقصود هنا هو معرفة مدي التغير في التأثير الذي تحدثه تلك المادة لدي متابعيها في البلدان العربية في السنوات التالية لمؤتمر مدريد, وبالتالي أخذ ذلك كمؤشر للتغير أو الثبات في الدور المصري الثقافي والإعلامي العربي.

من هنا فإن تركيز ذلك القسم سيكون علي البيانات الخاصة بعدد الساعات الإذاعية والتلفزيونية التي قام إتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري بإنتاجها للمحطات العربية أو قام ببيعها لها لبثها في بلدانها. ولا شك أن ذلك المؤشر يفيد في معرفة التأثير المصري الثقافي والإعلامي في الدول العربية بالرغم من عدم وجود بيانات تتعلق بدرجة متابعة ذلك الإنتاج المصري في البلدان العربية التي تشتريه محطاتها. فإفتراض الرشادة في تلك المحطات يعني أن التغير في عدد ساعات الإنتاج

المصري الإذاعي والتلفزيوني التي تشتريها سيكون تابعا للتغير في درجة الطلب الجماهيري علي ذلك الإنتاج, أي متابعته والإهتمام به, ومن التغير في التأثير المصري الثقافي والإعلامي في شعوب تلك البلدان.

وتوضح الجداول رقم (٧) و (٨) و (٩) و (١٠) البيانات الخاصة بالتغير في عدد ساعات التسويق الخارجي عموما والعربي خصوصا للبرامج الإذاعية والتلفزيونية المصرية في الفترة من العام المالي ١٩٩٠/١٩٩١ حتي العام ١٩٩٥/١٩٩٦ بصورة إجمالية وتفصيلية. ويوضح تحليل تلك البيانات مجموعة من الدلالات والمؤشرات المهمة المرتبطة بعلاقتها بعملية التسوية ومن ثم بالتغير في الدور الثقافي والإعلامي المصري عربيا في ظلها.

جدول رقم (٧)

عدد ساعات التسويق الخارجى للبرامج الإذاعية والتليفزيونية المصرية ١٩٩٠-١٩٩٥

السنة	الدول العربية	الدول الأجنبية	الإجمالى	الدول العربية/ الإجمالى ٪
١٩٩٠/١٩٩١	٥٧٣٩	٢٧.٩	٨٤٤٨	٦٧.٩٣
١٩٩١/١٩٩٢	٥٥..	٣.٤٥	٨٥٤٥	٦٤.٣٧
١٩٩٢/١٩٩٣	٦١٧.	٢٦٢٩	٨٧٩٩	٧..١٢
١٩٩٣/١٩٩٤	٦٧٦٣	٣٩٢٢	١.٦٨٥	٦٣.٢٩
١٩٩٤/١٩٩٥	٦٩٨٣	٢٩٩٣	٩٩٧٦	٧.
١٩٩٥/١٩٩٦	٧٤٥١	٣٢٦٦	١.٧١٧	٦٩.٥٣

المصدر : إتحاد الإذاعة والتلفزيون المصرى

جدول رقم (٨)

إجمالى عدد الساعات الإذاعية والتليفزيونية المصرية المباعة لمحطات الدول العربية ١٩٩٠-١٩٩٥

الدولة	١٩٩١/١٩٩٠	١٩٩٢/١٩٩١	١٩٩٣/١٩٩٢	١٩٩٤/١٩٩٣	١٩٩٥/١٩٩٤	١٩٩٦/١٩٩٥
الجزائر	٢٤٨	٢١٠	٢٦٧	٢٥٣	١٤٦	٤٩١
البحرين	٦٥٩	٦٦٣	٧٦٦	٧٦٨	٩١٤	١٠٠٢
العراق	١٠	-	-	-	٤٠	-
الأردن	١٩٨	٢٤٣	٣١٨	٣١٩	٤٨٣	٣٤٩
الكويت	٧٦٢	٧٦٧	٩٧٥	٨٢٩	٥٦٠	٩٧٥
لبنان	٤٧	٦١	١٠٧	٣٣٥	٢٤٠	١٤١
ليبيا	-	٢١٤	١٠٠	-	٢٣٩	٢٥٤
موريتانيا	٢٦	-	-	-	٣٤٨	١٨٣
المغرب	١٢٧	١٦٠	١٨٣	٢٦٦	٦٣٣	٥٥٣
اليمن	٢٥٠	٣٤٨	٢٦٧	٥٥٢	٢٣٧	١٣٢
عُمان	٦٣٨	٤٢٠	٥٧٤	٥٦٨	٤٩٠	٥٤٥
قطر	٩٨٠	٦٤٤	٦٣٠	٧٥٢	٥٣٥	٧٠٤
السعودية	٢٣٣	٤٣٥	٣٠٠	٤٦١	٣٩٣	٣٦٠
السودان	١٨٣	٢٥٠	١٦١	٤٣	١١٥	-
سوريا	٤٢٤	٤٢٥	٣١٤	٢٤٥	٢٦٦	٣٣٠
تونس	١١	٨٩	٣٨٠	٣٢٥	٤٧٠	٤٩٩
دولة الإمارات	٩٤٣	٥٧١	٨٢٧	٩٤٧	٨٧٤	٩٣٣
الإجمالى	٥٧٣٩	٥٥٠٠	٦١٧٠	٦٧٦٣	٦٩٨٣	٧٤٥١

المصدر إتحاد الإذاعة والتلفزيون المصرى

جدول رقم (٩)

إجمالى عدد الساعات الإذاعية المصرية المباعة لمحطات الدول العربية ١٩٩٠-١٩٩٥

الدولة	١٩٩١/١٩٩٠	١٩٩٢/١٩٩١	١٩٩٣/١٩٩٢	١٩٩٤/١٩٩٣	١٩٩٥/١٩٩٤	١٩٩٦/١٩٩٥
البحرين	١٠٢	٢٥٨	٢٠٥	٢١٤	٣٨٠	٣٦٦
الكويت	٣٧٠	٢٥٧	٤٥١	٢١٦	٢٤٨	٣٢٥
المغرب	–	–	–	–	–	٩٠
اليمن	٥٠	٩٣	–	٥٠	٦٥	٤٥
عُمان	٩٦	٣٢	٣	١١٨	١٠٠	٥٨
قطر	٣٤٧	١٧٨	٩٢	١٦٥	١٠٥	٩٠
تونس	–	–	٩٥	–	–	–
دولة الإمارات	٢٠٨	٧٢	١٠٣	١١٢	١٩٦	١٣٤
الإجمالى	٥٧٣٩	٥٥٠٠	٦١٧٠	٦٧٦٣	٦٩٨٣	٧٤٥١

المصدر . إتحاد الإذاعة والتلفزيون المصرى

جدول رقم (١٠)

إجمالى عدد الساعات التليفزيونية المصرية المباعة لمحطات الدول العربية ١٩٩٠-١٩٩٥

الدولة	١٩٩١/١٩٩٠	١٩٩٢/١٩٩١	١٩٩٣/١٩٩٢	١٩٩٤/١٩٩٣	١٩٩٥/١٩٩٤	١٩٩٦/١٩٩٥
الجزائر	٢٤٨	٢١٠	٢٦٧	٢٥٣	١٤٦	٤٩١
البحرين	٥٥٧	٤٠٥	٥٦١	٥٥٤	٥٣٤	٦٣٦
العراق	١٠	–	–	–	٤٠	–
الأردن	١٩٨	٢٤٣	٣١٨	٣١٩	٤٨٣	٣٤٩
الكويت	٣٩٢	٥١٠	٥٢٤	٦١٣	٣١٢	٦٥٠
لبنان	٤٧	٦١	١٠٧	٣٣٥	٢٤٠	١٤١
ليبيا	–	٢١٤	١٠٠	–	٢٣٩	٢٥٤
موريتانيا	٢٦	–	–	–	٣٤٨	١٨٣
المغرب	١٢٧	١٦٠	١٨٣	٢٦٦	٦٣٣	٤٦٣
اليمن	٢٠٠	٢٥٥	٢٦٧	٥٠٢	١٧٢	٨٧
عُمان	٥٤٢	٣٨٨	٥٧١	٤٥٠	٣٩٠	٤٨٧
قطر	٦٣٣	٤٦٦	٥٣٨	٥٨٧	٤٣٠	٦١٤
السعودية	٢٣٣	٤٣٥	٣٠٠	٤٦١	٣٩٣	٣٦٠
السودان	١٨٣	٢٥٠	١٦١	٤٣	١١٥	–
سوريا	٤٢٤	٤٢٥	٣١٤	٣٤٥	٢٦٦	٣٣٠
تونس	١١	٨٩	٢٨٥	٣٢٥	٤٧٠	٤٩٩
دولة الإمارات	٧٣٥	٤٩٩	٧٢٥	٧٣٤	٦٧٨	٧٩٩
الإجمالى	٤٥٦٦	٤٦١٠	٥٢٢١	٥٧٨٧	٥٨٨٩	٦٣٤٣

المصدر . إتحاد الإذاعة والتلفزيون المصرى

- بصورة عامة زاد التسويق العربي للبرامج المصرية منذ سنة الأساس وحتي السنة الأخيرة بنسبة تقارب ٣٠٪ بينما لم يزد التسويق للدول الأجنبية غير العربية في نفس الفترة سوي بنسبة تزيد قليلا عن ٢٠٪. وفي كل السنوات ظلت نسبة التسويق العربي إلي إجمالي التسويق الخارجي تتراوح مابين ٦٣,٢٩٪ في أدني الحالات لعام ١٩٩٤/١٩٩٣ وبين ٧٠,١٢٪ لأقصاها في عام ١٩٩٣/١٩٩٢ . وتؤكد تلك المؤشرات بذلك أن الطلب علي الإنتاج المصري التلفزيوني والإذاعي قد تزايد في خلال الفترة التي جرت فيها عملية التسوية, مما يعني تزايد الدور المصري الثقافي والإعلامي في العالم العربي علي الرغم من صعوبة إثبات علاقة ذلك بتلك العملية.

- يبدو واضحا من التوزيع التفصيلي للبرامج المصرية المصدرة عربيا حسب الدولة أنه من بين سبعة عشر دولة عربية تم تسويق البرامج الإذاعية والتلفزيونية المصرية إليها في العام المالي ١٩٩٩٣/١٩٩٢ التالي مباشرة لإنعقاد مؤتمر مدريد فإن عشر دول منها فقط قد زاد عدد البرامج التي إستوردتها, مما قد يصلح إتخاذه كمؤشر غير مباشر للثبات النسبي للتأثير المصري الثقافي والإعلامي فيها علي الرغم من عدم وجود أية معلومات تؤكد أو تنفي بصورة مباشرة تلك العلاقة ومن ثم هذا الإستنتاج.

- علي نفس المستوي السابق فإن المقارنة بين عام بدء عملية التسوية وإنعقاد مؤتمر مدريد ١٩٩١/١٩٩٠ والعام الأخير للدراسة ١٩٩٦/١٩٩٥ توضح أنه من بين الدول السبعة عشر التي إستمرت طيلة تلك السنوات تستورد البرامج الإذاعية والتلفزيونية المصرية, فإن عشرا منها فقط زاد عدد ساعات تلك البرامج التي قامت بشرائها بصور مختلفة بينما نقصت بالنسبة للسبع الباقية. وعلي الرغم من صحة الملاحظة الواردة في النقطة السابقة بعدم وجود أية معلومات تؤكد إرتباط ذلك التغير بالدور المصري في عملية التسوية, فإنه من الممكن الإستنتاج في ظل طول الفترة مابين عامي القياس, وهي التي إستمرت خلالها عملية التسوية بكل نجاحاتها وإخفاقاتها, بأنه لا يوجد تأثير سلبي لها علي التسويق العربي لتلك النوعية من البرامج يمكن إعتباره مؤشرا علي تناقص الدور المصري الثقافي والإعلامي في ظل تلك العملية.

- بصورة أكثر تفصيلا وعلي مدار السنوات الخمس فإنه يمكن إرجاع تزايد أو تناقص تسويق البرامج المصرية لبعض الدول العربية إلي عوامل سياسية, وغير سياسية, وأخري لا علاقة لها بعملية التسوية. فمن البلدان التي نقص ذلك التسويق لها خلال تلك الأعوام العراق والسودان الذى قد يفسر توتر العلاقات المصرية معهما ذلك التناقص. كذلك فإن تزايد ذلك التسويق لدول المغرب العربي الثلاث المغرب والجزائر وتونس - ويمكن إضافة البحرين إليها - يمكن أن يجد تفسيره في مواجهتها بصورة مشتركة مع مصر خلال تلك الفترة لتحدي الحركات الإسلامية المتشددة والمعتدلة علي حد سواء, الأمر الذي وجدت معه تلك الدول ضرورة الإستعانة بالبرامج الإذاعية والتلفزيونية, والأخيرة بصفة خاصة, التي أ عدت من أجل المواجهة الإعلامية والثقافية لذلك التحدي. وبعيدا عن العوامل السياسية غير عملية التسوية التي قد تفسر التغير في تسويق البرامج المصرية للدول العربية, فمن الممكن للثبات النسبي لذلك التسويق في معظم دول الخليج في فترة الدراسة تفسيره بالقدرة المالية لتلك الدول التي تمكنها من إستمرار شراء تلك البرامج دون مصاعب طالما أن هناك طلب داخلي عليها.

- عند أخذ البلدان الثلاثة الأكثر إرتباطا بعملية التسوية من بين البلدان السبعة عشر التي يتم تسويق البرامج المصرية إليهـا, أي سوريا و الأردن ولبنـان, يتضـح أن اثنتيـن منهـا همـا الأردن ولبنان قد تزايد التسويق المصري إليهما مـابين عـام ١٩٩٠/١٩٩١ وعـام ١٩٩٥/١٩٩٦ ممـا قـد يصلح مؤشرا لتزايد الدور المصـري الثقـافي والإعلامـي فيهمـا فـي ظـل عمليـة التسـوية. إلا أن تناقص التسويق المصري لسوريا فـي نفس الفـترة مـع إشـتراكها فـي نفس الظـروف مـع البلديـن الآخرين فيما يتعلق بعملية التسوية يقلل من قدر الثقة في الإستنتاج السابق. وفي هذا السـياق فمـن الممكن أن يكون تزايد التسويق المصري إلي لبنان تحديدا راجعـا إلـي سـبب آخـر سياسـي غـير عملية التسوية هو بدء إستقرار الأوضاع السياسية والأمنية فيه بعد سنوات الحرب الأهلية الطويلة التي لم تكن تسمح له بشراء مثل تلك البرامج أثنائها.

(٣) المدرسون المصريون المعارون للدول العربية

مثل المدرسون المصريون دوما جسرا ثقافيا مهما عبر عليه الدور الثقـافي المصـري إلـي عديد من البلدان العربية. وقد مثلت تلك الفئة بشرائحها المختلفة من مدرسي التعليم العام بسنواته المختلفة والتعليم الفني والتعليم الجامعي منذ نهاية الخمسينيات جزءا أساسيا من السياسـة الثقافيـة المصرية في العالم العربي. وبصفة عامة ينقسم المدرسين المصريين العـاملين فـي الـدول العربيـة إلي ثلاث فئات مختلفة : الأولي تلك التـي يتـم إعارتهـا عـبر الحكومـة المصريـة وبخاصـة وزارة التعليم التي تقوم بترشيح المدرسين للوزارات العربية المماثلة, ويتم الإتفـاق حـول شـروط العمـل ومقابله بين الحكومتين وتقوم الحكومـة المضيفـة بدفـع رواتـب ومستحقات المدرسـين المصرييـن المعارين إليها. وتتمثل الفئة الثانيـة فـي المدرسـين الذيـن يتعـاقدون بصفـة شـخصية ومباشـرة مـع وزارات التعليم العربية وتكون هي صاحبة القرار في الإختيار وتلتزم بدفع الرواتـب والمستحقات المتفق عليها مع كل مدرس علي حدة بدون تدخل من وزارة التعليم المصرية. أما الفئة الثالثة فهي تضم المدرسين الذين توفدهم الحكومة المصرية إلي بعض البلـدان العربيـة وتقـوم هـي بإختيـارهم ودفع مستحقاتهم من الخزانـة المصريـة, بحيث يشـكلون بعثـة تعليميـة مصريـة فـي البلـدان التـي يذهبون إليها والتي تقوم بتوزيعهم هنـاك حسـب الإحتياجـات الفعليـة لهـا فـي المنـاطق والمجـالات التعليمية المختلفة.

وبصفة عامةفإن الوزن النسبي لكل من الفئات الثلاث قد تغير كثيرا في السنوات الأخيرة. فقد أصبح العدد الأكبر من المدرسين المصريين العاملين في الدول العربية من فئـة المتعـاقدين بصفـة شخصية, وربما يعود ذلك إلي الحرية التي يوفرها ذلك النوع مـن التعـاقد للحكومـات العربيـة فـي تحديد أجور ومخصصات المدرسين المصريين بدون تدخـل مـن الحكومـة المصريـة كمـا يتـم فـي نظام الإعارة, فضلا عما يتيحه من حرية لتلك الحكومات في إختيار من ترغب في التعاقد معهـم من بين الأعداد الكبيرة التي تتقدم بطلباتها. أمـا فئـة الموفديـن مـن المدرسـين علـي نفقـة الحكومـة المصرية فقد تراجع حجمها بشدة, ولعل ذلـك مـرده إختـلاف الظـروف الإقتصاديـة لمعظـم الـدول العربية عما كانت عليه في عقدي الخمسينيات والستينيات بصورة جعلتها قادرة علي تحمل نفقـاتهم بدون حاجة إلي إلقاء ذلك العبء علي الحكومة المصرية كما كان الحال سابقا . وقد لحـق النقـص أيضا بالفئة الثالثة من المدرسين المصريين المعارين إلي الدول العربيـة, وهـو مـا يمكـن تفسـيره بنفس السبب العام الذي ساهم فـي تراجـع الفئتيـن الأخريتيـن وهـو التقـدم التعليمـي والوظيفـي فـي

معظم البلدان العربية منذ منتصف السبعينيات بما أدي إلي تكوين كادراتها الوطنية الخاصة في معظم المجالات بما فيها التعليم.

في ضوء الملاحظات السابقة فإن القسم الحالي من الدراسة سوف يركز علي البيانات الخاصة بالمدرسين المعارين وذلك لسببين رئيسيين علي الأقل. يتعلق السبب الأول بصعوبة الحصول علي البيانات الخاصة بالفئة الأهم والأكبر من المدرسين المصرين العاملين بالدول العربية, أي المتعاقدين بصفة شخصية, وذلك علي خلاف فئة المعارين من الحكومة المصرية الذين تتوافر بيانات كاملة ورسمية عنهم عبر سنوات الدراسة وحسب الدولة المعارين إليها. أما السبب الثاني فهو يتعلق بأن تلك الفئة من المدرسين تعبر بصورة أكثر دقة عن التوجه الرسمي للسياسة الثقافية للحكومة المصرية في العالم العربي, بإعتبار أنها هي التي تقوم بإعارتهم عبر تعاقدات رسمية مع الحكومات العربية التي يعارون إلي دولها. ويفضي تحليل الجدول رقم (١١) إلي مجموعة من الدلالات والمؤشرات الرئيسية أهمها :-

= بشكل عام زاد عدد المدرسين المصريين المعارين إلي الدول العربية العشر التي إستقبلتهم طيلة سنوات الدراسة في السنة الأخيرة لها (١٩٩٥) بالنسبة للسنة الأولي (١٩٩٠), أي تلك السابقة علي إنعقاد مؤتمر مدريد, بنسبة ٢٢٪ تقريبا . وقد كانت سنة ١٩٩١ هي أكثر سنوات تلك الفترة زيادة في عدد المدرسين المصريين المعارين حيث زادوا بنسبة تزيد عن ١٦١٪ بالمقارنة بسنة الأساس (١٩٩٠). كما كان عام ١٩٩٤ هو الذي شهد أقل عدد من المدرسين المعارين طيلة فترة الدراسة, حيث نقص عددهم بنسبة ٣١,٥٪ بالمقارنة بالعام السابق علي مؤتمر مدريد. ويصعب تفسير الزيادة في عدد المدرسين المصريين المعارين إلي الدول العربية مابين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥ بتأثير عملية التسوية, إلا أنه لا شك أن ذلك قد تم في ظلها مما يستبعد علي الأقل وجود تأثير سلبي لها علي الدور الثقافي المصري في ذلك المجال. وفي هذا السياق فإنه من الصعب أيضا إحالة طفرتي التزايد أو التناقص في عدد هؤلاء المعارين في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٤ إلي أي متغيرات تتعلق بعملية التسوية, حيث أن تفسيرهما قد يكمن في أسباب أخري ذات علاقة بالدول المستقبلة لهم وعلاقاتها مع مصر في هذين العامين.

= إرتباطا بالملاحظة السابقة يعطي التوزيع التفصيلي للمدرسين المعارين حسب الدولة بعض التفسيرات للتزايد والتناقص الحادين في العدد الإجمالي لهم في بعض السنوات. فمصدر الزيادة الرئيسى في عام ١٩٩١ كان هو عدد المدرسين المعارين للسعودية حيث زادوا بنسبة ٥٧٨٪ مقارنة بالعام السابق مباشرة. ومن المرجح أنه لاعلاقة لتلك الزيادة بعملية التسوية بقدر مايمكن تفسيرها بالدور المصري النشط في حرب الخليج الثانية ضد العراق وقيام السعودية بزيادة حصتها من المدرسين المصريين المعارين إليها في ضوء ذلك تقديرا لهذا الموقف المصري. ولأسباب أخري عديدة – لا مجال لها في نطاق الدراسة الحالية – ليس من بينها الدور المصري في عملية التسوية إنخفض عدد المدرسين المصريين المعارين إلي السعودية بشدة ليصل إلي أدني حدوده في عام ١٩٩٤ حيث بلغت نسبة ذلك الإنخفاض ٤٣٪ بالمقارنة بسنة الأساس, ولعل ذلك يفسر أيضا الإنخفاض الحاد الذي شهده عام ١٩٩٤ . كذلك فإن الإنخفاض في عدد المدرسين المعارين إلي الجزائر من ٤٥٠ مدرسا في عام ١٩٩٠ إلي ٤ مدرسين فقط في عام ١٩٩٥ يمكن أن يجد تفسيره في حالة الحرب الأهلية التي تجتاح الجزائر منذ بداية عام ١٩٩٢ وليس أي سبب

آخر له علاقة بعملية التسوية. ولا يرتبط أيضا توقف إعارة المدرسين المصريين إلي السودان بدءا من عام ١٩٩٣ بعملية التسوية بقدر ما يرتبط بتدهور علاقاته مع مصر وإغلاق الحدود بين البلدين. أما التناقص في أعداد المعارين إلي بقية الدول العربية, وهي في معظمها دول خليجية, خلال سنوات الدراسة فهو أيضا يصعب تفسيره بعوامل ترتبط بعملية التسوية بقدر مايمكن فهمه في ظل تحول معظم تلك الدول عن نظام الإعارة إلي نظام التعاقد الشخصي مع المدرسين المصريين.

= تبقي إعارة المدرسين المصريين إلي فلسطين وبشكل خاص إلي القدس المؤشر الأخير الذي يمكن اللجوء إليه للتعرف بدقة علي علاقة عملية التسوية بإعارة المدرسين المصريين إلي الدول العربية, وبالتال تأثيرها علي دور مصر الثقافي والإعلامي عربيا . إلا أن ندرة عدد هؤلاء المدرسين المعارين إلي فلسطين حيث لم يتجاوز عددهم السبعة ولم يقل عن الإثنين لا يعطي مجالا لإعتبار التغير فيه مؤشرا جادا علي وجود علاقة ما مع عملية التسوية.

جدول رقم (١١)

اعداد المدرسين المصريين المعارين الى الدول العربية
١٩٩٠-١٩٩٥

الدولة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
الجزائر	٤٥٠	٢	٤	٤	٣	٤
البحرين	١١٥	٢٨	١٧	–	–	–
الكويت	٣٠١	٢٦٤	٣	–	–	–
اليمن	٤٨١	٧٣٢	١٣٨٩	١٤٠٥	٣٣٥	–
عُمان	٥٩٠	٨٦٠	٥٦٦	١٠٥٣	١٦٥٨	١٥٠٥
فلسطين	٣	٧	٢	–	٣	٧
قطر	٢٥	٦٣	٣٣	–	–	–
السعودية	١٠١٩	٦٩١٤	٤٥٠١	١٦٦٢	٥٨٠	٢٧٥٠
السودان	٤٤٣	٢٣٠	٣٩٢	–	–	–
دولة الإمارات	١١٨	١٧٥	٣٠١	٤٠	٥٠	٦٠
الإجمالى	٣٥٤٥	٩٢٧٥	٧٢٠٨	٤١٦٤	٢٦٢٩	٤٣٢٦

المصدر : وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للإعارات الخارجية

(٤) الطلاب العرب الوافدون إلي مصر للدراسة

يعد مؤشر عدد الطلاب العرب الذين يفدون إلي مصر للدراسة فيها من أبرز مؤشرات الدور الثقافي لمصر في محيطها العربي. ولا شك أن السبق المصري الكبير في مجال التعليم الحديث والجامعي منه بصفة خاصة بالإضافة لوجود جامعة الأزهر العريقة قد جعلا من مصر مقصدا دائما للطلاب العرب للدراسة فيها. وبالإضافة للطلاب العرب فإن مصر تستقبل أعدادا أخري كبيرة من الطلاب الآسيويين والأفارقة الذين يقدمون إليها للدراسة في جامعة الأزهر بصفة خاصة. وناهيك عن الدور الثقافي المصري في العالم العربي الذي يلعبه الطلاب الذين تلقوا جزءا من تعليمهم في مصر, فإن دورا سياسيا موازيا يلعبه بعضهم ممن يشغلون مواقع قيادية في بلدانهم الأصلية, والأمثلة علي ذلك عديدة. ولا يقف الدور الثقافي الذي يلعبه هؤلاء الطلاب لصالح مصر في العالم العربي علي تأثرهم بالثقافة المصرية وإرتباطهم بها, بل يتجاوز ذلك إي نقلها والترويج لها عبر المواقع الثقافية والإعلامية التي يشغلها بعض من هؤلاء الطلاب في بلدانهم بعد عودتهم إليها سواء في وسائل الإعلام أو الجامعات ومؤسسات التعليم أو أجهزة الدولة, الأمر الذي يوسع من دائرة التأثير المصري في ذلك المجال بصور غير مباشرة.

ويوضح الجدول رقم (١٢) تطور عدد وجنسية الطلاب العرب الوافدين إلي مصر للدراسة الجامعية فيها خارج جامعة الأزهر في الفترة المواكبة لإنطلاق عملية التسوية. وعبر ذلك الجدول يمكن التوصل لمجموعة من الإستنتاجات والدلالات-:

- بصورة عامة لم تشهد سنوات الدراسة الخمس تغييرا يذكر في العدد الإجمالي للطلاب العرب الوافدين للدراسة في مصر حيث ظلوا يتراوحون حول رقم العشرة آلاف طالب سنويا . ويشير ذلك الثبات النسبي إلي عدم تأثر عدد الطلاب الوافدين بعملية التسوية سواء سلبا أو إيجابا . وربما يمكن تأكيد ذلك الإستنتاج بالرجوع إلي وضعية الطلاب العرب الوافدين إلي مصر في ظل الحالة القصوي للإنغماس المصري بصورة منفردة في التسوية مع الدولة العبرية أي فترة زيارة الرئيس السادات للقدس وإبرام معاهدات كامب دافيد ومعاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية في عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ . ففي خلال عقد السبعينيات بلغ عدد الطلاب العرب الوافدين إلي مصر حده الأقصي في العام الدراسي ١٩٧٩/١٩٧٨ و تلاه في ذلك العام ١٩٧٨/١٩٧٧, وظل بعد ذلك حتي في أقصي إنخفاض له أكبر من عددهم في بداية ذلك العقد (١٩). وقد حدث ذلك التغير علي الرغم من المقاطعة شبه الشاملة التي تعرضت لها مصر من الدول العربية وبقرارات واضحة من الجامعة العربية, فضلا عن حالة الإستهجان والرفض الشعبي والنخبوي العربي الواسعة لخطوتها المنفردة في إنجاز الصلح مع إسرائيل. ويؤكد ذلك المثال وجود مسافة واضحة بين المساهمة المصرية في بعض خطوات التسوية مع الدولة العبرية سواء في حدودها القصوي مثلما حدث في عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ أو الدنيا مثلما تم بعد مؤتمر مدريد, وبين إقبال الطلاب العرب علي مصر للدراسة فيها.

جدول رقم (١٢)

اعداد الطلاب العرب الوافدون إلى مصر من الدول العربية
١٩٩٠-١٩٩٥

الدولة	١٩٩١/١٩٩٠	١٩٩٢/١٩٩١	١٩٩٣/١٩٩٢	١٩٩٤/١٩٩٣	١٩٩٥/١٩٩٤
الجزائر	٤٠	٢٤	٢٥	٢٥	٥٠
البحرين	٤١٤	٤١٢	٣٨٢	٣١٩	٢٠٩
جيبوتى	٢٢	٢٤	٣٦	٣٤	٣٦
العراق	٦٦	٤٩	٦٣	٩٣	٦٨
الأردن	١٠٤٦	٨١٦	٧٠٤	٥١٩	٥٨٧
الكويت	٧١٩	٥٤٥	١٢٢٨	١١٠٦	١٣٧٣
لبنان	٩٦	١٢٠	٨٨	١٠٧	١٦٦
ليبيا	١٦٨	٤٨٨	٤٧٨	٥١٤	٥٨٣
موريتانيا	٧٤	٥٦	٧٨	٨٦	٨٨
المغرب	٢٥	١٥	١٩	١٤	٢٣
اليمن	٦٨٧	٦٦١	٦٦١	٦٩٧	٩٨١
عُمان	٣٤٤	٢٩٥	٣٢٠	٣٧٦	٤٣٥
فلسطين	٢٥٩٠	٢١٩٦	٢٤٢٢	٢٧٩٨	٢٨١٥
قطر	٢٠٦	٢٨٤	٢١٨	٤٤٢	٢١٦
السعودية	٢٠٢	٢٧٩	٢٩٢	٣٢٤	٣٩٩
الصومال	١١٦	١٢٣	١٣٢	١٨٨	١٤٤
السودان	٣٥٣٩	٢٧٧٧	٢٣٤٤	١٧٣٥	١٤١٤
سوريا	٢٢٢	٢٧٨	٣٢٣	٤٢٢	٤٤٧
تونس	٥١	١١	١٨	١٥	١٣
دولة الإمارات	١٥٣	٢٧٤	٢٠٠	٢٦٠	٢٥٣
الإجمالى	١٠٧٨٠	٩٧٢٧	١٠٠١١	١٠٠٧٤	١٠٢٩٠

المصدر : وزارة التعليم العالى، الإدارة العامة لقبول ومنح الطلاب الوافدين

- بالرغم من النتيجة السابقة فإن التغير في عدد الطلاب الوافدين من بعض الدول العربية قد تأثر بعوامل أخري غير تلك المرتبطة بعملية التسوية. فالإنخفاض الواضح مثلا في عدد الطلاب السودانيين كان ولاشك نتيجة مباشرة لسوء العلاقات بين مصر والسودان طيلة السنوات الأربع السابقة. ويبدو واضحا من الجدول المشار إليه أن ذلك الإنخفاض الكبير للطلاب السودانيين مابين عام الأساس والعام الدراسي ١٩٩٤/١٩٩٥ كان هو المتسبب في الثبات النسبي للعدد الإجمالي للطلاب العرب الوافدين إلي مصر بين هذين العامين, حيث أنه فيما عدا السودان والبحرين والأردن وتونس, فإن عدد الطلاب الوافدين من كافة الدول العربية الأخري قد تزايد.

- كما أنه مما يؤكد عدم وجود علاقة مباشرة بين عملية التسوية ووفود الطلاب العرب للدراسة في مصر التناقض البادي بين حالات الدول الأربع المشاركة في عملية التسوية وهي سوريا والأردن وفلسطين ولبنان. فبينما تضاعف عدد الطلاب السوريين مابين عام الأساس والعام الأخير للدراسة نقص عدد الطلاب الوافدين من الأردن النصف تقريبا , في حين زاد عدد طلاب لبنان بنحو خمسة وسبعين في المائة, وبقي عدد الطلاب الفلسطينيين ثابت تقريبا .

خلاصـة

بعد تلك القراءة للمؤشرات الكمية الأربعة المرتبطة بالدور الثقافي المصري الإعلامي والثقافي في العالم العربي وبحث طريقة تغيرها في ظل عملية تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي المنطلقة من مؤتمر مدريد يمكن إستخلاص عدد من النتائج الرئيسية-:

= أن المؤشرات الأربعة إنقسمت إلي قسمين رئيسيين, الأول يضم السياحة العربية إلي مصر والطلاب العرب الوافدين للدراسة فيها, وهو بذلك يبحث في مدي قدرة الدور الثقافي والإعلامي المصري علي جذب المتأثرين به إلي الحضور إلي مصر كنوع من التعبير عن قوة ذلك الدور. أما القسم الثاني الذي يضم تسويق البرامج الإذاعية والتلفزيونية المصرية وإعارات المدرسين المصريين إلي الدول العربية, فهو يختبر مدي قدرة الثقافة والإعلام المصريين علي الإنتقال إلي داخل الدول العربية, بما يعكس درجة ما من الطلب عليهما في البلدان العربية.

= بفحص نتائج ودلالات قراءة المؤشرات في ضوء فرضيات الدراسة وأسئلتها يبدو واضحا أنه لم يبد تأثر سلبي واضح ولا أيضا تغير إيجابي ملموس في الدور المصري الثقافي والإعلامي في العالم العربي في ظل عملية التسوية. ولا يعني ذلك أنه لم يحدث تغيرات سلبية أو إيجابية في ذلك الدور في السنوات محل الدراسة علي الرغم من الثبات النسبي لذلك الدور حسب المؤشرات الأربعة, بل يعني أنه لم تبد هناك علاقة مباشرة في معظم الأحيان مابين تلك التغيرات وبين عملية التسوية. وربما يؤكد ذلك ماسبق طرحه في البداية من وجود إختلاف نوعي في طبيعة كل من "الدور" الثقافي والإعلامي و"عملية" التسوية وفي مضمون كل منهما ومداه الزمني. وهكذا فقد بدا التراجع أو التقدم في الدور المصري عبر المؤشرات الأربعة التي تم فحصها متأثرا في معظم الأحيان بعوامل إخري غير تلك المرتبطة بعملية التسوية. وفي هذا السياق تأكدت المسلمة

المنهجية التي إنطلقت منها الدراسة بأولوية السياسة علي المجالات الأخري بما فيها الثقافية والإعلامية , حيث ظهر أن تلك العوامل الأخري التي أثرت بوضوح في تغير المؤشرات الأربعة للدور المصري كانت في معظم الأحيان عوامل سياسية بالدرجة الأولي.

غير بعيد عن ذلك, وإن كان لا يدخل في إهتمام الدراسة الحالية, فلاشك في وجود عوامل أخري لا تتعلق بالأوضاع السياسية الداخلية للدول العربية أو علاقاتها الخارجية مع مصر قد أثرت علي الدور الثقافي والإعلامي المصري في العالم العربي, ليس فقط منذ إنطلاق عملية التسوية بل ربما بدأت قبلها وإستمرت بعدها حتي اليوم. وفي هذا السياق فإن العوامل المتعلقة بالتطور الثقافي والإجتماعي والسياسي الداخلي في مصر وفي البلدان العربية الأخري وعلي المستويين الإقليمي والدولي قد لعبت ولا شك أدوارا أساسية في تغير حجم ومضمون وإتجاهات الدور الثقافي والإعلامي المصري في العالم العربي, وقد بدا ذلك التغير بالنسبة لكثيرين سائرا في إتجاه سلبي (٢٠).

أخيرا يبقي التساؤل المطروح ضمن أسئلة الدراسة حول الدول المستفيدة من بعض التراجع في الدور المصري الثقافي والإعلامي في العالم العربي كما أظهره تحليل بعض المؤشرات الأربعة. وفي الحقيقة فإن التطرق إلي ذلك الإطار الموضوعي المقارن بين الدور المصري وأدوار مماثلة لدول أخري في المنطقة العربية يبدو أوسع بكثير من مجال دراستنا الحالية. فهو يتطلب السعي إلي توثيق نفس المؤشرات التي تم إختيارها لبحث الدور المصري لدي تلك الدول, علي أن يسبق ذلك تحديدها عبر عملية مسح شاملة لنفس المؤشرات في كافة الدول العربية لمعرفة المرشحة منها للإستفادة أو التضرر من التغير السلبي أو الإيجابي في الدور المصري في ظل عملية التسوية. وفضلا عن أن مثل تلك المقارنة الموضوعية توسع كثيرا من مجال الدراسة الحالية, فإنها تتطلب قدرا من المعلومات التفصيلية في مجالات ثقافية وإعلامية متعددة يصعب التوصل إليها ضمن المجال الزمني والموضوعي لتلك الدراسة ويصعب في نفس الوقت الإستغناء عنها في أية مقارنة موضوعية تتسم بالتماسك المنهجي والتطبيقي. وعلي الرغم من وجود بعض الإنطباعات الأولية الشائعة عن تأثر الدور الثقافي والإعلامي المصري في العالم العربي بأدوار دول بعينها, فإنه يصعب علميا الإعتماد عليها والتورط في إجراء المقارنة بين أدوار تلك الدول والدور المصري المماثل في ظل عملية التسوية.

وفي نفس السياق المتعلق بالمقارنة الموضوعية بين الدور المصري الثقافي والإعلامي في العالم العربي في ظل عملية التسوية والأدوار المماثلة لدول أخري, فإن طبيعة المتغيرين قد تذهب بالبعض إلي التساؤل عن الدور المماثل للدولة العبرية بالمقارنة مع الدور المصري. وتزداد حساسية وأهمية ذلك التساؤل في ضوء أن عملية التسوية بالشروط التي تتم بها تتضمن قدرا غير مسبوق من التطبيع بين تلك الدولة والدول والمجتمعات العربية خاصة تلك التي وقعت معها إتفاقيات تسوية. وتتضاعف الحساسية والأهمية بالنظر إلي الموقع المركزي الذي تحتله عملية التطبيع عند صانع القرار الإسرائيلي أيا كان إتجاهه السياسي وحرصه الدؤوب علي المضي فيها وبصفة خاصة ذلك الجانب المتعلق بالتطبيع الثقافي والإعلامي. إلا أن أهمية التساؤل المطروح

وحساسية موضوع التطبيع للدولة العبرية وإصرارها عليه وتورط عديد من الأطراف العربية الرسمية وغير الرسمية فيه لا يكفي لوضع الدور الإسرائيلي الثقافي والإعلامي في العالم العربي في موضع المقارنة مع الدور المصري في ظل عملية التسوية.

فمن ناحية يتطلب لعب دولة ما لدور ثقافي أو إعلامي في العالم العربي أن يكون الإنتاج الذي يحمل ذلك الدور باللغة العربية أساسا , بل أكثر من ذلك أن تكون تلك الدولة وشعبها داخلين في الإطار الثقافي العربي. وكأي عملية إنتاجية, فإن الإنتاج الثقافي والإعلامي يتضمن عديدا من العناصر التي يتشكل منها في النهاية, ومن الممكن لبعض تلك العناصر, مثل التمويل والتقنيات, أن تكون محايدة ثقافيا بل وتنتمي إلي ثقافة مختلفة ومعادية للإطار الثقافي الذي يتوجه إليه ذلك الإنتاج, إلا أن عناصر أخري في تلك العملية لا يمكن لها بحكم طبيعتها أن تكون كذلك. فمضمون ولغة ورموز الإنتاج الثقافي والإعلامي التي تتوجه إلي المجتمعات العربية وتسعي إلي تأثير ملموس فيها لا يمكن لها إلا أن تنتمي إلي الإطار الثقافي العربي. وفي هذا السياق فإذا كانت الدولة العبرية تملك بعض العناصر المادية والتقنية التي يمكنها بها المساهمة في خلق وتوجيه بعض عمليات الإنتاج الثقافي والإعلامي, إلا أن إفتقارها إلي التجانس مع الثقافة العربية, بل وعدائها لها, يحرمها من أقوي عناصر التأثير والدور الثقافي والإعلامي في المجتمعات العربية(١٩). ولاشك أن تلك الدولة قد ساهمت مع أطراف عربية خلال الفترة التالية لمؤتمر مدريد في بعض مشروعات الإنتاج الثقافي والإعلامي التي تتوجه إلي المجتمعات العربية وتنطق بلغتها, إلا أن حجمها وتأثيرها ظل محدودا للغاية ولا يسمح بأية حال بالحديث عن دور ثقافي أو إعلامي لها في العالم العربي, يمكن له أن يكون منافسا للدور المصري في ذلك المجال أو لأية دولة عربية أخري.

ومن ناحية ثانية, فإذا كانت عملية التسوية المنطلقة من مدريد وماتخللها من إتفاقيات قد سمحت ببعض النشاط لدعوة التطبيع العربي مع الدولة العبرية وبخاصة في المجال الثقافي, فإنها في نفس الوقت قد زادت من قوة الحركات والمنظمات السياسية والحزبية والنقابية المناهضة له. ولم يكن تسرب بعض المثقفين والكتاب والفنانين إلي مجال التطبيع مع إسرائيل في ظل عملية التسوية معبرا بأية حال عن تيار عريض وفاعل وسط تلك الفئات يعبر عن ذلك التوجه, بقدر ماكان تعبيرا عن حالات فردية لكل منها ملابساتها الخاصة. وفي كل الأحوال فإن ذلك التطبيع الفردي الثقافي والإعلامي مع الدولة العبرية قد أخذ إتجاها شبه إحادي, حيث سار من الدول العربية إلي إسرائيل وليس العكس. فقد إنحصرت مظاهر ذلك النوع من التطبيع الثقافي والإعلامي في توجه من قاموا به من المثقفين والكتاب والفنانين العرب إلي إسرائيل في زيارات خاصة ورسمية وإحتفالية للقاء نظرائهم هناك وبعض المسئولين بها والمشاركة في ندوات وإحتفالات أقيمت هناك لهم.. أما الإتجاه العكسي علي الصعيد الثقافي والإعلامي, أي زيارات مشابهة لكتاب ومثقفين وفنانين إسرائيليين للدول العربية, فلم يشهد إلا حالات نادرة تركز أغلبها في مجال اللقاءات الصحفية والتليفزيونية العربية مع بعض المسئولين الإسرائيليين. وقد زادت تلك الظاهرة بخصائصها المشار إليها من صعوبة الحديث عن تأثير ثقافي وإعلامي إسرائيلي في العالم العربي يمكن له أن يرقي إلي مستوي الدور.

♦ الهوامش ♦

(١) أنظر التعريفات السابقة في

Dictionnaire Le Petit Robert I, Le Robert, Paris,1985

(2) Larousse Classique, Librairie Larousse, Paris,1985

(٣) د. حامد ربيع, الثقافة العربية بين الغزو الصهيوني وإرادة التكامل القومي, دار الموقف العربي, القاهرة, ١٩٨٣, ص. ٢٣

(٤) حول الإعلام ومفهومه وبعض قضاياه وإشكالياته أنظر:

Francis Balle, Média et société, Editions Montchrestien, Paris, 6 ème éd.,1994

Média et contrôle des esprits, Manière de voir (27), Le Monde Diplomatique, Paris, Août1995

Philippe Viallon, L'analyse du discours de la télévision, PUF, "Que sais-je?", Paris,1996

(٥) حول تعريفات السياسة ومجالاتها أنظر:

Jean-Pierre Cot et Jean-Pierre Mounier, Pour une sociologie politique, Seuil, Paris,1974, Tome I, p-p. 14-21

Marcel Prélot et Georges Lescuyer, Histoire des idées politiques, Dalloz, Paris, 9 ème éd.,1986, pp. 5-6

(٦) حول مفهوم "الثقافة السياسية" أنظر :

د. حامد ربيع, مرجع سبق ذكره, ص – ص. ٧١ – ٨١

Jean-Pierre Cot et Jean-Pierre Mounier, op. cit., p-p. 35-65

(٧) أنظر عرضا وافيا لنظرية دويتش وغيرها من نظريات تحليل النظام السياسي القائمة علي نظرية الإتصال في:

Roger-Gérard Schwartzenberg, Sociologie politique, Montchretien, Paris, 4 ème éd.,1988, p-p. 123-136

وحسن أحمد أبوطالب, العلاقات المصرية العربية ١٩٧٠ – ١٩٨١, رسالة دكتوارة غير منشورة, كلية الإقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة, ١٩٩٤, ص – ص. ٢ – ١٣

(٨) حول بعض الآثار السياسية والثقافية لثورة الإتصالات الحديثة, أنظر : ضياء رشوان, "ثورة الإتصال تخلق عالما من الإنفصال والعنصرية", جريدة الإتحاد, أبوظبي, ٢٦ يونيو ١٩٩٣

9) Joseph S. Nye, Jr., and William A. Owens, "America's Information Edge", Foreign Affairs, March/April1996, p.20

(١٠) المرجع السابق, ص. ٢١

(11) Johanna Neuman, "The Media's Impact on International Affairs, Then and Now", School of International Affairs Studies Review, Winter-Spring1996, p.110

(١٢) المرجع السابق, ص. ١١٤

(١٣) المرجع السابق, ص, ص. ١١٥, ١١٨

(١٤) لمزيد من التوسع حول مفهوم النظام الإقليمي, أنظر : جميل مطر وعلي الدين هلال, النظام الإقليمي العربي, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, الطبعة الأولي, ١٩٧٩

(١٥) حول الوظيفة الإتصالية للدولة والوظائف المتفرعة عنها, أنظر : د. حامد ربيع, مرجع سبق ذكره, ص – ص. ١٠٢ – ١٠٦

ولمزيد من التوسع حول نماذج العلاقة بين الثقافة والعلاقات الدولية, أنظر العرض النقدي:

Michael J. Mazart, "Culture and International Relations : A Review Essay", The Washington Quarterly, spring1996, p-p 177-198

(١٦) حول الصورة ومكوناتها ومراحلها في التاريخ البشري منذ ماقبل التاريخ حتي عصر المعلوماتية, أنظر:

Régis Debray, Vie et mort de l'image, Gallimard, Paris,1992

(١٧) لمزيد من التفاصيل حول التحليل الثقافي وأهميته ومناهجه, أنظر : السيد يسين, الوعي التاريخي والثورة الكونية : حوار الحضارات في عالم متغير, مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام, القاهرة, الطبعة الثانية, ١٩٩٦, ص – ص ١٣٧– ١٤١

(١٨) أنظر عرضا مفصلا لمناهج التحليل الكمي والمؤشرات والإنتقادات الموجهة لها في:

Madeleine Grawitz, Méthodes des sciences sociales, Dalloz, Paris, septième édition,1986

وحامد ربيع, تأملات في الصراع العربي – الإسرائيلي, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت, ١٩٧٦.

(١٩) أنظر : حسن أحمد أبوطالب, مرجع سبق ذكره, ص. ٢٣١

(٢٠) أنظر علي سبيل المثال : نبيل عبدالفتاح, خطاب الزمن الرمادي : رؤي في أزمة الثقافة المصرية, يافا للدراسات والنشر, القاهرة, ١٩٩٠

(٢١) حول الأبعاد المختلفة للصراع العربي – الإسرائيلي وبخاصة الثقافية والحضارية منها, أنظر:

أحمد بهاء الدين, أبعاد في المواجهة العربية الإسرائيلية, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت, ١٩٧٢

خاتمة

وإستنتاجات

مستقبل الدور الإقليمى لمصر

د . عبد العليم محمد

لتسوية الصراع العربى الاسرائيلى ديناميكية خاصة تختلف - سواء من حيث المبادئ التى تؤطرها والتفاصيل التى تتضمنها - عن دبلوماسية تسوية الصراعات الإقليمية التى شهدت زخما كبيرا فى النصف الثانى من الثمانينيات ، ففى حين أن الثانية ولدت فى إطار الأنفراج الجديد فى العلاقات الدولية بين القوتين العظميين آنذاك ، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى السابق وكان مسرحها آسيا وأفريقيا ، فإن الأولى أى تسوية الصراع العربى الاسرائيلى فى حلقتها الثانية التى بدأت مع مؤتمر مدريد ، خرجت إلى حيز الممكن بعد انهيار الاتحاد السوفيتى والقطبية الثنائية وتصدر الولايات المتحدة قيادة العالم ، وفى حين أن دبلوماسية تسوية الصراعات الإقليمية قد ارتكزت على توازن نسبى بين القوى المتصارعة آنئذإن فى أنجولا أو فى غيرها فإن تسوية الصراع العربى الإسرائيلى فى حلقتها الراهنة ترتكز على خلل متفاقم فى موازين القوى بين العرب واسرائيل ، عمقت منه حرب الخليج الثانية ضد العراق والتى انتهت بتهميش العراق وأبعاده عن مسار التسوية والمواجهة فى آن معا .

وقد ترافقت تسوية الصراع العربى الإسرائيلى مع تضاؤل حاجة الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للدول العربية فى مواجهة الاتحاد السوفيتى والخطر الشيوعى بعد انهيار الأول وتفرد النموذج الغربى الليبرالى فى ساحة المواجهة الأيديولوجية والفكرية وهو الأمر الذى أفسح مجالا واسعا للدبلوماسية الامريكية لبلورة مفهوم التسوية الراهن على ضوء المعطيات الجديدة فى الموقف العالمى والإقليمى ، وفضلا عن ذلك فإن الصراع العربى الاسرائيلى ينفرد بخاصية أسامية لم تتوفر فى غيره من الصراعات التى خضعت لدبلوماسية التسوية فى الفترة التى أشرنا إليها ، الا وهى تدخل العامل الدينى الميثولوجى حيث تقف التوراه كأداة ايديولوجية وتعبوية فى كافة حلقات الصراع منذ بدايته وحتى الآن ، إذ يمثل سند الملكية الروحية ومبرر التوسع الاستيطانى المستمر وهو الأمر الذى يضاعف من تعقيدات هذا الصراع كما نضاعف أيضا من تعقد تسويته وأبعادها .

ويفسح هذا الكتاب المجال للقول بأن عملية التسوية السلمية الصراع العربى الإسرائيلى ، هى عملية فى حالة تشكل وصيرورة ، وما أن تنتهى إحدى حلقاتها حتى تبدأ حلقة جديدة ، وفق معطيات ومناخ مختلف ، ولاشك أن دراسة عملية التسوية بحاجة إلى متابعة حلقاتها وتطوراتها وفق الظروف والملابسات المتغيرة على الصعيد الإقليمى . والدولى والوطنى ، وهكذا تركزت هذه الدراسة حول حلقة التسوية التى بدأت منذ مؤتمر مدريد والتحديات التى تطرحها على الدور الإقليمى المصرى وإعادة تعريفة وتشكله لكى يتلاءم مع الإطار الجديد الآخذ فى النمو .

والفصل الأول من هذا الكتاب والذى أنجزه الدكتور حسن أبو طالب والأستاذ أيمن عبد الوهاب حول الجوانب السياسية لعملية التسوية ودور مصر الإقليمى ١٩٩٠ - ١٩٩٥ يستند إلى التداخل بين دور مصر فى علمية التسوية ودور مصر الإقليمى فالأول جزء من الثانى واستمرار له ، ذلك أن الدور المصرى فى هذه العملية يرتكز على رؤية واسعة لجملة المتناقضات فى الساحة الإقليمية وجد ولا للأولويات والأفضليات من وجهة نظر السياسة المصرية ليس فقط كما

توضحها النصوص والتصريحات الرسمية وإنما أيضا من خلال الاداء والحركة والممارسة ، إذ لا تغيب القدرة النووية الإسرائيلية باعتبارها عاملا يفاقم من خلل ميزان القوى لغير صالح العرب كما لايتجاهل المفاوض المصرى من خلال دوره فى التسوية الحرص على تجنيب الاتفاقات المبرمة على المسارات الأخرى المبادئ التى يمكن أن تعتبرها اسرائيل بمثابة "سوابق" يمكن الاستناد إليها فى عقد الاتفاقيات مع الأطراف الأخرى ، وفى نفس السياق فإن الدبلوماسية المصرية تحرص على تحقيق الاستقرار الإقليمى لدفع المنطقة نحو توازنات جديدة من شأنها أن تعزز من شرعية ومصداقية التوجه نحو السلام والتسوية لدى شعوب المنطقة .

وفى هذا الإطار فإن دراسة الدكتور حسن أبو طالب والأستاذ أيمن عبد الوهاب تضع الفرضية الشائعة عن تهميش الدور المصرى فى حال انتهاء واستكمال التسوية موضع التساؤل فهذه الفرضية تستند إلى زاوية أحادية فى النظر إلى الدور المصرى عبر التسوية فى حين أن الواقع يزخر بمداخل ومسالك متنوعة لهذا الدور سياسية وثقافية وحضارية لم تغب أبدا عن ذهن مخططى ومنفذى السياسة المصرية ، بالإضافة إلى أن هذه الفرضية تشمل ضمنا إمكانة انتهاء التسوية السياسية للصراع العربى الإسرائيلى مرة واحدة وإلى الأبد وهذا غير محتمل إذ سيطرح الصراع العربى الإسرائيلى قضايا نوعية جديدة سواء كانت مدرجة ضمن المباحثات متعددة الأطراف أو غير مدرجة وفى الحالين فإن المنطقة بحاجة للدور المصرى عبر مراحل الصراع المختلفة .

ومن ناحية أخرى فإن التسوية تطرح أفقا جديدا لاعادة تشكيل كافة الأدوار الإقليمية وليس فقط الدور الإقيمى المصرى ولاتطرح بالضرورة تهميش هذا الدور ، إذن فمصر مواجهة شأنها شأن كافة الأطراف الأخرى مطالبة بإعادة النظر فى دورها وحدوده وأدواته والقنوات والمداخل التى ينبغى أن يسلكها فى ضوء التغير فى الواقع الإقليمى والدولى .

وفيما يتعلق **بالفصل الثانى** من هذا الكتاب والذى أعده الاستاذ مراد ابراهيم الدسوقى ود.ممدوح أنيس فتحى فإنه يخلص إلى نوع من المفاضلة بين المشروعات الأمنية التى تطرح فى الوقت الراهن وبالذات البنية الأمنية المقترحة فى إطار الشرق أوسطية والبنية المتوسطية الأمنية، فالأولى تكفل تفوقا اسرائيليا نظرا لارتباطها بتسوية الصراع العربى الاسرائيلى بعد حرب الخليج الثانية والدور الأمريكى البارز فى طرح هذا الإطار كصمام أمان ضد احتمالات الانقلاب على السلام المبرم بين اسرائيل والدول العربية ومن ناحية أخرى فإن التصور المهيمن فى مثل هذه البنية الأمنية هو التصور الاسرائيلى هذا فى حين أن البنية الأمنية المتوسطية يمكنها أن تفيد السياسة الدفاعية المصرية حيث تتساوى الأدوار تقريبا ولا تحظى بمركز مهيمن فى حالة انضمامها للمشروع المتوسطى ، بل قد تواجه قيود او محددات لاستخدام القوة الاقليمية ونظام أمنى جديد لايتخذ من هاجسها الأمنى محركا ودافعا له كما هو الحال فى البنية الشرق أوسطية الأمنية المقترحة ، ويقترح الكاتبان أن تربط مصر بين مشاركتها وبين نزع السلاح النووى

الاسرائيلى وأن يكون الهدف من هذه المشاركة ضمان الأمن لمصر والدول العربية من التفوق العسكرى الاسرائيلى العام .

أما الفصل الثالث من هذا الكتاب والذى يتعلق بالاقتصاد المصرى وتحديات التسوية السياسية، والذى أعده الأستاذ عبد الفتاح الجبالى رئيس الوحدة الاقتصادية بالمركز والأستاذ أحمد السيد النجار الخبير بالمركز ، فإنه تعرض لصيغة التعاون الإقليمى المطروحة سواء اتخذت صورة السوق الشرق أوسطية أو صورة التعاون الثنائى أو المتعدد ، ويخلص هذا القسم إلى نتيجة مؤداها صعوبة – إن لم يكن استحالة – إقامة مثل هذه السوق الشرق أوسطية بسبب التنافر الثقافى وافتقاد مقومات التكامل بين الدول العربية واسرائيل وتفاوت مستويات النمو والإنتاجية والقدرة التنافسية وأن مثل هذا المشروع هو فى حقيقته دعم للتوجهات الغربية والأمريكية بصفة خاصة ، والهادفة إلى تعزيز مركز اسرائيل فى المنطقة وتقليص عبء مساعدتها على الموازنات الغربية والأمريكية بشكل خاص ، فضلا عن تهديد هوية هذه المنطقة وضمان أفضلية واضحة للاقتصاد الاسرائيلى فى مواجهة الاقتصادات العربية ، وتستند هذه النتيجة إلى أنه ليس من المحتمل أن يتم توزيع المنافع بطريقة متساوية فى حالة وجود تكامل بين بلدان غير متجانسة ، وفى مواجهة ذلك يذهب هذا القسم إلى ضرورة أن تمنح مصر فى الآونة الراهنة أفضلية واضحة – وهو ما فعلته حتى الآن فى إطار المشروعات المقترحة – للتوجه والتكامل العربيين ، إن فى صيغة السوق العربية المشتركة أو أية صيغ أخرى للتكامل الاقتصادى ، وبموازاة ذلك يخلص هذا القسم إلى تحبيذ صيغة الشراكة الأوروبية المتوسطية حيث يتقلص النفوذ الأمريكى على عكس ما هو قائم فى حال السوق الشرق أوسطية ، وارتباط بالتسوية السياسية للصراع العربى الاسرائيلى والتى تقوم فيها الولايات المتحدة الأمريكية بدور الراعى والشريك والوسيط وما دون ذلك من مسميات وتملك العديد من الأوراق – خاصة بعد حرب الخليج – لتطويع ارادة دول المنطقة لصالح تسوية مجحفة وتعزز مركز اسرائيل المهيمن فى المنطقة .

أما الفصل الرابع من هذا الكتاب والذى أعده الدكتور وحيد عبد المجيد والأستاذ عماد جاد فهو يتركز حول تأثير عملية التسوية على التطور الديمقراطى وبعد مناقشة وتحليل الفرضية القائمة التى تربط بين السلام والديمقراطية بطريقة إيجابية اى تقيم علاقة سببية بينهما بموجبها يتضمن السلام مع اسرائيل مزيدا من التحولات الديمقراطية يقدم هذا القسم فرضية جديدة تتلخص فى أن مثل هذه العلاقة بين السلام والديموقراطية قد لا تكون بالضرورة إيجابية إنما ووفقا للحالات العيانية التى تعرض لها هذا الجزء سلبية أى أن عقد السلام مع اسرائيل قد تضمن مزيدا من التقييد للتحول الديموقراطى وخاصة فى الحالة المصرية والأردنية والفلسطينية وذلك رغم حداثة وظروف هذه الأخيرة ، وهذه الفرضية لاتقيم علاقة مطلقة وسلبية على طول الخط بين السلام والديموقراطية بل تربط بين طبيعة هذا السلام وحدوده وآفاقه وبين التحولات الديموقراطية، فلكى يدفع السلام نحو المقرطة لابد أن يحظى بالتراضى العام وألا يكون الانقسام بسببه فى المجتمع السياسى انقساما مذهبيا ومبدئيا واستبعاديا بل يتأسس على الخلاف فى الأسلوب والشكل وليس حول الطبيعة والجوهر لذلك السلام ، والحال أنه فى الحالة المصرية والأردنية

والفلسطينية كان السلام المبرم لايحظى بالتراض العام فى المجتمع وانصب الخلاف بشأنه حول المبادئ والجوهر والوجه الآخر لهذه الفرضية أنه لكى يخدم السلام قضية الديموقراطية فى المجتمعات العربية ينبغى أن تتعزز شروطه لصالح العرب وأن يستجيب للتطلعات التى تختلج فى نفوس المواطنين وأن يتأسس على مبادئ العدل والأخلاق وفى هذه الحالة فقط يمكن لقاعدة السلام أن تتسع وأن يحظى بالتراضى العام وأن يكون عاملا فى التوحد بدلا من الانقسام ، ذلك أن شروط التسوية وميزان القوى الذى تتم فى ظله قد جعل منها أداة للاستقطاب ، مما اضطر الحكومات إلى الحفاظ عليه بجملة من التشريعات القانونية والإدارية تعكس فقدانه المصداقية وقدرته على استقطاب الاقتناع الذاتى سواء لدى المواطنين أو النخبة ، ويضطر المعارضة لوضع مواقفها ازاء السلام فى مواقع ايديولوجية .

أما الفصل الخامس والأخير من هذا المؤلف ، والذى أعده الأستاذ ضياء رشوان الخبير بالمركز ومدير تحرير تقرير الحالة الدينية فى مصر ، والأستاذ أحمد ناجى قمحة الباحث بالمركز فقد تركز حول دور مصر الثقافى والإعلامى ، فى ظل عملية التسوية ، وذلك عبر دراسة العلاقة بين حقول الثقافة والإعلام والسياسة والمفاهيم المتداولة فيها وبين طبيعة مفاهيم الدور والعملية والمكانة وطبيعة التداخل والتشابك بين هذه المجالات المختلفة ، وعالج هذا الفصل التغير فى دور مصر الإعلامى والثقافى فى البلاد العربية فى ضوء عملية التسوية عبر الدراسة الإحصائية الكمية لأربعة مؤشرات ، هى السياحة والبرامج الإذاعية والتليفزيونية والمدرسون المصريون المعارون للدول العربية والطلاب العرب الوافدون للدراسة فى مصر ، وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مركبة من خلال الاحصاءات وهى أن دور مصر الإعلامى والثقافى لم تطرأ عليه تغيرات سلبية أو ايجابية بسبب عملية التسوية ، واحتفظ بقدر من الثبات النسبى ، وذلك لا ينفى تغير هذا الدور بشكل مطلق ، وإنما ينتسب هذا التغير لظروف وعوامل أخرى قد لا تتصل مباشرة بعملية التسوية ذاتها .

مستقبل الدور الإقليمى المصرى

تعرض هذا الكتاب بالنقد والتحليل والمتابعة لعدد كبير من المعطيات الداخلية والإقليمية والدولية المحيطة بالدور الإقليمى المصرى ، وتلك التى تؤطر اداءه وتحدد أدواته وفاعلياتها ، وعالج الكتاب بقدر من التفصيل دور مصر فى التسوية السياسية للصراع العربى الاسرائيلى . ان فى المسارات الثنائية للتفاوض ، وان فى آليات وديناميكيات دبلوماسية التسوية باعتبار أن هذا الدور هو جزء لايتجزأ من دور مصر الإقليمى ، وعلى صعيد آخر حاول فريق البحث تعيين الآفاق والمسالك والقنوات المطروحة على الساحة الإقليمية والأفكار والمشروعات التى تنطلق منها على الصعيد الأمنى والاستراتيجى والاقتصادى والسياسى ، والتى سوف يتعامل معها الدور المصرى الإقليمى فى المرحلة الراهنة ، وقد توصل بعض الباحثين إلى استخلاصات وتوصيات تكاد تكون متجانسة ازاء بعض القضايا المطروحة . على الدور المصرى ، رغم اختلاف الحقول المعرفية ومجالات التخصص ، والمثال على ذلك هو أفضلية الشراكة الأوروبية اقتصاديا وأمنيا

لمصر من الشراكة الشرق أوسطية ، بسبب تمحور الثانية حول اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ، وارتباطها بعملية التسوية التى تنسج خيوطها الولايات المتحدة .

ولاشك أن محاولة استشراف مستقبل الدور الإقليمى لمصر هى عملية متعددة الجوانب ومتداخلة مع العديد من العمليات الأخرى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية ، فاستشراف هذا الدور علي ضوء التغير فى البنية الإقليمية والدولية تقيض بادئ ذى بدء استيعابا عميقا لطبيعة التغير الجارى إقليميا ودوليا ، وآثاره على آفاق الحركة المصرية الدبلوماسية والسياسية ، وهذا الاستيعاب بدوره يتطلب نبذ الركون والثقة فى استمرار فاعلية الدور المصرى المستند إلى الرصيد المصرى الثقافى والحضارى التقليدى واعلان حالة استنفار وتقصى لتعيين تأثير ومكانة المحددات والعوامل التى لعبت دورا أساسيا فى تشكيل مكانة مصر .

ولاشك أن التطورات الإقليمية والعالمية قد دفعت الى القلق دوائر النخبة الأكاديمية والسياسية حول الدور الاقليمى لمصر فى المرحلة الراهنة ، وهى ظاهرة فى كل الأحوال ايجابية لأنها تدفع نحو مزيد من البحث والاستكشاف لتفعيل الدور المصرى ومواجهة التحديات المطلوبة.

الدور المصرى بين الأمس واليوم :

وقد استند الدور المصرى تقليديا على قدرة مصر الحضارية والسياسية على تشكيل نموذج متكامل على الصعيد الداخلى والخارجى [1] وخاصة خلال العقود القليلة الماضية فقد استطاعت مصر تشييد نموذج التنمية الموجهة خلال عقدى الخمسينيات والستينات فى الداخل ونموذج عدم الانحياز خلال هذه الفترة ، كما أنها فى السعبينيات سعت مصر لبناء نموذج الانفتاح الاقتصادى والسلام مع اسرائيل ودفع المنطقة بتفاعلاتها نحو الاستقرار ونبذ الحروب ، وهو النموذج الذى لاتزال مصر حريصة على ترسيخه وتدعيمه بمزيد من التصحيح والتكيف مع الأوضاع المتغيرة فى الداخل والخارج ، وقد حققت مصر نجاحات لابأس بها فى هذا المضمار فمعاهدة السلام المعقودة مع اسرائيل منذ عام ١٩٧٩ لاتزال مستقرة والعلاقات بين البلدين رغم برودتها - مستمرة ، كما أن العديد من الأطراف التى كانت ترفض فى المساحة التوجه المصرى، سرعان ما انضمت إليه بتشجيع وتوسط مصر بين هذه الأطراف وبين اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ، أما على الصعيد الداخلى فالعديد من الخبراء الاقتصاديين يؤكدون النجاح النسبى الذى حققته سياسات الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى تحقيق الاستقرار المالى والنقدى وخفض العجز فى الموازنة والتخلص من العجز الجارى مع العالم الخارجى وانخفاض معدل خدمة الديون الخارجية وانخفاض معدل التضخم وارتفاع حصيلة الصادرات السلعية المصرية من ٣ر٣ مليار دولار عام ١٩٩٤/٩٣ إلى ٩ر٤ مليار دولار عام ١٩٩٤ - ١٩٩٥ [2] ، والكثيرون أيضا من الخبراء يرون أن أمام مصر فرصة كبيرة لتحقيق نمو اقتصادى كبير وانجاز مرحلة "الاقلاع" بعد معالجة مشكلات البطالة وتدعيم قطاع التصدير وتحرير الشركات من سيطرة البيروقراطية الجامدة وإطلاق وتكوين ثقافة للمبادرة هى أساس أية قاعدة اقتصادية وانتاجية ، وتمتلك معرفى

مواجهة هذه القضايا رصيدا كبيرا إن على صعيد الإمكانات البشرية والعلمية وإن على صعيد الإمكانات المادية والقدرة على امتصاص مضاعفات هذا التحول بالذات على الصعيد الاجتماعى .

ويستند الدور الاقليمى لمصر فى المرحلة الراهنة على قدرات مصر الاقتصادية والعسكرية والثقافية ومدى تناسب هذه القدرات مع رؤية مصر لدورها فى المنطقة .

فمن الناحية الاقتصادية ، سبق وأن أشرنا فى مقدمة الكتاب لدخول الجغرافيا الاقتصادية جنبا إلى جنب مع الجغرافية الطبيعية أى الموقع والموضع مجال تحديد الأهمية والمكانة التى تشغلها الدول فى خريطة المنافسة الكونية ، وذلك يعنى تزايد أهمية اعتبارات السوق والمنافسة وبناء قاعدة انتاجية واقتصادية وعلمية فى القدرة على القيام بعبء هذا الدور وتحقيقه فى الواقع، فالسوق المصرية متسعة تشمل ٦٠ مليون مواطن وهذا السوق أحد عناصر القوة لمصر وهو يمثل هدفا لأطراف عديدة إقليمية ودولية خلال السنوات المقبلة وتمة على الصعيد الاقليمى ودول مثل اسرائيل وتركيا والسعودية تسعى للحصول على حصه من هذا السوق ، ورغم أن السوق المصرى هو أحد عناصر القوة فإنه يمكن أن يكون مصدر ضعف فى حالة ما إذا استمرت الصادرات المصرية على مستواها الحالى والمنخفض مقارنة بصادرات الدول الأخرى الاسرائيلية والتركية ، ودون تدعيم لقطاع التصدير المصرى، وتعزيز قدرة المنتج المصرى على التنافس فى السوق الإقليمية والعالمية فإن البديل لن يكون سوى إقامة أسوار لاتتلاءم مع مبدأ حرية التجارة وفقا لاتفاقيات الجات [٣] .

من ناحية أخرى فغن انجاز عملية التسوية سوف يترتب عليه وجود مثلث يطلق عليه "المثلث الذهبى " ويشمل فلسطين تحت الانتداب "اسرائيل وفلسطين والأردن" وهذا المثلث – إن صدقت النوايا – سوف يحظى بقدر كبير من رأس المال والاستثمار والتكنولوجيا وهذا التطور الاستراتيجى ينبغى أن يدفع ويبلور منظور مصرى للتعامل معه ويمكن أن يستند إلى تنمية سيناء وتحقيق تكامل اقتصادى بين سيناء والوادى وخاصة شمال سيناء وأن يطور خطط مصرية للمساهمة فى تنمية الكيان الفلسطينى وقطاع غزة .

على أن تعزيز القدرات الاقتصادية المصرية لمواجهة المنافسة كقانون كونى مالايعنى التقليل من أهمية الاعتبارات الجغرافية الطبيعية والإستراتيجية التى تحظى بها مصر منذ القدم حيث تمثل مركزا الخطوط النقل والمواصلات والنفط عبر قناة السويس وخط أنابيب سوميد ، وفى المرحلة الراهنة فإن تعزيز هذه المكانة ودعم أدواتها يقتضى مواجهة للترتيبات المقبلة التى تخطط لها بعض الدوائر الاسرائيلية وغيرها كاكقناة التى تصل بين البحر الميت والمتوسط وانشاء بعض خطوط النفط التى تصل إلى حيفا وغزة ، وذلك يتطلب تعزيز هذه الأرصدة الاستراتيجية أى قناة السويس وخط سوميد بتوسيع وتنمية قدراتهما الاستيعابية والتنافسية والبحث عن مصادر جيدة لتعزيز مكانة مصر فى هذا المجال [٤] مثل تعزيز المشروعات البرية التى يمكن أن تصل بين المشرق العربى والمغرب العربى ، وقد دفعت مصر خلال المباحثات متعددة فى هذا الاتجاه حيث دعمت المشروعات التى تنصرف إلى هذا الاتجاه .

ويجئ فى هذا السياق إمكانية التطلع لبناء منطقة تكامل اقتصادى بين ليبيا ومصر والسودان وذلك رغم الصعوبات التى تواجه هذا المسعى وتحقيق مثل هذ الهدف ينبغى أن تتصدر جدول الأولويات المصرية نظرا لما لهذا التكامل من إمكانيات وموارد وآفاق وتواصل جغرافى وبشرى يجعل من مصر مركزا كبيرا اقتصاديا يتوسط أفريقيا وآسيا .

أما على الصعيد العسكرى فرغم تبنى السياسة المصرية خيار السلام والتسوية والاستقرار فإن ذلك التوجه لايعنى بالطبع تضاؤل أهمية الاعتبارات الاستراتيجية العسكرية ، خاصة وأن اسرائيل لاتتوانى فى تطوير مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٥ . قدرتها الهجومية والدفاعية وتحرص الولايات المتحدة الامريكية على تفوقها الدائم على العرب ، ولاتكتفى اسرائيل بذلك بل هى تتطلع الى دور مهيمن فى المنطقة إن على الصعيد الاقتصادى عن طريق مشروع الشراكة الشرق أوسطية وإن على الصعيد الاستراتيجى العسكرى ، وقد نجحت الدبلوماسية الاسرائيلية فى عقد اتفاقية التعاون الامنى مع تركيا وبموجبه يمكن للطائرات الاسرائيلية التحليق فى المجال الجوى التركى سواء لاغراض التدريب المشترك أو لأغراض أخرى وهى مزايا استراتيجية تحصل عليها اسرائيل فى مواجهة سوريا وايان ، وذلك يقتضى تعزيز القدرات الدفاعية المصرية وتطور أنظمة التسلح الخاصة بالصواريخ البالستية والانذار المبكر ودعم أنظمة القيادة والاتصالات والسيطرة والمعلومات ، وتطوير هذه الأنظمة بلاشك بحاجة لصناعة عسكرية متطورة تستعين بالخبرات الوطنية والعلمية والأجنبية وهذا الكتاب يعرض لآفاق ومسالك الدور المصرى فى المرحلة المقبلة وعلى ضوء التغيرات الراهنة فى المجال العسكرى والاستراتيجى .

ولاشك أن آفاق ومجالات الحركة أمام الدور المصرى لاتزال بعد متسعة وقائمة ، فتعدد المشروعات المطروحة لايعنى بالضرورة الانتماء لأحدها واهمال الأخرى ، ذلك أن العالم قدر عرف نظما اقليمية متداخلة وإنما قد يعنى الاختيار بينها على ضوء المزايا النسبية التى تتمتع بها مصر فى إطار كل مشروع على حدة ، فالشراكة الأمنية والاقتصادية مع الاتحاد الأوروبى افضل من الشراكة الشرق أوسطية كما أوضح هذا الكتاب ، ولكن الأولى لاتستبعد بالضرورة الثانية ، خاصة وأن ذلك يعنى إفساح المجال لاسرائيل وإضعاف الموقف العربى بحجب الإمكانات المصرية الدبلوماسية والاقتصادية والتفاوضية ، ويدخل ضمن هذا السياق تنشيط التعاون مع افريقيا ولمصر رصيد فيها بحكم الميراث التاريخى للفترة الناصرية وعضوتها فى منظمة الوحدة الافريقية ومشاركتها فى هموم القادة وصراعاتها فهى اكبر دولة افريقية بعد نيجريا وتتوقع افريقيا من مصر دور أكبر فى الفترة المقبلة حيث تمكنت اسرائيل بسبب التطورات فى الصراع العربى الاسرائيلى من استعادة وبناء علاقات دبلوماسية مع العديد من دول القارة الافريقية وأصبحت هذه البلدان لها علاقات اقتصادية وثنية مع اسرائيل .

الثقافة كرصيد لتعزيز الدور المصرى :

ولمصر على الصعيد الثقافى رصيد كبير ينبغى أن تستثمره لصالح تدعيم دور غقليمى مؤثر فلديها رصيد حضارى كبير يوفر لها قدراتها من المكانة والهيبة كما أن الرصيد الثقافى من حيث

المنتجات الثقافية كبير ومتنوع ومعروف فى غالبية الدول العربية والسؤال هو كيف يمكن لمصر أن تتبنى دبلوماسية ثقافية أو أن تستخدم الثقافة كأحد أدوات دبلوماسيتها فى توسيع آفاق دورها الإقليمى على غرار ماتفعله الدبلوماسية الفرنسية فى هذا الصدد ؟ علما بأنها تمتلك ميزة إضافية وهى أنها لم يكن لها رصيد وتاريخ استعمارى كفرنسا ، بل علاقات اتسمت بالانفتاح والتبادل مع العالم العربى والإسلامى والإفريقى ، فمصر تجمع فى ثقافتها وحضارتها بين الزمان الحديث نتيجة موقعها على الشاطئ الجنوبى للمتوسط ، ويسمح لها ذلك بمخاطبة العرب والمسلمين والأفارقة وتشجيع الحوار معهم وبينهم بهدف أمامة جسور للثقافة والتواصل ضرورى وهام للتبادل والتجارة وتمهيد الأذواق للتعامل مع المنتجات المصرية وفى هذا السياق يمكن تنشيط حركة التبادل الثقافى والمنح الدراسية والمؤتمرات الثقافية ومهرجانات الفنون والآداب بين مصر والدول الافريقية والعربية والإسلامية ، ودور مصر فى هذا الصدد ليس جديدا عليها فقد لعبت مصر دائما هذا الدور ازاء البلدان الافريقية والعربية والاسلامية ولاعتبارات عديدة تتعلق بالمصاعب الاقتصادية وغيرها تقلص هذا الدور ومطلوب احياؤه فى اطار دور فعال ومؤثر لمصر فى الساحة الإقليمية .

وتتضاعف أهمية الدور المصرى فى هذا السياق مع صعود النفوذ الإيرانى الاسلامى والتركى وتطلع كل منهما للعب دور مؤثر على الصعيد الاقليمى واستند كل منهما على الإسلام كرصيد حضارى وثقافى فعال كليا فى حالة ايران بسبب طبيعة نظامها الإسلامى وجزئيا فى حالة تركيا بسبب النظام الكمالى ومبادئه العلمانية التى تحظى بإجماع تركى فى هذه الآونة ، فمصر لم تعد الوحيدة المؤهلة للقيام بهذا الدور وإنما تمتد المنافسة لتسمح بدخول فاعلين إقليمية آخرين .

وتزداد أهمية هذا المدخل الثقافى فى تعظيم آفاق الدور المصرى المستقبلى من جراء تصدر المدخل الاقتصادى فى بعض الحالات والقائم على خيارات واعتبارات عقلانية عن تفسير كيف أن البشر ورغم خضوعهم وتأثرهم لمواقف متشابهة وفى بعض الأحيان متجانسة فإنهم لايبنون نفس الخيارات ، ورغم أنهم يتصرفون فى غالب الأحيان بناءا على مايريدون ولكن المشكلة هى أن قراراتهم تتأثر باعتبارات تخرج عن نطاق إرادتهم وسيطرتهم ، فهذه القرارات تتوقف على رؤيتهم للعالم بما تتضمنه من حسابات للتكلفة والمصلحة والقيم والقضايا التى تحدد ذلك (٥) والثقافة بهذا المعنى تدخل فى تحديد الأفضليات والأولويات والقرارات الاقتصادية ربما للمستهلك الفردى على حدة أو مجموع المستهلكين أو بعض قطاعات منهم ، فلو افترضنا جدلا أن المستهلك المصرى يقف أمام منتج أمريكى وآخر فرنسى وثالث اسرائيلى على نفس الدرجة من الإتقان والجودة والثمن فلا غرابة أن يختار هذا المستهلك المنتج الامريكى أو الفرنسى والايختار المنتج الاسرائيلى حتى ولو كان هذا الأخير أقل فى السعر ، وهذا القرار قد يتنافى مع اعتبارات الرشادة والعقلانية المفترضية فى اطار التحليل الاقتصادى ولكنه لايبدو كذلك إذا ما وضعنا فى اعتبارنا نمط الثقافة التى اتخذ فيها هذا المستهلك قراره ، فلابد مسبقا رؤية عن اسرائيل التى ترفض الاستمرار فى السلام وتعرب حيث تشاء ولديه قيم تزكى انحيازه ضدها ومن المنتج الذى ينتمى إليها .

ما نريد أن نخلص اليه فى هذا الشأن هو ضرورة أن تواكب الحركة الثقافية المصرية على الصعيد الإقليمى الدور المصرى على الصعيد الاقتصادى والسياسى ، ذلك أن الثقافة تقوم هنا مقام القواعد والتحصينات الخلفية العميقة التى تعزز من فاعلية الأدوات الأخرى التى تستعين بها مصر فى دعم دورها ونفوذها فى الاطار الإقليمى ، وأهم مايميزا اللجوء الثقافة فى إطار هذا الدور هو التلقائية والطبيعية ، فليس ثمة افتعال على أى نحو فى هذا الاستثمار ، فمصر تقوم بهذا الدور تقليديا ومنذ القدم وماتبقى هو تنظيم هذه الأدلة وإدماجها فى مجمل الأدوات التى تكفل تحقيق الدور المصرى على المنافسة الإقليمية وتغير خريطة الفاعلين الإقليمين مع التسوية وفى ظل شروطها .

ولاشك أن الدور المصرى فى المرحلة المقبلة سيظل خيارا رسميا ونخبويا مالم يدرك كل مواطن أنه قادر على الاسهام فى تدعيم دور مصر بادائه وعمله فى أى من المجالات المتاحة والممكنة فنحن بحاجة لتعبئة حقيقية تبدأ بالتعليم والإعلام والمؤسسات الثقافية والدينية وتكفيل كافة القوى السياسية والاجتماعية [٦] من أجل إنجاز هذه المهمة . ويفترض ذلك توسيع هامش المشاركة السياسية واجراء اصلاحات سياسية جذرية من شأنها إعمال حقوق المواطنة كافة فى التطبيق دون إهمال واجباتها ، أو دعم عملية المقرطة فى المجتمع المصرى ودعم روح المسؤولية وروح الرسالة فى الممارسة السياسية والثقافية .

ودون ذلك سيبقى خيار الدور المصرى رهن التصورات النظرية أو رهن البيروقراطية وكلاهما ليس كافيا لمواجهة التحديات المقبلة والتى تطرق الأبواب بقوة وتأمل فى صياغة استجابة بمستوى هذه التحديات على كافة الصعد التى أشرنا إليها .

♦ الهوامش ♦

(١) أنظر د . عبد المنعم سعيد : مصر والاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى نظرة استراتيجية من "الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى : الفرص والمخاطر ، كراسات استراتيجية العدد ١٨ ، نوفمبر ١٩٩٣ .

(٢) عبد الفتاح الجبالى : الاقتصاد المصرى وتحديات التسوية .

(٣) د . عبد المنعم سعيد : من الجغرافيا السياسية الى الجغرافيا الاقتصادية التغير فى دور مصر الاقليمى ، فى الدور الاقليمى لمصر فى الشرق الأوسط ، محرر ، د . عبد المنعم المشاط

(٤) د . عبد المنعم سعيد ، نفس المرجع السابق .

(٥) جان لوكا : الاقتصاد ضد الثقافة فى تفسير الديناميكيات السياسية ، فى التحولات السياسية الحديثة فى الوطن العربى ، اعداد وتقديم د. مصطفى كامل السيد ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٨٩.

(٦) د . عبد المنعم المشاط : القدرات المصرية المؤهلة للدور الإقليمى : فى الدور الإقليمى لمصر ، تحرير د . عبد المنعم المشاط ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٥.

رقم الإيداع بدار الكتب
١٠٦٩٣ / ١٩٩٧

مطابع الأهرام التجارية - قليوب

هذا الكتاب

أفضى التغير العالمى والتغير على الصعيد الإقليمى إلى إعادة التفكير، والنظر فى تحديد ورسم الدور الإقليمى لمصر، على ضوء التطورات الجديدة وإعادة تكييف هذ الدور ليتلاءم مع الحقائق الآخذة فى التشكل إقليمياً وعالمياً، ذلك أن الدور الإقليمى لمصر لا يتم تحديد معالمه مرة واحدة وإلى الأبد، وإنما هو عملية جدلية مستمرة وفق تقويم وتقييم لمؤهلات هذا الدور من النواحى العسكرية والسياسية والإقتصادية والبشرية والجغرافية، وقدرة هذه المؤهلات على آداء هذا الدور فى ظروف عالم يتغير بمعدلات متلاحقة ويدفع بآثار هذا التغير إلى البيئة الإقليمية.

ويجمع الكثيرون، باحثون ومؤرخون، على أن لمصر حساسية خاصة إزاء التغير العالمى، وإزاء مايموج به العالم من تيارات سياسية وفكرية وتحديثية. ويستند هذا الإجماع إلى "عبقرية المكان" وإعتبارات الموضع والموقع للراحل الكبير جمال حمدان، حيث أتاح موقع مصر الفريد بين قارات العالم القديم وشواطئ البحر الأحمر والمتوسط وإرتباطها بمنابع نهر النيل، أتاح إقامة علاقات تتسم بالتداخل والتشابك من ناحية، والتعاون والصراع من ناحية أخرى. وفى الحالين لم تخرج مصر صفر اليدين من هذه التجربة التاريخية الفريدة حيث إستطاعت أن تنسج صيغة أو نموذجاً لهذه العلاقات ومرجعية تمكنها من البقاء وصيانة الأمن وتنمية قدراتها الوطنية.

حول ذلك الدور المصرى فى الإقليم العربى تدور أبحاث هذا الكتاب الذى يركز بصفة خاصة على تأثير عملية تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى على أبعاد هذا الدور، الإقتصادية والأمنية والسياسية والثقافية والإعلامية، ساعياً إلى التعرف على طبيعة ومدى التغير فى تلك الأبعاد فى ظل هذه العملية.